جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم علم الاجتماع

العمل التطوعي وانعكاساته على برنامج القرى الصحية في سورية

(دراسة ميدانية)

دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع

إعداد الطالبة
غمار عادل إسماعيل

إشراف الأستاذ
الدكتور أحمد الأصفر

٢٠١٢ -٢٠١٣

١٤٣٣ -١٤٣٤

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل ..

الأستاذ الدكتور أحمد الأصفر

الذي ضحى بوقته وأغدق بعطائه ليقدم وافر علمه وخبرته .. فكان نعم السراج والقدوة والأذن الصاغية... فدعم تجربتي وفتح الآفاق أمامي والشكر للجنة الحكم التي تحملت عناء قراءة هذا العمل ووضع ملاحظاتهم القيمة

كما أتقدم بوافر الشكر إلى الدكتور محسن كنعان على مساندته ودعمه لي طيلة مسيرة الدراسة

وأخيرا الشكر لرؤساء شعب القرى الصحية الذين تعاونوا معي لإنجاز الدراسة الميدانية
ولجميع الأصدقاء الأعزاء الذين قدموا لي المساعدة برأي أو بخبرة

محتويات الدراسة

المقدمة

يعد التطوع مسألة تضرب جذورها في تاريخ البشرية، شكلتها الحاجة الاجتماعية التي عرفها الإنسان من خلال التعاون والمساعدة بمختلف أشكالها، إلا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية المتسارعة التي تمر بها المجتمعات أضفت على تلك المجتمعات ظروفاً وأوضاعاً جديدة يصبح معها العمل التطوعي حاجة ضرورية وملحة من حيث مجالاته وأشكاله المتعددة التي تؤدي وظيفة أساسية في بناء وتطور المجتمعات. فقد عرفت جذور العمل التطوعي من خلال المساعدات المتبادلة بين الناس وخاصة في المحن والكوارث والأعمال الخيرية للمستضعفين من الناس في إطار الانتماء الأسري أو القبلي أو الديني... الخ. إلا أن دوره في الفترات الحالية يأتي كفاعل ومؤازر للجهود الرسمية، كونه أداة تتمتع بقدرة كبيرة للمشاركة الفردية أو الجماعية في أي مجتمع عبر تعدد ميادينه وأشكاله.

لذلك أصبح العمل التطوعي Voluntary Work ضرورة من ضروريات الحياة كنشاط اجتماعي يقوم به الأفراد بشكل فردي أو جماعي، لما له من رسالة اجتماعية تهدف للمشاركة في البناء والتنمية، وتقوية دعائم المجتمع جنباً إلى جنب مع جهود الدولة في معظم القطاعات المختلفة من التعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية.

فالعمل الاجتماعي يحتاج إلى توفر ثقافة تحتضن هذا العمل، وإن كانت هذه الثقافة ذات طبيعة خيرية، إلا أن توظيفها في تلبية متطلبات التنمية والمشاريع التنموية يشكل ضرورة ملحة فرضتها حاجة المجتمعات الحضارية كنتيجة حتمية لتزايد النمو الحضري والتقني لهذه المجتمعات.

وعليه تتصدى الباحثة لدراسة واقع العمل التطوعي وانعكاساته على برنامج القرى الصحية لدى عينة من المتطوعين من أفراد المجتمع المحلي في القرى المعنية بالدراسة التي تعمل بمكونات برنامج القرى الصحية. من منظور يعتمد في منطلقاته النظرية على التراث الفكري الاجتماعي للتطوع ليأتي سبر الواقع والتعرف على مكنوناته من خلال الدراسة الميدانية مكملاً للإطار النظري التي تقوم

عليه الدراسة. حيث ترتكز الدراسة الحالية على جملة من المحاور شكلت فصولها الرئيسية وبلغت تسعة فصول مابين الإطار النظري والإطار الميداني للدراسة.

ويتمثل الإطار النظري في أربعة فصول نظرية يتحدد محور الفصل الأول في مشكلة الدراسة وتساؤلاتها والإطار التحليلي للدراسة مع سرد لبعض الدراسات العربية التي تناولت موضوع التطوع بالبحث والتحليل. ويبحث الفصل الثاني في البعد المعرفي والأصول النظرية للتطوع من خلال التعرف على الرؤية الدينية في الأديان السماوية للتطوع، وسرد مختلف التعريفات التي تناولته من وجهات نظر متعددة، وبعض المفاهيم المرتبطة به للوصول إلى تعريف يخدم الدراسة الحالية. بالإضافة إلى فهم وتفسير العمل التطوعي في ضوء النظريات الاجتماعية.

أما الفصل الثالث فيوضح علاقة التطوع بالتنمية وأهميته من خلال سرد تاريخي لتطور الفكر التنموي والتركيز على دور التطوع في عقود التنمية التي برزت عبر مراحل زمنية متتالية، وبغرض الانتقال من العام إلى الخاص توضح إحدى فقرات هذا الفصل علاقة التنمية بالتطوع في البلدان النامية، ومن ثم على وجه الخصوص في الجمهورية العربية السورية.

ويوضح الفصل الرابع لمحة عن برنامج القرى الصحية، وهو أحد المشاريع التنموية التي تنفذه الحكومة السورية، وزارة الصحة، بالتعاون مع الجهات الأخرى، ويرتكز على العمل التطوعي من أبناء المجتمع المحلي في القرى التي يعمل بها البرنامج.

ويأتي الإطار الميداني متمماً للإطار النظري من خلال الفصل الخامس الذي يستعرض الخطوات المنهجية للدراسة الميدانية وتضمنت هذه الخطوات فروض الدراسة ومجالاتها، وطريقة الدراسة والعينة ووحدة التحليل، ويتم شرح اختيار العينة ووسائل جمع البياناتانتهاءً بتصميم الاستمارة وتحديد أسلوب التفريغ المعتمد في الدراسة.

ويتم عرض نتائج البحث الميداني لواقع العمل التطوعي وانعكاساته على برنامج القرى الصحية التي تمت على المتطوعين من لجان التنمية ومندوبي الأحياء في القرى الصحية التي تعمل بمكونات البرنامج ضمن الفصل السادس لنتائج البحث الخاصة بخصائص المتطوعين ومشاركتهم بالعمل التطوعي، والفصل السابع الذي يبين دوافع ورؤية المتطوعين للتطوع وعلاقتها بمشاركتهم التطوعية، والفصل الثامن المتعلق ببيئة العمل التطوعي ودورها في مشاركة المتطوعين، أما الفصل

التاسع فيعرض نتائج الدراسة المتعلقة بواقع العمل التطوعي وتلبية الاحتياجات التنموية من خلال أداء لجان التنمية وتفاعلهم.

وتنتهي الدراسة بمناقشة نتائج الدراسة ونتيجة تجسد الأهداف الأساسية التي يسعى البحث في الوصول إليها، وهو معرفة واقع العمل التطوعي ومدى مواءمته في العمل التنموي الذي يقوم به برنامج القرى الصحية، وأخيراً سيتم في نهاية الفصل سرد جملة من الاقتراحات العامة.

ولابد من التنويه إلى أن توثيق الدراسة اعتمد على **وضع الاقتباس الحرفي بالخط الغامق** *والتوثيق بتصرف بالخط المائل* وكتابة الطالب بالخط العادي.

الفصل الأول

تحديد موضوع الدراسة ومسوغاته العلمية

أولاً- مشكلة الدراسة وموضوعها:

يعد توظيف التطوع والمبادرات المجتمعية وضرورة ربطها بقضايا التنمية، نتيجة لتطور الفكر التنموي في زمن أو مرحلة يتطلب فيها تحريك القوة الكامنة للقطاع الأهلي، حيث أن المرحلة الحالية تقتضي متطلباتها استثمار هذا القطاع في قضايا التنمية بمجمل الثقافة المحيطة به، فقد كانت الدولة في مرحلة مميزة تقوم بمهام عملية التنمية، لأنها هي التي تخطط وتنفذ وتحدد الأولويات والاحتياجات وتضع أهدافها التنموية وفق سياستها العامة، معتمدة على التخطيط المركزي دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الواقعية للمعنيين بتلك الاحتياجات، وما يترتب على ذلك من هدر للجهود المبذولة للتنمية من حيث أساليبها ونتائجها.

وبدءاً من (نهاية التسعينيات في القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة) حصلت جملة من التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، على المستوى العالمي بشكل عام، والعالم الثالث، والمجتمع العربي، والمحلي بشكل خاص. حيث بدأ يظهر مع هذه التغيرات تصوُّر جديدٌ لمفهوم التنمية، وخاصة في البلدان النامية، فبدأت اتجاهات التنمية المعاصرة مسارات تقوم على مبدأ توافر مجموعة من الجهود التنموية من قبل أطراف متعددة تعنى بالتطوير، وربما تكون قاصرة ما لم تتعاضد جهود مجتمعية متعددة الأطراف في ذلك.

وليست سورية بمنأى عن هذه الرؤية لذلك تقوم في الوقت الراهن بمشاريع تنموية عديدة، كالتي تعنى بتمكين المرأة، وبالجوانب الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، حيث تقوم على فلسفة المشاركة المجتمعية من الجهات الممولة والجهات المستفيدة، معتمدة على غاية أساسية وهي الإنسان بحد ذاته بما يضمن له تحسين نوعية الحياة بجوانبها كافة. لذلك تحاول السياسة التنموية في سورية تبني الأبعاد السابقة الذكر من خلال ما تضمنته الخطة الخمسية العاشرة برسم إستراتيجية عامة

للتنمية تشمل المجالات كافة. فقد ورد ما يشير إلى ذلك في الفصل الخامس والعشرين من الخطة ضمن أهداف اللامركزية والتنمية المحلية الذي يتضمن "**بناء وتفعيل آليات منظمة للمشاركة الشعبية فيها كل القوى الفاعلة في المجتمع المحلي**"، ومن بين تلك القوى القطاع الأهلي للمساهمة في عملية التنمية المحلية.(الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٦- ٢٠١٠، ١١٧)

كما تحرص تلك السياسة على أن تكون تنمية متوازنة تراعي الفجوات في المؤشرات التنموية المختلفة، من خلال تبني المشاريع التنموية والإشراف عليها حكومياً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر برنامج القرى الصحية، أحد المشاريع الوطنية الذي يركز على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للريف السوري. وقد بدأ تطبيقه في الجمهورية العربية السورية منذ بداية عام 1996كبرنامج مجتمعي، يديره المجتمع المحلي ويموله جزئياً، سعياً لتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات وتنمية الشعور بالمسؤولية في سبيل تحسين نوعية الحياة في القرية، ويعتمد نجاحه بصورة أساسية على حشد إمكانيات المجتمع المحلي بشكل طوعي اختياري وتمكينه من المشاركة في عملية التنمية.

غير أنه من الملاحظ أن هذه المشاريع، ورغم أنها تقوم على مبدأ المشاركة، يتفاوت الوصول إلى أهدافها وغاياتها بين نجاح وفشل بسبب المشكلات التي قد تظهر من طبيعة الفلسفة التي قامت عليها، وهي مبدأ المشاركة الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود ثقافة التطوع. التي بدورها توفر للتنمية عناصر نجاحها المرتبطة بمجموعة من الشروط الثقافية، والمعرفية، والتي تتيح تأمين الموارد البشرية، والمادية والدعم الفني والتقني، والمعنوي، وتوفير البيئة الداعمة لإمكانية نجاح المشروع. الأمر الذي فرض على هذه المشاريع أن تعمل على جبهتين، جبهة تتمثل في تعميق الوعي بالمشاركة التطوعية، أو تعميق ثقافة التطوع وجعله أحد العوامل الهامة في تحقيق التنمية، وجبهة أخرى تهدف إلى تطوير المشاريع ذاتها من حيث الأداء وآليات عملها وطرق تنفيذ برامجها.

من هنا تأتي أهمية المشاريع التنموية في استهدافها البؤر التي لها احتياجات تنموية خاصة (سواء اقتصادياً أو اجتماعياً). وكل ذلك يأتي في سياق التخطيط الاستراتيجي ومجالاته مع ترك هامش واسع للتخطيط القاعدي.

فالوصول للتنمية الشاملة بحاجة إلى القطاع الأهلي، كشريك أساسي في التنمية الشاملة إلى جانب القطاع الحكومي، والقطاع الخاص بممارسة دوره في دعم الخطط التنموية، لما يمكن أن

يساهم في تأمين العناصر الأساسية لعمل المشاريع التنموية السابقة الذكر، التي تتوفر من خلال ثقافة العمل التطوعي كأحد أهم المؤشرات التي يمكن أن تساهم في إنجاح تلك المشاريع. حيث ترتبط تلك الثقافة ببنية المجتمع وأطره الاجتماعية والاقتصادية.

لذلك تختلف من مجتمع لآخر وعبر مراحل زمنية مختلفة، وبالتالي تختلف كيفية النظر إلى السلوك التطوعي وتفسيره من الناحية الاجتماعية، ومثال ذلك أن التعاضد الاجتماعي القائم على أساس وحدة العقيدة الدينية مثلاً يؤدي إلى انتشار قيم التطوع على أساس ديني، لما تعززه الثقافة الدينية من جعل التطوع وسيلة تقرب الفاعل إلى الله عز وجل، وفي الواقع يعزز التطوع من وحدة المنتمين إلى هذه العقيدة لما يؤديه من دور في تعزيز وحدة الجماعة وترابط مكوناتها، في الوقت الذي لا تعطى القيمة الدينية نفسها للأعمال التطوعية الموجهة لغير أبناء العقيدة، كما يصبح للتطوع ثقافة مختلفة نسبياً في المجتمع القائم على التماسك العشائري والقبلي، فمن شأن الأعمال التطوعية أن تساعد في تعزيز الارتباط بين أبناء القبيلة الواحدة، في الوقت الذي لا تعطى فيه أية قيمة اجتماعية لتلك الأعمال التي تقدم للقبائل الأخرى، فتعطي الثقافة الاجتماعية السائدة للتطوع قيمة اجتماعية للمتطوع، لما يتركه ذلك من آثار إيجابية في وحدة القبيلة أو العشيرة، وإذا ما تم تناول مفهوم التطوع في البيئات الزراعية أو الصناعية يلاحظ أن مجال المفهوم مرتبط تمام الارتباط بالجماعة التي تعزز قيمه، فمن خلال التطوع يصبح المردود الاجتماعي والاقتصادي للأنشطة التي تمارسها الجماعة أكبر من حجمها الطبيعي، تبعاً لدرجة الارتباط والتفاعل. وهذا ما يمثله واقع القرى التي يعمل بها برنامج القرى الصحية كبرنامج تنموي يحتاج إلى مبادرات مجتمعية تقوم على التطوع ويعتمد فلسفة الاعتماد على الذات من خلال حشد طاقات المجتمع البشرية والمادية والطبيعة في سبيل تحقيق العملية التنموية التي تحتاجها تلك القرى.

إذاً مشكلة الدراسة تتمثل بإشكالية حشد القطاع الأهلي في المجتمع المحلي واستثمار جهوده التطوعية في المجال التنموي بالرغم من توفر ثقافة العمل التطوعي ذات الطابع الخيري التي بات تعزيزها واستثمارها لصالح التنمية يشكل أحد السبل في تقدم المجتمع وتطويره، حيث يحتاج هذا الاستثمار إلى أمرين:

الأول: ضرورة وجود الخبرة والتجربة التي تحتاجها العملية التنموية والقائمة على مبدأي المشاركة والمبادرة التي تحتاج بدورها إلى اكتساب مهارات وخبرات جديدة تنسجم مع العملية التنموية كونها تختلف عن آلية تقديم الخدمة للفئات المحتاجة التي لا تتطلب الدخول في علاقة متبادلة التأثير.

والأمر الثاني: يتعلق بمفهوم العمل التنموي الذي يحتاج إلى بلورة فكرة التنمية الشاملة بالمعنى الحقيقي المنطلق من حاجة المجتمع ووعيه لدور التنمية، وتجاوز البعد الاقتصادي لها لتصل إلى حاجة تنموية في إطار عمل الجماعة بشكل تنظيمي ورفع مستوى وعيها باتجاه المبادرة والمشاركة في القضايا التنموية.

والجدير بالذكر أن منظومة الثقافة التي تبلور العمل التطوعي تتفاوت قوتها من مجال لآخر، ومن بيئة لأخرى، فهي قد تكون ضعيفة في مجال العمل المجتمعي وقوية في مجال العمل الديني لدى بعض الفئات الاجتماعية ووحدات المجتمع ومؤسساته.

وتكمن مشكلات العمل التطوعي الحقيقية في أن البنى المجتمعية التقليدية، وفي سياق عمليات التغير الاجتماعي الواسعة آخذة بالانحلال والتفكك، ففي الخمسينيات من القرن العشرين مثلاً كان الطابع الديني والريفي ينتشر بقوة في الأوساط الاجتماعية المختلفة، فجاءت تصورات الناس لمفهوم التطوع آنذاك مبينة على تصوراتهم الدينية بالدرجة الأولى، وبيئاتهم الاجتماعية المكانية التي يعيشون فيها، بحكم أن البيئات الاجتماعية كانت مكانية، ولهذا فكل عمل تطوعي في السياق الزماني والمكاني له كان يقابل بالاحترام والتقدير، ويفقد أية قيمة اجتماعية له في خارج سياقه، غير أن التحولات التي شهدها المجتمع منذ ذلك الحين وما رافقها من تزايد انتشار سلطة الدولة وهيمنتها على النشاط الاقتصادي، بات المجتمع بكليته وحدة جديدة. غير أن ثقافة التطوع لم تتغير بالسرعة نفسها التي ظهرت مع ملامح التغير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ففي الوقت الذي تحتاج فيه الظروف الحالية للحياة تصورات جديدة لمفهوم التطوع يقوم مفهوم الانتماء للمجتمع الأكبر، مجتمع الدولة، مازال مفهوم التطوع بمعناه المحدود المرتبط بالدين والعشيرة والقرية هو الأكثر انتشاراً في المجتمع، مما يفسر ضعف إقدام الأفراد على ممارسة التطوع بمجاله الجديد، بينما يلاحظ أن ممارسته

في مجاله المحدود مازالت قائمة بدرجة أكبر، غير أن ذلك لا ينفي مظاهر التغير الواسعة التي ظهرت أيضاً حتى على مستوى التصور والمفهوم في الثقافة السائدة في المجتمع.

ويلاحظ ذلك أكثر ما يلاحظ في تجربة القرى الصحية التي أخذت بتطبيقها الدولة منذ عقدين من الزمن تقريباً، ففي الوقت الذي كانت فيه ثقافة التطوع في القرى والمجتمعات المحلية مبنية على التصورات التقليدية للحياة الاجتماعية، والتصورات التقليدية لمفهوم التطوع، كانت الضرورة ملحة لتفاعل أبناء هذه المجتمعات المحلية والقرى مع المشاريع تفاعلاً وجدانياً، وهذا غير ممكن عملياً إلا مع انتشار ثقافة التطوع بتصورات جديدة لمفهوم المجتمع ولمفهوم الدولة، وهو الأمر الذي لم يكن واضحاً في ظل الثقافة التقليدية السابقة، التي كانت تقلل من أهمية أي عمل تطوعي يخرج عن سياق الجماعة في وحدتها المكانية، أو بنيتها الاجتماعية التقليدية، وترى أن أي عمل تطوعي مع الآخر لا يمكن تسويغه إلا بالمنافع المتبادلة معه، وسرعان ما لوحظ أن ما بقي من ثقافة تقليدية ما زال يحول دون تفاعل وجداني حقيقي بين أبناء المجتمع المحلي، والمشاريع التنموية القائمة فيه.

وفقاً لذلك تتوقف دراسة العمل التطوعي على جملة من المعطيات، كطبيعته، ونوعه، والأفراد الممارسين له... الخ. فالتطوع العفوي والآني يختلف عن التطوع المنظم والجماعي المحدد بأبعاد مختلفة، وأهداف اجتماعية متعددة، وإن كانا مرتبطين ضمنياً من حيث المبدأ وفق آليات التفاعل الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك لا يمكن نفي الأبعاد الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، لدوافع التطوع ونتائجه في محور العلاقات الإنسانية والاجتماعية، لأن الإنسان لا يعيش بمعزل عن تأثير هذه العوامل وإطار العلاقات الاجتماعية التي يشترك فيها مع أبناء جنسه.

بنواءً على التصور السابق يمكن تحديد موضوع الدراسة الأساسية بالعمل التطوعي وانعكاساته على برنامج القرى الصحية في سوريا.

وبناءً عليه فإن هذا البحث يعنى بشكل أساسي بدراسة بنية وخصائص العمل التطوعي في برنامج القرى الصحية لدى أفراد المجتمعات المحلية من المتطوعين في القرى المعنية بهذا المشروع، والتي تتضمن دوافع العمل التشاركي التطوعي ومجالاته بشكل عام، ومقدار مشاركتهم الفعلية التي يمكن

أن تساهم في دفع عملية المشاركة في التنمية بشكل خاص، والبيئة الحاضنة للعمل التطوعي والمعوقات المرتبطة بها من وجهة نظر المتطوعين التي يمكن أن تؤثر على أدائهم في مجال التنمية.

ثانياً- أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة الحالية في أحد جوانبها إلى أهمية الموضوع المتناول، فالعمل التطوعي يتجسد في القضايا الاجتماعية بجانبين أساسيين يعكسان مجمل الأبعاد الإنسانية، والأخلاقية والاقتصادية، الأول من خلال ما يحققه من دور وظيفي وهام في مجال الرعاية الاجتماعية لمساعدة أفراد المجتمع من ذوي الحاجات الخاصة، كالفئات المحرومة وغيرها على إيجاد التوافق بين حاجاتهم الطبيعية (الجسمية والعقلية والنفسية) وبين الظروف البيئية المحيطة بهم، في محاولة للقضاء على مواطن الخلل في المجتمع. والجانب الثاني من الوظيفة التي يؤديها تتمثل في إنتاج ما هو جديد ومفيد للمجتمع لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تدعيم قدرة الأفراد للمساهمة في بناء المجتمع وإشراكهم في عمليات التنمية، واستثمار أمثل للموارد البشرية لمواجهة احتياجات الواقع المتجددة. وهنا تبرز أهمية الدراسة من الناحية العملية بما تمليه عملية التغير من الحالة التقليدية للتطوع إلى الحالة الراهنة التي يبدو معها ضرورة إعادة تشكيل المجتمع بما يتوافق مع معطيات الحاضر.

لذلك يكتسب العمل التطوعي أهمية بالغة كمكون أساسي للمجتمع لما يحققه من دور هام وضروري على الأصعدة كافة، سواء على صعيد الفرد، أو الدولة، أو النسيج الاجتماعي، بحيث يضمن المجتمع أسس تكافله وتضامنه تحت مظلة القيم الأخلاقية، والاجتماعية، والإنسانية، والدينية، من خلال معرفة دور المجتمع المحلي كداعم ومشارك بتوفير الأدوات اللازمة لنجاح المشروع التنموي، وأهم هذه الأدوات هو الانخراط في العمل التطوعي في أطر ومفاهيم جديدة تتواءم مع طبيعة تلك المشاريع، وهذا يؤكد أهمية البحث لموضوع التطوع بشكل عام من جهة، والتطوع في إطار التنمية وتفعيل المجتمع المحلي للتأثير في عملية التنمية وتحقيق أهدافها من جهة ثانية.

وتكمن أهمية الدراسة الحالية من الناحية العلمية باعتبارها من الدراسات التي تتناول علاقة العمل التطوعي في المجال التنموي، ولأنها محاولة لمعرفة واقع التطوع وتفسير العمل التطوعي في إطار البيئة الحاضنة بشكل عام، وخصائص المتطوعين في إطار انخراطهم في العمل التنموي بشكل خاص

وربط ذلك بالنظرية الاجتماعية. إضافة إلى أنها تبحث في مجال جديد جدير بالاهتمام لما لهذا المجال أو القطاع من أهمية كبيرة وركيزة أساسية من ركائز النهوض بالمجتمع.

ثالثاً- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل البيئة الاجتماعية للعمل التطوعي بشكل عام وصلته بالعملية التنموية في القرى الصحية، حيث يصعب تحليل بنية العمل التطوعي بذاته بمعزل عن البيئة الاجتماعية الحاضنة له، وبمعزل عن الوظائف الحيوية التي يؤديها في سياق ارتباطاته مع العملية التنموية التي تشكل الأساس الذي يبنى عليه، وتتفرع عن الهدف الأساسي الأهداف الفرعية الآتية:

١. معرفة بنية العمل التطوعي وعلاقتها بالخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية للمتطوعين كالعمر، والجنس، والحالة التعليمية، والاجتماعية، وغيرها من الخصائص.
٢. معرفة التصور المتكون لدى المجتمع المحلي عن نظرة المجتمع للعمل التطوعي كما يراها المتطوعون بشكل عام والعمل التطوعي في الإطار التنموي بشكل خاص.
٣. معرفة حجم مشاركة أفراد المجتمع المحلي في الأنشطة التي يحتاجها برنامج القرى الصحية في لقرية، لأن فلسفة البرنامج تقوم على تلك المشاركة، ويعتبر ذلك عنصراً أساسياً من عناصر نجاح العمل التنموي.
٤. معرفة دوافع العمل التطوعي لدى المتطوعين في القرى الصحية وعلاقتها بخصائصهم ومجالات التطوع في القرية.
٥. معرفة مضامين التطوع من خلال رؤية المتطوعين لقضايا التطوع وعلاقتها بمشاركتهم التطوعية.
٦. معرفة دور البيئة المحيطة وموقفها من التطوع وعلاقتها بالمشاركة التطوعية للمتطوعين.
٧. معرفة العلاقة بين بنية العمل التطوعي في القرى الصحية وأداء لجان التنمية التطوعي في تطبيق أسس البرنامج في القرية.
٨. معرفة المعوقات التي تساهم في الحد من المشاركة التطوعية من وجهة نظر المتطوعين وأثرها على أداء لجان التنمية التطوعي.

ويتجلى الهدف العملي للدراسة بتقديم تصورات من شأنها أن تعزز مواطن القوة في العمل التطوعي.

رابعاً- الدراسات السابقة :

أخذ مجال العمل التطوعي نصيباً وافراً من البحث والدراسة في معظم أرجاء الوطن العربي، وتحديداً في السعودية ومصر ودول الخليج. وتعد الدراسات الاجتماعية المعنية بالعمل التطوعي الخيري أوسع انتشاراً من الدراسات المعنية بالعمل التطوعي في إطار التنمية. حيث أجريت بحوث مستفيضة بهذا المجال وفق معظم الاختصاصات والمجالات المعرفية كعلم النفس الاجتماعي، والخدمة الاجتماعية بفروعها، وعلم الاجتماع بمعظم فروعه، ومجال الدراسات الإسلامية والاقتصادية.

وبالرغم من ذلك يحتاج هذا المجال لتكامل بعض الاختصاصات الأخرى كعلم الاجتماع التنموي، لتكون الدراسات ذات فاعلية، إضافة إلى أن أهمية منظومة العمل التطوعي وثراء مكوناتها الفكرية والثقافية تبقى بحاجة للبحث والتأصيل النظري والعملي لفهم تلك المكونات. ويمكن عرض العديد من الأبحاث التي يمكن أن تفيد في مجال الدراسة الحالية، على المستوى المحلي والعربي من حيث النتائج التي توصلت إليها لتكون أساساً للدراسة الحالية.

أ. الدراسات المحلية:

تكاد تكون الدراسات الميدانية في مجال التطوع على المستوى المحلي شبه نادرة لذلك لم يتم العثور إلا على دراستين إحداهما عن التطوع بشكل مباشر والأخرى تطرقت للتطوع في أحد جوانبها وهما:

الدراسة الأولى: دراسة (القش والسعد، ٢٠١٠) تطرقت في أحد جوانبها إلى العمل التطوعي حيث كان من احد أهداف الدراسة التعرف على مشاركة الشباب في العمل التطوعي، وتوصلت في إطار هذا الهدف إلى النتائج الآتية:

١. بينت معطيات الدراسة انخفاض نسبة الشباب الذين ينتمون إلى منظمات العمل التطوعي التي بلغت (٣,٣%) من مجموع المبحوثين وكان للتعليم دور في زيادة نسبة الانتظام في العمل التطوعي، كما وضحت النتائج تفوق مشاركة الشباب في المدينة على مشاركة الشباب في الريف فيما يخص العمل التطوعي المنتظم، وفسر هذا الأمر بتمركز معظم الجمعيات في المدن.

٢. فيما يتعلق بتلبية الدعوات للقيام بأعمال تطوعية كانت بشكل واضح لدى الشاب المتعلم بهدف المشاركة في مشكلات مجتمعه بالدرجة الأولى وإثبات فاعليته لأداء مهام تنموية، كما أن مشاركة الشباب الذكور كانت أعلى من مشاركة الشابات بسبب القيود الاجتماعية، ووضحت النتائج أيضاً أن المستوى الاقتصادي العالي والمتوسط له دور في مشاركة الشباب أكثر من المستوى الاقتصادي المتدني.

٣. وبالنسبة إلى طبيعة العمل التطوعي أشارت النتائج أن مشاركة الشباب في الأعمال التطوعية تركزت بشكل أساسي على إصلاح أو ترميم أو بناء أماكن تهم المجتمع المحلي وأعمال أخرى تتعلق بالجهد العضلي.

٤. وعن أسباب ضعف مشاركة الشباب في العمل التطوعي أجمع الشباب الذين لم يشاركوا في العمل التطوعي أبداً والبالغ ة نسبتهم (٧٨,٥٢%) من مجموع أفراد العينة إلى أن عدم وجود دعوة من قبل المنظمات للقيام بأعمال تطوعية هي السبب الرئيسي في عدم مشاركتهم بهذه الأعمال.

يلاحظ من خلال تلك الدراسة تركيزها على فئة الشباب في فئة عمرية محددة من (١٥-٢٤) مما يجعلها غير شاملة للعمل التطوعي لدى فئات أخرى، وخاصة أنها اقتصرت على الشباب المنتسبين والمنتظمين في الجمعيات التي تعنى بالعمل التطوعي. إلا أن بعض نتائج تلك الدراسة تساعد بشكل عام في تفسير بعض متغيرات الدراسة الحالية.

الدراسة الثانية: دراسة (برقاوي، ٢٠٠٦)، هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم ثقافة العمل الاجتماعي التطوعي كما يفهمه أفراد العينة المدروسة. وتحديد الأسباب التي تدفع الأفراد للمساهمة في الأعمال التطوعية. وافترضت الدراسة أن المجتمع السوري نتيجة تعرضه للتطور التكنولوجي وصراع القيم مابين الجديد والقديم أدى إلى تقليص دور المؤسسات المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية في نقل القيم والمعايير الأصيلة في المجتمع للجيل الجديد، مما انعكس على مدى مساهمة الأبناء في المشاركة في الأعمال التطوعية. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في حدود العينة المدروسة:

١. تساهم الأسرة في الحد من مشاركة الأنثى في العمل الاجتماعي التطوعي، نظراً للثقافة الموجودة والقيم المرتبطة بخروج الفتاة لغير الدراسة أو العمل الرسمي المأجور.

٢. تساهم الأسرة في العزوف عن المشاركة بالرغم من رغبة كلا الجنسين بالمشاركة في الأعمال التطوعية، وإدراكهم لأهمية مشاركتهم فيه لتنمية المجتمع وتطويره، بسبب عدم تعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى أبناءها. ولإهمال المؤسسة التعليمية قبل الجامعية دور في ذلك.
٣. حاجة مفهوم ثقافة التطوع في مجتمعنا إلى تثبيته وتدعيمه من خلال جهود مؤسسات المجتمع بكاملها مع التركيز على المؤسستين الأسرية والتعليمية. بالإضافة إلى التلفزيون على اعتباره أهم وسيلة إعلامية يمكن أن يقدم نماذج من المتطوعين يتحدثون عن إسهاماتهم المتواضعة في خدمة المجتمع.
٤. النسبة القليلة من أفراد العينة تفهم العمل التطوعي على أنه المساعدة في تقديم المساعدات للمعاقين، الأيتام، الفقراء، المسنين، الجانحين، المرضى، ويتسع مفهوم العمل التطوعي ليشمل أمور أخرى تتعلق بمشاركة جمعيات مهمتها المحافظة على البيئة (نظافتها)، أو المحافظة على التراث، تعليم المقصرين في الدراسة، نشر الوعي الصحي السليم من خلال المشاركة في توزيع منشورات تفي بهذا الغرض... الخ من الأعمال التطوعية.

يلاحظ من خلال تلك الدراسة بأنها تطرقت إلى أحد أهم الجوانب الهامة كونها تأخذ بتحليل مظاهر التغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع العربي عامة، والمجتمع السوري خاصة، وأثر ذلك في البيئة الثقافية للمجتمع وثقافة التطوع بشكل خاص.

ب. الدراسات العربية :

الدراسة الأولى: (**علي**، ٢٠٠٥)، هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين استخدام نموذج الأهداف الاجتماعية في خدمة الجماعة وتنمية مشاركة الشباب في العمل التطوعي. والتوصل لأهم الآليات والأساليب والاستراتيجيات والأدوار لنموذج الأهداف الاجتماعية، والتي ترتبط بالعمل التطوعيمن خلال البرامج المقدمة بمراكز الشباب. وقد أفردت الدراسة شرحاً مفصلاً حول المفاهيم التي اعتمدتها كمفهوم نموذج الأهداف الاجتماعية ومفهوم العمل التطوعي، ومفهوم المشاركة والتنمية والشباب. وافترضت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام نموذج الأهداف الاجتماعية في خدمة الجماعة، وتنمية مشاركة الشباب في العمل التطوعي. وأثبتت الدراسة صحة الفروض القائمة على اختبارها من خلال النتائج التي توصلت إليها وهي:

وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام نموذج الأهداف في خدمة الجماعة، وتنمية مشاركة الشباب في تقديم خدمات مباشرة وغير مباشرة للمجتمع.

يلاحظ من تلك الدراسة تركيزها على فئة الشباب وتنمية المشاركة لديهم من خلال وجودهم ضمن جماعات تتخذ لنفسها أهدافاً واحدة، وبالتالي وحدة الهدف في إطار الجماعة، وانتماء الشباب إليها تساهم في مشاركتهم في العمل التطوعي، وتقديم خدمات تصب في تنمية المجتمع، ولكنها لم تركز على الشرائح الأخرى التي قد تعطي صورة شمولية حول الموضوع.

الدراسة الثانية: (لطفي، ٢٠٠٤) هدفت الدراسة إلى التعرف على التطور التاريخي للعمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات التقليدي والحديث. والتعرف إلى بناء الجمعيات الخيرية وعلاقتها بالدولة، ومكانة هذه الجمعيات ودورها في خدمة المجتمع ودوافع العمل الخيري والإنساني والفئات المستفيدة منه، وأخيراً التعرف على معوقات العمل الخيري والإنساني.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن معظم الجمعيات الخيرية توجد في المناطق الحضرية، وبعضها يفتقر إلى فروع، وخاصة في المناطق النائية، وبعضها يفتقد لوجود لجان نسائية لاستقبال الإناث.

أما عن علاقة الجمعيات الخيرية بالدولة فقد تتسم بالتنسيق والتكامل والتعاون بينهما. وتحتل الجمعيات الخيرية والإنسانية ذات النفع العام مكانة وتقدير من الحكومة والأفراد من وجهة نظر المشاركين في العمل الخيري والإنساني.

وعن دوافع العمل الخيري والإنساني والفئات المستفيدة منه أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأسرة والأقارب من أهم مصادر التعرف على العمل الخيري بالنسبة لأفراد العينة من الذكور والإناث، ويليها وسائل الإعلام، والأصدقاء، والعمل الوظيفي، وأحد المؤسسين، والجيران، وكشفت النتائج عن اتفاق أفراد العينة ذكوراً وإناثاً حول أن السمعة الطيبة والوازع الديني من أهم الشروط التي يجب توافرها في المتطوعين للمشاركة في العمل الخيري والإنساني، ويليها اكتساب المهارات المختلفة، بالإضافة إلى الشعور بالانتماء والرغبة في خدمة المجتمع، والاهتمام بنشر قيم التكافل الاجتماعي، والمشاركة والتواصل مع الآخرين، واكتساب التقدير والمكانة، وإشباع الميول والرغبات وشغل أوقات الفراغ.

وفيما يتعلق بمعوقات العمل الخيري والإنساني، كشفت الدراسة عن أن هناك عدة معوقات تضمنت المعوقات الشخصية، والمعوقات الثقافية والاجتماعية، والمعوقات الإدارية والتنظيمية أهم المعوقات بالنسبة للذكور، بينما المعوقات الثقافية والاجتماعية تعد الأهم بالنسبة للإناث.

إن علاقة هذه الدراسة بالدراسة الحالية علاقة تكاملية من حيث هي دراسة تهتم بالعمل الخيري التطوعي من خلال الجمعيات الأهلية، وتكامل العمل الخيري الإنساني للفئات المحتاجة من شأنه أن يرمم الثغرات الموجودة في المجتمع، وهذا مرتبط إلى حد ما بتنمية المجتمع لأن الجانب الرعائي يساهم في بعض جوانب التنمية. وذلك لأن تلك الفئات لا تقل أهمية عن الفئات الأخرى التي تحتاج إلى توعية وتغيير أنماط سلوكية لبناء قدرات الأفراد ودفعهم للاستعداد نحو بناء المجتمع، فالجانب التنموي يتكامل مع الجانب الخيري من خلال النظر إلى أسس واحدة في دوافع العمل التطوعي وهو الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أفراد المجتمع. فالجانبان يتكاملان من حيث النتيجة، وإن اختلفت الأسس الثقافية لكل منهما.

الدراسة الثالثة: (البيومي، ٢٠٠٤)، هدفت الدراسة إلى دراسة البيئة الإيكولوجية وتأثيرها على أداء القيادات النسائية في العمل الأهلي. والتعرف على العادات والتقاليد والأعراف والأنماط الثقافية وتأثير البيئة الاجتماعية على كفاءة أداء القيادات النسائية في القطاع الأهلي، وأخيراً التعرف على أهم العوائق والمشكلات التي تواجه عمل القيادات النسائية في العمل الأهلي.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١. أن الجمعيات المدروسة تخدم فئات مختلفة من المجتمع، كدور الحضانة، والمسنين، والمستوصفات، والمستشفيات، وبرامج ثقافية في إطار دورات محو الأمية، وتدعيم الفقراء في المجتمع المحلي.
٢. إن تعدد أدوار المرأة لا يمنعها بشكل عام من المشاركة بفاعلية في هذا العمل الاجتماعي.
٣. بروز تأثير الموروث الثقافي والديني من تقاليد وأعراف ونظرة اجتماعية تحدد دور ووظيفة كل من المرأة والرجل، وقد لعبت الأمثال الشعبية في إبراز التمييز بين الذكور والإناث وتعزيز النظرة التقليدية للأنثى والتأكيد على العنف الموجه ضدها.

يلاحظ في تلك الدراسة التركيز على العنصر النسائي في العمل التطوعي في إطار الجمعيات الأهلية التي تخدم فئات مختلفة من المجتمع، وتوضيح العقبات التي تواجه مشاركتها في الإطار الثقافي من القيم والعادات كموروث سلبي مازال يساهم في الحد من مشاركتها، وقد تتقاسم تلك الدراسة في بعض جوانبها الدراسة الحالية من حيث تسليط الضوء على تلك العقبات.

الدراسة الرابعة: (حريري، ٢٠٠٠)، وهي دراسة نظرية تناولت تاريخ وتطور العمل التطوعي منذ عصور البشرية الأولى وحتى الزمن الحاضر، ووضحت أن العمل التطوعي هو انعكاس للفطرة البشرية السوية، وتعبير عن نوازع الخير في النفس الإنسانية، ثم تطرقت إلى مشروعية العمل التطوعي في الكتاب والسنة وعرض نماذج من أعمال السلف الصالح في هذا المضمار، كما أشارت إلى فوائده التي تعود على الأفراد والمجتمع. ثم ناقشت الدراسة بشيء من التفصيل العمل التطوعي، والتنمية الاجتماعية في مجالات أسر السجناء، ورعاية المسنين والأرامل، والأيتام، وتأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية، وقدم البحث تصوراً لكيفية العمل التطوعي في كلٍ من تلك المجالات السابقة.

وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن العمل التطوعي يعد جزءاً مكملاً للجهد الرسمي المبذول من قبل الدولة في مجال التنمية الاجتماعية. ومعبراً عن الفطرة السوية والدوافع الدينية تقويه وتسمو به. كما أنه يوفر الكثير من الموارد التي يمكن أن تستغل في توفير الرعاية الاجتماعية والاهتمام بالشرائح الضعيفة في المجتمع، وأن هناك ثمة علاقة وطيدة بين العمل التطوعي الفعال واستقرار المجتمع وترسيخ أمنه وسلامته.

يلاحظ من خلال تلك الدراسة بأنها تعتمد على فكرة أن الدين هو المصدر الأساسي في العمل التطوعي، وينسجم ذلك مع أحد جوانب الإطار التحليلي المعتمد في الدراسة الحالية.

الدراسة الخامسة: (شتيوى وآخرون، ٢٠٠٠)، سعت إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على خصائص العمل التطوعي في الوطن العربي فيما يتعلق بمفهوم العمل التطوعي لدى المتطوعين والمتطوعات، والتعرف على خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، كالعمر والجنس والتعلم والمهنة والطبقة وغيرها من الخصائص المهمة الأخرى.
٢. معرفة دوافع العمل التطوعي وقياس أثر القيم، وبشكل خاص القيم الدينية على المتطوعين للمشاركة في العمل التطوعي.

٣. دراسة تاريخ العمل التطوعي في العالم العربي منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن للوقوف على الأشكال التي اتخذها العمل التطوعي في الإطار العربي

٤. دراسة خصوصية المنظمات التطوعية الإسلامية والمسيحية من أجل الوقوف على الفروقات ومجال النشاطات وفعالية المنظمات مقارنة مع المنظمات غير الدينية.

٥. التعرف على الأسباب التي تحول دون تطوع الناس والمشاركة في الأعمال التطوعية.

وقد توصلت الدراسة في ضوء أهدافها إلى النتائج التالية:

١. إن العمل التطوعي في الوطن العربي بدأ في العديد من المناطق والدول العربية منذ القرن التاسع عشر في بعض الدول كمصر ولبنان وفلسطين ودول المغرب العربي. وقد كانت بدايات نشوء الحركة التطوعية متأثرة بمجموعة من العوامل التاريخية والسياسية التي كان من أهمها وجود الإرساليات. وإنشاء الجمعيات الخيرية من قبل الأقليات الدينية واللاتينية والدور الذي لعبه الاستعمار الأوربي في نشوء حركات سياسية مناهضة للاستعمار والجمعيات المرتبطة بها، ولا يقل أهمية عن ذلك هو دور المثقفين والمفكرين العرب الذين قادوا حركة التحديث في العالم العربي في بلورة القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية.

٢. من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتطوعين:

٢-١. نسبة المتطوعين الذكور أعلى من نسبة المتطوعين الإناث. حيث كانت أعلى نسبة للذكور في مصر، وأعلاها للإناث في الأردن، واحتلت فلسطين موقفاً متوسطاً.

٢-٢. إن غالبية المتطوعين من المسلمين، ولكن في كل الدول الثلاث كانت نسبة المسحيين المتطوعين أعلى من نسبتهم بالسكان، فكانت أعلى للمسيحيين في الأردن وأقلها في مصر.

٢-٣. يتفاوت متغير العمر بين الدول ، فكانت أعلاها في الأردن من الفئات الشابة، بينما احتلت الفئات المتوسطة العمر أعلى نسبة في كل من مصر وفلسطين، باستثناء الأردن.

٢-٤. بينت الدراسة أن المتزوجين يشكلون غالبية المتطوعين، وكانت أعلى نسبة في فلسطين وأقلها بالأردن، مما يشير إلى أهمية الاستقرار الاجتماعي للعمل التطوعي في الوطن العربي.

٢-٥. تشير البيانات في الدول الثلاث إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والعمل التطوعي، حيث شكلتالفئات المتعلمة تعليماً ثانوياً فما فوق غالبية المتطوعين في الدول الثلاث، حيث كانت أعلى نسبة للمتعلمين بالأردن وأقلها في مصر ثم فلسطين.

٣. التطوع: المفاهيم والأسباب والاتجاهات:

تشير النتائج فيما يتعلق بالأسباب والدوافع التي تؤدي إلى انخراط المواطنين بالعمل لتطوعي، إلى أن هناك تشابهاً كبيراً بدوافع المتطوعين بالدول قيد الدراسة، حيث يحتل دافع الرغبة والمشاركة في خدمة المجتمع الموقع الأول في الدول الثلاث، ثم يحتل الدافع الديني الموقع الثاني في مصر، بينما تأتي الرغبة بالمساهمة بالتنمية بالمرتبة الثالثة في الأردن وفلسطين، ويحتل الدافع الديني المرتبة الثالثة بالأردن، بينما يحتل المرتبة الأخيرة في فلسطين، وتبرز أهمية دوافع أخرى في الدول الثلاث بنسب متفاوتة، ولكن تبرز بشكل خاص الأسباب والدوافع الوطنية في فلسطين.

وتؤسس نتائج تلك الدراسة فيما يتعلق بعلاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بمفهوم التطوع والدوافع المرتبطة به. والأسباب والدوافع التي تؤدي إلى انخراط المواطنين بالعمل التطوعي لكل من فلسطين والأردن إلى أهمية توافق دلالات التطوع ومعانيه مع هذه المتغيرات. لذلك يلاحظ أن الدوافع الوطنية تبرز بشكل أكبر في فلسطين نظراً للظروف الموضوعية المرتبطة بوضعها السياسي، على عكس الأردن التي تشهد استقراراً سياسياً فتبرز الدوافع الدينية أكثر من غيرها.

الدراسة السادسة: (الديب، ١٩٩٧)، هدفت إلى تحديد مفهوم التطوع وأبعاده ومراميه وعلاقته بالرعاية الاجتماعية العمل الاجتماعي والخدمة العامة والتكامل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، حيث أكدت الدراسة على أن المجتمع بحاجة إلى تعبئة وتجنيد موارده وطاقاته وإمكانيته المحدودة لمواجهة الاحتياجات المتعددة والمتجددة والمتداخلة من جراء التغير والاتصال بالمجتمعات الأخرى عبر وسائل الاتصال المتعددة والاحتكاك والاستفادة وغيرها، وتهدف من وراء ذلك إلى التماسك والبناء المجتمعي وإشباع الحاجات وتقليص المشكلات. ولذلك فإن أهمية التطوع وأبعاده ومراميه وأعماقه تتضح للغرض السابق الذكر، سواء كان ذلك في ممارسته من خلال منظمات الرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي والخدمة العامة، تحقيقها للتكافل الاجتماعي تحت مظلة الرعاية الاجتماعية أومن خلال ممارسة الدين الإسلامي الحنيف، أو ما قام به السلف من

ممارسات تطوعية في مسيرة الحياة الاجتماعية. وبهذا تضمنت الدراسة جملة من الموضوعات هي مفهوم التطوع وأبعاده ومراميه واختيار المتطوعين، مستقبل حركة التطوع في المجالات الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية والتطوع، العمل الاجتماعي والتطوع، الخدمة العامة والتطوع، العلاقات الاجتماعية في الإسلام والتطوع، نظام التكامل الاجتماعي والتطوع، الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية حديثة والتطوع.

وخلصت الدراسة إلى أن التطوع ركيزة من ركائز الرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي باعتبارهما أسلوب للحياة بما تتضمنه من آداب وأخلاقيات، ومبادئ واستراتيجيات، وأدوات في إطار فلسفة إنسانية نابعة من الدين الإسلامي في مفاهيمه وأبعاده، وذلك لاستشارات الأفراد والجماعات والمجتمعات لتكوين رأي عام مستنير حول المجتمع وقضاياه، والتعبئة العامة للجهود والموارد والطاقات البشرية لأداء الخدمات وإشباع الحاجات المتجددة، وتقليص المشكلات وتحقيق التوازن بين الاحتياجات المتجددة والإمكانات والموارد المحدودة.

تتمثل علاقة تلك الدراسة بالدراسة الحالية من خلال ما ذكرته من نتائج تصب في خانة التنمية، وهذا يعكس علاقة التنمية بالتطوع في المجال الرعائي، لذلك جاءت النتائج معززة دور العمل التطوعي في تحمل المسؤولية تجاه المجتمع، والتطوع بالمفهوم الذي ذكرته الدراسة يصب في تنمية الإحساس بالمجتمع من قبل الأفراد والجماعات، والتنظيم العام، والعمل على حل المشاكل الاجتماعية بما ينسجم مع تحقيق التكامل والانسجام في عناصر البناء الاجتماعي.

الدراسة السابعة: (راشد، ١٩٩٠) هدفت الدراسة إلى تقييم دور وزارة الشؤون الاجتماعية من وجهة نظر الجمعيات ذات النفع العام، والتعرف على نوع العلاقة ومدى قوتها وأثرها، ومعرفة مجالات التعاون ومستواه، وتحديد مجالات الدعم وأنواعه ومدى كفايته وأثره في نشاط الجمعيات، بالإضافة إلى معرفة أثر القوانين واللوائح في عمل تلك الجمعيات مع معرفة الصعوبات التي تعترضها وتحديد النظرة المستقبلية لها، وقد افترضت الدراسة وجود دور بارز للجمعية في تفاعلها مع المجتمع من خلال علاقتها القوية بوزارة الشؤون الاجتماعية، وبالتالي تأثر هذه العلاقة بنوع الدعم المقدم لها في تلك الوزارة. إضافة إلى عدم تأثر عملية إقبال الجمهور على العمل التطوعي بالقوانين واللوائح. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١. إن علاقة الجمعية بالوزارة ضعيفة لا تؤثر في نشاطها، فالعلاقة تعني ارتباط التنظيمات الرسمية مع الطوعية، مما يؤدي إلى تضامنها داخل المجتمع لتقديم الخدمات الاجتماعية، وليس هناك مجال للمنافسة إنما تصبح من النوع المتكامل والمتضامن. أما عن أثر تلك العلاقة فهي تؤثر في تحقيق أهداف الجمعية رغم ضعفها.
٢. إن العلاقة ما بين الجمعيات والوزارة علاقة تعاون ولكن شكل التعاون غير مناسب، لأنه لا يقتصر فقط على عملية الإشراف على الانتخابات وحضور اجتماعات الجمعية، ويحتاج إلى درجة كافية من الاستقرار والفاعلية.
٣. تحتاج القوانين واللوائح إلى المزيد من التطوير والتعديلات اللازمة لمتابعة المستجدات التي تحدث على مستوى العمل التطوعي بالرغم من عدم تأثر إقبال المتطوعين على الأعمال التطوعية بالقوانين واللوائح.
٤. بينت الدراسة أن ٩٠% من الجمعيات لديها الاستعداد للمشاركة في استصدار قرارات الوزارة الخاصة بالعمل التطوعي.

سلطت تلك الدراسة الضوء على واقع العمل التطوعي في جمعيات النفع العام والكادر الإداري العامل، فيها والمنتسب بشكل منظم للعمل في تلك الجمعيات وفق برنامج محدد وواضح. وتتقاطع تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في مسألة تشبيك العمل الحكومي، وحشد الجهود التطوعية لتحقيق التكامل والتضامن في تحقيق الخدمات المطلوبة من خلال التركيز على الشكل الإداري والقانوني في العلاقة بين الجهات العامة والجهات التطوعية، وهذا وحده لا يعطي صورة واضحة عن واقع العمل التطوعي والمتطوعين في الجوانب الأخرى. فالدراسة بقيت ضمن التوجه التطبيقي من الناحية العملية أكثر من توجهها نحو تفسير قضايا العمل التطوعي، فهي تطبيقية أكثر من كونها دراسة نظرية تحليلية مما يجعل الفائدة منها ضعيفة قياساً إلى غيرها من الدراسات.

وأخيراً تشير طبيعة الاختلاف وتعدد الرؤى المختلفة للبحوث والدراسات الميدانية التي تناولت العمل التطوعي إلى ثراء هذا المجال وتعدد الزوايا التي يمكن النظر بها وفق مجالاته، والأسس النظرية المرتبطة بتلك المجالات.

فبعض هذه الدراسات اقترب من الدراسة الحالية في أحد شقيها بمعنى أن بعض الدراسات اقتصرت على البحث في العمل التطوعي كظاهرة لها مقوماتها ودوافعها، وتنظيماتها المختلفة ومجالاتها المتعددة من خلال الجمعيات الأهلية التي تتميز بنشاطها في المجال الخيري الديني، أو المجال الاجتماعي، ولكن من منظور ديني بحت، فسلطت الضوء على مؤسسات وهيئات العمل التطوعي من حيث التنظيم والإدارة والتمويل والأنشطة. وهنا برز بوضوح أهمية العمل التطوعي المرتكز على القيم الدينية والتوجه الخيري في ثقافة العمل التطوعي، بينما بعض الدراسات الأخرى سلطت الضوء على الفئات التي تقوم بالأعمال التطوعية فوضحت أهمية دور العنصر النسائي في الأعمال التطوعية وتأثير انعكاس العادات والخيارات المحددة التي يفرضها البناء الثقافي للمجتمع على دور المرأة في العمل التطوعي، كما ركز بعضها على فئة الشباب بتسليط الضوء على دور تطوع الشباب في التنمية، أو التركيز على المعوقات التي يمكن أن تحد من مستوى مشاركتهم بالعمل التطوعي. وركز البعض الآخر على الجانب المؤسساتي للجمعيات الأهلية فاتخذت بدراستها المنحى السياسي لفهم تنظيمها ووظائفها من خلال أداء المجتمع المدني المرتكز على العمل التطوعي، والبعض الآخر من الدراسات ارتبط بشكل مستقل في بعض جوانب التنمية مع التطرق لدور التطوع وأهميته .

يمكن القول إن الاختلاف مابين تلك الدراسات جاء في الأساليب والمواضيع التي عالجت العمل التطوعي من حيث تبنيها للمداخل التفسيرية ومن حيث وحداتها التحليلية، أما من حيث النتيجة تتفق معظم الدراسات مع التوجه الحالي للدراسة، ومن حيث بروز أهمية ثقافة العمل التطوعي المتأصلة في التوجه الديني والاجتماعي والإنساني لتحقيق تماسك المجتمع وتكامله، وفي هذا تعزيزاً لأهمية العمل التطوعي ودوره في قضايا المجتمع. كما أن للدراسات السابقة علاقة تكاملية وتوجيهية لبعض جوانب الدراسة الحالية مع تنوعها واختلاف أهداف كل منها، وثمة قواسم تجمع ما بينها من حيث نتائج تلك الدراسات التي أفادت بأهمية العمل التطوعي ودوره في بناء المجتمع.

ومجمل نتائج الدراسات الميدانية تؤسس إلى أن العمل التطوعي جزء مهم في حياة المجتمع. وفي كل ما توصلت إليه تلك الدراسات تأكيداً لوجود ثقافة العمل التطوعي. والإشكالية تكمن في تعزيز تلك الثقافة والتوجه نحو تفعيلها واستثمارها في المجالات التي تحتاجه، ولعل المجال التنموي لا يقل أهمية عن بقية المجالات التي ينشط فيها العمل التطوعي، كمجال يجسد وجودية واستمرارية

المجتمع الإنساني، وطريقة تكيفه مع المستجدات والمتغيرات التي لا حصر لها. وخاصة التغيرات التقنية في المجالات جميعها، سواء الطبية أو الاقتصادية، أو التكنولوجية. بحيث يعاد توظيف التقنية ولا يمكن التنبؤ بما سيحدث من جراء إعادة هذا التوظيف في تطوير تلك التقنية. الأمر الذي يولد ويفرز مشاكل جديدة تتناسب مع طبيعة التغير الحاصل، وتبقى التنمية في حاجة إلى تجديد عناصرها سواء على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، مرتكزة على تحقيق آلياتها من خلال العمل التطوعي. و على الرغم من أن الدراسات السابقة أجريت في بيئات غير سورية إلا أنها تشترك مع الدراسة الحالية في بعض النقاط وتختلف عنها من حيث تركيز الدراسة الحالية على :

- أولوية دوافع مشاركة المتطوعين في العمل التطوعي.
- أهم المعيقات التي تؤثر على مشاركة أفراد المجتمع المحلي في الأنشطة التطوعية من وجهة نظر المتطوعين.
- علاقة تلك المشاركة بالتنمية.

خامساً- المسوغات العلمية للدراسة :

على الرغم من أهمية النشاط التطوعي في ميادين الحياة كافة، إلا أن المرجعيات الفكرية التنموية لم تتناوله بما يتناسب مع أهميته، وخاصة في الدراسات والأبحاث العربية، معظمها بُحث ضمن المجال الرعائي والخيري، لذلك تحتاج دراسة العمل التطوعي بمستوياته وأشكاله كافة للعديد من الاختصاصات بفعل ثراء هذا المجال وطبيعة التراكم العلمي للمعارف المتنوعة، فقد يدرس من وجهة نظر فلسفية بالنظر إلى طبيعته الخيرة، أومن وجهة نظر اقتصادية من حيث قياس الجهد والوقت المبذول كقيمة اقتصادية، أو سياسية من حيث دراسة مؤسسات المجتمع المدني الذي يعد التطوع ركيزة من ركائزه، وإحدى أدواته الأساسية، أو دينية من حيث ابتغاء الثواب والأجر والوقوف على مكامن الفعل الإنساني في إطار القيم الدينية، أو اجتماعية كأحد أشكال التضامن والتماسك الاجتماعي. لذلك تتعدد الأطر النظرية التي يمكن أن تفسره في إطار الفعل الإنساني، مشبع بدوافع وآيل إلى نتائج هامة على صعيد الفرد والمجتمع.

وفي صدد البحث في دراسة العمل التطوعي وانعكاسه على المجال التنموي لابد من فهم التطوع بوصفه سلوكاً إنسانياً، كاستجابة لردة فعل من جانب، أو بوصفه فعلاً إنسانياً يحمل في طياته المواقف والاتجاهات والقيم والإرادة الحرة لإحداث التغيير في الحياة الاجتماعية من جانب آخر. حيث تقدم النظريات رؤى عديدة ومختلفة لتفسير الفعل الإنساني سواء في ضوء البعد الاجتماعي أو الاقتصادي... الخ من النظريات التي تعمقت في فهم الإنسان وسلوكه وأفعاله في إطارها الفردي والجماعي. وبهذا تكمن الحاجة للوقوف على رؤية واضحة للتطوع من شأنها أن تساهم في تطويره وتنميطه وتحديثه.

من هنا يأتي هذا البحث كضرورة علمية وعملية في زيادة المعرفة النظرية وبلورة معاني التطوع ودلالاته، والوقوف على المؤشرات الكمية والكيفية التي يمكن من خلالها فهم الواقع الاجتماعي لثقافة التطوع، فمسألة الوعي بأهمية العمل التطوعي تتطلب الوقوف بمعطياته الواقعية، ومحاولة رصد ما يحيط به من معيقات ودوافع لاستخلاص تجربة واقعية يمكن الاستفادة من دروسها وتعزيز عناصر النجاح فيها. وكبحث جديد من حيث تطرقه للواقع الميداني ضمن اختصاص علم اجتماع التنمية الذي يحدد دور العمل التطوعي في آليات الحياة الاجتماعية للأفراد في كافة المجالات عموماً ومجال التنمية خاصة،فالبحث في ثقافة التطوع من شأنها أن توفر إطاراً منهجياً ومعرفياً لتجديد نظريات التنمية وعملياتها وعلاقتها ووظائفها في المجتمع.

سادساً- مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها :

يعد التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالبحث ضرورة علمية، ترشد الباحث بخطواته العلمية ومن المفاهيم المرتبطة بالدراسة:

-**الفعل الاجتماعي**: هو السلوك الاجتماعي للأفراد الذي يتضمن الجوانب الفردية والجمعية نتيجة تفاعل الأفراد فيما بينهم من جانب وتفاعلهم مع الواقع الاجتماعي من جانب آخر، لتحقيق أهداف ذاتية واجتماعية في إطار المواقف المختلفة التي تتضمن الخيارات المادية والثقافية و الاجتماعية والبيئية لحياة الأفراد والجماعات.

-**العمل التطوعي**: هو كل ما يقدمه الإنسان أو الفرد المتطوع من الوقت، أو الجهد، أو العمل، أو المال، أو المشورة بشكل دائم أو مؤقت، سواء تلقى الخبرة بالتدريب أو لم يتلق، دون أن يتلقى أي أجر أو تعويض مادي يعود إليه. الأمر الذي يحقق مشاركة حقيقية في بناء المجتمع وتطويره سواء بجهود فردية أو منظمة.

-**برنامج القرى الصحية**: هو "**عبارة عن برنامج مجتمعي تنموي شامل يديره المجتمع المحلي (أهالي القرية)، ويموله جزئياً بحسب إمكانيات القرية، ويهدف إلى تحسين المستوى الصحي والمعيشي للقرية، ويعزز مبدأ الاعتماد على الذات، وتحسين نوعية حياة الإنسان، كما يحصل المشروع على دعم من وزارة الصحة ممثلة بمديرياتها، وبعض المنظمات الدولية**" (وزارة الصحة، ٢٠٠٦، ٢).

-**المجتمع المحلي**: هو نسق اجتماعي "**يشتمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، يستهدف إشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات دور متبادلة تشمل بناء النسق الكلي**" (جابر، ٢٠٠٣، ٢٣٥).

-**تنمية المجتمع المحلي**: هي "**عملية مصممة لإيجاد الظروف الخاصة بتشجيع وتحقيق التقدم الاجتماعي للمجتمع المحلي كافة عن طريق الاشتراك الحيوي الفعال لسكان المجتمع المحلي والاعتماد على أقصى حد ممكن على البواعث الاجتماعية والمبادرة الجماعية والابتكار البناء لهؤلاء السكان**" (جامع، ٢٠١٠، ٤٥).

-**تنظيم المجتمع**: هو حالة نشاط يعتمد على الإمكانيات والموارد المتاحة من إمكانيات بشرية ومادية لتحديد مشكلات المجتمع واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها من خلال نمو روح التعاون والتضامن في المجتمع (G.ross,1967,p40).

-**البيئة الاجتماعية**: وتتضمن "**النظم والمؤسسات الاجتماعية، ... والقيم والمقاييس والمثل الاجتماعية، وطرق التفكير والتفاعل والسلوك الاجتماعي ، والتيارات والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، الجماعات البشرية والمجتمعات المحلية ...الخ**" (الحسن، ١٩٩٩، ١٤١).

سابعاً- الإطار التحليلي للدراسة :

يشكل الإطار التحليلي للدراسة فهم الباحثة للمنطلقات النظرية التي تطرقت للتطوع وربطها بالواقع الاجتماعي المعاش لتكوين صورة نظرية عامة عن التطوع بشكل عام والتطوع في المجال التنموي بشكل خاص، وخطصةً أن التطوع من المسائل التي وجدت مع وجود الاجتماع البشري، ويسعى كل مجتمع إلى تعزيزه في نفوس أبنائه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والأسرية، وما يتبعها من العمليات المتلاحقة التي يحققها المجتمع بجميع فئاته وطبقاته الاجتماعية تجاه مناحي الحياة الاجتماعية المختلفة، التي تصب في نهاية المطاف في خانة الصالح العام للفرد والمجتمع على حد سواء.

هذه العمليات المتعددة لا تخرج عن التنظيم الاجتماعي للمجتمع، والبناء الاجتماعي بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. فالبناء الاجتماعي كما يراه (رادكليف براون) شبكة العلاقات الاجتماعية الفعلية للأفراد تربط بينهم شبكة معقدة من تلك العلاقات التي تسير حياتهم للوجهة التي تخدمهم، ويمكن أن تكون هناك علاقات سالبة بين الأفراد أو الجماعات تؤدي إلى وجود الصراعات داخل المجتمع. لذلك فإن الظواهر الاجتماعية الحاصلة في مجتمعات مختلفة وأزمان مختلفة ليست نتاجاً طبيعياً لخصائص الأفراد، إنما نتاج كيفي للبناء الاجتماعي ولعملية التفاعل التي تتم بين هؤلاء الأفراد. (صبحي، ١٩٨٤، ٦٩-٧٠)

وعليه يرتبط نسق ثقافة التطوع بالبنية الاجتماعية، لأن البناء الاجتماعي بعناصره المتشابكة والمتكاملة يشكل قوة جمعية تفرض على أبناء المجتمع الشعور بتحمل المسؤولية تجاه قضايا المجتمع والأفراد، نتيجة التنشئة الاجتماعية بوسائلها المختلفة (الأسرة، المؤسسات التعليمية، الأحزاب السياسية .. الخ) التي يتشرب الأفراد من خلالها مجموعة القيم والاتجاهات والممارسات التي تحث على التطوع وتدعمه، ونتيجة العلاقات الاجتماعية المختلفة التي يكونها البناء الاجتماعي في إطار اختلاف الأدوار والمكانة (أبو زايد، ١٩٧٦، ٥). لذلك لا يشعر الأفراد في بعض المواقف الاجتماعية بإلزام تجاه بعض المسائل التطوعية كما يحدث في تقديم المعونات في عادات الزواج أو الوفاة على مستوى العلاقات الاجتماعية، أو كما يحدث في الرفق بالأيتام وتقديم المساعدة للمحتاجين أو الزكاة في الجانب الديني، وتلك تدخل ضمن التطوع التلقائي تحت اسم الواجب

الاجتماعي، حيث نشأة أفراد المجتمع منذ طفولتهم على القواعد التي يصقلها العقل الجمعي كما يرى دوركهايم تجعل هذه القواعد شيئاً طبيعياً بالنسبة لهم، وفي هذا تظهر صلات التعاطف والميول التلقائية والطوعية كسمات تشكل الطابع العام للمجتمع المحلي التي تحكمه علاقات القرابة والجيرة.

هذا النسق الثقافي للتطوع ذو الإطار البنيوي يمكن أن يقود إلى نماء الشعور بالتطوع ليتحول إلى شكل آخر له مضامين وأهداف محددة في إطار الفعل الإنساني والاجتماعي، فيرتبط بهدف معين يتطلب القرار والإرادة الحرة. وفي هذا السياق يمكن أن تكون إحدى الوظائف الهامة التي تقع على عاتق ثقافة التطوع هو تحقيق الانسجام بين الفردية والجماعية، ذلك أن الإنسان في سلوكه يعكس الثقافة والبنية الثقافية التي ينتمي إليها، ولا يتحرك إلا ضمن التوجيهات الذاتية التي يرسمها المخزون الفكري المتراكم له. فالشبكة الثقافية بوصفها محركة للسلوك تقوم بتوجيه وضبط سلوك الأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة. لذلك تتجه الدراسة في تحليلها للعمل التطوعي بالتركيز على فهم هذا العمل بأبعاده المختلفة في المنظومة الثقافية والحضارية في المجتمع.

ووفق التصور السابق يشكل التحليل الاجتماعي للعمل التطوعي وأشكاله ومجالاته أحد أنماط الفعل الاجتماعي، محدد بغايات وأهداف يسعى الفاعل إلى تحقيقها، وهي مرتبطة حكماً بالدلالات والمعاني التي تشكل بمجملها البيئة الثقافية في المجتمع المعني، ومكونات تلك الثقافة من حيث هي قيم وعادات ونظام تفاعل الأفراد في إطار العلاقات الاجتماعية. فإذا طغت القيم السلبية التي تعزز الفردية والأنانية كان المجتمع أكثر ميلاً إلى التفكك في وحداته ومؤسساته. الأمر الذي يمكن أن يفسر بضعف الثقافة المعززة للعمل التطوعي، وضعف منظومة القيم الأخلاقية الضابطة لأفعال الأفراد.

وبناءً على هذا التصور يقوم الإطار التحليلي على المقولات الرئيسة التالية:

١. تسهم الظروف الموضوعية، في إطار السياق الزماني والمكاني للمجتمع في تكوين البينة الاجتماعية ومنظومة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأفراد والجماعة تبعاً للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تهدد وحدة الجماعة وتماسكها. ووعي الأفراد لتلك التحديات وفهم منظومة الحقوق والواجبات وتجسيدها في سلوكهم وتفاعلهم مع الآخرين يعزز من تبني الأفراد لثقافة العمل التطوعي من منطلق إنساني واجتماعي وأخلاقي، بحيث تغيب

مظاهر الميل نحو المصالح الفردية وإيجاد الحلول لمشكلاتهم بالنظر إلى الأبعاد الاجتماعية والإنسانية وفق الظروف الموضوعية المحيطة بهم.

٢. تعزز البنية الاجتماعية جملة القيم والمبادئ الأخلاقية والاجتماعية التي تؤسس لأوجه التكامل في الحقوق والواجبات بين مكونات المجتمع، لأن انتماء الفرد لمجتمعه يحدد له جملة من الحقوق والواجبات التي بدورها تحدد التزام الفرد بمجتمعه فبقدر ما يكون الانتماء يكون الالتزام بتلك الحقوق والواجبات. وبذلك تعزز ثقافة اجتماعية تتوافق معها، بما في ذلك ثقافة للتطوع تعزز أوجه الترابط الاجتماعي بين مكونات المجتمع.

٣. تسهم عمليات التواصل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي مع الآخر في إحداث تغييرات بنيوية في المجتمع، غير أنها متباينة في درجات تأثيرها، ففي حين يعد التغير في الجوانب الاقتصادية سريعاً، يعد التغير في البناء الثقافي بطيئا للغاية. مما يساهم في انتشار مشكلات اجتماعية وثقافية عديدة نتيجة عدم التوافق بين الجانبين.

٤. تعد ثقافة التطوع واحدة من الأبعاد الثقافية في المجتمع، ففي حين تصبح الضرورة ملحة لتغيرات اقتصادية واجتماعية نتيجة التواصل المستمر مع الآخر وعمليات التنمية، فالإنسان معروف بميله إلى الحياة مع الجماعة وما يتطلب ذلك من حياة اجتماعية تجعله مبادراً دائماً في تكوين علاقات اجتماعية متبادلة عبر هذا التواصل، لكن يلاحظ أن ثقافة التطوع في أشكالها التقليدية تحد من المشاركات الاجتماعية الفعالة بما ينسجم والشروط الاجتماعية والاقتصادية الجديدة.التي تتطلبها عمليات التنمية بشكل خاص، لأن الانخراط في الوجود الاجتماعي يتطلب مجموعة من الإجراءات المنظمة والهادفة في عملية التطوع بالمفهوم الحديث كما يتطلب إدراك الأفراد الواعي لتلك الأهداف لتحقيق قاعدة أساسية لعملية المشاركة بالعمل التطوعي.

٥. لقد استقرت ضوابط السلوك الاجتماعي ومحدداته في الثقافة العربية ولفترة طويلة من الزمن على مصدرين أساسيين هما، الدين والقرابة، ففي حين شكلت معايير الحلال والحرام أطراً محددة لأشكال السلوك حتى بدايات القرن العشرين، بالإضافة إلى نظم القرابة الضابطة للمعايير الاجتماعية، غير أن عمليات التواصل مع الآخر، وعمليات الانفتاح الثقافي منذ بدايات القرن العشرين ساهمت في التقليل من الدور الذي كانت تؤديه نظم القرابة والدين في

حياة الناس، وبدت ملامح أشكال جديدة من محددات السلوك. ولكن هذا يختلف باختلاف طبيعة المجتمعات وتفاعلها مع المجتمعات الأخرى من خلال التواصل، حيث مازالت تشكل عناصر ثقافة العمل التطوعي في المجتمعات الريفية التي تتجسد بداية في التشريع الديني، وثانية بمنظومة القرابة والعشيرة والانتماء الأسري والعائلي قوة بارزة في الاندفاع، وتبني العمل التطوعي كمنظومة تسهم في تحقيق الضبط الاجتماعي والأخلاقي أكثر بكثير من عناصر أخرى كمنظومة القوانين الوضعية الأخرى. ذلك أن السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع ومسؤولية مؤسسات التنشئة الاجتماعية مرتبط بدرجة كبيرة في تفعيل العمل التطوعي، لأنها تساهم بدرجة كبيرة في خلق بيئة داعمة من خلال التوجه السياسي، وسيطرة القيم والعادات، ووجود ثقافة العمل الجماعي، والالتزام بالمبادئ الدينية.

فالثقافة بمعناها العام تحدد مسارات الفعل الإنساني والسلوك الاجتماعي وفق ما تقتضيه الحاجات و المعايير التي يقرها المجتمع. فكلما نمت ثقافة العمل التطوعي في المجتمع كلما توفرت البيئة الداعمة للعمل التطوعي والاندفاع نحوه مما ينعكس على تماسك المجتمع وتضامنه.

٦. تتمثل قوة المجتمعات بالمبادئ والقيم التي تتوافق مع سمو الدوافع الإنسانية والاجتماعية. فارتباط التطوع بمبدأ ما ينتشر مع وجود القيم الاجتماعية أو الدينية، أو الاقتصادية. وهنا تظهر أهمية القيم ودورها في انتظام الحياة الاجتماعية لما تشكله تلك القيم المتجانسة من تكامل وتفاعل الأفراد ومعرفة كل منهم لدوره، بينما تشكل القيم المتناقضة العكس تماماً. فعلى سبيل المثال قد تظهر أنماط الفعل الاتكالية والفردية بضعف البعد الديني والاجتماعي الثقافي في شخصية الإنسان. فالأنانية والفردية تنمو بطغيان وسيادة الثقافة الاستهلاكية والسعي نحو تحقيق المنفعة، وهذا يضعف النزوع إلى التطوع لأن طبيعته ومقتضياته لا تتوائم مع بيئة اجتماعية وثقافية تعزز الأنا والفردية.

٧. إن الجانب المادي من أهم المكونات التي يمكن أن توجه العمل التطوعي في حياة الفرد، وهو ذا بعدين بعد ينعكس على الفرد في حالة الرفاه الاقتصادي حيث يتثنى لأفراد المجتمع المشاركة في العمل التطوعي، وبعد آخر ينعكس على المجتمع بشكل عام من حيث القيمة الاقتصادية للعمل التطوعي عندما تقاس ساعات التطوع وعددها، وطبيعة المستفيدين من الخدمات التي يقدمها المتطوعون لمجتمعهم.

الفصل الثاني

الأصول النظرية للتطوع

يتضمن هذا الفصل عدة محاور تمهد إلى معرفة وفهم التطوع كما تناولته الأدبيات المختلفة سواء الدينية أو الاجتماعية، فبدايةً يتناول الفصل مفهوم التطوع لغةً واصطلاحاً وعلاقته بالمفاهيم المرتبط به للوصول إلى تعريف يخدم الدراسة الحالية، والمحور الثاني في هذا الفصل يتناول نظرة الأديان السماوية للعمل التطوعي ودوره في المجتمع، بينما المحور الثالث يتطرق إلى المداخل النظرية في تفسير العمل التطوعي في ضوء معطيات كل نظرية وفهمها للواقع الاجتماعي.

أولاً- في مفهوم التطوع والعمل التطوعي :

تتضمن الأدبيات العربية في مختلف الاختصاصات الكثير من التعاريف لمفهوم التطوع والعمل التطوعي، ويعزى ذلك إلى احتواء هذا المفهوم على دلالات فلسفية وعملية (ميدانية) عميقة ترتبط بجملة من جوانب الفكر الإنساني، فتجلى بمعاني مختلفة ومتباينة وفقاً للأطر المنهجية المختلفة التي تناولته مع الحفاظ على وحدة هذا المفهوم في جوهره وعدم تضاده.

فقد تنوعت المحددات التي توضح محتواه، وبالتالي تنوعت دلالاته وفق الأسس التي بني عليها لارتباطه بمفهوم الخير والإحسان، المسؤولية، العمل الأهلي، العمل الاجتماعي، تنظيم المجتمع، الرعاية الاجتماعية ..الخ من المفاهيم التي تظهر بها تجليات التطوع كفعل إنساني واجتماعي. وعلى هذا تعددت الأركان المشتركة بين تلك التعاريف. وبداية يمكن توضيح مفهوم التطوع والعمل التطوعي لغوياً واصطلاحاً وفق ما ورد في المرجعية المعرفية التي تناولت هذا المفهوم بالبحث والدراسة.

المعنى اللغوي:

جاء في لسان العرب: ''**تَطَوّع للشيء وتَطَوَّعه، كلاهما: حاوله. وتطوعه: تكلف استطاعته. قال الأزهري: ومن يطَوع خيراً، الأصل فيه يتطوع فأدغمت التاء في الطاء، كما في قوله تعالى ﴿والذين يلمزون المُطَّوِّعين من المؤمنين﴾، ويقال: تطاوع لهذا الأمر حتى تستطيعه. والتَّطَوُّعُ: ما تبرع به من ذات نفسه مما لا يلزمه فرضه**''. (ابن منظور، ١٩٨٨، ٢٢٠-٢٢١).فالعمل التطوعي يعني لغة كل جهد إنساني أو سعي يؤديه الإنسان طوعاً وتبرعاً بدون إلزام وبغير مقابل من أجر أو غيره، وهو بهذا المعنى يمكن أن ينصب على كل ما يقوم به الإنسان من أعمال ليست أصلاً من واجباته، ولا هي مفروضة عليه يتبرع فيها من تلقاء نفسه وفي حدود استطاعته، وهي بلا شك إضافية تزيد عن ما هو مفروض أو واجب.

المعنى الاصطلاحي للمفهوم:

نظراً لارتباط محتوى العمل التطوعي Voluntary بمفاهيم عديدة ومناقشته على أرضيات معرفية ثرية سواء دينية، قيمية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، لابد من الوقوف عند بعض التعريفات الاصطلاحية التي تناولت مفهوم التطوع، والمفاهيم الأخرى المرتبطة به. حيث يشير محمد عاطف غيث إلى أن مفهوم طوعية Voluntarism ''**يستخدم كمصطلح في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى أي نظرية تؤكد أهمية الاختيار، والقرار، والهدف، والمعايير في الفعل الاجتماعي**'' (غيث، ١٩٧٩، ٥٠٩).

وجاء في معجم علم الاجتماع أن العمل التطوعي: '' **اصطلاح يصف الطرق النظامية التي تستعمل في تقديم العون والمساعدة للمحتاجين الذين لا يستطيعون بأنفسهم التغلب على المشاكل والأزمات الحياتية التي تواجههم** '' (دينكن، ١٩٨٦، ٢٢٢).

ولمفهوم التطوع دلالات مختلفة، كارتباطه بالرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة لمرضاة الله سبحانه وتعالى، فيغلب عليه الطابع الخيري، فاقترنت هذه التعريفات بفعل الخير بشكل أساسي ومنها: ''**أن العمل التطوعي يعني الأعمال الصالحة في مجالات الخير المختلفة غير الواجبة والتي يكون نفعها متعد للآخرين ابتغاء مرضاة الله** "(الزهراني، ٢٠٠٠، ١٦). وهنا يرتبط العمل التطوعي بفعل الخير من خلال قيام الأفراد بعمل غير مأجور بدافع ديني كمكون من مكونات الثقافة التي تؤطر العمل التطوعي.

ويمكن تعريفه في ضوء ارتباطه بالتنظيم الاجتماعي كأحد المحددات الموضوعية له على أنه "**مجموعة من الأفراد تعمل معاً في موقف معين بغرض إشباع حاجاتها إلى آخر درجة ممكنة ويحدد علاقاتها ببعضها وبالموقف ثقافة معينة**" (المهدلي، ١٩٩٣، ٧٧). ويتضح في هذا التعريف دور الثقافة والأعراف التقليدية في دعم أفراد المجتمع لبعضهم بعض وأهمية التجاوب الاجتماعي في أوقات الشدة. وفي ارتباط العمل التطوعي بدوافعه يمكن تعريفه *على أنه قيام الأفراد بعمل غير مأجور، دوافعه العادات والتقاليد أوالدين، وما شابه.* (Rain man.1986-87.P.13). وفي هذا التعريف تركيزاً على البيئة الاجتماعية في تكوين ذلك النشاط، الأمر الذي لا يعطيه المعنى الجامع للتطوع. لأن التطوع ليس فقط حصيلة العادات والتقاليد، إنما ثمة عوامل أخرى تكون على قدر من الأهمية في تكوينه كالعوامل الذاتية.

ويضيف (زرمان) مبدأ مشاركة الحكومة مسؤولياتها لعدم قدرتها على تلبية احتياجات أفراد المجتمع كافة، فيعرفه بأنه "**الجهد الذي يقدمه الإنسان لمجتمعه بدافع من إرادته الحرة ودون انتظار مقابل له، قاصدا بذلك تحمل بعض المسؤوليات في مجال العمل الاجتماعي لسد ثغرة فيه قصرت الإدارة العامة عن الوفاء بها. ويكون هذا التطوع بالجهد البدني كما يكون بالجهد العقلي والتبرع المالي**". (زرمان، ٢٠٠٠، ٢)، ويأتي العمل التطوعي هنا بناءً على فهم أفراد المجتمع لاحتياجات مجتمعهم، كأحد السبل في حل المشكلات والتغلب على المعيقات التي تحد من تطور المجتمع، فيأتي كاستجابة لمتطلبات الحياة اليومية لأفراده.

ويشار إلى العمل التطوعي من خلال الوقت والجهد على أنه " **ذلك الجهد الذي يسهم به الأفراد في تقديم مساعدات حيث يقدمون أوقاتهم وطاقاتهم لخدمة الآخرين بدون مكافآت مالية في الجمعيات والمؤسسات الإنسانية**". (Morales & sheafor. OP.CIT. p 65)

وترى Patricia أن التطوع هو " **تلك الجهود التي يقوم بها الإنسان، بشكل اختياري، دون مقابل، ومن خلال المشاركة في برنامج أو تقديم خدمة، لإحدى الجمعيات التطوعية أو المؤسسات التطوعية** " (C.Dunn.1995. p. 24-83).

وجاء في تعريف Sider للتطوع " **تلك الجهود والخدمات أو الأنشطة التي يقدمها المتطوع للمجتمع، دون الحصول على مقابل مالي، للمشاركة في أداء أو تنظيم أو إدارة برنامج أو خدمة، في إحدى الجمعيات التطوعية أو المؤسسات الحكومية** " (Sider.1985. p 111).

يلاحظ من خلال هذه التعاريف التركيز على مبدأي المشاركة والمسؤولية، اللذان يجسدان العمل التطوعي بأشكال وأنواع مختلفة، وعليه يمكن أن يعرف العمل التطوعي وفقاً لتصنيفاته حسب الشكل أو الحجم، أو المجال، أو الدوافع، أو الاتجاهات .. الخ.

ومن الضروري في سياق آخر توضيح مفهوم العمل التطوعي في إطار المؤسسات والجمعيات الأهلية، (فالزهراني) يضفي على العمل التطوعي سمة التنظيم في أداء الأعمال التي تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع، وبهذا ثمة شكل آخر من التطوع، وهو التطوع المنظم الذي يعتمد جهود واعية ومدروسة لتحقيق أهداف متعددة الأبعاد، حيث يرى أن العمل التطوعي المنظم: "**هو أي عمل يقوم به فرد أو منظمة أو مؤسسة رسمية أو غير رسمية بصورة منظمة بدون مقابل أو بمقابل رمزي أياً كان العمل وفي أي زمان ومكان سواء كان ذلك بصفة مستمرة أو مؤقته**". (الزهراني، ٢٠٠٠، ١٦)، والهدف تقديم خدمات للمجتمع دون مقابل لتحقيق أغراض إنسانية واجتماعية، أو إرشادية، أو مهنية، وقد تكون من خلال مؤسسات ذات شخصية اعتبارية تؤسس وفق تشريعات وأنظمة ولوائح معمول بها في الدولة .

ويعرفه (النعيم) على أنه " **ذلك النشاط الاجتماعي والاقتصادي الذي يقوم به الأفراد أو الممثلون في الهيئات والمؤسسات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام، دون عائد مادي مباشر للقائمين عليه، وذلك بهدف التقليل من حجم المشكلات والإسهام في حلها، سواء أكان ذلك بالمال أو بالجهد** " (النعيم، ٢٠٠٥، ١٩).

وبهذا التصور، *يلاحظ تطور مشاركة الفرد ومبادرته للإسهام في خدمة مجتمعه من الشكل الفردي إلى المشاركة الجماعية ضمن تنظيم محدد، وهذا يعطي مفهوم التطوع الجماعي بعداً جديداً ومجالاً واسعاً للعمل ليتخذ بذلك عدة أبعاد تشمل مجمل القطاعات الحياتية وبمسميات عديدة كالتنظيمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني.* (الخطيب، ٢٠٠٠، ٦)

ومن هنا فإنه لا بد من التأكيد على أن المشاركة التطوعية الجماعية، ما هي إلا توجه جهود المواطن لتحسين ظروف حياته.

وفي إطار ربط العمل التطوعي بمبدأ المبادرة يشير محسن خضر إلى أن الجوهر الفلسفي للعمل الأهلي التطوعي هو فكرة " **المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعته وإيمانه بقدرته على الفعل والتأثير في محيطة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي** " (خضر، ٢٠٠٠، ٢). ويشير ذلك في الواقع إلى أهمية العمل التطوعي لدخوله جميع مفاصل الحياة الاجتماعية بقطاعاتها كافة، ولما له من دور بالغ في بناء تلك القطاعات.

وبهذا الصدد لابد من الإشارة إلى تعريف المتطوع في ضوء تعريف العمل التطوعي، لأن فعل التطوع يرتبط بخصائص المتطوع، فقد جاء تعريف المتطوع على أنه " **المواطن الذي يعطي وقتا وجهدا بناء على اختياره الحر ومحض إرادته، لإحدى منظمات الرعاية الاجتماعية، وبدون أن يحصل، أو يتوقع أن يحصل على عائد مادي نظير جهده التطوعي. ويفترض أن يكون الدافع الأساسي للتطوع هو الرغبة في خدمة المجتمع، بجانب إشباع بعض الاحتياجات الاجتماعية، كالرغبة في تحقيق نوع من تأكيد الذات مثلاً** ". (عبد العال، ١٩٨٦، ٢٢٠). يركز هذا التعريف بشرطية عدم الحصول على مقابل وعلى دافعية العمل التطوعي المتمثلة بقيم ومثل عليا ترتبط بغايات معنوية، والقدرة على الاندماج والتفاعل مع أفراد المجتمع.

كما تعرفه Sieder بأنه " **الشخص الذي يشارك عن رغبة في مشروعات المجتمع ذات النفع العام التي تتفق مع قيم المجتمع وذلك من خلال المساهمة في عمل المنظمات العامة أو التطوعية للتخفيف من تأثير بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمع، أو التخفيف منها على الأقل دون انتظار عائد مادي نظير جهده المبذول** ". (Sieder. 1971. P .599)

ويعرف المطوع أيضاً بالاستناد إلى متغير العمر والقدرة والخبرة على أنه " **شخص في مقتبل العمر أو في سن التقاعد، يعمل من أجل تقديم خدماته في حدود طاقاته وخبراته وقدراته دون انتظار جزاء، وذلك في ضوء ما يؤمن أو يقتنع به من أهداف، وذلك في إطار العمل المتبادل والمشترك بينه وبين الشخص المهني أو الخبير بتكامل دوريهما معا** " .(United Nations. 1999. p.p. 1:2)

يلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن العمل التطوعي قد بني على أسس متعددة منها ما يتخذ البعد الديني ومنها ما يتخذ البعد الاجتماعي أو الاقتصادي، أو التنموي . وفي كل بعد من الأبعاد يمكن أن يكون العمل التطوعي فردي، عشوائي، منظم، هادف، كما بينت عدم وجود دوافع شخصية تتصل بالمنافع الشخصية على المستوى المادي، والتطوع مرتبط بشكل مباشر بالأسس الثقافية للمجتمع والتماسك الاجتماعي. وقد ركزت معظم التعريفات التي تعاملت مع اللفظ والمصطلح بالدرجة الأولى على الناحية المادية من خلال دفع قيمة العمل أو تعويض مقابل العمل المؤدى، فبعضهم يرى بالتطوع بذل الجهد أياً كان نوعه دون مقابل وبعضهم يجيز دفع المقابل إما بشكل رمزي أو بشكل غير مباشر.

في الواقع إن هذه النقطة تعد من المحددات الأساسية للعمل التطوعي، ولكنها ليست الوحيدة، فثمة عناصر أخرى تضفي على العمل التطوعي محتواه الحقيقي بنفس الدرجة والأهمية كالإحساس المجتمعي، والمسؤولية الاجتماعية والاختيار الحر أو الإرادة. ثم الدافع الذي يقف وراء هذا النشاط أو ذاك، وهذا يرتبط بثقافة التطوع وطبيعة تلك الثقافة في حال كونها مشجعة أو غير مشجعة للعمل التطوعي.

وعليه وبناءً على التعاريف السابقة يمكن عرض خصائص العمل التطوعي كما أشار إليها الأصيبعي في بحثه (العمل التطوعي في المجالات الأمنية) على أنه:

- "**جهود إنسانية تصب في خدمة المجتمع وتحتاج إلى مبادرة في التضحية بالوقت أو المال ودون توقع الحصول على مقابل.**
- **يرتبط بظروف ذاتية مبنية على الرغبة والدافع للتطوع بشكل إرادي وحر للمشاركة في تحمل المسؤولية الاجتماعية.**
- **يرتبط بظروف موضوعية بحكم الاجتماع البشري الذي يحتم على أفراد المجتمع القيام بالمشاركة لتحقيق استمراريتهم في بناء مجتمعهم، وبذلك يحقق غايات وأهداف اجتماعية تعود بالفائدة العامة على المجتمع**". (الأصيبعي، ٢٠٠٠، ٦-٧).

وبهذا يعد العمل التطوعي من أهم الأدوات لتوظيف الطاقات في المجالات الاجتماعية والإنسانية كافة للارتقاء بالمجتمع نحو الأفضل دون توقع أي مقابل مادي.

وتأسيساً على ما تقدم يجسد التطوع في العمل حالة من السمو الإنساني، ترتبط محدداتها بمجموعة من الظروف الموضوعية والذاتية، ويأخذ هذا العمل في إطاره الشامل أشكالاً عدة وفق الأساس الذي يبنى عليه، فقد يكون على أساس ديني يتجلى بالتبرعات والهبات، أو على أساس الروابط الاجتماعية والتنظيم القبلي بحكم العادات والتقاليد التي تجعل من الفرد عضواً أساسياً في المجموعة، وقد يتأسس على مستوى إنساني أخلاقي، فقيمة كل إنسان بما يحسنه من عمل للإنسانية عموماً، وليس لهذه العشيرة أو تلك، وليس بشكل مخصص ومحدد لهذه الفئة أو غيرها. وقد يبنى على أساس الروابط الوطنية متجسداً بمستوى عال من الوعي ليصبح الحافز الوطني هو الأكثر تأثيراً في العمل التطوعي بما يتركه من مردود نفعي للدولة والمجتمع على حد سواء، وذلك عندما يدرك الفرد أن المصالح الشخصية لا يمكن أن تستقر إلا من خلال الصالح العام.

استناداً لما سبق مما ورد في التعاريف السابقة يمكن اعتماد تعريف للعمل التطوعي بمفهومه العام في الدراسة الحالية بأنه العمل الذي يقوم به فرد، أو مجموعة من الأفراد تطوعاً، وتبرعاً لأداء خدمة عامة، أو خاصة، تحقيقا لأهداف تعكس شعوراً إيجابياً بالرضا والانتماء لمجتمعهم وعقائدهم وقيمهم. في إطار منظومة القيم والمبادئ والمعايير والأخلاقيات والممارسات التي تحض على القبول أو المبادرة بالمشاركة التطوعية بأشكالها ومجالاتها بشكل عام، ومجال التنمية بشكل خاص.

ثانياً- العمل التطوعي في الأديان السماوية :

ترسخ الأديان السماوية مفاهيم ومناهج وقيم تشكل مجمل القواعد الإنسانية والأخلاقية التي تجمع ما بين الناس على اختلاف مشاربهم وألوانهم وأجناسهم، لتبدو تلك القواعد ترجمةً، أو تعبيراً عن هذه القيم بتحقيق التكافل الاجتماعي الذي يحاكي في أحد جوانبه مسألة العمل التطوعي في إطار تحقيق احتياجات المجتمع كمسؤولية جماعية، وكجزء لا يتجزأ من أعمال الرعاية الاجتماعية بمفهومها الشمولي.

(وبذلك يكون مفهوم العمل التطوعي متأصل في الذهنية الاجتماعية، كما يشير زهير حطب، حيث برز قديماً في إطار الخدمة الاجتماعية لرعاية الفئات المحتاجة في صورة تعاون اقتضته ظروف الحياة بصورة الإلزام والواجب، أو الإحساس بالمسؤولية من قبل الجماعة القرابية والقبلية،

وبحكم التطور الاجتماعي والفكري جسدت الديانات السماوية مفاهيم الإحسان والصدقة والزكاة، لتحقيق وظيفة اجتماعية وإنسانية، ولتحقيق الاستمرارية، ولضمان تحقيق تلك الرعاية تبنى الإسلام نظام الوقف، ولطالما المجتمعات خاضعة للتغير والتطور باتت الرعاية الاجتماعية تحت مظلة الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والعناية بشؤون رعيتها إلى جانب وظيفتها السياسية والإدارية) (حطب، ٢٠٠٠، ٣-٦).

إن الديانات السماوية الثلاث (اليهودية، والمسيحية، والإسلامية) حثت على العمل التطوعي في المجال الاجتماعي لتقوية الروابط والعلاقات الإنسانية بين البشر، ويمكن عرض بعض ملامح العمل الاجتماعي والرعاية كما وجدت في الأديان السماوية:

أ- اليهودية:

تحدد معظم آيات العهد القديم نماذج للتعاون والتكافل الاجتماعي القائم على العمل التطوعي من خلال الصدقة كإحدى الركائز الأساسية في الديانة اليهودية، فقد جاء في سفر تثنية الاشتراع: " **متى انتهيت من إخراج جميع أعشار غلتك في السنة الثالثة، سنة الأعشار، وأعطيت اللاويَ والنزيل واليتيم والأرملة، فأكلوا في مدنك وشبعوا، تقول بين يدي الرب إلهك: قد رفعت الأقداس من البيت، وقد أعطيتها للاويَ والنزيل واليتيم والأرملة بحسب كل الوصية التي أوصيتني بها** " (باسيم، ١٩٩٩، ٣٩٦-٣٩٧).

وجاء في سفر طوبيا أيضاً ما يعزز العمل الخيري والأعمال الصالحة من تقديم المساعدة، والعدل في تقديم الأجرة والحث على التماسك الاجتماعي، فكان من الوصايا: " **اعمل أعمال البر جميع أيام حياتك، ولا تسلك سبل اُم، فإن عملت بالحق نجحت في أعمالك، شأن الذين يعملون بالبر.تصدق من مالك ولا تحول وجهك عن فقير،...، تصدق بما عندك وبحسب ما يتوفر لك. إن كان لك كثير فابذل كثيراً ، وإن كان لك قليل فابذل قليلاً ، ولكن لا تخف أن تتصدق، فإنك تدخر لك كنزاً حسناً إلى يوم العوز** ". " **أجرة كل إنسان يعمل لا تبت عندك إلى الغد، بل ادفعها له لساعته،.... من خبزك أعط الجائع ومن ثيابك العراة. ومن كل ما توفر لك تصدق، وإذا تصدقت فلا تندم عينك** " (باسيم، ١٩٩١، 885).

في ضوء تلك التعاليم يتجلى التطوع بتقديم المساعدة المادية، أو العينية للمحتاجين، والفقراء، والمساكين، والأيتام لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ولابتغاء مرضاة الله والأجر والثواب. فيبرز التطوع بأشكال متعددة لصور العمل الخيري، وتمضي العقيدة اليهودية بذلك إلى التأكيد على أهمية الاعتقاد بالآخرة، وما يعود للمتطوعين بالأعمال الخيرية من منافع يوم الحساب، فهي لا تعطي للمنافع الدنيوية المتوقعة من أعمال التطوع أي اهتمام، ولكن الأعمال التطوعية من حيث النتيجة، تسهم على نحو كبير في عملية إعادة الثروات المالية بين أفراد المجتمع، وتساعد في تحقيق عملية التعاضد الاجتماعي.

ب- المسيحية:

جاءت الديانة المسيحية بتعاليمها مكملة للديانة اليهودية واستمراراً في اتجاهاتها نحو الإحسان ورعاية المحتاجين والفقراء، وتدلل على ذلك كثير من آيات العهد الجديد (الإنجيل) التي توضح الأصول الأولى للرعاية الاجتماعية، ويعبر عنها في مواضع كثيرة فقد جاء في إنجيل متى: " **طوبى لفقراء الروح فإن لهم ملكوت السموات** ". "**طوبى للودعاء فإنهم يرثون الأرض** ". "**طوبى للجياع والعطاش إلى البر فإنهم يشبعون، طوبى للرحماء، فإنهم يرحمون** " (باسيم، ١٩٨٨، ٤٦-٤٧).

وتؤكد بعض الآيات على المبادرة لعمل الخير دون انتظار المقابل " **فكل ما أردتم أن يفعل الناس لكم، افعلوه أنتم لهم: هذه هي الشريعة والأنبياء** " (المرجع السابق، ٥٥)

يلاحظ اهتمام تعاليم الديانة المسيحية برعاية الأيتام والأرامل وما يجسده العمل الإنساني التطوعي تقرباً من الرب، وتحقيقاً للقيم الإنسانية من تعاون وتكافل وعدالة اجتماعية. من باب الإحسان وتقديم الرعاية للمحتاجين. وهنا تبدو إحدى صور التكافل الاجتماعي وتمثل القيم الإنسانية والدينية والأخلاقية التي من شأنها رفع سوية المجتمع وأفراده للارتقاء به نحو الأفضل.

ج- التطوع في الإسلام:

يكتسب العمل التطوعي مشروعية واضحة في الدين الإسلامي ويعتبر أساس العمل الجماعي باعتباره يجسد القيم الأخلاقية والمعاني الإنسانية والفطرية للاجتماع البشري، حيث يدعو إلى تكاتف المجتمع إزاء المشكلات والأخطار التي تهدده، كما يدعو إلى التطوع بالجهد والمال، وكل

ما يؤدي إلى خدمة هذا المجتمع وتدعيم العلاقات بين الأفراد وإشباع حاجاتهم، ونصرة دينهم، لحث المبادرة في الأعمال التطوعية المختلفة، في مجال مكافحة الفقر والجوع وحماية الإنسان من العوز والفاقة والحرمان ورعاية المسنين والأرامل والأيتام وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي.

والشواهد كثيرة في القرآن الكريم تأكيداً على أهمية التطوع في قوله تعالى: ﴿ **مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبله مائة حبه والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم** ﴾ (سورة البقرة، ٢٦١). وفي قوله عز وجل: ﴿ **لاخير في كثير من نجوهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف يؤتيه أجراً عظيماً** ﴾ (سورة النساء، ١١٤). وفي آيه أخرى ورد قوله عز وجل: ﴿**ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً**﴾ (سورة الإنسان، ٨).

ويقول رسول الله (ص) في تلقي الله للصدقات « **خلتان لا أحب أن يشاركني فيهما أحد: وضوئي فإنه من صلاتي، وصدقتي فإنها من يدي إلى يد السائل، فإنها تقع في يد الرحمن**» (شهري، ١٣٧٥هـ، ١٥٩٤) ويقول صلى الله عليه وسلم في حد الصدقة : «**أنفقوا وارضخوا، ولا تحصوا فيحصى عليكم، ولا توعوا فيوعى عليكم** » (المرجع السابق، ١٦٠٢).

فمنظومة العمل التطوعي التي تجسدت في العديد من المبادئ والقيم الإنسانية التي نص عليها الإسلام كالصدقة والبر والإحسان وغيرها من الأفعال ذات الطابع الإنساني تشمل بمجملها الجهود والأعمال التطوعية دون إكراه أو إجبار.

ويتمثل العمل التطوعي في الإسلام بالأوقاف كشكل مؤسساتي للصدقة باعتبارها عمل اجتماعي تطوعي تسهم بدرجة كبيرة في توفير مناخ الاستقرار الاجتماعي وعدم شيوع روح التذمر في المجتمع، وذلك بتحقيق العدل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، حيث يتمكن الفقير من الحصول على حقه في التعليم والعلاج والمتطلبات الأساسية في الحياة، كما تسهم الأوقاف في تحقيق التعاون والتآلف الاجتماعي. فقد رسخت الديانة الإسلامية كغيرها من الديانات قيم التراحم والتكافل والتعاون من خلال قضاء حاجات الناس بالتعاون والإخاء لتحقيق هدفين أساسين وهو الوصول إلى عامل الرضا والثواب بالآخرة، والثاني هو إعلاء شأن الفرد والمجتمع ليسمو بسلوكه إلى قيم الخير

والإنسانية التي تكفل للمجتمع الاستمرارية والبقاء في كنف تسوده المحبة والإخاء بين أفراد البشر، وتغليب قيم الخير على قيم الشر.

لذلك يمكن القول بأن الأديان السماوية جميعها اهتمت بالجانب الاجتماعي في حياة الجماعة الإنسانية فأوصت الغني بالفقير وأكدت القيم السامية التي تعزز صلة الفرد بربه بالدرجة الأولى وصلة الفرد بمجتمعه بالدرجة الثانية ليسود الاستقرار والتآخي في المجتمع الإنساني.

د- العمل التطوعي لدى المفكرين الإسلاميين:

لم يكن العمل التطوعي بمنأى عن كتابات الباحثين والمفكرين فقد جسدوا بأفكارهم المستمدة من العقيدة الإسلامية أهمية العمل الطوعي ودوره في بناء المجتمع والحفاظ على كينونته من خلال ضرورة الاجتماع الإنساني والعمل الاجتماعي لعدم قدرة البشر في تحصيل حاجاتهم، وهذا ما يشير إليه ابن خلدون في مقدمته على " **أن الإنسان مدني بطبعه أي انه ميال إلى الاتصال بغيره لإشباع حاجاته ورغباته المختلفة** " (ابن خلدون، ١٩٩٢، ٤١)

كما أكد على وجود التعاون بما ينسجم مع توجهاته حول ضرورة العمل للفرد ومجتمعه، حيث ورد في مقدمته " **وإذا كان التعاون حصل له القوت للغذاء والسلاح للمدافعة وتمت حكمة الله في بقائه وحفظ نوعه فإن هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني** " (نفس المرجع، ٤٣). فمن خلال هذا الاتصال والتواصل مع الآخرين، وبحكم أن فطرة الإنسان الاجتماعية تتجسد في ميله إلى مساعدة الآخرين كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وقد تأخذ هذه المساعدة صوراً وأشكالاً مختلفة تغذيها الدوافع الروحية، والعقائدية، والإنسانية للمساهمة في تحمل بعض مهام ووظائف المؤسسات الاجتماعية بأشكالها كافة التي تعمل على تقدم ورفاهية المجتمع الإنساني.

ويقول ابن مسكويه في المقالة الخامسة (التعاون والاتحاد) في كتابه تهذيب الأخلاق في التربية: "**قد سبق القول في حاجة بعض الناس إلى بعض وتبين أن كل واحد منهم يجد تمامه عند صاحبه وإن الضرورة داعية إلى استعانة بعضهم ببعض لأن الناس مطبوعون على النقصانات ومضطرون إلى تماماتها .... فالحاجة صادقة والضرورة داعية إلى حال تجمع**

وتؤلف بين أشتات الأشخاص ليصيروا بالاتفاق والائتلاف كالشخص الواحد الذي تجتمع أعضاؤه كلها على الفعل الواحد النافع له " (ابن مسكويه، ١٩٨٥، ١١٢).

وفي نفس السياق يقول الماوردي " **اعلم أن الدنيا لم تكن قط لجميع أهلها مسعدة، ولا عن كافة ذويها معرضة، لأن إعراضها عن جميعهم عطب وإسعادهم لكافتهم فساد لائتلافهم بالاختلاف والتباين، واتفاقهم بالمساعدة والتعاون. فإذا تساوى حينئذ جميعهم لم يجد أحدهم إلى الاستعانة بغيره سبيلا، وبهم من الحاجة والعجز ما وصفناه، فيذهبوا حينئذ ضيعة ويهلكوا عجزا. وإذا تباينوا واختلفوا صاروا مؤتلفين بالمعونة متواصلين بالحاجة، لأن ذا الحاجة وصول والمحتاج إليه موصول**" (البصري، ١١١،٢٠٠٥).

واستناداً لما سبق تتضح أهمية العمل التطوعي في الفكر الإسلامي بناء على الأحكام العامة للشريعة التي تدعو إلى تحقيق الأهداف التي تؤدي إلى تكافل اجتماعي سليم واعتباره ضرورة اجتماعية تقع على عاتق أفراد المجتمع لتحقيق التوازن اللازم الذي يحفظ البناء الاجتماعي وتقوية الروابط فيه. وبهذا يكون العمل التطوعي أحد الدلائل لتفاعل المجتمع وتجاوبه مع فعل الخير، لذلك يبدو الدين أحد الأسس التي تحفز المشاركة في الأعمال التطوعية وتدعو إليها في سبيل الحفاظ على القيم الدينية بأبعادها الخيرية والإنسانية والاجتماعية تجسيداً لتنمية العطاء الحضاري والإنساني بوصف الهوية الدينية مصدر الإبداع، والعطاء، والتعاون، كونها نواة حية للشخصية الفردية والجماعية، وكونها العامل الذي يحدد معظم جوانب السلوك والأفعال الإنسانية.

ثالثاً- المداخل النظرية لتفسير العمل التطوعي :

تشكل كل نظرية من النظريات جهداً علمياً وتفسيراً للظواهر التي تتصل بها، فتحتوي كل منها على الحقيقة النسبية لتلك الظواهر. وهكذا إلى حين ظهور نظريات أخرى تحتوي على رؤى أكثر شمولاً واتساعاً مع وجود الجوانب التي تفسرها النظريات السابقة. وهذا من طبيعة التراكم العلمي والمعرفي عبر المراحل الزمنية. لذلك تتعدد الاتجاهات الاجتماعية في تفسير الفعل الإنساني، ويختلف فهم طبيعة العناصر المتحكمة فيه بالنظر إلى العوامل الأساسية والحاسمة في الظواهر الاجتماعية الناجمة عنه وفقاً للأسس النظرية لكل اتجاه.

والتطوع باعتباره أحد أشكال هذا الفعل يمكن أن يفسر في ضوء هذه النظريات وتحليلاتها، فالنظرية الماركسية في اهتمامها وتركيزها على الحياة الاجتماعية والعملية، والواقعية في مجملها وحركتها التاريخية وتناقضاتها تشير إلى أهمية العامل الاقتصادي. بينما تبدو أهمية العوامل الثقافية والقيمية عند ماكس فيبر، لتصبح عند إيميل دوركهايم عوامل مجتمعية تحدد أو تفسر الظاهرة الاجتماعية، أو السلوك الإنساني في مواقف الحياة المختلفة.

وعليه يمكن عرض رؤية نظرية علمية حول التطوع من خلال ما أنتجته تلك النظريات في فهمها للمجتمع:

أ- النظرية الماركسية:

تعد من النظريات الهامة التي أنتجت قوانين محددة لفهم المجتمع وعناصره، وقد تطرقت النظرية الماركسية للعمل التطوعي في كتاب (المبادرة الكبرى) للينين الذي يشرح فيه مبادرة العمال التطوعية للعمل المجاني يوم السبت لمصلحة الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٩. كما تعد المدرسة الاشتراكية الفرنسية من الدراسات الاشتراكية الهامة التي اقتربت من موضوع التطوع بدرجة تزيد عما هي عليه في الدراسات الاشتراكية الأخرى التي شملت بعض تصوراتها النظرية مسألة العمل الجماعي، ففي مناقشة بيير أنسار للاشتراكية الفرنسية يشير إلى أهمية مبدأ العدالة لدى برودون من خلال العمل الجماعي عندما يصب هذا العمل لمصلحة الجماعة بشكل طوعي وتضامني، ومفهوم العدالة لدى برودون يتطلب الانتباه إلى " **مثولية الفاعل في الاجتماعي وإلى استبطان الاجتماعي للفاعل وإلى تضامنية العلاقات التعاقدية وإلى نوعية الجماعي** " (أنسار، ١٩٧٨، ٢٣٣). وفي هذا تأكيد على أهمية العلاقة ما بين الفرد والمجتمع في إطار هذا النوع من العمل.

ولكن أكثر ما يفيد في هذا السياق بشكل أوسع، البحث بنظرية ماركس عن الصراع مابين الفئات المُستغِلة والمُستَغَلة والوعي الطبقي في إطار العلاقات الاقتصادية المميزة لكل مجتمع والتي تتجلى كمصالح، " **كما يقول انجلز. وفي سياق نشوء هذه المصالح، وفي غمرة النضال الحقيقي، يتشكل وعي المصالح المشتركة، وتعارضها مع مصالح الطبقات المعادية، هذا الوعي يؤدي إلى انشاء مؤسسات ومنظمات تعبر عن المصالح الطبقية وتحميها، وتدافع عنها** " (زكريا، ١٩٩٨، ٩٠).*فوعي الطبقة لذاتها ولظروفها يلعب دوراً في تحفيز الناس على المبادرة*

واستخدام كامل قدراتهم لحل مشاكلهم واتخاذ القرارات المختلفة والمتوائمة مع ظروفهم الموضوعية بما يتناسب مع تحقيق مصالحهم، وهذا مرتبط إلى حد ما بعملية التنظيم والقيادة. (المرجع السابق، ١٠٣).

وعلى ذكر ما سبق *يفهم العمل التطوعي بما تحدده الطبقة والوعي الطبقي، الطبقة المستغلة، التي تنشأ ظروف استمراريتها وتحقيقها لحاجاتها من خلال التعاون على إنتاج حياتها، أي احتياجات الإنسان ورغباته. وهذا ما أكده ماركس في إشارته للنشاط الإنساني حيث يبقى هذا النشاط غير طوعي ومفتتاً بوجود التناقض بين المصلحة العامة والخاصة،* (فيشر، ١٩٧٣، ٣٣) في إطار تحول الملكية الجماعية إلى خاصة مدللاً على ذلك بقوله " **كلما أصبحت سلطة المجتمع أعظم وأكثر تشكلاً ضمن علاقة الملكية الخاصة، كلما أصبح الإنسان أكثر أنانية وأقل اجتماعية وأكثر استلاباً من طبيعته ذاتها** ". (المرجع السابق، ٣٦) وهذا يتنافى مع الخصائص الحقيقية للتطوع. كما يمكن الاستعانة بمفهوم الوعي عامة والوعي الطبقي خاصة، حيث يتمكن الفرد بفضل الوعي أن يتنازل عن الكثير من مصالحه الشخصية مقابل مصلحة الطبقة التي ينتمي إليها، التي تصبح بالنسبة إليه كمفهوم الجماعة بالنسبة إلى الفرد لدى دوركهايم، مثال ذلك ما يتحدث به البيان الشيوعي عن إمكانية انسلاخ فئة الطبقات الغنية لصالح الطبقات الفقيرة بفشل الوعي التي تتمتع به، وإدراكها بحتمية التغير الاجتماعي لصالح الطبقات الفقيرة.

من هنا يمكن القول بأن العمل التطوعي تتحدد ماهيته وفق ما سبق من خلال الدور الذي يؤديه هذا العمل في إلغاء أشكال الاستغلال الذي كان ينتقده ماركس، وتقليل التفاوت بين أبناء الطبقة نفسها. بالإضافة إلى كونه يجسد مستوى التطور في الوعي الطبقي، وتماسك الطبقة الاجتماعية الواحدة. وبينما يبنى العمل التطوعي بين أفراد الطبقات الفقيرة لتحقيق مستوى أفضل من الترابط والقوة في مجابهة الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج، يأتي العمل التطوعي بين الطبقات المسيطرة لتحقيق المزيد من السيطرة، واستقطاب الطبقات الأضعف، وتحقيق المزيد من الاستغلال.

ويمكن أن يفهم العمل التطوعي كنشاط إنساني أيضاً عندما يبدأ الناس إنتاج حياتهم المادية والفكرية التي تحتاج للجهد والوقت، وبذلك يتحدد وضوح البعد الاقتصادي للعمل التطوعي إذا ما قيس بالوقت والجهد الذي يتطلبه، ولكن بغض النظر عن هذا العمل إن كان مأجوراً أو غير مأجور. لأن العمل المأجور يقاس بنقد معين ذي قيمة ومردود اقتصادي لتحقيق احتياجات

الإنسان والاكتفاء منها. أما بالنسبة للعمل التطوعي باعتباره عمل غير مأجور تقاس قيمته بقيمة العمل المنجز من حيث الأداء والوقت المبذول والفائدة المرجوة التي تعود بالنفع على المجتمع، لذلك إن مقاربة العمل التطوعي ببعده الاقتصادي يتحدد بمنطق قيمة رأس المال البشري وليس النقدي، حيث يتضح أهمية العمل التطوعي بمقدار ما يقدمه من وقت وجهد كعائد له فائدة، بالإضافة إلى المعنى الأخلاقي والقيمي للعمل الإنساني. وهذا أحد الجوانب الهامة في العمل التطوعي التي يمكن أن ترفد عملية التنمية في أي مجتمع للوصول إلى أهدافه. فإذا نظر للعمل التطوعي من خلال دوره في العملية التنموية كمرحلة ضرورية لمواكبة التغيرات السريعة في ظل التشكيلات الاجتماعية، وخاصة المجتمع الرأسمالي الذي يرسخ بقوانين تطوره الاستغلال أكثر فأكثر، يكون للعمل التطوعي دوراً هاماً، لذلك يمكن أن يتبادر إلى الذهن تساؤلاً حول إذا ما كانت طبيعة المرحلة التي يعيش فيها المجتمع بكامل محدداتها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وما يحكمها من تغيرات وفق القوانين الاجتماعية تساهم في ظهور العمل التطوعي كأداة من أدوات التغيير ليسمو المجتمع نحو الأفضل؟ في الواقع تلعب الظروف الموضوعية المحيطة بأفراد المجتمع دوراً في الاتجاه نحو التعاون والتكافل لتحقيق وجودهم. ولكن هذا قد لا يكون مرتبطاً بمرحلة معينة دون أخرى ذلك أن التطوع ملازم للاجتماع البشري، إنما قد تختلف طبيعة العمل التطوعي ومحدداته باختلاف كل مرحلة. فالتغيرات السريعة التي تطرأ على المجتمع تخلق حاجة أساسية للعمل التطوعي، وخاصة أن العمل التطوعي يعد في معظم الأدبيات التي تناولته عاملاً مهماً وفعالاً في تجسيد دور المجتمع المدني ومؤسساته بالمفهوم الحديث، والمجتمع الأهلي بالمفهوم القديم، ويشكل الأداة الهامة لبناء هذا المجتمع.

ب- الوظيفية البنائية :

تتميز الوظيفية البنائية بأسسها النظرية المستمدة من العلم الوضعي في علوم الحياة، والعلوم الطبيعية ليشمل مجالات أخرى في العلوم الاجتماعية، وتستخدم البناء والوظيفة كمفهومين أساسيين لفهم ودراسة المجتمع، ويقصد بالبناء " **مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية** " والوظيفة هي " **ذلك الدور الذي يسهم به الجزء في الكل**" (عبد المعطي،١٩٨١،١٥١-١٥٢) ومن أهم أعلام المدرسة البنائية الوظيفية بارسونز الذي أكد على الجانب المعياري للحياة الاجتماعية " **فهو ينظر إلى الفعل الاجتماعي كسلوك ينطوي**

على توجيه قيمي، وتحدد نمطه المعايير الثقافية أو السنن الاجتماعية، فالمجتمع بهذا المعنى " نظام أخلاقي" في جوهره، بمعنى أنه مرتكز على معايير ذات جزء أخلاقي '' (تيماشيف، ١٩٨٢، ٣٦٣)*فمنظومة الفعل الإنساني تنطلق من عدة مستويات بدءاً من المنظومة العضوية ومن ثم الشخصية، فالاجتماعية، فالحضارية*. (الأخرس، ١٩٨٤، ١٦٧). ولكل منها *وظائف تتكامل في عناصرها لتحقيق غايتها في بقاء النظام الاجتماعي. فالكل يعتمد على الجزء والجزء يعتمد على الكل ضمن إطار تبادل وترابط داخلي في المجتمع الذي يشكل نسقاً يضم مجموعة من العناصر المترابطة بنائياً والمتساندة وظيفياً تسهم في تحقيق تكامله*. والنسق كما يعرفه بارسونز هو " **مجموعة من الأفراد المدفوعين بميل إلى الإشباع الأمثل "لاحتياجاتهم التي تسيطر على التوجيه الدافعي** " (تيماشيف، ١٩٨٢، ٣٥٧). *ويتضمن التوجيه الدافعي ثلاثة جوانب، وهي الجانب الإدراكي، والجانب الانفعالي الوجداني، والتقويمي التي تستند بدورها إلى معايير إدراكية وتقديرية وأخلاقية في إطار التفاعل الاجتماعي*. (كوهن، ١٩٨٠، ١٥٣)

وفي مؤلف بارسونز عن النسق الاجتماعي يوضح فيه *أن الأفراد يقوم بعضهم بأفعال تجاه بعضهم بطريقة منظمة لوجود قيم وأساليب مشتركة* في السلوك، *مما يحقق توازن المجتمع بعمليتين أساسيتين هما التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي*. (لطفي، ١٩٩٩، ٧٠).

وبهذا تتبنى الوظيفية مفهوم النسق في تحليلها '' **للأنماط الاجتماعية للسلوك، كأجزاء من الأنساق الاجتماعية المكونة للسلوك والمعتقدات" ضمن المنظومة الحضارية** ''. (المرجع السابق، ٣٦). لذلك تسعى إلى '' **الكشف عن الكيفية التي يسهم بها نظام معين أو ظاهرة اجتماعية بعينها في تحقيق واستقرار الكيان الاجتماعي** '' (تيماشيف، ١٩٨٢، ١٨٣)

في ضوء هذه النظرية، يمكن القول إن العمل التطوعي كفعل ذي إرادة ينشأ عنه استجابات أو أنماط عديدة من السلوك الفردي، أو الجماعي الذي يحدث ضمن موقف ما، *ويتطلب هذا السلوك فهماً واضحاً من خلال تحديد مكانة وأدوار الفاعلين ضمن المواقف المختلفة التي يوجد بها الفاعل في إطار العلاقات الاجتماعية وبالتالي يتعلق الدور بالمكانة، فالفرد يمارس دوره وفق المكانة التي تعطيه هذا الدور، لأنه* " **لا ينفصل في أي حالة ملموسة** عن **المكانة ويمثل الجانب الدينامي لها** " ويشير مفهوم المكانة والدور " **إلى سلوك الفاعل في علاقاته مع الآخرين، إذا ما**

نظرنا إليه في سياق أهميته الوظيفية ضمن النسق الاجتماعي " (المرجع السابق، ٣٥٨-٣٥٩). ويتجلى الفهم الوظيفي للتطوع كفعل هادف في إطار العلاقات الاجتماعية التي تحكم أفراد المجتمع، كما يرى دوركهايم، من خلال التماسك الاجتماعي حيث يميز " **بين شكلين من التماسك الاجتماعي، أولهما آلي، ويرافق المجتمعات البدائية، والثاني عضوي، ويرافق المجتمعات الحديثة. أما الأول فيظهر في آلية العلاقات القائمة بين الأفراد**" *المحكومة بالأعراف والتقاليد والعلاقات القرابية المتماسكة*، "**فيكون الفعل ورد الفعل عملاً آلياً لا يحمل أية دلالة توحي باستقلالية الفعل أو قيامه على أساس أو معيار منطقي، على خلاف ما هو الحال في التماسك العضوي الذي يكون في الفعل ورد الفعل قائمان على وعي المصلحة المتبادلة**" (الأصفر، ١٩٩٦، ٨٧).

من هنا يمكن أن يفسر العمل التطوعي في ضوء الفهم الوظيفي له في إطار تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع القائمة على أساس التضامن العضوي أو الآلي، وهذا مرتبط بصيرورة النظام الاجتماعي الذي يتم في إطاره ضبط السلوك الإنساني وفق معايير وقيم محدد تعطيه معناه في سياق هذا السلوك أو ذاك. (ليلة، ١٩٩١، ٢٨٨).

وفي سياق ذلك، يشكل الأفراد بسلوكهم الاجتماعي كجزء من كل مستوى من الوحدات صلغيرة ونسقاً اجتماعياً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم الاجتماعي العام وما يحويه من عناصر ثقافية مختلفة، ويجسد المجتمع بوحداته المختلفة كالأسرة والمؤسسات هذه الثقافة من خلال دورها في عملية التنشئة والضبط الاجتماعيين، وهذه المهمة لا تنفصل عن بنية المجتمع وتنظيماته. لأنها محكومة بمجمل ثقافات وقواعد معينة سواء كانت ثقافة رسمية أو عرفية حسب ما تعارف عليه الناس واعتادوه في إطار تفاعلهم وعلاقاتهم الاجتماعية. فالثقافة الرسمية المحددة بقوانين وقواعد رسمية تمارس فعلها في عملية الضبط الاجتماعي التي تقوم بها من خلال الدين والقوانين المشرعة لتحقيق الانسجام بين سلوك الأفراد والتنظيم الاجتماعي الموجود، بينما عمليات الضبط التي تتم من خلال الرأي العام والأعراف والقوانين التي اعتادتها الجماعة، تفعل فعلها في تحقيق الانسجام بين سلوك الأفراد وما ترتئيه الجماعة منهم. لذا ترى الوظيفية بأن " **سبب السلوك لا يكمن في ذاته أوفي ذات الإنسان، وإنما في**

السياق الاجتماعي. ومن ثم فتفسير وجوده ينبغي أن يكون بالنظر إلى الوظيفة التي يؤديها أو الغاية التي تهدف إلى تحقيقها " (المرجع السابق، ٢٧٢).

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن تضامن أفراد المجتمع المحلي من المنظور الوظيفي وتحقيق التكامل فيما بينهم ينطلق من إدراكهم لحاجة بعضهم إلى بعضهم الآخر، وتحقيق أي نسق مطلوب من الأنساق الثقافية في إطار القيم الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... الخ من القيم، يؤدي إلى حل مشاكلهم وتجاوز العقبات التي تحول دون استمرارهم في بناء مجتمعهم مما يحقق التوازن والتكافل بين أفراده. غير أن هذا التكامل مابين أجزاء المجتمع لا يحصل بشكل مثالي في معظم الأحيان، لذلك لا بد للتكيف مع المؤثرات الخارجية والداخلية في تحقيق التوازن. ولأن هذا التكامل والتوازن لا يأتي أيضاً بشكل مثالي بسبب بعض التوترات والانحرافات والضغوط التي تعيق عمل النسق الوظيفي، فإن المجتمع يمارس الضغط الاجتماعي بأساليبه وأدواته المختلفة لإزالة أي توتر بفرضه الكثير من الجزاءات والحوافز لمن يؤدي ذلك العمل، ليصبح التطوع جزءا من سلوك الأفراد تجاه مجتمعهم المحلي كما هو الحال في الزواج، أو الوفاة عندما يتضامن أفراد المجتمع المحلي لتقديم المعونة والمساعدة كأحد أشكال المشاركة الطوعية التي اعتاد الفرد أن يلبيها.

ج- نظرية القيم لدى ماكس فيبر :

يعد ماكس فيبر من أهم الباحثين الذين اهتموا بدراسة السلوك الإنساني وارتباطه بالاتجاه والمعنى والمواقف والأدوار من خلال دراسته للفعل الاجتماعي، ومعنى السلوك للأفراد ضمن إطار التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية كأحد الأسس التي اعتمد عليها في التفسير الاجتماعي للسلوك، حيث أكد " **على مسألة العلاقة المستمرة بين أحكام القيم ومدلولاتها العملية** " (الأخرس، ١٩٨٤، ١٣٩) *باعتماده أداة منهجية عرفت باسم النموذج المثالي كأسلوب مثالي مفترض يمكن من خلاله مقارنة وفهم الحوادث الاجتماعية بحسب اقترابها أو بعدها عن النمط المثالي المفترض، وقد* " **عرف الفعل Action بأنه سلوك إنساني. ظاهر أو مستتر، يمنحه الفرد الفاعل معنى ذاتياً** ". (تيمايشيف، ١٩٨٢، ٢٦٢).

هذا المعنى استخدمه ماكس فيبر للإشارة " **إلى السلوك في ضوء الغرض أو المرمى الذي يسعى إلى تحقيقه الفاعل** " (عبد المعطي، ١٩٨١، ١٣٠)، *وعليه يميز بين أربعة أنماط رئيسة*

للفعل الاجتماعي، وهي الفعل النفعي الرشيد، والفعل القيمي الرشيد، والفعل التقليدي والفعل العاطفي، فالنمط الأول تكون الوسائل محددة ومعروفة لتحقيق الهدف مع إمكانية تحويل الأهداف إلى وسائل لتحقيق أهداف أخرى، والنمط القيمي أهدافه ذات قيمة بحد ذاتها لا تتحول إلى وسائل لتحقيق غايات أخرى. بينما يمكن أن تتعدد الوسائل لتحقيق الهدف كقيمة نهائية، أما الفعل التقليدي هو الفعل المطابق للعادات والتقاليد، وأخيراً الفعل العاطفي الذي يعبر عن بعض المشاعر والأحاسيس، ويكون بصورة عفوية. ففي مناقشته لتلك الأنماط وتحديده للأفعال الرشيدة يرى أن المواقف والأفكار المعبرة عن تلك المواقف لدى الأفراد هي التي تحدد سلوك الأفراد وأهدافهم، وبالتالي الأفعال الاجتماعية الناجمة عن هذه المواقف يمكن أن تكون رشيدة دائماً. (كوهن، ١٩٨٠، ١٣١-١٣٥).

وقد "**عمل فيبر على رسم وتوضيح أنواع الشرعية والعلاقات والاتحادات والجماعات، والضبط المنغرس في كل شكل من أشكال التوجيه كالآتي:**

١. **في النوع التقليدي، تكون الشرعية مؤسسة على الميول والاتجاهات الدينية، وعلاقات التضامن جمعية، والاتحادات إجبارية، والجماعات المشتركة سياسية، والضبط قائم على النظم الدقيق.**
٢. **في النوع العاطفي، مؤسس على الولاء العاطفي والمشاركة جمعية، وفيه يكون الاتحاد اختياري والجماعات المشتركة ثورية، والضبط يقوم على أساس القوة.**
٣. **التوجيه الرشيد المحدد بقيم شرعيتها مستمدة مما تقوله هذه القيم، وفيها تكون العلاقات اتحادية، وتكون الاتحادات إجبارية والجماعات المشتركة مقدسة والضبط قائم على النظام.**
٤. **التوجيه الرشيد نحو نسق من الغايات الفردية يكون مؤسسا على المصالح الذاتية والعلاقات اتحادية، واتحادات إجبارية، والجماعات المشتركة سياسية والضبط قائم على القوة**" (حجازي، ١٩٩٩، ١٧١).

في ضوء هذا التصور يمكن أن يحمل العمل التطوعي مجمل هذه المعاني وفقاً للأهداف الكامنة وراءه، فالأهداف تشكل محوراً هاماً لتحديد نمط الأفعال الاجتماعية للأفراد، سماتهم

وخصائصهم التي تشكل السمة الكلية للمجتمع بشكل عام، بحيث " **تظل المجتمعات المحلية قائمة وموجودة لأنها أنساق للسلوك، وليس الفعل الذي يقوم به هذا الفرد أو ذاك إلا جزء من نسق الفعل في المجتمع المحلي برمته** " (جابر، ٢٠٠٣، ٢٣٦).

ويشير أحمد الأصفر في نفس السياق إلى مسألة الوعي وأهميته في تحديد مظاهر الفعل الإنساني من حيث بعديه الذاتي والاجتماعي، فيرى *أن صفات المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره الاقتصادي والاجتماعي انعكاساً لسمات أفراده وخصائصهم في كل مرحلة، التي تشكل بدورها النتاج الكيفي لتفاعل الأفراد في إطار علاقاتهم الاجتماعية، ويتحدد سلوك الإنسان في علاقته مع الآخر بما يحمل من قيم وأفكار تعكس خصائص المجتمع، فوحدة الجماعة وتماسكها مرتبطة بقيم تحمل معاني التعاون والتماسك، وتفكك الجماعة ووجود الصراعات مرتبط بقيم الاستئثار والتفرد والأنانية، فغياب البعد الاجتماعي في السلوك، أو حضوره مرتبط بمدى تمثل الفرد للقيم الإيجابية، أو السلبية التي تحدد استجابة الأفراد للظروف المحيطة بهم.* (الأصفر، ١٩٩٦، ٩٨).

فوجود عمل اجتماعي مرتبط بوجود هذا الوعاء من القيم الذي يمكن أن يعمل من خلاله، وذلك لأن " **القيم تشكل العنصر الكيفي الذي يساهم في توجيه التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية في بعدها الإنساني** " (Prithard & Toylor. 1978. p.12).

ووفق ما سبق يمكن القول بأن أي عمل تطوعي تلقائي عفوي، أو مقصود له دلالة ومعنى في إطار التفاعل والموقف الاجتماعي. فالمعاني والقيم هي الدوافع وراء سلوك الأفراد بغض النظر عن الظروف الموضوعية التي تؤثر على أفعالهم ودوافعهم، فالأساس هو القيم والأفكار الناشئة عن وعيهم وثقافتهم في إطار تشكلهم في جماعات لهم أسلوب حياة معين من مفاهيم وأفكار وقيم تترجم إلى سلوك عملي يحققون من خلاله مصالحهم وحاجاتهم الاجتماعية، فالعمل التطوعي يكتسب معناه من خلال ما يحمل من قيم ومثل عليا لدى أفراد المجتمع تتشكل من خلال ثقافة المجتمع، حيث يرتبط العمل التطوعي بجملة من القيم قد تكون دينية أو اجتماعية ... الخ. فإذا جرد العمل التطوعي من الخلفية القيمية يفقد معناه الرمزي والسامي، وبالتالي الإنسان هو الفاعل الوحيد من منطلق أبعاد إنسانية وقيم مثلى ترتبط بوعيه وتقديره لأفعاله وأعماله التطوعية.

في الواقع تتميز كل نظرية من النظريات بخطوط عريضة وواضحة وكل واحدة ترتبط بالمرحلة التي وجدت بها والتراكم المعرفي للإنتاج العلمي والفكري الناجم عن تقسيم العمل العلمي، وتشعب

المسائل الاجتماعية ينسجم ويتوافق مع طبيعة المرحلة التي يعيشها المجتمع بما تفرزه من معطيات عملية وواقعية. كل ذلك ولد جملة من الاختصاصات المعرفية وانبثقت نظريات عديدة بهدف وضع علم تفسيري للمجتمع بكل تنوعاته وجزئياته، ومن تلك النظريات (نظرية التنظيم الاجتماعي، ونظرية المصالح والاهتمامات، ونظريتي السلم والامتداد والأعمدة المتوازنة) التي تطرقت أو اقتربت بشكل أو بآخر من تفسير العمل التطوعي.

د- نظرية السلم الامتدادي لسيدني ويب :

يتضمن جوهر هذه النظرية وجود مبدأ واضح هو *أن الدولة تتولى مهمة توفير الخدمة والرعاية للمواطنين بشكل أساسي، ويتولى المجتمع المحلي بعمله التطوعي استكمال النقص فيه، فالجهود الحكومية تأتي في البداية والجهود التطوعية تكون امتداد لها. وعليه تقوم النظرية على الافتراضات التالية:*

- *تتولى الدولة الحديثة من خلال أجهزتها المتعددة بما تحويه من إمكانيات وموارد تأمين الخدمات الاجتماعية والتنموية (كالصحة والتعليم والدخل) وخدمات أخرى لمواطنيها.*
- *تلتزم الدولة بتوفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة مع توفير خدمات متنوعة وفقاً لإمكانياتها وفي نطاق حدودها.*
- *ضرورة وجود شراكة حقيقية بين الأجهزة الحكومية والهيئات والمجتمع المحلي لعدم قدرة الدولة في بعض الحالات على تأمين الحد الأدنى من الخدمات، مما يتمثل دور الجهود المجتمعية بسد الثغرات التي يمكن استكمالها من قبل المجتمع.*
- *عدم قدرة المجتمع المحلي بإمكانياته وحدها تعميم الخدمات لكل المواطنين، بل يقتصر على فئات وشرائح معينه تحتاج لهذه الخدمات أكثر من غيرها وتتصف خدماتها بالمرونة والانطلاق والابتكار والإبداع والتجديد. مما يجعل الأجهزة الرسمية تبني تلك الجهود واستكمال إيصالها لشرائح المجتمع كافة.* (يعقوب، ٢٠٠٥، ١٣٣).

فهي تركز على العلاقة التكاملية والتشاركية بين الدولة والمجتمع المحلي في إطار أدوارهما لبناء المجتمع وتحقيق احتياجاته.

وهنا يبرز العمل التطوعي كأداة أساسية لتحقيق تلك العلاقة، وبالتالي رسم دور العمل التطوعي وأهميته في مساندة الدولة لتحقيق مخططاتها، وهي من النظريات التي توائم طبيعة المرحلة الحالية التي تمر بها بعض المجتمعات.

هـ- نظرية الأعمدة المتوازية لجراي:

تفترض أن الخدمات المطلوبة لتحقيق الرفاهية للمجتمع عديدة ومكلفة ومتطورة وتحتاج لجهود القطاع الحكومي والقطاع الأهلي (سواء جهود فردية كانت أم جماعية) بحيث تتولى الأجهزة الرسمية الخدمات الأساسية، ويساندها في خط متوازي القطاع الأهلي للقيام بخدمات أخرى لتغطية الخدمات المطلوبة للمجتمع كافة. ولذا فهي جهود متكاملة لا تنافس بينها إنما غايتها تحقيق الصالح العام بجهود رسمية وشعبية.

إن نظريتي السلم الامتدادي والأعمدة المتوازية ركزتا بشكل موجه وأساسي على العمل التطوعي والجهود المجتمعية اللازمة لبناء المجتمع بالمشاركة مع الجهود الحكومية، مستندتان في منطلقاتهما النظرية على تحليل الواقع الراهن الذي يظهر دور مناخ التخلف بكل أشكاله لبعض البلدان وعدم إشراك أفراد المجتمع لمدة طويلة في تقرير مصيرها أدى إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الدولة للنهوض بمستوى الحياة.

وحاصل القول إن النظريتين تؤكدان على أن فلسفة التطوع تقوم على حاجة المجتمع للجهود التطوعية الأهلية للأفراد والجماعات، لتحقيق الرفاهية للمجتمع في المجالات كافة. وتكفي الإشارة إلى أن الدول المتقدمة تعول كثيراً على التطوع الذي يقدر قيمته بعشرات الملايين من الدولارات سنويًا وتتزايد أهميته عاماً بعد عام، وبذا أصبح هذا العمل يؤخذ في الحسبان عند تقدير العائد القومي الكلي لأي مجتمع. أما في المجتمعات النامية التي هي في أمس الحاجة إلى الجهود التطوعية، فإنها لازالت تحبوا في هذا المجال لتواضع البرامج والهيئات والمنظمات والجمعيات الأهلية وقلة أعداد منتسبيها من المتطوعين الذين غالباً لا ينتظمون في تنفيذ برامجها وحضور فاعلياتها (المرجع السابق، ١٣٤).

يمكن القول من خلال ما سبق وفي ضوء التفسير الاجتماعي للتطوع الذي انطلقت منه النظريات المختلفة بأن التطوع كظاهرة اجتماعية هي مسألة مسلم بها، اتسم بها المجتمع الإنساني

قديماً وحديثاً بوتائر مختلفة في مختلف المجالات، وناتجة عن وعي الأفراد المشاركين في صنعها لأنها ترتبط بالإرادة والأهداف المطلوب تحقيقها. ومنبع إحساس الإلزام بها هو القيم والمبادئ المرتبطة بالشخص،لكن قد تبدو في بعض جوانبها تعبيراً عن حاجات ومتطلبات اجتماعية، وليست انعكاساً لدوافع ذاتية في البناء الداخلي للفرد، كما يحدث على سبيل المثال في مسائل العونة والواجب الاجتماعي وغيرها، وهذا مرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي وما يحكمه من علاقات وقيم متنوعة، ومرتبط بثقافة التطوع قديماً وحديثاً. وبالتالي فهو مرتبط بالسمة العامة للبيئة الاجتماعية من حيث كونها مشجعة أو غير مشجعة على العمل التطوعي، لذلك قد تتفاعل الجوانب الشخصية مع الجوانب الاجتماعية لدى الفرد لتشكل دوافعه المختلفة لممارسة العمل التطوعي. كما تجدر الإشارة إلى أن القيم والأفكار تحتل الجانب الأهم على مستوى السلوكيات الاجتماعية والإنسانية، فتمثل القيم وتبنيها يكون على درجة كبيرة من التأثير في الحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية.

ويلاحظ من خلال ما طرحته تلك النظريات من المبادئ والمقولات النظرية للفعل الإنساني أو السلوك الإنساني بأنها قدمت فهماً متكاملاً له، بحيث كل جانب من النظرية يكمل ويعزز الجانب الآخر من النظرية الأخرى من حيث فهم المجتمع وتحليله، وقد يبدو كذلك أن التطوع كفعل إنساني هادف للتغيير، أو كسلوك إنساني ناتج عن استجابة ما لردة فعل تتضمن معنى الإيثار والخير كونه الجانب الآخر الذي تتميز به الطبيعة الإنسانية، يمكن أن يدرس وفق جميع النظريات وقد يفسر في ضوء التحليل الاقتصادي، أو التحليل البنائي، أو الوظيفي.

بالرغم من أهمية الأسس النظرية للبنائية الوظيفية، وأهمية العامل الاقتصادي والعامل القيمي في تفسير وتحليل التطوع في تجلياته كفعل إنساني هادف، وكسلوك ذي استجابات متعددة تبدو في طيات المبادئ والمقولات النظرية للفعل الإنساني سواء تطرقت بشكل مباشر أو غير مباشر للتطوع. إلا أن تفسير الفعل الإنساني وحدة لا تتجزأ إلا على المستوى التحليلي، فلا يمكن أن يفسر بعامل أحادي الجانب، كالقول بأن القيم يمكن أن تحدده بالمطلق، أو الانصهار في الجماعة وشدة الانتماء إليها هي التي تحدده، أو العامل المادي هو الذي يحدد مساره، إن المجموع الكلي لتلك العوامل يمكن أن يعطي التفسير المتكامل والمنطقي للعمل التطوعي بوصفه أحد أشكال الفعل الإنساني والاجتماعي، مع وجود عوامل محددة تتميز عن عوامل أخرى قد تبدو أكثر وضوحاً من غيرها.

تلك العوامل مجتمعة تلعب دوراً في تفسيره ولكن النقطة المفصلية بين تلك العوامل معرفة أيهما الأهم في تحديد وتفسير هذا الفعل أو ذاك.

واستناداً للعرض السابق حول المداخل النظرية الاجتماعية لتفسير العمل التطوعي بشكل عام، وبعد التعرف على نظريات ارتبطت بشكل مباشر في تفسير التطوع من حيث علاقته بالتنمية كنظرية السلم الامتدادي، ونظرية الأعمدة المتوازنة. يمكن القول بأن هذه الدراسة تنطلق من إطار نظري تكاملي يحاول الاستفادة من جميع النظريات التي وردت في الدراسة لارتباط التطوع بمفهوم النسق الاجتماعي باعتبار أن العمل الأهلي في إطار التطوع يتطلب التنظيم الاجتماعي، ويمثل ذلك نسقاً اجتماعياً يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة تتفاعل مع غيرها من المؤسسات والهيئات الحكومية وأفراد المجتمع المحلي. بالإضافة إلى أن فهم معوقات العمل التطوعي ودوافعه يمكن أن تفسر في إطار المدخل البنائي الوظيفي ونظرية الفعل الاجتماعي باعتبار أن العمل التطوعي مرآة لمجتمع متوازن ومتكافل اجتماعياً وثقافياً، وأي خلل وظيفي يخلق التوتر والنزاعات. كما يمكن النظر إلى المشاركة في الأعمال التطوعية في الإطار التنموي من خلال نظريتي السلم الامتدادي والأعمدة المتوازنة. التي تعتمدها الدراسة الحالية في معظم جوانبها.

وأخيراً يمكن القول بأن كل نظرية تستند على طبيعة الظروف الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية وعلى حياة مفكريها، أو الملتزمين بها، والطبيعة الاجتماعية والنفسية للمرحلة التي تعبر عنها، والخصائص الروحية للمجتمع الإنساني في كل مرحلة من مراحله.

وتشكل مجمل النظريات من حيث النتيجة فهماً متكاملاً للفعل الإنساني، بحيث كل جانب من النظرية يكمل ويعزز الجانب الآخر من النظرية الأخرى، وتبدو في طيات كل منها أسس فهم المجتمع وتحليله.

الفصل الثالث

دور العمل التطوعي في التنمية

يعالج هذا الفصل علاقة العمل التطوعي بالتنمية ودوره في تحقيق أهدافها على مستوى وحدات المجتمع الكبيرة والصغيرة، ولفهم تلك العلاقة لابد من استعراض المراحل التاريخية التي مرت بها التنمية ودور العامل البشري في ذلك الذي اهتم به تارة وأهمل تارة أخرى سواء على المستوى النظري أو العملي في تلك المراحل، وفي إطار الانتقال من العام إلى الخاص يتم التطرق إلى التنمية في الدول النامية بالمعطيات الاجتماعية لتلك البلدان، ومن ثم عرض لبوادر التطوع في سوريا ودوره في التنمية، ليتم أخيراً توضيح العلاقة القائمة بينهما التي تستند إلى توفر الكادر البشري في إطار وجوده وفاعليته في التنظيم الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية التي تحدد مفاتيح التنمية، وتساهم في العملية التنموية في مراحلها كافة بآن واحد لتخرج بمخرجات تتوافق مع مسألة التغيير وتحقيق الأهداف التنموية وتمتد إلى جوانب حياة الناس المختلفة.

أولاً- التطور الفكري للتنمية :

يشكل الفكر التنموي أحد الأطر النظرية التي تناولت جوانب الحياة المختلفة من الناحية العلمية بما أنتجه من منطلقات ومبادئ نظرية عبرت عن جوهر ومضمون التنمية وارتباطها بتطور المجتمعات، فأنتج هذا الفكر مفاهيم اجتماعية ارتبطت بالتنمية وعبرت عن جوهرها ومضمونها، ومدى توافقها مع الواقع الاجتماعي ومعطياته الديناميكية المستمرة المراحل الزمنية المختلفة، ومن *تلك المفاهيم النمو الاقتصادي الذي واكب المراحل الأولى للتنمية وبدا ذو دلالات واضحة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان التركيز في فترة الخمسينات على التنمية الاقتصادية من جراء الظروف الاقتصادية التي أنتجتها تلك الحرب.* (الجابري، ١٩٩٦، ٣-٤)

فكانت الفكرة المسيطرة والسائدة في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن الماضي " **أن التنمية تحتاج إلى تحويل ضخم للموارد من الخارج** " (الإمام، ١٩٩٥، ٣٩١)، حيث

اتسمت تلك الفترة بالعمل على تحقيق الشروط الاقتصادية وإغفال الشروط الاجتماعية كوعاء أساسي لتحقيق أهداف التنمية. وكانت نظرة التنمية أحادية الجانب لأنها اعتمدت على البعد الاقتصادي بتقديم رأس المال للقيام بالاستثمارات الصناعية، وترك البلدان المتأخرة معالجة مشاكلها الاجتماعية كالفقر والتخلف وغيرها من المشاكل بالاعتماد على نفسها، من خلال المؤسسات الخيرية، والدينية، والمنظمات الأهلية على غرار الدول المتقدمة. لذلك لم يكتب النجاح لتجاوز المشاكل الاجتماعية من خلال ما يقدم من رأس المال، فتم الاتجاه للاهتمام بالجوانب ذات البعد الثقافي والاجتماعي، وكان ذلك مع بداية الستينات حيث تبين عدم جدوى النموذج المطروح في العقد السابق، فبدأ الاهتمام بالعامل البشري كأساس وصانع للتنمية من خلال إشراكه في العملية الاقتصادية وتدريبه وتأهيل قدراته (القصيفي، ١٩٩٥، ٨٣)، بالتوجه إلى مسألة تمكين العنصر البشري على المستوى الصحي والاجتماعي المتمثل بمسألة التركيز على التعليم. لذلك شهدت بداية تلك الفترة (أي فترة الستينات) '' **تحولات مهمة في الفكر التنموي أدت، من خلال التعليم، إلى إعداد البشر وإكسابهم موقعاً مهماً في معالجة العوامل المحددة للتنمية** '' من هذه التحولات '' **التمييز بين الجانبين الكمي والنوعي للبشر، وهو ما أدى إلى الحديث عن رأس المال البشري، والاستثمار في البشر وربط هذا الاستثمار بالتنمية**'' (الإمام، ١٩٩٥، ٣٩١)، **وتميزت تلك الفترة بإعلان عام ١٩٦١ أول عقود التنمية**'' (نفس المرجع، ٣٦٩). وبالنتيجة لم تفي التنمية بالغرض المطلوب، لأن العامل البشري وأهمية استثمار طاقاته وتوظيف جهوده في المشاركة بقيت في المستوى النظري ولم تترجم إلى الواقع بشكل ملموس.

أما فترة السبعينات من القرن العشرين، التي تشكل العقد الثاني للتنمية، تميزت بتحليل أعمق لمدخلات ومخرجات التنمية فتم الالتفات إلى قضيتين أساسيتين: الأولى تتعلق بظاهرة الفقر وضرورة العدالة في توزيع الدخل، والثانية تتعلق بأهمية تأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كافة. (القصيفي، ١٩٩٥، ٨٤). ولتحقيق هاتين القضيتين كان الأمر "**يتطلب تطويراً في الأطر المؤسسية السياسية والاجتماعية يتيح مشاركة شعبية أوسع، وأن المقياس الأجدر بالاعتبار والتعظيم هو توقع الحياة عند الميلاد .. ومن ثم كان محور الاهتمام في النموذج هو البشر**'' (الإمام، ١٩٩٥، ٣٩٤)، ولاشك يقتضي الاهتمام برأس المال البشري من خلال تأهيله وتدريبه

وإشراكه بالعمل التنموي قولاًوممارسةً ، ليكون فاعلاً في عملية التغيير ومواكبة التطورات الحاصلة عبر المراحل الزمنية، لأن ذلك يشكل خطوة هامة في خلق الوعي والحس بالمسؤولية من قبل المواطن، وتقديم أفضل مالديه، وتجاوز النزعة الفردية لتحقيق الصالح العام.

وفي الثمانينات من القرن العشرين، العقد الثالث للتنمية، *توضحت نتائج جهود التنمية في العقدين الماضيين، وتبين فشل تلك الجهود بسبب الأزمات الاقتصادية، التي لم تحصد سوى مزيد من الفقر، وفقدان الأمن الغذائي، وتدني مستويات الرعاية الصحية، وسوء استغلال الموارد الاقتصادية* (المرجع السابق، ٤٠٣).

ففي ضوء هذا الواقع برز مفهوم التنمية الاجتماعية بشكل موسع متجاوزا مسألة التعليم والتدريب "**ليشمل مسائل التغذية والإسكان والتقانة (التكنولوجيا) ... الخ**"(القصيفي، ١٩٩٥، ٨٥). *إن أهم ما يميز هذا العقد من التنمية وضع إستراتيجية للقضاء على الفقر والجوع في المراحل القادمة وإدراج الاهتمام بالبيئة ضمن أولويات القضايا التنموية لتحقيق الاستدامة في التنمية من خلال الحفاظ على التوازن البيئي وضمان بيئة سليمة للأجيال القادمة* (الامام، ١٩٩٥، ٤٠٤).

ومثل هذه الإستراتيجية تحتاج في تطبيقها إلى جهود القطاع الأهلي والجهود التطوعية من قبل الأفراد لأن تطبيقها مرتبط بشكل أو بآخر بدور الإنسان من خلال وعيه وسلوكه تجاه هذه القضايا. إلا أن "**تردي الأوضاع الاقتصادية العالمية**" *في تلك الفترة وما أفرزته من مشاكل اجتماعية عديدة كتصاعد* "**موجات العنف وتزايد الاضطراب الاجتماعي وانتشار الإرهاب**" *حال دون تحقيق ما هدف إليه هذا العقد من التنمية*. (المرجع السابق، ٤٠٦-٤٠٧)

وبناء على مقتضيات الواقع واحتياجاته وما أفرزته عقود التنمية سابقاً من خبرات اتجهت الإستراتيجية في التسعينات من القرن الماضي، الذي يمثل العقد الرابع للتنمية، إلى التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية، حيث تبين أن الفجوة تتسع بشكل أكبر بين الدول المتقدمة والنامية من حيث النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا السكان والموارد البشرية، والبيئية، فبرز مفهوم التنمية المستدامة التي تهدف إلى إمكانية الاستفادة من الاحتياجات المتاحة للأجيال القادمة، كما تم التركيز في هذا العقد على مسألتي التعليم والصحة (نفس المرجع، ٤١٠-٤١١).

وفي هذا تركيز على أهمية العامل البشري، من خلال ما تضمنته معظم تقارير التنمية بشكل عام، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ الذي أشار إلى أن ثروة الدول الحقيقة تتمثل في الكادر البشري لها، والغاية النهائية من التنمية هو تهيئة بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة صحياً واجتماعياً ، من خلال المشاركة في أجواء من الحرية والديمقراطية لتحقيق التغيير المنشود، ولكن هذه الحقيقة بالرغم من معرفتها لا تؤخذ بالحسبان دائماً لترجيح السعي إلى تحقيق الثروة المادية والمالية (UNDP. 1991.p1).

فالتنمية هي الجوانب الإيجابية التي " **تجلب التقدم المادي والمعنوي كوسيلة لتعليم البشرية لكي يؤثروا في العالم الطبيعي وهي بذلك تعني التغير الموجه**" (Mcmichacl. 2000 .p3). وهذا التغير الموجه مرتبط في بعض جوانبه بحشد إمكانيات القطاع الأهلي، وتحقيق أوجه عديدة للمشاركة بالتنمية من خلال إسهام أفراد المجتمع المحلي " **تطوعا في الجهود التطوعية سواء بالرأي أو العمل أو التمويل وغير ذلك من الأمور التي تؤدي لتنمية المجتمع وتحقيق أهدافه** "(عبد اللطيف، ١٩٩٩، ٢٠٠). وخاصة في الوقت الحاضر الذي بات فيه الإنسان تغلب عليه صفة الاتكالية والشخصانية إلى حد ما.

في تلك المراحل الزمنية من تطور الفكر التنموي وفي إشارات الباحثين وتحليلاتهم يتضح تخبط التنمية في تحديد مدخلاتها لتشكيل المخرجات التي تحقق أهدافها في " **إحداث تغيرات ملحوظة في البناء الاجتماعي والسلوك العام والمنظمات، بالإضافة إلى زيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة والقضاء على الفقر** " (M.P. 1989. p22).

لقد أثبتت نتائج الممارسات التنموية في إطار النمو الاقتصادي عدم جدواها على الصعيد الاجتماعي في فترة السبعينات ما أدى إلى تغيير فلسفة التنمية لتضيف إليها البعد الاجتماعي في الثمانينات، ومن خلال *تلك الفلسفة انطلقت قضايا التنمية في المرحلة الحالية إلى اعتبار أن الجانب الإنساني هو أساس كل عملية تنموية، فأخذت على عاتقها تحقيق أهداف شمولية بالجوانب الاقتصادية، والسياسية، والبيئية، والاجتماعية، والتركيز على البعد الإنساني للجوانب كافة، ودور الإنسان الجوهري في إحداث أي عملية* (عبد الرحمن، مصطفى، ٢٠٠٠، ٨٠).

وترتيباً على ذلك إن التنمية كمفهوم عام وشامل يتضمن مجمل مفاهيم المجالات التنموية التي تندرج تحت لوائه كالتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، والتنمية المحلية والاجتماعية والثقافية... الخ. مما أدى إلى إضفاء سمات متنوعة، بالإضافة إلى تنوع وتعدد مؤشرات كل مجال من مجالاتها. وارتباط مجمل عناصرها ومقوماتها وأشكالها بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات.

وينطلق مبدأ الاستجابة لحاجات ومتطلبات التنمية المحلية من تصورات حقيقية حول الواقع المعاش، وتحديد هذه الحاجات الاجتماعية والمتطلبات التنموية من خلال الانسجام والتفاعل الاجتماعيين الذي يتطلب حداً أدنى من احترام معايير التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع. وهنا يشكل المجتمع الأهلي بكل مكوناته الدور الرئيسي والفعال في تلبية تلك المتطلبات.

لذلك تركز النظرية التنموية في الوقت الحاضر على وضع " **الإنسان (الموارد) في المركز، وتضع بقية جوانب التنمية– بما فيها أدوات– وتنظر إليها من منظور ضمن علاقتها بالفعل الإنساني والعقل البشري ودافعية الناس وحفزهم** " من جهة ، ومن جهة أخرى توظيف "**مفهوم المعرفة الفكرية لعملية التنمية** " في تمكين " **المجتمع من تحسين الأدوات المتوافرة من أجل ترتيب التنمية الكامنة والمستقبلية** " (غاري، ٢٠٠٥، ٤١٢).

وتبرز أهمية العمل التطوعي في هذا الإطار بمفهومه الحديث كضرورة ملحة لدعم عملية التنمية في أي بلد كان، *وبوصف التنمية عملية تاريخية ملازمة لطبيعة الوجود البشري الذي يشكل العامل الأساسي في أي عملية تنموية والبرامج التي تتخذها* " **لا يمكن فرضها، أو إحلالها ومراقبتها بإدارة أو وكالات خارجية نيابة عن المواطنين فإستراتيجية التنمية ينبغي أن تهدف إلى إطلاق العنان لمبادرات المواطنين** " (المرج السابق، ٤٢٩).

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التنمية في جميع مراحلها لم تعر العامل البشري الأهمية اللازمة لتحقيق أهدافها وخاصة فيما يتعلق بالعمل التطوعي، حيث تتمثل علاقته بالتنمية بأحد وجهين، الأول يتعلق باستثمار العمل التطوعي وتوظيفه بشكل صحيح فيكون الأساس الداعم لتحقيق أهدافها، والوجه الآخر قد يكون أحد أسباب فشل التنمية على المستوى المحلي في حال عدم استثماره وتوجهيه بالشكل المطلوب، وخاصة فيما يتعلق بموضوع تنمية المجتمعات المحلية التي تستند بشكل أساسي إلى إحدى أهم أدوات نهوضها المتمثل بالعمل التطوعي.

ثانياً- التنمية في الدول النامية :

تناولت الدراسات في مجال التنمية واقع البلدان النامية من قبل كتاب وباحثين غربيين محاولين وضع النماذج الغربية في التنمية كمثال يمكن الاستفادة منه في الدول النامية، وتقييم عمليات التنمية وفقاً للنماذج الموضوعة وليس وفقاً لما أحدثته من نتائج متوافقة، أو غير متوافقة مع الواقع الاجتماعي، حيث يشكل توافق عمليات التنمية والفلسفة التي تستند عليها مع الواقع الاجتماعي أحد الجوانب المهمة والضرورية للنهوض بالمجتمع، *وهذا يتم على حد تعبير روستو عبر مراحل متعددة تمر بها المجتمعات، بدءاً بمرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة خلق شروط الانطلاق، وثم الانطلاق للسير في مرحلة النضوج الاقتصادي التي تتميز بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل لتنتهي بالمرحلة الأخيرة هي مرحلة الاستهلاك الوفير واقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة والمتطورة. إلا أن بعض الباحثين ينتقدون مثل هذه النماذج مبررين ذلك في عدم الأخذ بعين الاعتبار واقع تلك البلدان ثقافياً واجتماعياً وتاريخياً الذي يختلف عن واقع البلدان الصناعية. وإغفال دور المشاركة الشعبية كأحد أهم الأسس في تحقيق التنمية. وهذا ما يشير إليه معظم الباحثين في البلدان العربية مؤكدين على أن أهم أسس تحقيق التنمية في المجتمعات النامية هي التوجه نحو الداخل.* (عبد الرحمن، مصطفى، ٢٠٠٠، ٥٧- ٦٣). بكل معطياته ومحاولة استثمار أهمية جوانب عطاءات أفراد المجتمع المحلي لتي تتمثل بالعمل التطوعي المرتبط أساساً بعوامل ثقافية كالاتجاهات والقيم السائدة والنظم الاجتماعية والاقتصادية التي تختلف من مجتمع لآخر. ويكتسب كل مجتمع خصوصيته التاريخية والثقافية من خلالها.

إن فقدان هذا الشرط اللازم أدى إلى فشل عملية التنمية في تحقيق مطالبها مع وجود أسباب ومعيقات عديدة، منها عدم تقارب النماذج التنموية مع الواقع المراد تحديثه، وأخرى تتعلق بأوضاع البلدان النامية الاقتصادية والاجتماعية، حيث شكل تزامن مشروع النهضة العربية وبناء مضامين الدولة الوطنية المستقلة في الخمسينيات من القرن الماضي الالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية والرعاية بمعظم جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، مما أدى إلى تقاعس دور المجتمع وإلغاء مبادرته وسعيه لخلق شروط وجوده، فنشأ معتمداً على خدمات الدولة مما قلّص المشاركة الشعبية فاتسمت بالاتكالية واللامبالاة، بسبب تضخم هذا الدور، حيث اتسمت السلطة

بالهيمنة وفق نظم جامدة غير مرنة تحتكر المسؤولية وحدها وتنفذ المشاريع بشكل مركزي دون الأخذ بعين الاعتبار خصائص الواقع الاجتماعي (حطب، ٢٠٠٠، ١١-١٣).

لذلك اتسمت مراحل التنمية بتجاهل '' **التأثير المتبادل بين الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية الثقافية في اتجاهين** '' الأول '' **اتجاه تأثير المؤشرات الثقافية** '' *التي تتمثل بالنظم السائدة من القيم والعادات والتقاليد وأنماط السلوك المعادية للتغيير والتي تقف عثرة أمام خطط التطوير لعدم استعداد الناس للمشاركة بالشأن العام بالرغم من وجود إرادة* " **سياسية فعلية للتطوير**'' *والاتجاه الثاني* "**تأثر هذه المؤشرات والمتغيرات الثقافية بطابع التنمية الاقتصادية وممارستها تغذية عكسية أو تأثيراً مرتدا على الاقتصاد** '' (حسن، ٢٠٠٧، ٢٧٠).

وفي تحليل الباحثين العرب لموضوع التنمية وعلاقتها بخصوصية البنية الاجتماعية الاقتصادية أشار الجابري وفق المعطيات التاريخية والاجتماعية للبلدان النامية، وكتب شارحاً ذلك '' **أن التنمية منظوراً إليها من زاوية الخصوصية، لا تعني إلغاء الطابع العام الذي تشترك فيه جميع الدول" النامية" عندما نقارن بالدول الأوربية المصنعة .. إنها تعني أولاً وأخيراً النظر إلى التنمية بوصفها عملية تجديد من الداخل: عملية تحريك لعوامل التغيير من داخل المجتمع مع اعتبار خصوصيته، بحيث لا تصبح عملية التنمية عملية تسقط على البلد المعني من الخارج بمفاهيمها ومعاييرها، بل تصبح عملية إحياء للصراع بين القديم والجديد في كيان المجتمع نفسه، كيانه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، الصراع بين ما يقبل التطور والتجديد وبين ما لم يعد قابلاً لهما** " (الجابري، ١٩٩٦، ٤) موضحاً إلى أن عدم تحقيق التنمية لأهدافها بسبب "**غياب (العقل) في الحياة العامة: غياب التنظيم العقلاني للفكر والسلوك** '' وهذا يحتاج إلى الانطلاق من التراث وفهم معطياته، وتجديدها بما يتوافق مع متطلبات التنمية (المرجع السابق، ١٥-٢٠). وأحد متطلبات التنمية في الوقت الحاضر هو تفعيل العمل التطوعي وتوظيف الثقافة السائدة فيه على العطاء الخيري في سبيل تحقيق ما يمكن أن يدعم عملية التنمية بكل أوجهها.

ومن جانب آخر لابد من تعزيز ثقافة تعتمد على التزام أفراد المجتمع لتحقيق العملية التنموية من خلال المشاركة بمختلف أوجهها ومضمونها وأطرها، ووجود ثقافة العمل التطوعي بالمفهوم الذي ينسجم ويتوافق مع المفاهيم التي تطرحها العملية التنموية.

لذلك يشيد الباحثون أهمية التخلي عن النماذج الثابتة والمعروفة، وضرورة معرفة القدرات المتوفرة والفرص الواقعية الموجودة التي يمكن استثمارها في تحقيق التنمية، وخاصة حشد القطاع الأهلي وتحفيزه على المبادرات القائمة على التطوع.

وهنا يكمن جوهر الاختلاف مابين حالة البلدان الغربية، والبلدان العربية، ففي حالة البلدان العربية يأتي التطوع كحاجة اجتماعية لوجود مبررات وأسباب تستدعي ضرورة التطوع لضمان الاستمرار والبقاء، ولكن بشكل عفوي غير منظم، أو غير مدروس، وغير هادف بشكل أساسي للتغيير. فيتمسك الناس بتلك الظاهرة وترتبط بالجانب الروحي والإنساني، بينما في حالة الغرب أدت عقلنة الحياة والالتزام بالدساتير والقوانين لظهور مؤسسات المجتمع المدني ليصبح التكافل الاجتماعي أحد مظاهر العمل التطوعي الذي يؤدي دوراً وظيفياً تقتضيه طبيعة الحياة الغربية مؤسساً على تحقيق التغيير، بالإضافة إلى وظيفته في تغطية الجانب الروحي والإنساني.

وهذا يؤسس إلى مناقشة فكرة المواطنة وأهميتها حيث تبرز ثقافة العمل التطوعي بمفهومها الحديث المرتبط بمفهوم المواطنة والفعل الهادف في المسؤولية تجاه الصالح العام، لتحقيق الأهداف التنموية على مستوى المجتمع المحلي وفي حدود الإمكانيات المتوفرة على الأقل. فالأفكار السابقة توضح أهمية المواطنة وضرورة تجسيدها كسلوك ممارس، وهنا يبدو ارتباط المواطنة كفكر وممارسة، أو كثقافة وممارسة إحدى أهم الضروريات التي تشكل العصب الأساسي في مسار التنمية لما تحققه من جوانب أساسية في العمل التطوعي الفعال والمنظم.

ففي المجتمعات الغربية أدت التغيرات والتحولات على جميع الأصعدة إلى "**تفكك في البنى القبلية والعشائرية والعائلية والدينية**" *لأن حالة التمسك والانتماء القبلي والعشائري والديني لا تهيئ حالة المواطنة التي تتطلب الخضوع إلى القوانين الوضعية واحترامها بالتقيد بها من منطلق ذاتي. وبالتالي العمل وفق إطار من النظام والقانون واحترام الملكية العامة واعتبارها جزء من حياته.* (حسن، ٢٠٠٧، ٢٨٩-٢٩٠)، *فالمجتمع الأهلي لم يعد له مساحة واسعة في تلك المجتمعات. إلا أنه مازال في المجتمعات العربية يأخذ دوره ويرسخ قيم الارتباط الطائفي والقبلي والديني ويعزز دورها ويقويها، وهذا ما يفرز سلوك وثقافة عصبوية غير مدنية يكون الانتماء إليها بشكل إرثي وليس طوعي.* (عباس، www.rezgar.com)

لذلك يعد المجتمع الأهلي الوسط الأبرز في ظهور الكثير من أشكال العمل التطوعي بما يجسده من علاقات اجتماعية ومظاهر التفاعل، كأحد أشكال أو صور المجتمع المدني، حيث يبدو من الأهمية حمايته من قبل الحكومة واقتصاديات السوق على حد تعبير (وولف) لأنه يعزز الديمقراطية بما يفرزه من نسق إيجابي للقيم والأخلاق الفاضلة التي لا تستطيع أن تولدها لا الحكومة ولا السوق، ولأن الأفراد على حد رأيه لا يعيشون في الحكومة ولا في السوق إنما يعيشون في هذا المجال، المجال الثالث الذي " **يشكل الصداقات والولاءات والحب، والقيم الشخصية (مثل إيثار الغير والمودة) وهي قيم ندر وجودها في العلاقات السياسية أو علاقات السوق** " (ديون الابن، ٢٠٠١، ١٨- ١٩). كما يشكل هذا المجال أو هذا الوسط من العلاقات والتفاعل البيئة المناسبة لتحقيق الكثير من الأعمال التي تحتاج إلى جهود مجتمعية تطوعية بناءة تخدم معظم مجالات الحياة بشكل عام، والمجال التنموي بشكل خاص.

ولا بد هنا من التفريق بين المجتمع الأهلي، والمجتمع المدني، فالمجتمع الأهلي له جذور قوية في التاريخ العربي، بينما جذوره المتصلة بالمجتمع المدني ضعيفة جداً، و لا يمكن أن يؤدي تطور المجتمع الأهلي إلى مجتمع مدني بالضرورة، فلكل منهما خصائصه المختلفة عن الآخر. وبالرغم من التمييز بينهما إلا أن كلاهما يقومان على قاعدة وثقافة العمل التطوعي كأداة لتحقيق الاستمرارية والوجود وتلبية الاحتياجات، وإن اختلفت أشكال ومقومات ودوافع التطوع في كلا المجتمعين.

ثالثاً- التنمية في سورية وبوادر العمل التطوعي :

لم تكن سورية بمنأى عن مجمل التغييرات العالمية فسعت لبناء حياتها السياسية والاقتصادية الإجتماعية كدولة مستقلة، وتعد من البلدان التي حققت نجاحاً متواضعاً في عملية التنمية قياساً إلى بعض البلدان العربية كونها اعتمدت على مواردها وإمكانياتها فقط دون اللجوء إلى المساعدات الخارجية إلا في فترة متأخرة نسبياً ، وقادت أيضاً تحولات اجتماعية وسياسية أهمها عملية التحول الاشتراكي الذي تجسد بعملية الإصلاح الزراعي، والتخطيط العام المركزي، وتأميم المؤسسات الصناعية، والتجارية، والمصرفية. واعتمدت بدايةً نهج التخطيط التنموي في الخمسينات على شكل

برامج إنمائية، استثمارية، محددة بمدة زمنية، وفي مطلع الستينات بدأت سورية بالعمل التنموي وفق نظام التخطيط الخمسي مع بقاء الأطر العشرية والخطط السنوية (الصايغ، ١٩٨٢، ٣٦٣-٤٢٢).

وفي مطلع السبعينات من القرن العشرين تم التركيز على القطاع الزراعي والصناعي بشكل متوازي لتحقيق تنمية مستمرة من خلال أهداف الخطة الخمسية الثالثة والرابعة (١٩٧٠-١٩٨٠) فاتسمت تلك الفترة بالنهوض الاقتصادي العام من خلال التوسع في بناء القاعدة الصناعية والبنية التحتية من تعليم، وصحة، وكهرباء،....وغيرها من خدمات. مراعية في ذلك التوزع الجغرافي ليشمل معظم المحافظات بريفها والمناطق النائية فيها، إلا أن تلك الخطة لم تفِ بأهدافها من حيث النهوض بالريف والمناطق النائية وتحقيق فرص العمل لأبناء هذه المناطق. والخطة الخمسية الخامسة في الثمانينات لم تحقق العديد من مشروعاتها، فعاد التركيز على القطاع الزراعي وتطويره نتيجة الأعباء الاقتصادية الناتجة عن الركود الاقتصادي العالمي التي تأثرت بها سورية اجتماعياً واقتصادياً، حيث أدت إلى خلل في الميزانية العامة، وعدم قدرة الحكومة على إنشاء استثمارات لصالحها، وبالتالي عدم القدرة على التوظيف وازدياد البطالة وغيرها من المشاكل الاقتصادية، مما حدا بالسياسة العامة للسماح بالقطاع الخاص بإدخال صناعات كانت حكراً على الحكومة. بينما في التسعينات اتسمت التوجهات السياسية العامة بالانفتاح نحو الخارج وتقديم التسهيلات للاستثمارات الأجنبية والخاصة، مع دعم القطاع الخاص لممارسة دوره في عملية التنمية، وتقليص العبء عن القطاع العام بتجميد الأجور وإلغاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية الأساسية وتراجع الخدمات الحكومية والاعتماد بشكل أساسي على تحسين الإنتاج الزراعي. (الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٠، ٢٧-٣٣)

إن الخطط الخمسية المتوالية على مدى الأعوام السابقة أخذت في حسبانها تحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية بحيث شملت تحسين الواقع الزراعي والاهتمام بالتنمية الريفية مع وجود التوازن في تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعات الغذائية والمعدنية واستثمار الثروات الباطنية، والاهتمام بعناية بتحسين البنية التحتية فيما يتعلق بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية والعمل بمبادئ الرعاية الصحية الأولية، والتركيز على التعليم ورفع مستويات الدخل إلى ما هنالك من سلسلة من الإجراءات المتخذة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. هذه السلسلة من الإجراءات على مدى السنوات السابقة كانت عبئاً على الدولة وحدها لم يكن للمواطن أي دور

يذكر سوى مشاركته في قوة العمل، فنشأ الاعتماد الكلي لتحقيق الاحتياجات الأساسية وسادت روح الاتكالية، لتصبح اللامبالاة سمة من سمات المواطن، فلم تكن بوادر توظيف العمل التطوعي في إطار العمل التنموي بارزة في الفكر التنموي، بالرغم من توفر البيئة الملائمة للعمل التطوعي كونه جزء من البنيان الثقافي والديني للمجتمع.

وفي التوجه الحالي من حيث ربط عملية التنمية بالعامل البشري، وما يمكن أن يقدمه في إطار العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية أشارت الخطة الخمسية العاشرة إلى التحديات التي يواجهها العمل الأهلي والتي تتمثل بغلبة " **الإعالة والإحسان في العمل الأهلي على مفهوم التنمية والتطوير، انطلاقاً من الثواب والجزاء، والعادة والتقليد، بغض النظر عن المردودية والفاعلية" وضعف الترويج لكفاءة هذا القطاع ونجاعته من خلال قصص نجاح وأمثلة يحتذى بها، وما عكسه ذلك من تراجع ثقافة التطوع** "انطلاقاً من التحديات التي تواجه العمل الأهلي حددت الخطة الخمسية العاشرة أهدافها هذا الإطار " **بتوفير البيئة المناسبة لإعطاء المجتمع المحلي دوره المناسب في عملية صنع واتخاذ القرار، إسهام المجتمع الأهلي في برامج تحقيق العدل الاجتماعي والحد من الفقر، وتعزيز إدماج عمل المجتمع الأهلي في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي** " (الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٦-٢٠١٠، ٤٥).

يمكن القول هنا بأن بوادر العمل التطوعي والمشاركة الشعبية في المجال التنموي برزت بشكل متلازم مع التطبيق بالخطة الخمسية العاشرة، بالرغم من وجود الأسس سابقاً لمشاركة العمل الأهلي من خلال قوانين الإدارة المحلية.

نخلص من مراجعة الأدبيات المتعلقة بالتنمية إلى أن العمل التطوعي وانخفاض فاعليته يمكن أن يكون أحد المعيقات التي واجهت التنمية في الماضي، فالوضع الاجتماعي غير المؤهل، ووجود نماذج وقوالب لا تتوافق مع بيئة المجتمع أحد الأسس التي يغيب في إطار العمل التطوعي، فبات حالياً الإيمان لدى المهتمين بالفكر التنموي، (*بأن التقدم والتغير المراد تحقيقه مسؤولية مشتركة مابين الحكومة والمواطنين، والأجهزة الرسمية والشعبية لأنهم المعنيين في التصدي للمشكلات التي قد تواجه المجتمع المحلي*) (المعايطة، ٢٠٠٠، ١٧).

وهنا يتم التركيز على مفهوم المواطنة وتجسديها وعياً وممارسةً على المستويات كافة لأنها أحد المحددات التي تساهم في دفع عملية التنمية، وبالتالي من مقومات العمل التطوعي، وهذا الشعور مرتبط بجملة من القضايا الأساسية، كالامتثال لسيادة القانون والدستور والالتزام بالحقوق والواجبات المترتبة على كل من الفرد والدولة وتوفر الاستعداد للمشاركة في الهم العام سواء من قبل الأفراد أو الجماعات، وانخراطهم في الأعمال التطوعية ذات النفع العام. بالإضافة إلى وجود بيئة ثقافية وقيم تعزز التمسك بالهوية الحضارية والثقافية والأهداف المشتركة. (حسن، ٢٠٠٧، ٢٩٤)

وخلاصة الأمر تنطلق الاستجابة لحاجات ومتطلبات التنمية المحلية من تصورات حقيقية حول الواقع المعاش من خلال تحديد الحاجات الاجتماعية والمتطلبات التنموية لأي مجتمع الذي ينطوي تحت لواء الانسجام المجتمعي، ومعايير التضامن والتكافل الاجتماعيين وخاصةً أن ما تشهده سورية من ظروف استثنائية في الوقت الراهن بسبب الأزمة القاسية فيها يساهم في خلق احتياجات تفرزها هذه الأزمة من جراء العنف والإرهاب الذي تتعرض له البلاد، تحتاج إلى تضافر جهود المجتمع الأهلي وما يستطيع أن يقدمه من جهود تطوعية في جميع المجالات الاجتماعية والإنسانية تخفف من وطأه الأزمة على المجتمع السوري بمختلف شرائحه الاجتماعية، وتساعد في حل بعض المشكلات الاجتماعية الناجمة عنها ولو جزئياً على الأقل.

رابعاً- العلاقة بين التنمية والتطوع :

يعد مبدأ مشاركة المتطوعين من المجتمع المحلي أحد المبادئ الضرورية والعناصر الهامة كعنصر داعم لعملية التنمية في مشروعاتها وبرامجها، لأن تلك الفئة قادرة على الحصول على معلومات واقعية ودقيقة كنظام معلومات مجتمعي حول مشاكل المواطنين واحتياجاتهم، وهذا يساعد على التخطيط الجيد والمحكم لبرامج ومشروعات يمكن أن تتجاوب مع احتياجاتهم. فالتنمية كعملية تشاركية وتكاملية تتطلب تفعيل دور المجتمع وتحويله من متلقي الخدمات إلى مشارك فعلي في تحديد وتنفيذ الخدمات من خلال التنظيمات الأهلية والحكومية. كما أن قدرة المجتمع المحلي على تحديد موارده البشرية والطبيعية ومعرفته بآلية استغلالها في العمل التنموي أحد الأسس التي تساهم في تفعيل دوره.

فالتنمية كعملية مخططة '' **لتقدم المجتمع بكل أبعاده** "، *تعتمد بشكل كبير* '' **على مشاركة المجتمع** '' *التي تتيح* '' **توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المحلية أو الكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع**''. (الجوهري وآخرون، ١٩٩٩، ٩-١٠).

وهذا يشمل دمج أو توظيف العمل الاجتماعي الذي يمكن التغيير في دوره ذلك أن تصور **«العمل الاجتماعي»** على "**أن دوره يتمثل في تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية من علاج وإسكان ورعاية وخدمات بيئية من منطلق العطف والإحسان، أدى إلى غياب دوره الإنمائي الذي تتمثل جوهر وظيفته في إحداث تغيرات أساسية إرادية تشاركيه تؤدي إلى تطوير ظروف وتحسين نوعيتها وتقويم سلوك الأفراد والجماعات وتنمية قدراتهم**'' (الكواري، ١٩٨٦، ١١٠). *فتقديم العلاج والمساعدات من قبل العمل الخيري الرعائي لفترات مضت لم يرتبط بتمكين الفئات المستهدفة من حيث توفير عناصر القوة، إنما هو تدخل لوضع حلول مؤقتة لا تؤدي إلى عملية التغيير، في ذات الوقت برزت مؤسسات أهلية عربية خيرية ورعائية في الوقت الحاضر كنماذج ناجحة تفاعلت مع المتغيرات والتوجهات (الوطنية والإقليمية والعالمية) ونجحت في صياغة نمط جديد تنموي يتناسب والمتغيرات الحالية التي تحتاج إلى إحداث تغيير في فلسفة العمل الأهلي لدمج الأبعاد الخيرية مع التنموية واستهداف تمكين المجتمع* (قنديل، ٢٠٠٨، ٩-١٢).

فزيادة الأعباء الملقاة على عاتق الدولة نتيجة عوامل موضوعية وأخرى ذاتية جسد ضرورة ربط عملية المشاركة بالعملية التنموية بالمستوى الفكري والعملي، لضرورة إشراك فئات المجتمع لأنهم الأقدر على تحديد احتياجاتهم من منطلق واقعهم.

وبناءً عليه ظهرت فكرة التطوع والمبادرات المجتمعية في الفكر التنموي لتحقيق أهداف التنمية على مستوى المجتمع المحلي بأقل الكلف نتيجة فشل نماذج التنمية المقولبة مسبقاً، وبسبب عجز الجهات المعنية في الدولة من تحقيق جميع متطلبات واحتياجات المجتمعات المحلية. من هنا بدأ الاهتمام بالمشاريع التنموية التي تتوجه إلى التنمية المحلية باعتبارها " **عملية تغيير متدرج باتجاه تمكين المجتمع المحلي من تطوير إمكاناته وإدارة موارده، وهي عملية تتدرج من مستوى الإشراك الذي يستثيره الرواد في بعض من الجماعة المحلية إلى مستوى الشراكة المستديمة**

للجماعة في تقرير حياة مجتمعها المحلي أو في تقرير حياة المجتمع الكبير الذي تنتمي إليه. وبالتالي فإن الخدمات النازلة إلى المجتمع المحلي القروي من الأجهزة الوزارية المتوازية– المتنافرة في أوقاتها وفي درجات إلحاحها. والتي يتلقاها الناس بسلبية جاحدة لا يمكن أن تؤدي إلى فعل تغيير تنموي مستديم. طالما لم تتفاعل فيه عناصر التحفز الذاتي والتدرج إلى المشاركة والمساءلة" (بعلبكي، ٢٠٠٠، ٣٣).

ففي أدبيات التنمية بدأ الاهتمام بالتوجه نحو أهمية المشاركة في العمل التنموي وتعزيز المبادرة المجتمعية بالاعتماد على العمل التطوعي كوسيلة لتحقيق هذه المبادرة، حيث يشير بعض الباحثين في توضيح مفهوم المشاركة بالانتقال من العام إلى الخاص من خلال مناقشة مؤشرات التنمية والمقارنة بين نموذجي البلدان المتقدمة والنامية ومنها الوطن العربي. *على أن المشاركة مفهوم واسع يشمل توجهات السياسة العامة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تترجم قدرة الناس على التعبير ودورهم في صنع القرار. إلا أن هذا المؤشر غير محقق في البلدان النامية، إنما يقتصر هذا المفهوم على* " **المشاركة الشعبية في البرامج والمشروعات المحلية التي تتصل بحياتهم اليومية المباشرة، مثل المشاركة في وضع التصاميم الأساسية للمدن والقرى، أوفي حل مشاكل البيئة.. الخ** "(خالد، ١٩٩٥، ٣٦٥).

على الرغم من تأكيد بعض الباحثين لهذا المبدأ والوقوف عند أهميته وتفصيلاته، إلا أن عارف دليلة يطرحه وفق موقف تحليلي وتفسيري بقوله " **أن العمل الاجتماعي بمعناه التعبوي قد فقد محتواه الذي يفترض التنمية المجتمعية عن طريق المشاركة والتنظيم الاجتماعي والعقيدة".. "حيث نرى أن الجماهير العربية معزولة عملياً عن اتخاذ القرار في غالب الأحوال، وتعاني من الجهل بمجريات الصيرورة، مما أدى بها إلى الإعاقة في فهم الحقيقة الاجتماعية وبالنتيجة إلى شلل خطير في حضارة الصمت** "(دليلة، ١٩٨٧، ٨٦).

وفي الواقع لم يغب هذا الأمر لأهميته في كتابات بعض الباحثين، *فقد ركز الإمام على أهمية التنظيم المجتمعي كعملية يتم من خلالها مشاركة أفراد المجتمع في دور تحديد المخرجات المرتبطة بنوعية الحياة متجاوزة المخرجات المادية لتشمل المخرجات المعنوية وفي مقدمتها الحريات.. الخ*" (طنب، ١٩٩٠، ١٠٧).

هذا ويشكل العمل الأهلي رأس المال الاجتماعي لأحد مقومات العمل التنموي، فتنظيم الجهود الأهلية يتيح "**توسيع الخيارات لعدد أكبر من الأفراد مما لو كان العمل الجماعي غائباً . إضافة إلى هذا فإن غياب العمل الجماعي يترتب عليه تآكل رأس المال الاجتماعي، وبالنتيجة يحل محله سلوك يتسم بالنزعة الفردية والبحث عن المصالح الفردية والجشع والعنف والجريمة، وقد لعب رأس المال الاجتماعي دوراً هاماً في نجاح التنمية البشرية في بلدان كثيرة من أهمها السويد واليابان، ومع أن تنمية رأس المال الاجتماعي ليست الأصل من مهام الحكومات إذ أن معظم أشكال التعاون الأهلي تكون تلقائية فإن بإمكانية الحكومات أن تسهم بإيجابية في هذا المجال من خلال إتاحة المجال والتشجيع اللازم للمنظمات غير الحكومية المختلفة لتنمية إمكاناتها.** (الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٠ ،١١).

فالمشاركة الشعبية لأفراد المجتمع المحلي بكل مستوياتها أهم الأسس لتحقيق التنمية ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، إنما وجود مبادرة مجتمعية للانخراط في العمل التنموي يساهم بإحداث التنمية، وتحقيق الأهداف المرتبطة بها. وهذا ما انتهت إليه الأبحاث والنظريات في الغرب فقد "**حاولت بعض النظريات الغربية معالجة القضايا التنموية في ضوء عملية تفاعل اجتماعي تتضمن أبعاد اقتصادية وقيمية وسلوكية، لذلك كان إبراز دور الدوافع والقيم الإنسانية يشكل عامل أساسي في إنجاح عملية التنمية** " (عبد الرحمن، مصطفى، ٢٠٠٠، ٦٩). وهذا ما أشار إليه ماكس فيبر في تحليله لدور النظام الرأسمالي في تنمية أوربا الغربية وتقدمها. حيث *اعتبر أن أحد خصائص الترشيد الاقتصادي المتمثل بالحماس المتزايد والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل، من الركائز التي تحقق التقدم. فقد ربط بين تلك الخصائص السلوكية وبين تعاليم الدين البروتستنتية التي تدعو إلى جمع المال بشكل نزيه مع تقديس العمل، واحترام الوقت والجهد، وضرورة تنشئة الأفراد تنشئة عقلانية* (فلوري، ٢٠٠٨، ٥٤).

لذلك ووفق ما سبق تتوقف عملية اندماج أفراد المجتمع المحلي في التنمية إلى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع من حيث استعدادهم، واستجاباتهم لمفاهيم التنمية، وما تنطوي عليه من إحداث تغييرات في بنية المجتمع، سواء كانت صحية واجتماعية واقتصادية. لأن مجال التطوع يشكل عنصراً من عناصر التحفيز للعملية التنموية، فالتطوع في المجال الديني يلقى القبول بدرجات أكثر

تنوعاً من التطوع في مجالات أخرى، وهذا يرتبط إلى حد كبير بخصائص الشخصية والاتجاهات والمعتقدات السائدة وأسلوب التنشئة ودرجة الوعي. فالتطوع في المجال التنموي يتطلب توفر سمات محددة تناسب مفهوم العمل التنموي. وهذا مرتبط إلى حد كبير بمسألة الوعي لأهمية العمل التطوعي وإمكانياته في تحقيق أهداف التنمية، والوعي بأهمية إلغاء السلوكيات المشوهة التي تظهر من خلال العبث بالأملاك العامة. والوعي لهذه المسألة يتمثل في أحد أشكاله بالمبادرة في الحفاظ عليها، وهذا يتعلق بالذهنية التي لا تتواءم مع تحقيق هذا الهدف كاللامبالاة والاستهتار بالممتلكات العامة، وسيطرة النزعة الفردية، فالوعي بحس المسؤولية والاهتمام والترشيد هو أحد أشكال المبادرة الفردية أو الجماعية لتحقيق التنمية. لأن ارتباط عدم المبادرة بالتحسين مع عدم الاكتراث أو الإحساس بالمسؤولية، والحفاظ على الملكية العامة من المظاهر السلبية التي يتصف بها المجتمع اللامبالي، وهذا لا يتوافق مع الذهنية المرتبطة بملامح التنمية وإجراءاتها.

ويشترط العمل التطوعي في المجال التنموي توفر شروط الاستمرارية والالتزام قدر الإمكان من قبل المتطوعين، ووجود رؤية شاملة ووعياً لقضايا التغيير التي يمكن أن تحدث في بناء المجتمع على نحو أفضل. كما أن العمل التطوعي موروث متأصل، إلا أنه كأي ظاهرة تتسم بالتلاشي من جراء التيار الثقافي الاستهلاكي، والترفي وازدياد الاتجاه نحو النزعة الفردية التي يتصف بها هذا العصر.

لذلك الوصول إلى أهداف التنمية مرتبط بدرجة نمو الوعي على المستويات كافة من قيادات ومؤسسات رسمية، أو مستوى أفراد المجتمع كمشاركين ومساهمين ومنتفعين بذات الوقت من عملية التنمية، سواء كانت تعود بالفائدة الجماعية أو الفردية " **فالتنمية أسلوب مرغوب فيه من قبل أفراد المجتمع أنفسهم، وهنا يظهر أهمية البعد الذاتي في دراسة الواقع التنموي في المجتمعات النامية** " (عبد الرحمن، مصطفى، ٢٠٠٠، ٩١-٩٢).

وخلاصة القول أن عملية التنمية كوجه من أوجه التغيير الاجتماعي وفي إطار علاقتها بالعمل التطوعي ترتبط بعوامل موضوعية وذاتية، والعوامل الذاتية تتعلق بفعالية وعمق التغيير التي تعتمد على وجود بيئة داعمة تشجع على العمل التطوعي والمبادرة بأشكالها المختلفة. ولا شك أن التغيير الذي يرافق التنمية أو ينتج عنها هو تغيير يتناول الجوانب البنائية في المجتمع والجوانب الوظيفية، وهذا مشروط ومرتبط بوجود قوة الدافع والإنجاز والإحساس بواجبهم تجاه أفراد المجتمع

وانصهار الجزء في الكل يشكل إحدى سمات البناء الاجتماعي، والمساهمة في عملية التنمية من قبل أفراد المجتمع بشكل طوعي يحقق الأهداف المطلوبة ويحمي من ضياع الجهود لأن أفراد المجتمع المحلي أكثر قدرة على معرفة الوضع السكاني، وأكثر معرفة بالتركيب الاجتماعي والثقافي والقيمي والعوامل الموضوعية التي تمثل بارتباط هذا البلد أو ذاك بمجمل الظروف الخارجية التي يمكن أن تؤثر عليه.

الفصل الرابع

برنامج القرى الصحية في الجمهورية العربية السورية*

تبنت الجمهورية العربية السورية منذ عقد الستينات من القرن الماضي سياسات عامة ترمي إلى تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، ومراعاة التزاماتها الوطنية والقومية، بالإضافة إلى تبينها الدور الرعائي لمواطنيها.

والجدير بالذكر أن التوجه إلى تنمية الريف، وتقليل الفجوة بينه وبين المدينة تعود إلى عام ١٩٥٦، حيث صدر في سورية قانون للإدارة المحلية ولم يطبق حتى صدور المرسوم التشريعي رقم ١٥ تاريخ ١١ أيار ١٩٧١ كانت قد استصدرت من قبل قرار جمهوري رقم ١٩٥٨/١٠٧ نص على إنشاء مراكز لإنعاش الريف بهدف خدمة المجتمعات الريفية والمحلية في نطاق الأمومة والطفولة ورفع مستوى معيشة سكانه بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وقد نصت المادة (٣) من هذا القرار على أنه بعد إحداث المركز النموذجي في المحافظة تنشأ مراكز على غراره في المناطق التي يقوم أهاليها بالمساهمة في نفقات إنشائها وإدارتها وفقاً للنظام الذي تضعه وزارة الشؤون الاجتماعية، وكذلك تم تشكيل مشروع تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة (الإرشاد الزراعي)، بهدف مساعدة المرأة الريفية لتحسين مستوى دخل أسرتها. ولم تكتمل أو تتبلور الخطط التنموية من خلال هذين النموذجين، حيث يقتصر اهتمامها على مواضيع محددة أوفئة معينة من المجتمع. واعتماداً على هذه التجارب التنموية وتلافياً للثغرات أطلقت وزارة الصحة برنامج القرى الصحية باعتباره برنامج تنموي يهدف إلى التنمية الشاملة المستدامة. (وزارة الصحة، ٢٠٠٢، ٣)

---

*هذا الفصل ملخص بتصرف من وثائق وزارة الصحة .

أولاً- ظهور مفهوم القرى الصحية ومسوّغاته :

يعد برنامج القرى الصحية برنامج إقليمي فهو ينفذ في عدة بلدان كإيران ومصر وتونس والأردن والسودان، وهو كبرنامج يعنى بالتنمية الاجتماعية والصحية على حد سواء بمساعدة المجتمع المحلي. والجمهورية العربية السورية كغيرها من البلدان تبنت البرنامج لما يمكن أن يقدمه هذا البرنامج من تطور على الصعيد الصحي والمجتمعي.

أ- على المستوى الدولي:

تماشياً مع تحقيق أهداف التنمية في العقد الثاني للتنمية تم الاهتمام في المسألة الصحية، وتعزيز مؤشراتها لوجود تفاوت كبير في الأوضاع الصحية بين الدول المتقدمة والدول النامية والمتخلفة، ووجود هذا التفاوت داخل أقاليم البلد الواحد، ونظراً لوجود مشكلات في كثير من بلدان العالم تعزى أسبابها بشكل رئيسي إلى ضعف أنظمة الإدارة والمعلومات، وعدم كفاية الموارد أوسوء إدارتها، وضعف مشاركة القطاعات المتعددة وعدم إشراك المجتمع في حل مشكلاته، كل ذلك أدى إلى إهمال البعد الإنساني والاجتماعي للصحة مما جعله عقبة أساسية في تحقيق هدف الصحة للجميع، الذي أقره المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية المنعقد عام ١٩٧٨ في مدينة (ألما-آتا) عاصمة جمهورية أوزبكستان(السوفيتية سابقاً). حيث أدت الأمراض التي ظهرت مجدداً والأمراض القديمة ذات العلاقة بنمط الحياة والكوارث التي يسببها الإنسان إلى سوء استخدام الموارد وإرهاق كبير في الميزانيات الوطنية. وبناءً عليه ظهرت الحاجة إلى نموذج جديد لحل المشكلات المذكورة من شأنه تسريع عملية تحقيق هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ وتعزيز الرعاية الصحية الأولية عرف هذا النموذج بالمدن الصحية والقرى الصحية. (وزارة الصحة، ١٩٩٧- ٢٠٠٠، ٤)

وينطوي أسلوب القرى الصحية في جوهره على أنشطة متكاملة للصحة والبيئة لتعزيز الرعاية الصحية الأولية، والهدف منها توفير الخدمات البيئية والاجتماعية الأساسية في مستوى القرية، من منطلق أن محددات الصحة هي اجتماعية الأصل، تتعلق بالتعليم وتحسين المستوى المعيشي وخلق بيئة ملائمة من الأنماط الصحية والعادات والممارسات السليمة، ويقتضي مفهوم القرى الصحية أن يشارك السكان في تحديد وتأمين احتياجاتهم الصحية والتنموية الأساسية بأعلى

درجة ممكنة من الاعتماد على الذات، وأن تقوم الجهات العامة والداعمة بتوفير الخبرة والمشورة في المجالات الإدارية والفنية، وتقديم العون المالي والمادي عند الضرورة. (كنعان، ٢٠٠٤، ٢)

ب- على المستوى المحلي :

تم الاتفاق على مشروع القرى الصحية في الجمهورية العربية السورية بعد جولات عديدة من المباحثات في وزارة الصحة، ومؤسسات دولية معنية بقضايا التنمية في بداية عام ١٩٩٥، كمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتمت الموافقة لدعم المشروع، وبناء عليه تم إنجاز وثيقة المشروع تحت اسم (المشروع الصحي السكاني التنموي الشامل) في النصف الأول من عام ١٩٩٥. وقدم مقترح المشروع لهيئة تخطيط الدولة باعتبارها الجهة المسؤولة عن التعاون مع الهيئات الدولية التنموية.

وفي نهاية العام تم وضع تصور أولي لتطبيق المشروع من بداية عام ١٩٩٦، وفق جدول زمني يتضمن مراحل التنفيذ، وقد اعتمد المشروع رسمياً من قبل وزير الصحة على المستوى الوطني في ١٣/١٢/١٩٩٥. وبما يتوافق وينسجم مع السياسات التنموية في القطر، واهتمامات المنظمات الدولية التي وافقت على دعمه. (وزارة الصحة، ١٩٩٥، ٣).

ثانياً- الخطوات التمهيدية للمشروع :

أ- الوثيقة الأولى بعنوان المشروع الصحي السكاني التنموي الشامل :

تضمنت تلك الوثيقة التعريف بالمشروع على " **أنه مشروع صحي تنموي يساعد على تحسين صحة المجتمعات ونوعية حياتها، ويعتمد على مشاركة جميع الفئات السكانية، ويعطي دوراً للمؤسسات الاجتماعية والمنظمات الشعبية وغير الحكومية، ويمكن المجتمع والقطاعات المختلفة من تحديد وتنفيذ الاحتياجات الصحية والتنموية ذات الأولوية** ". وزارة الصحة، ١٩٩٦- ٢٠٠٢، ٢١). *وينطلق المشروع من المبادئ التي خططتها الدولة في سياستها العامة وأهدافها المعلنة. بالإضافة إلى تضمنها مبررات المشروع التي حفزت للأخذ به كالتوجهات العامة للدولة وسياستها الداعمة للصحة والتنمية، ووجود بيئة اجتماعية تجسد قيم التعاون والتكافل لدى أفراد المجتمع المحلي، وارتفاع تكلفة الخدمات الصحية والطبية على المستوى العالمي وعدم قدرة الدول*

النامية على تأمينها، لذا أصبحت الاستفادة من إمكانيات المجتمع لدعم الجهود الحكومية ضرورة ملحة، وأخيراً انسجام هذا المشروع مع الهدف الدولي الخاص بتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠. وحددت وثيقة المشروع الاستراتيجيات العامة لتنفيذه على مراحل والتوسع فيما بعد، مع تأكيد الدور القيادي والشريك للمجتمع وتنظيماته والتعاون بين القطاعات المختلفة، وتطوير أساليب متنوعة لتمويل المشروع وتحسين الدخل مع الاهتمام بتدريب القوى العاملة وتحسين خبراتهم وأدائهم، وتعزيز التعاون بين منظمات الأمم المتحدة في القطر لدعم المشروع. وقد تبنت الوثيقة هدفاً عاما وهو دعم جهود الدولة الرامية لبلوغ هدف الصحة للجميع وتحسين نوعية الحياة للمواطنين عن طريق ترسيخ وتعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية والاعتماد على الذات باتجاه تأكيد وتحقيق التنمية المستدامة. وتم في تلك الوثيقة صياغة الإجراءات العملية لتحديد أسلوب العمل في القرى الصحية من ضمنها تحديد معايير اختيار القرية كحاجتها لخدمات تنموية، وتوفر شعور أفراد المجتمع واستعدادهم للعمل بشكل طوعي لتحقيق تلك الخدمات، بالإضافة إلى وجود موارد طبيعية وبشرية يمكن استغلالها. كما تضمنت في متنها تحديد مراحل التنفيذ وهي البدء بالمشروع في منطقتين أو محافظتين من القطر على أن يتم اختيار قرية معينة في كل منطقة أو محافظة تكون محاطة بخمس أو ست قرى قريبة منها لتسريع الاستفادة من عمليات التنمية المختلفة، ولسهولة تبني الفكرة من قبل القرى الأخرى. وبناء عليه تم وضع الاستراتيجيات والأنشطة التي حددت العمل بمضمون الوثيقة في المرحلة التجريبية. (المرجع السابق، ٢١- ٢٢)

ب- الوثيقة الثانية والنهائية للمشروع بعنوان (برنامج القرى الصحية) :

إن تحقيق الانسجام بين التنمية الصحية والتنمية الشاملة أمراً أساسياً في ضوء الروابط القوية والمتبادلة بين الصحة والتنمية. والأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة. بما في ذلك المحددات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للصحة والتنمية، مع التركيز على البعد الإنساني في التنمية، ويلعب دوراً في تحقيق هذه الغاية أسلوب تلبية الاحتياجات التنموية الأساسية للمجتمع، الذي يعد الدعامة الأساسية للبرنامج.

في سياق ذلك التوجه وبناء على الخبرة التجريبية ومعطيات الواقع التي رفدت فلسفة البرنامج تم انجاز تلك الوثيقة عام ١٩٩٧ لتصبح أكثر تحديداً في تعريف البرنامج، وأكثر توسعاً في

مكوناته مشكلة منظوراً شاملاً للعمل في الحاضر والمستقبل على مستوى القرية. وجاء تعريف البرنامج في هذه الوثيقة على أنه: برنامج صحي مجتمعي يديره المجتمع ويموله جزئياً ويهدف إلى تأهيل المجتمع المحلي وتمكينه من تحديد وإنجاز أولوياته من خلال المشاركة المجتمعية بتغيير الأدوار، بحيث يصبح أفراد المجتمع عاملين فعليين وعاملو الجهات العامة ميسرين وداعمين لتحقيق الأهداف الصحية والمتطلبات التنموية بطريقة شاملة من القاعدة إلى القمة. (المرجع السابق، ٢٥)

وتبنت تلك الوثيقة فلسفة محددة للبرنامج وهي *خلق عقلية موجهة نحو العمل التنموي لدى أفراد المجتمع وقادته وتنظيماته المختلفة، تستند إلى دعم الناس ومساعدتهم من أجل مساعدة أنفسهم والاعتماد على الذات من خلال التعلم المستمر وتطوير المهارات بشكل أساسي، وإتاحة الفرص والإمكانات الواسعة أمام المنظمات الشعبية للقيام بدور قيادي ومبادر في تحريك وتعبئة المجتمع وتفعيل الجهات العامة بمستوياتها المختلفة لدعم الأنشطة الصحية والأنشطة الأخرى الداعمة للصحة في جميع القطاعات انطلاقا من العلاقة الوثيقة والتأثير المتبادل بين الصحة والتنمية. وفي ضوء ذلك تم تحديد الأهداف العامة والخاصة للمشروع. والأهداف العامة حددت بالنهوض بالواقع الصحي لسكان الريف، وتحسين مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم، وإنمائها اجتماعياً ومادياً، من خلال التركيز على تحسين نوعية حياة الأفراد، ودعم تحقيق هدف الصحة للجميع، وترسيخ سياسة الاعتماد على الذات ومحاربة الاتكالية، وأخيراً النهوض بالمجتمع من خلال مشاركة فاعلة للمرأة. في حين تمثلت الأهداف النوعية في زيادة الوعي داخل المجتمع تجاه القضايا الصحية والاحتياجات التنموية. وتقويته في وضع أولوياته وممارسة الإدارة الذاتية. ودعم وتعزيز العمل بمفاهيم الرعاية الصحية الأولية. وأخيراً فهم وتعزيز التنمية من القاعدة للقمة.* (وزارة الصحة، ١٩٩٧-٢٠٠٠، ٤)

وتوسعت الوثيقة في إطار تحديد عناصر البرنامج ومكوناته لتكون أكثر شمولاً وتحديداً وأكثر مرونة لفتح المجال أمام عناصر أخرى يراها المجتمع ضرورية. وهي تضع أمام المجتمع وقادة القرى نموذج متكامل بالمهام التي تسهم في تطوير المجتمع وتحقيق أهداف البرنامج حول تحسين الصحة ونوعية الحياة، **فكانت أهم عناصر البرنامج ومكوناته في تلك الوثيقة هي:**

١. مشاركة المجتمع المحلي في تحديد وتأمين احتياجاته التنموية الأساسية وفق الأولويات، ويتضمن ذلك تعزيز خدمات الصحة العلاجية والوقائية.

٢. نموذج حياة صحية، وهو خلق أنماط سلوك صحية من خلال إشراك قادة المجتمع لوضع الحلول للسلوكيات السلبية في المجتمع تجاه قضايا متعددة من عادات وتقاليد تؤثر سلبياً على الصحة، وتعزيز السلوكيات الإيجابية بعد مناقشة وتحليل هذه السلوكيات.
٣. العمل بمفاهيم المنزل والمجتمع صديقا الطفولة، من خلال خلق أساليب إيجابية وعلمية للتعامل مع الطفل واتخاذ معايير معروفة للناس استناداً لاتفاقية حقوق الطفل. وتوفير خلق بيئة ملائمة للأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والبيئية.
٤. دعم وحماية البيئة من خلال أنشطة تتضمن حملات التشجير ووضع الخطط للتخلص من الفضلات الصلبة.
٥. المدرسة المجتمعية وهي المدرسة التي تطبق المنهج الصحي المدرسي العملي باعتبار أن أطفال المدارس أداة هامة للتغير والتنمية.
٦. مركز معلومات القرية، لحفظ المعلومات السكانية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يتم جمعها عن القرية من خلال عمل مندوبات الأحياء التطوعي وتحديثها بطريقة منتظمة.
٧. تمكين المرأة من خلال المشاركة في أنشطة البرنامج المختلفة وتدريب بعض النساء على الأنشطة المدرة للدخل وتنفيذ حملات محو أمية.
٨. مكون تحسين الدخل من خلال منح وقروض لإنشاء مشاريع تنموية مدرة للدخل.
٩. تعزيز المبادرات المجتمعية وتطويرها.
١٠. الاهتمام بالأنشطة والمجالات الاجتماعية ، كإنشاء نادي رياضي وترفيهي مجتمعي
١١. اكتشاف إبداع ومهارات قادة المجتمع. (كنعان، ٢٠٠٤، ٢-٤)

وتستند إستراتيجية تنفيذ الوثيقة والعمل بموجبها إلى عدة خطوات *أولها البدء بتحديد وتعريف الأولويات، وثم تحديد دور الشركاء في البرنامج من مجتمع وقطاعات عامة وهيئات دولية ومنظمات شعبية، وأخيراً تقسيم كل مشروع أو عمل لأجزاء، أو فعاليات يمكن للمجتمع أن ينفذ منها بحدود إمكانياته والبعض الآخر ينفذه المجتمع بالتعاون مع الجهات العامة، وبعضها ينفذ كاملاً من قبل الدولة، ويتم تقدير ذلك والاتفاق عليه بالتعاون والتنسيق بين لجان تنمية القرى والجهة الحكومية في المستوى المحيط.*

ولتكامل العمل وتوثيقه تم تحديد بنود هامة حول نظام المعلومات، وتم تعريفه على أنه:

مجموعة من العمليات التي يقوم بها الأشخاص العاملين (قسم إدارة نظام معلومات الموارد البشرية) والسجلات والبطاقات والتقارير والتجهيزات التي تضمن توثيق الفعاليات والأنشطة على مختلف المستويات. الذي يتم من خلاله جمع المعلومات المختلفة عن القرية بواسطة المسح الميداني واستبيانات خاصة وتفريغها وتصنيفها ومن ثم تحديثها دورياً .

ويشمل نظام المعلومات في القرى الصحية على مكونات تشكل الإطار الأساسي للعمل به وهي:

١. هوية القرية الصحية: تشمل خريطة القرية ومعلومات عن السكان والأحياء وعدد المنازل وعدد الأسر وأسماء أعضاء لجنة التنمية وأسماء اللجان التخصصية و أسماء مندوبي ومندوبات الأحياء وأهم مشكلات و أولويات القرية.

٢. المسح الصحي: وهو عبارة عن معلومات حول الأسرة وأفرادها والفئات العمرية- الأطفال دون السنة في الأسرة – لقاحات الأطفال بعمر ١-٤ سنوات – أكثر الأمراض التي أصيب بها أطفال الأسرة دون خمس السنوات- وأسئلة موجهة للنساء في سن الإنجاب والمسنين في الأسرة (فوق ٦٠ سنة) والمدخنين والمعاقين في الأسرة.

٣. المسح الأسري: معلومات عن الأسر والصرف الصحي والمياه والدخل ومصادر الدخل الأساسية للأسر في القرية والحالة التعليمية والأدوات الكهربائية والحياة الزراعية للأسر ومعلومات عن الاحتياجات الأساسية للقرية.

٤. ملف اضبارة العائلة: يحتوي على معلومات عن أفراد الأسرة - بطاقة الأم في الأسرة – بطاقة الطفل في الأسرة دون خمس سنوات- بطاقة معالجة لكل فرد من أفراد الأسرة- بطاقة الإحالة والزيارات المنزلية، ويعتبر ملف العائلة في حال اكتمال معلوماته وسيلة بديلة عن إجراء مسوحات صحية جديدة في القرية.

٥. الشبكة الحيوية: وتحوي عرض لبيانات دقيقة ودورية عن التعداد السكاني وتوزعهم الجنسي والعمري وعدد الولادات والوفيات وظروف كل واقعة منها ومقارنتها عاماً بعد عام .

يتم رفع المعلومات من خلال تقارير شهرية أو دورية من قبل المنسقين الميدانيين للمنسق العام لرؤساء فرق الدعم القطاعي ومن ثم إلى مديرية القرى الصحية، وبناء على تلك المعلومات يتم تقييم

العمل والمتابعة وإدراج ما يستجد من أفكار لتطوير القرى الصحية. (وزارة الصحة، ١٩٩٧– ٢٠٠٠، ٦-٧)

ثالثاً- المراحل الفعلية لتطبيق المشروع :

أ– المرحلة الأولى: وهي المرحلة الاختبارية وكانت من بداية ١٩٩٦ حتى منتصف ١٩٩٧، وتمت وفقاً لخطوات محددة *تمثلت بتطبيق أسلوب القرى الصحية في عدد محدود من القرى، لاختباره واقعياً وتحديد الخطوة التالية بناء على معطيات التجربة، فتم اختيار خمس قرى في جهات مختلفة وهي (الكفرين في ريف دمشق، وعقربا في درعا، وبريقة وبئر عجم وكودنة في القنيطرة) لسهولة الإشراف والمتابعة ولوجود عناصر صحية قيادية ذات خبرة في أنشطة الرعاية الصحية الأولية، تم تكليفهم كمنسقين ميدانيين لكونهم من أبناء القرى أو العاملين في مؤسساتها الصحية ولديهم خبرة بأحوال هذه القرى. ورافق ذلك إجراءات إدارية على المستوى المركزي للإشراف والمتابعة بتسمية القائمين على تنفيذ المشروع رسمياً . وتعتمد طريقة اختيار القرى على الزيارات الميدانية للتواصل مع العامة وتقييم الوضع التنموي وتحديد النقاط الأولية لإدخال برنامج القرى الصحية. ومن ثم قرار مشترك يتخذه ممثلون قطاعيون من ذوي العلاقة. وأخيرا استشارة القادة المحليين وممثلي السكان لإقناع سكان القرية بالبرنامج على أنه برنامجهم الخاص.*

و الخطوة الثانية تتضمن تسويق فكرة البرنامج في تلك القرى، من خلال شرح أفكار ومفاهيم البرنامج ونشر المعلومات المتعلقة بتنمية المجتمعات المحلية، ويتم من خلالها ربط أبناء المجتمع بقضاياهم من خلال استخدام الأساليب التسويقية (مباشرة – وغير مباشرة) وذلك لخلق الحافز لديهم لمتابعة المواضيع التنموية التي تمسهم بشكل مباشر وصميمي مثل الصحة – التعليم – السكن – البيئة – الأطفال – المرأة....الخ. وتتخذ عملية التسويق شكلين (التسويق الأولي والتسويق المستمر) ويكون على ثلاث مستويات، مستوى المحافظة، ومستوى القرية (المحلي) والمستوى المركزي. (وزارة الصحة، ١٩٩٦-٢٠٠٢، ٣٠)

والتسويق على مستوى المحافظة يبدأ بتحديد المستهدفين القادرين على دعم البرنامج مالياً ومعنوياً وتنفيذياً كالمسؤولين السياسيين والتنفيذيين، والشخصيات ذات الوزن الاجتماعي مثل

الفنانين والرياضيين والأدباء- رجال الدين......الخ. وقادة المجتمع في القرى المستهدفة، وممثلي القطاعات المختلفة، والمنظمات الشعبية، والمؤسسات التعليمية، وعليه يتم إعداد فريق داعم للتسويق. وتدريبه على مكونات البرنامج، وإمداده بما أمكن من المواد التثقيفية (كدليل عمل حول التسويق متضمن خطة وآلية التسويق) للبرنامج وإعداد نشرات وملصقات وكتيب تعريف عن البرنامج — التدريب على كيفية استعمال هذه الأدوات. .(وزارة الصحة، د.ت، ٩)

وتتحدد واجباته بوضع خطة لتسويق البرنامج على مستوى المحافظة تتضمن كحد أدنى التعريف بالبرنامج وتسويقه لدى مختلف القطاعات وتقديم سبل التعاون مع لجان القرى، وزيارة القرى المستهدفة، ومعرفة الصعوبات التي تواجه تطور البرنامج، بالإضافة إلى تحديد الشخصيات التي لها دور فاعل ومؤثر في المحافظة، وأخيراً إصدار مواد تسويقية وتثقيفية محلياً سواء من إمكانيات المؤسسات أو تبرعات الأهالي. (المرجع السابق، ١٠).

أما التسويق على مستوى المجتمع يعتمد على فريق يتكون من ٣-٥ أعضاء أحد أعضائه على الأقل عنصراً نسائياً، ومن مهمات هذا الفريق التسويق المستمر والتنسيق مع فريق تسويق المحافظة ومناقشة الصعوبات والمشاكل التي يمكن أن تعترض عملية التسويق من مواقف أو معلومات مغلوطة، والإشراف على توزيع المواد التثقيفية، وتوثيق نشاطات أهالي القرية وتوظيفها في نشاطات تسويقية لقرى أخرى، بالإضافة إلى تفعيل المدرسة المجتمعية، وتنظيم نشاطات العمل التطوعي التي يقوم بها المتطوعون. (المرجع السابق، ١١)

وأخيراً التسويق على المستوى المركزي يتم بأن تسمي إدارة البرنامج مكتباً من مكاتبها مسؤولاً عن هذه المهمة وأن يضع هذا المكتب خطة تسويق كاملة مع مراقبة تنفيذها بصورة مستمرة. ويستهدف التسويق المركزي: المسؤولين السياسيين والتنفيذيين، القطاعات الداعمة (الوزارات)، المنظمات الشعبية، المنظمات الدولية، وسائل الإعلام: (صحف، إذاعة- تلفزيون)، الممولين المحليين. على أن يستصدر منهم توجيهات لمؤسساتهم المختلفة لدعم البرنامج.

وتتحدد مهمته بتطوير متطلبات التسويق من مطبوعات وغيرها، وتنظيم معارض تعريفية للبرنامج، وإيجاد سبل التنسيق والتعاون في المجال الإعلامي، بالإضافة إلى إعداد أدلة عمل لفرق

المحافظات، وأخيراً تنظيم قوائم بأسماء المتطوعين والمتبرعين وغيرهم ممن له مبادرات مجتمعية متميزة لتحفيزهم على العمل التطوعي. (المرجع السابق، ١٢)

أما الخطوة الثالثة من هذه لمرحلة تتعلق بالتنظيم وتتضمن تقسيم القرية إلى أحياء وترقيم المنازل، وتسمية مندوبي الأحياء (شاب وفتاة من كل حي ما أمكن)، ومن ثم تشكيل هيئة عامة للقرية تضم قادة وفعاليات القرية ومندوبي الأحياء، ومنها يتم اختيار لجنة تنمية القرية بالانتخاب لتمثل القرية وتعمل بمقتضى أولوياتها على أن تكون من العناصر الفعالة وذات التأثير في القرية.

وبناء على اختيار لجنة التنمية من قبل أهل القرى تقوم بوضع خطة تنمية القرية، حيث يتبنى برنامج القرى الصحية طريقة التخطيط القاعدي التي تقوم بها لجان التنمية في القرى، وتتضمن خطة تنمية القرية تحديد الاحتياجات وترتيب أولويات القرية وفق إمكانية تنفيذها من حيث الزمن والكلفة والمعني بتنفيذها، كما تشمل خطط تنمية القرية أيضا آليات التعاون التقني بين القرى النامية. وتتم بدعم من ذوي الخبرة في المجتمع والجهات العامة في الناحية أو المنطقة حسب الحاجة وبمساعدة المنسق الميداني ويشمل إجراء المسوح بعد التدريب عليها للتعرف على الأولويات في جميع المجالات ووضع المشاريع اللازمة لتلبية هذه الأولويات وتتم جميع الخطوات في هذا المجال من قبل أبناء القرية بعد فترة تدريب مناسبة. وبمتابعة من قبل لجنة تنمية القرية التي تتسلم الدور القيادي في عملية تطوير واقعه، وتعمل على تحفيز المجتمع للمساهمة بنشاطات المشروع المختلفة والاتصال بالجهات ذات العلاقة لدعم هذه النشاطات، كما تقوم بتشكيل لجان تخصصية حسب الحاجة لمتابعة بعض المهام أو الأولويات.

بناء على تلك الخطوات التي تم تنفيذها حددت كل من القرى المختارة احتياجاتها وأولوياتها وبدأت بالخطوات الفعلية لتطبيق تلك الاحتياجات بجهود متعددة منها أهلية تطوعية وحكومية ومنظمات دولية، فشمل ذلك إلى جانب تأسيس المشروع جوانب صحية واجتماعية واقتصادية وبيئية كاستجابة للأولويات التي حددها السكان مما عزز من ثقتهم بمنهجية البرنامج.

وكان لابد من الخطوة التالية وهي خضوع المرحلة التجريبية للتقييم من خلال الملاحظة والاستفادة من الدروس المستقاة فقد تبين بوضوح أهمية البيئة الاجتماعية الداعمة ووجود روح المبادرة المجتمعية والتطوع للعمل من خلال المشاركة الفعلية سواء كانت تخطيطية أو عينية، أو مالية،

أو قوى عاملة، وملاحظة مشاركة المرأة بوجه عام، بالإضافة إلى تجاوب المؤسسات الإدارية والخدمية والمنظمات المختلفة في جميع المستويات. (وزارة الصحة، ٢٠٠٢، ١٠)

ب- المرحلة الثانية: (تعميم المشروع):

وهي مرحلة تعميم المشروع من ١٩٩٧/٦/٢٦ ولغاية ١٩٩٩ بناء على نتائج المرحلة التجريبية وما حظي به المشروع من اهتمام على الصعيدين الوطني والإقليمي، واهتمام بعض الهيئات الدولية، اتخذ قرار وزاري بتوسيع البرنامج ليشمل جميع المحافظات بدءاً من النصف الثاني لعام ١٩٩٧. وتم العمل وفق وثيقة المشروع المسماة باسم برنامج القرى الصحية.

في تلك المرحلة تم التوسع بشكل منتظم لتجاوب المحافظات والاستعداد للعمل وعليه تم تحويل المشروع إلى برنامج وطني، فتم في تلك المرحلة تقوية الهيكلية المركزية للمشروع، والتسويق في المحافظات وفق جميع المستويات (مستوى قيادة المحافظة، ومدراء الصحة لتعزيز هيكلية العمل، وتسويق في المستوى المحلي في القرى) وبناء عليه تم تسمية القرى المرشحة لتطبيق البرنامج بناء على معايير محددة لاختيار تلك القرى وهي:

- أن تفتقر القرية إلى التنمية والخدمات.
- أن يكون عدد سكانها بين (١٥٠٠-٣٠٠٠) نسمة لكي يسهل التعامل مع مشكلاتها وتأمين احتياجاتها الأساسية وقيادتها بنجاح من قبل لجنة التنمية.
- أن يسود فيها الانسجام والسلام الاجتماعيين.
- سهولة الوصول إليها بوسائط النقل..
- قناعة ورغبة أهل القرية بتطوير قريتهم واستعدادهم للعمل والتعاون.
- توفر موارد يمكن الاستفادة منها في عملية تطوير القرية (مادية وبشرية)
- وجود عناصر قيادية نشيطة وذات تأثير في المجتمع.
- توفر الحد الأدنى من المؤسسات الخدمية (مدرسة، وحدة صحية...) (وزارة الصحة، ١٩٩٧-٢٠٠٠، ١٥-١٦)

كما تم إعداد المنسقين الميدانيين فنياً وتقنياً للعمل بمفاهيم البرنامج وتوضيح أسلوب تنفيذه بورشة عمل تدريبية. بالإضافة إلى تنظيم الدعم القطاعي في المستوى المركزي والمحافظات، لتحقيق

الدعم والتشاركية في عملية التنمية، ورافق تلك الإجراءات إعداد أدلة عمل حول البرنامج كدليل عمل لجان التنمية ومندوبات الأحياء ودليل عمل نظام المعلومات ودليل عمل المدرسة المجتمعية وعمل صحة البيئة والرعاية الذاتية للأسرة، لتكون منهج موثق في آلية العمل وتحسين الأداء.

من هنا يمكن القول بأن تلك المرحلة جسدت تبني البرنامج رسمياً والعمل به بما يتناسب والسياسات العامة للدولة في تحقيق التنمية الشاملة وعليه تحددت آليات العمل في القرى الصحية بخطوات مدروسة *تبدأ بالتسويق وشرح مفاهيم البرنامج ليتم بعدها تشكيل نواه العمل ، ومن ثم تنظيم القرية من خلال تقسيمها إلى أحياء وترقيمها، وعليه يتم تشكيل مجلس التنمية وانتخاب لجنة التنمية واللجان التخصصية ومندوبات الأحياء، وهم نواة العمل التطوعي في القرية الذي يقع على عاتقهم مهام تنفيذ مكونات البرنامج في القرية.* (كنعان، ٢٠٠٤، ٨)

رابعاً- الهيكل الإداري للبرنامج :

تتشكل البنية التنظيمية في أربعة مستويات، المستوى الوطني، ومستوى المحافظة والمنطقة والقرية. وعلى المستوى الوطني، **يرأس البرنامج مدير مفرغ ونائبه، يساعده عدد من الأطباء والمهندسين و العناصر الإدارية.** (وزارة الصحة، ٢٠٠٦ ،٣٠)

أما على مستوى المحافظة، يشرف على البرنامج مدير الصحة في المحافظة، وشعبة القرى الصحية في دائرة الرعاية الصحية التابعة لمديرية صحة المحافظة وفريق دعم فني قطاعي برئاسة المحافظ أو عضو المكتب التنفيذي لقطاع الصحة فني يمثل كافة القطاعات ذات العلاقة برئاسة المحافظ أومن يمثله، ويقوم هذا الفريق بوضع خطة المحافظة بناء على خطط القرى المختلفة، ويعنى فريق الدعم القطاعي بالسياسات والاستراتيجيات العامة كما يقوم بتقديم الدعم للفرق القطاعية على مستوى المناطق.

وعلى مستوى المنطقة، يتابع تطبيق البرنامج المنسقين الميدانيين، ويشكل فريق على مستوى المنطقة يمثل القطاعات المشاركة في دعم المجتمع المحلي، ويراعى في اختيار هذا الفريق الحماس والفاعلية، ويتم اختيار رئيس لهذا الفريق من ذوي الخبرة والالتزام التام والحماس للبرنامج ويكون رئيس الفريق في ذات الوقت ممثل للقطاع المحافظة الحكومي، ويقوم فريق المنطقة الفني بدعم

ومساعدة الفرق القطاعية في قرى المنطقة ووضع خطة التوسع في البرنامج على مستوى المنطقة. (المرجع السابق، ٢٩).

في حين على المستوى المحلي (القرية): يدير البرنامج مجلس تنمية القرية. ينتخب من بين أعضائها (لجنة تمية القرية) التي تضم غالباً الفعاليات الحكومية والشعبية، والأهلية، وكافة القادة الإداريين والاجتماعيين على مستوى القرية ومن لهم الرغبة بالعمل المجتمعي التنموي والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في القرية. (المرجع السابق، ٢٩)

وتتمثل فكرة الاعتماد على لجنة التنمية لتنفيذ البرنامج في القرية كعملية تنطوي على بعدين الأول إجرائي والثاني قيمي ويتمثل البعد الإجرائي بانتخاب أعضاء لجنة التنمية بناء على اختيار أفراد القرية وبالانتخاب الحر لوضع قواعد العمل وآلية تنفيذ الخطوات وبشكل ديمقراطي وتفاعل إيجابي ما بين أعضاء التنمية، والبعد القيمي يتمثل في توافر ثقافة المشاركة واحترام الحقوق الفردية وقبول الآخر والاستعداد للوصول إلى حلول تساهم في رفع مستوى القرية.

فلجان التنمية كتنظيم مجتمعي يشكل أداة العمل الأساسية في تحقيق مكونات برنامج القرى الصحية، لأنها تشكل الإطار الذي يوحد بين عملية التنظيم الاجتماعي للمشاركين وما يشمله من علاقات داخلية وخارجية والأنشطة المطلوب تنفيذها على صعيد القرية.

وتنظيم المجتمع كأحد العمليات التي يستطيع المجتمع من خلالها تحديد حاجاته وأهدافه منها وترتيبها وفق أهميتها، والبدء بالعمل لتحقيقها ومن هنا تنشأ علاقات التعاون والتضامن في المجتمع. (رجب وآخرون، ١٩٨٦، ٥٧). وهنا تشكل عملية تنظيم المجتمع أحد الأسس التي يمكن أن تؤطر العمل التطوعي ليتخذ دوره بشكل كامل في بناء المجتمع.

ويشكل تنظيم المجتمع كما حدده عبد المنعم شوقي في كتابه تنمية المجتمع وتنظيمه على أنه **" العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداثه تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئتهم. سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية الأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات "**.(المهدلي، ١٩٩٣، ١٢٧)

وتكون اللجان عادة من أشخاص لديهم الكفاءة والخبرة في مجال العمل الموكل إليهم ويمكن أن تكون اللجان مؤقتة أو دائمة وهناك عدد من الاعتبارات التي يجب مراعاتها في اختيار اللجان، كتناسب عدد الأعضاء مع المهام الموكلة إليهم، وتوفر الخبرة للقيام بمهامهم، ووجود علاقات ودية وايجابية فيما بينهم، إضافة إلى ضرورة وضوح أهداف اللجنة للجميع، ووضوح دور القيادة وقبولها، وأخيراً ضمان العضوية بشكل اختياري لا إجباري. (فهمي وآخرون، 1983 ، ١٤٨)

ويوجد للجان عدة فوائد من أهمها:

- تعد اللجان مجالا مهما لإيجاد روح التعاون في المجتمع وتفهم مشكلاته.
- تتيح طبيعة عمل اللجان الفرصة للأفراد للتدريب والإعداد لتحمل مسئولياتهم والقيام
- بالدور القيادي في المجتمع وتشجيع على العمل بروح الفريق.
- تتيح اللجان فرصا للمناقشات الحرة والتفاعل وتبادل الرأي والأفكار مما يثري جهاز تنظيم المجتمع.
- تساعد اللجان المعارضين لنشاط الجهاز على تفهم دور الجهاز وقد يؤدي ذلك للاقتناع ويدعم الولاء للمجتمع.
- تعد اللجاأسلوبً علمياً ً ا للمشاركة الشعبية التي هي جوهر عمل تنظيم المجتمع. (حسانين، 1974، ٤١٣)

مهام لجنة تنمية القرية :

أ. تقييم الوضع العام للقرية في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية والسكانية.

ب. تحديد الأولويات و وضع خطة تنمية القرية و متابعة تنفيذها.

ت. الاتصال بالقطاعات الحكومية والمنظمات الشعبية لدعم نشاطات البرنامج في القرية.

ث. تحفيز وتحريك السكان للمساهمة بدعم و تنفيذ مشاريع تنمية القرية بما في ذلك التبرع بالأموال أو المواد العينية.

ج. الترويج المستمر لمفاهيم البرنامج بين أهالي القرية. و نشرها في القرى المجاورة.

ح. تشكيل لجان تخصصية و فرعية حسب الحاجة لمتابعة تنفيذ الأولويات. (وزارة الصحة، ٢٠٠١، ١٢)

ويتم تسمية مندوبين عن كل حي في القرية (يضم ١٠-١٥ منزلا"). ويفضل أن يكونوا من الجنسين (شاب وفتاة عن كل حي). وتكون مهامهم:

- المساهمة بالمسوح الميدانية .

- القيام بأنشطة صحية واجتماعية بالتنسيق مع الوحدة الصحية في القرية و مع لجنة التنمية. وهم صلة الوصل بين المجتمع والأسر من جهة. وإدارة البرنامج والوحدة الصحية من جهة أخرى.(وزارة الصحة، ٢٠٠١، ٤).

وفي النهاية يمكن القول بأن برنامج القرى الصحية مر بمراحل متعددة شكلتها الخبرات النظرية والعملية لتحديد أسسه وشكله وهيكليته، ومن ثم آلية تنفيذه للوصل إلى صورة مبلورة وواضحة له وبنفس الوقت مرنة تتوافق مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية سواء على المستوى العام للمجتمع، أو على المستوى الخاص للمجتمع المحلي. فقد طرأ على البرنامج مكونات وأنشطة أفرزتها طبيعة الواقع الاجتماعي للقرى التي يعمل بها البرنامج، لذلك يشكل إطار التدريب عملية مستمرة للبرنامج. وفي الظروف الحالية التي تعيشها سورية استأنف البرنامج عمله ليقتصر على تقديم المساعدة للمهجرين في مراكز الإيواء من جراء الإرهاب التي تعاني منه معظم المناطق السورية كالخدمات الصحية للأسر المهجرة، والتركيز على وضع الأطفال والأمراض المعدية وغيرها، فتوجه إلى حلول إسعافية تتناسب مع الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة

يشكل الجانب الميداني أحد الروافد العملية التي ينطلق الباحث منه لتحليل الواقع المدروس واستخلاص النتائج التي قد تثبت صحة فرضياته أو تضحدها، وذلك من خلال الاعتماد على منهجية عملية تحدد مسار العمل الميداني وأسسه، وأسلوبه في الربط بين الأسس النظرية والواقع الميداني. وذلك باستخدام مجموعة من الخطوات المنهجية المترابطة التي تبدأ من تصميم البحث وتنتهي بآخر مرحلة من تنفيذه، وهي تفريغ البيانات واستخلاص نتائج البحث وتفسيرها.

أولاً- منهجية الدراسة :

تقتضي طبيعة الدراسة وما تهدف إليه الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة المدروسة وصفاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، ويتميز التعبير الكيفي بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها، بينما التعبير الكمي يوضح بالدلالة الرقمية مقدار الظاهرة أو حجمها، ودرجة ارتباطها مع المتغيرات الأخرى. (عبيدات، ١٩٨٢، ٨٣)

ويستند هذا المنهج إلى سلسلة من الإجراءات المنهجية المتعلقة بجمع المعطيات الواقعية من مجتمع البحث الأصلي، والتي تبدأ بوضع الفروض العلمية، وتحديد مجالات البحث وعيناته وخطوات اختيارها، وتحديد طريقة البحث والنتائج التي تسفر عنها، بوصفها الأساس الواقعي في كشف العلاقات والمدلولات للتحقق من صحة الفروض أو خطأها.

ثانياً- فروض الدراسة:

تعد فروض الدراسة من الخطوات الأساسية التي تبنى عليها الدراسة، وبالإشارة إلى أهمية تلك الخطوة يشرح (ميداوار) تلك الخطوة من البحث قائلاً: "**إن هذه الفرضيات تبدع عالماً خيالياً أو جزءاً صغيراً جداً من هذا العالم. وبعد ذلك، يخضع هذا الافتراض الحدسي إلى**

النقد والفحص حتى يوضح الباحث ما إذا كان ذلك العالم الخيالي يشبه بطريقة ما العالم الحقيقي. ومن هنا، فإن الاستنتاج العلمي في كل المراحل يعتبر تفاعلاً بين سلسلتين من الأفكار، وحواراً بين صوتين أحدهما خيالي والآخر ناقد، حوار بين العرض والتصريف: بين الحدس والنقد، وبين الحقيقة والخيال، وبين ما يمكن أن يكون حقيقياً وما هو قائم بالفعل '' (بل، د.ت، ٢٨-٢٩).

إن الاختلاف والتباين في عناصر ثقافة العمل التطوعي تعود إلى اختلاف وتباين البناء الاجتماعي في المجتمعات العربية من جهة وفي كل مجتمع على حدة من جهة أخرى، فالظروف المجتمعية والاقتصادية تختلف من مجتمع لآخر، وبالتالي تختلف سمات البناء الاجتماعي لهذا المجتمع أو ذاك، فعلى سبيل المثال هناك اختلاف مابين طبيعة الحياة الاجتماعية في المدينة والريف. لذلك طبيعة ثقافة العمل التطوعي قد تؤثر بشكل فعال في الدور الذي يمكن أن يؤديه أفراد المجتمع المحلي، وبالتالي يختلف باختلاف الظروف الاجتماعية المحيطة بهم وباختلاف خصائصهم الذاتية، والحكم على طبيعة التأثير الذي تلعبه تلك الثقافة في كونها تشكل إما عامل كبح أو دافع للتطوع تتطلب تحليل عناصرها ودراستها. ومن هنا يمكن إيجاز أربعة فروض رئيسية تعتمد عليها الدراسة على النحو الآتي:

١. ترتبط بنية العمل التطوعي من حيث حجم المشاركة في العمل التطوعي، ودورية المشاركة، وممارسة العمل التطوعي وأشكاله المختلفة بالخصائص الديمغرافية للمتطوعين.

وتتفرع عن هذا الفرض الفروض الفرعية الآتية:

- يختلف حجم المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.
- تختلف دورية المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

- تختلف ممارسة العمل التطوعي من حيث ديمومته كماً ونوعاً باختلاف الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.
- تختلف ممارسة العمل التطوعي من حيث شكله كماً ونوعاً باختلاف الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

٢. ترتبط بنية العمل التطوعي بين أفراد المجتمع المحلي بدوافع العمل التطوعي بالنسبة إلى المتطوعين، من حيث علاقتها بخصائص المتطوعين، وعلاقتها بالمشاركة بالعمل التطوعي والمساهمة في مجالاته، وأخيراً العلاقة بين رؤية المتطوعين للتطوع والمشاركة بالأعمال التطوعية.

وتتفرع عن هذا الفرض الفروض الفرعية الآتية:

- تختلف دوافع المتطوعين من حيث الأهمية كماً ونوعاً باختلاف الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.
- يختلف حجم المشاركة بالعمل التطوعي نوعاً وكماً باختلاف دوافع المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.
- تختلف درجة المساهمة في الهيئات التي تنظم العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف دوافع المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.
- تختلف درجة المساهمة في مجالات العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف دوافع المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.
- تختلف درجة المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف رؤية المتطوعين نحو قضايا التطوع من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

٣. ترتبط مشاركة المتطوعين في الأعمال التطوعية ببيئة العمل التطوعي، من حيث العلاقة بين نظرة المجتمع المحلي للعمل التطوعي كما يدركها المتطوعون أنفسهم وطبيعة مشاركتهم في العمل

التطوعي، والمعوقات التي تحول دون نجاح العمل التطوعي وأثرها في أدائهم التطوعي، وأخيراً موقف البيئة الاجتماعية المحيطة وأثرها في الأداء التطوعي.

ويتفرع عن هذا الفرض الفروض الفرعية الآتية:

- يختلف حجم المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف طبيعة النظرة الاجتماعية من أفراد المجتمع المحلي للتطوع من وجهة نظر المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.
- تختلف درجة المساهمة في مجالات العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف طبيعة النظرة الاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي تجاه التطوع من وجهة نظر المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.
- يختلف حجم المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف معوقات المشاركة بالعمل التطوعي لأفراد المجتمع المحلي من وجهة نظر المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.
- يختلف حجم المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف موقف البيئة الاجتماعية والأسرية المحيطة من التطوع لمندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

٤.ترتبط بنية العمل التطوعي بالأداء الوظيفي والمهني للجان التنمية المحلية من حيث طبيعة العلاقة بين صلة لجان التنمية مع الجهات الحكومية وبنية العمل التطوعي، ومن حيث بنية العمل التطوعي وأداء لجان التنمية المحلية، ومن حيث معوقات المشاركة في العمل التطوعي وأثرها في عمل لجان التنمية. ويتفرع عن هذا الفرض الفروض الفرعية الآتية:

- يختلف حجم المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف طبيعة العلاقة القائمة بين لجنة التنمية والجهة الحكومية المنفذة لبرنامج القرى الصحية.
- تختلف المساهمة بأشكال العمل التطوعي كما ونوعا باختلاف طبيعة العلاقة القائمة بين لجنة التنمية والجهة الحكومية المنفذة لبرنامج القرى الصحية.
- يختلف أداء لجان التنمية كماً ونوعاً في تحقيق مهامهم باختلاف حجم المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية.

- يختلف أداء لجان التنمية كماً ونوعاً في تحقيق مهامهم باختلاف حجم المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية.
- يختلف أداء لجان التنمية كماً ونوعاً في تحقيق مهامهم باختلاف معوقات المشاركة بالعمل التطوعي لأفراد المجتمع المحلي من وجهة نظر لجان التنمية في القرى الصحية.
- يختلف تفاعل لجان التمية كماً ونوعاً في تحقيق مهامهم باختلاف معوقات المشاركة بالعمل التطوعي لأفراد المجتمع المحلي من وجهة نظر لجان التنمية في القرى الصحية.

ثالثاً-التعاريف الإجرائية للدراسة:

يهتم الباحثون في مجال علم الاجتماع كما في بقية العلوم الإنسانية بنوع خاص من التعاريف، وهو التعريف الإجرائي الذي يصف الظاهرة بإرجاعها إلى الوحدات السلوكية الجزئية التي تتكون منها، أو المواقف التي تظهر فيها، ومن هنا قامت الباحثة بصياغة التعريف الإجرائي للمفاهيم الآتية:

– **حجم المشاركة بالعمل التطوعي**: وهي المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية التي تعقد بشكل دوري بفترات زمنية تحددها لجنة تنمية القرية، وتختلف درجة المشاركة وفق ثلاثة بدائل وهي:

دائماً: وتعني حضور المتطوعين المستمر لاجتماعات مجلس تنمية القرية وعدم التغيب عنه.

أحياناً: وتعني حضور المتطوعين من وقت لآخر، أي عدم الالتزام بالحضور بشكل كامل.

أبداً : وتعني عدم حضور المتطوعين لأي اجتماع من الاجتماعات التي تعقد.

– **دورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية**: هي الفترات الزمنية التي تعقد فيها تلك الاجتماعات وتحدد حسب ظروف القرية وقد تكون شهرية، أو ربعية (كل ثلاثة أشهر)، أو نصف سنوية، أو سنوية.

– **مجلس تنمية القرية**: هو نوع من التنظيم المجتمعي للمتطوعين ببرنامج القرى الصحية من أفراد القرية، ويضم (رئيس لجنة التنمية، أعضاء لجان التنمية، أعضاء اللجان الفرعية، مندوبي ومندوبات الأحياء).

– **لجان التنمية**: هي المجموعة المنتخبة من قبل المجتمع المحلي لتسيير وتطبيق مفاهيم برنامج القرى الصحية وفق خطة تنمية القرية.

– **أداء لجنة التنمية**: هو العمل الذي يتضمن تحديد الأولويات ومتابعتها وتنفيذها وفق الإمكانيات المتاحة.

– **المستوى التعليمي للمتطوع**: وهو المستوى التعليمي الذي حصل عليه المتطوع، وتم تقسيمه إلى أربع فئات وهي:

- الأمي: من لا يعرف القراءة والكتابة.
- المستوى التعليمي المنخفض: هو من حصل على الشهادة الابتدائية والإعدادية.
- المستوى التعليمي المتوسط: هو من حصل على الشهادة الثانوية والمعهد.
- المستوى التعليمي العالي: هو من أتم المرحلة الجامعية وما فوق.

– **مستوى الدخل**: وهو مجمل ما يتقاضاه الفرد المتطوع من عمله سواء كان موظفاً في قطاعات حكومية أو خاصة أو كان لقاء عمله الحر، أو أي مصدر آخر كالتجارة، أو الزراعة وغيرها من مصادر الدخل. وقد قسم إلى ثلاث فئات تم تبويبها وفق إجابات المبحوثين لثلاث مستويات:

- مستوى الدخل المنخفض: وهو ما يحصل عليه الفرد المتطوع أقل من عشرة آلاف ليرة سورية.
- مستوى الدخل المتوسط: وهو ما يحصل عليه الفرد المتطوع ما بين عشرة آلاف ليرة سورية وأقل من عشرين ألف ليرة سورية.
- مستوى الدخل المرتفع: وهو ما يحصل عليه الفرد المتطوع مابين عشرين آلف ليرة سورية و أقل من ثلاثون ألف ليرة سورية.

– **نوع أو شكل العمل التطوعي** : وهو يتميز بعدة أشكال خصت منها الدراسة الأشكال التالية:

- العمل العضلي: وهي الأعمال التي تتطلب جهد عضلي كالمشاركة بالحفريات، أو البناء وغيرها من أعمال ترتبط بهذا النوع.
- العمل الفكري: وهو كل ما يقدم من مشورة أو رأي، أو إيصال الرسائل الصحية والاجتماعية التي يجب إيصالها لأهل القرية.
- العمل المادي: هو كل ما يقدم سواء عينياً كان، أم مادياً في سبيل إنجازات احتياجات القرية التنموية.

– **ممارسة العمل التطوعي**: وتتعلق بمدى ممارسة المتطوع للأعمال التطوعية، وتنقسم إلى أربع فئات هم المتطوعون المنتسبون للقرى الصحية ولكن لم يمارسوا أي عمل، أو الفئة التي مارست بعض الأعمال، والفئة التي مارست أعمالا كثيرة، وأخيراً فئة المتطوعين الذين مازالوا مستمرين في ممارسة العمل التطوعي، ولم ينقطعوا عن ذلك.

– **دوافع التطوع** : وقد تم تصنيفها في خمسة دوافع وهي:

- الدافع الوطني: ويتمثل في الشعور بالمسؤولية العامة والمشاركة في الهم العام وضرورة تقديم ما يستطيعه الفرد في سبيل الحفاظ على بقاء الوطن واستمراره متجاوزاً بذلك البعد المحلي.
- الدافع الاجتماعي: ويتمثل في تقديم العمل التطوعي لغايات وأبعاد اجتماعية مرتبطة بتحقيق التكافل والتماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- الدافع الإنساني: ويتمثل في تقديم العمل التطوعي لغايات أخلاقيه وإنسانية.
- الدافع الديني: وهو تقديم العمل التطوعي ابتغاء الأجر والثواب من الله تعالى وما يرتبط فيه من قيم الخير والإحسان.
- الدافع الشخصي: ويتمثل في القيام بالعمل التطوعي لأغراض شخصية قد يكون لها بعد معنوي أو مادي لدى الفرد المتطوع.

– **رؤية المتطوعين لمضامين التطوع**: وهي نظرة أو تصور المتطوعين لقضايا التطوع ومدى موافقة المتطوعين على كل منها، وتتمثل بثلاثة معاني، المعنى الاجتماعي والديني والشخصي، وكل معنى من هذه المعاني له متغيراته، وهي:

- المضمون الاجتماعي: وهو يعبر عن مدى موافقة المتطوعين على أن التطوع جزء من العادات والتقاليد ويحقق التكافل الاجتماعي، بالإضافة إلى تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين من خلال التطوع.
- المضمون الديني: وهو مدى موافقة المتطوعين على ارتباط العمل التطوعي بالدين من خلال فعل الخير ابتغاء الثواب من الله عز وجل، وتقديم الجهد دون مقابل مادي توافقاً مع القيم الدينية.

- المضمون النفعي: ويتضمن مدى موافقة المتطوعين على دور العمل التطوعي في تحقيق مكاسب مادية ومعنوية، وحب الظهور والوجاهة لتحقيق مكاسب شخصية.

وبناء على متغيرات كل مضمون من المضامين تم إعطاء وزن للعبارات التي تعبر عنه، وتحديد كل منها وفق ثلاثة مستويات (تصور قوي، ومتوسط، وضعيف).

-**النظرة التنموية للعمل التطوعي**: ويقصد بها إجرائياً نظرة المجتمع للتطوع كما يراها المتطوعون من حيث أن العمل التطوعي بهدف الصالح العام ولمساندة الدولة في تقديم الخدمات والمشاركة بالأعمال ذات الطابع التنموي لتنفيذ برنامج القرى الصحية في القرية.

-**العمل الخيري**: ويقصد به التبرعات ذات الطابع الديني من تخصيص أموال على جهات البر والمصالح العامة كبناء المساجد وبناء القبور وأعمال الوقف وغيرها من الأعمال ضمن هذا الإطار.

-**مساعدة الشرائح الاجتماعية**: ويقصد به تقديم المساعدة لشرائح مختلفة من المجتمع ممن يحتاجون المساعدة كالأرامل والفقراء والأيتام وغيرهم وصنف ضمن العمل الاجتماعي.

- **معوقات المشاركة التطوعية**: وهي المعوقات التي تواجه أفراد المجتمع المحلي في المشاركة بالعمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين أنفسهم، وقسمت إلى خمسة معوقات تنضوي كل منها على جملة من الأسس التي تعبر عنها، وهي:

- المعوقات الفردية: وهي المعوقات التي تخص الفرد ومرتبطة بظروفه، وتتضمن جملة من الأسس كعدم تناسب الأعمال التطوعية مع المؤهلات الموجودة لديه، وعدم توفر الوقت، وعدم القدرة على تحمل المسؤولية.
- المعوقات الشخصية: وهي المعوقات التي تخص الفرد وتتعلق بالجانب الشخصي، كالأنانية وسيادة النزعة الفردية، وضعف الثقة بالنفس، والشعور بالخجل من مواجهة الآخرين.
- المعوقات الاجتماعية: وهي ما يخص سمات المجتمع المحلي على المستوى الاجتماعي، كضعف التفاعل ما بين أهل القرية وأصحاب القرار فيها، ووجود النزاعات العائلية، وضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراد القرية بشكل عام.

- المعوقات الثقافية: وتتضمن مدى اهتمام أهل القرية بقيم الخير والعمل الخيري أكثر من أي عمل آخر، وغياب التربية الأسرية التي تعزز العمل التطوعي وعدم القناعة بروح العمل الجماعي.
- المعوقات المالية: وهي المعوقات التي تتعلق بتدني مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع المحلي، وسلبية الأهالي في جمع التبرعات اللازمة، بالإضافة إلى غياب الحافز المادي لقاء التطوع.
- المعوقات الإدارية والتنظيمية: وتتمثل في ضعف الدورات التدريبية والبرامج الخاصة بالقضايا التنموية، والمركزية باتخاذ القرار، وعدم تقدير الجهود التطوعية والمتطوعين من قبل البرنامج.
- وضع لكل مفردة من تلك المفردات درجة وجودها في المجتمع، فإما أن تكون موجودة بشدة، أو باعتدال، أوغير موجودة أبداً .

– **طبيعة العلاقة بين الجهة الحكومية وأعضاء لجان التنمية**: وهي العلاقة القائمة بين الجهتين وتتخذ ثلاثة أشكال، إما أن تكون علاقة متوازية من حيث المسؤولية والاستقلالية، أو علاقة تبعية لا تستطيع لجنة التنمية القيام بشيء دون الرجوع إلى الجهة المعنية، أو علاقة قوية تقوم على التكامل والتنسيق بينهما.

رابعاً- تحديد مجالات الدراسة :

يتمثل مجال الدراسة بتحديد الأطر الزمانية والمكانية للدراسة الميدانية، فيتم تحديد الزمن الذي ستجري فيه الدراسة، وتحديد مكانها والبيئة الاجتماعية التي ستتم فيها. وهذا مرتبط بطبيعة الموضوع المدروس، والفئة المستهدفة بالدراسة. وهذا الأمر يساعد في مرحلة التعميم وارتباط النتائج بالبعد الزماني والمكاني للدراسة "**فالتعميم مع أنه يرتبط أوثق الارتباط بطريقة اختيار العينة ومدى تمثيلهاللمجتمع، إلا أنه يتحدد مكانياً وزمانياً بمجال الدراسة الذي يضفي على تلك الدراسة طابع الدقة والعمق** " (الأخرس، ١٩٨٤، ٢٤٩).

وبناءً على ما سبق يتحدد مجال الدراسة المكاني في القرى المشمولة ببرنامج القرى الصحية بمختلف محافظات الجمهورية العربية السورية وما تتصف به من بيئات اجتماعية مختلفة، والبالغ عدد القرى فيها لغاية عام ٢٠١٠ (٥١٣) قرية مشمولة رسمياً، ويختلف عدد القرى من محافظة لأخرى.

ويعود ذلك إلى أن المشكلة ظهرت في المناطق التي انتشرت فيها تجربة القرى الصحية، وإن كانت في المناطق الأخرى بأشكال مختلفة، لكنها كانت خاصة بالنسبة للقرى التي يطبق فيها المشروع كونه يعتمد على العمل التطوعي، وأن مظاهر ضعف العمل التطوعي تقلل من أهمية المشروع بالكامل، فاختيرت القرى المشمولة بالبرنامج بمختلف المحافظات.

وحدد مجال الدراسة الزماني خلال الفترة الواقعة ما بين (الشهر الخامس من عام ٢٠١٠ وحتى الشهر العاشر من عام ٢٠١٠). وقد تم رصد البيانات الخاصة بالدراسة في المكان المذكور آنفاً خلال الفترة الزمنية المحددة.

خامساً- طريقة الدراسة والعينة :

تعتمد الباحثة طريقة المسح الاجتماعي لدراسة واقع العمل التطوعي وانعكاساته على برنامج القرى الصحية، وقد استخدمت هذه الطريقة دون غيرها لأنها أكثر ملائمة لموضوع الدراسة، *وتعد طريقة المسح الاجتماعي من الطرق التي تدرس الظواهر الاجتماعية بأبعادها المختلفة في زمان ومكان معينين من خلال واقع محدد.* (الأخرس، ١٩٨٨، ١٦٤)

أ. المجتمع الأصلي للبحث:

يشكل تحديد المجتمع الأصلي للدراسة بشكل دقيق من الضرورات المنهجية لأي بحث، لأنها تعين الباحث في معرفة العناصر الداخلة فيه زمنياً ومكانياً، ولأن النتائج التي يمكن أن يتوصل إليها الباحث تقتصر دلالتها على المجتمع الذي اختيرت منه البحث وعلى مجتمعات مماثلة في متغيراتها للمجتمع الأصلي. فقد يكون مجتمع البحث الأصلي " **سكان المجتمع برمته.. أو يعبر عن شريحة أو فئة اجتماعية كالطلبة أو الأساتذة أو المحامين..** "الخ. " **وينبغي أن يكون مجتمع البحث محدداً، أي أن يكون هناك سجل أو قائمة تحتوي على جميع وحدات مجتمع البحث** " ليتيح للباحث استخدامها في "**اختيار العينة الإحصائية بالطريقة العشوائية أو العمدية** "(الحسن، ١٩٩٩، ٥٥٤).

ويتكون المجتمع الأصلي في هذه الدراسة من المتطوعين من لجان التنمية ومندوبات الأحياء في القرى المشمولة في برنامج القرى الصحية التي تعمل بشكل فعلي في برنامج القرى الصحية بمختلف محافظات القطر.

ب. إطار البحث واختيار العينة:

يمثل إطار البحث الحالي مجمل القرى الصحية المشمولة في برنامج القرى الصحية بمختلف محافظات الجمهورية العربية السورية، والبالغ عدد القرى فيها (٥١٣) قرية مشمولة رسميا، لكن فيها بعض القرى انتسبت للمشروع ولم تعمل فيه ولم تشكل لجان التنمية فيها نظرا لانسحابها بعد معرفتها بآلية العمل. لذلك تم حصر عدد القرى التي سيتم منها سحب القرى لوجود متطوعين يعملون في البرنامج، وكان عددها (٣٤٢) قرية، يقدر عدد المتطوعين فيها بنحو (٦٥٠٠) متطوع في المجالات المختلفة، وبالعودة إلى القانون الإحصائي الخاص باختيار عينة البحث (محمد علي، ١٩٩٤، ١٣٩) فإن حجم العينة المطلوب بنسبة خطأ (٠,٠٥)، ومستوى ثقة (٠,٩٩) يشكل نحو (١٠ %) من المجتمع الأصلي، وما يعادل (٦٥٠) مفردة.

$$n = \frac{(p(p-1)}{(a^2/z^2)+p(1-p)/N}$$

حيث: n حجم العينة المطلوب.

p نسبة تراوح قيمتها بين (٠) و (١) ومن الأفضل أن تكون (٠,٥).

a نسبة الخطأ المسموح بها، وتساوي (٠,٠٥).

z مستوى الثقة عند مستوى (٠,٩٩) هو (٢,٥٦).

N تقدير حجم المجتمع الأصلي

وبالتعويض فإن حجم العينة المطلوب (٥٩٥) حالة، وهي نشكل نحو (١٠%) من المجتمع الأصلي، ونظرا لصعوبة تطبيق الدراسة على (٣٤٢) قرية المشمولة في البحث لتبعثرها في محافظات الجمهورية العربية السورية، وصعوبة الوصول إليها فقد تم اختيار (١٠%) من مجموع هذه القرى وفق الخطوات الرئيسية الآتية:

١-المرحلة الأولى: بعد أن تم تحديد إطار العينة من القرى المشمولة فعليا في برنامج القرى الصحية، تم اختيار عينة عشوائية ممثلة من القرى بلغ عددها (٣٦) قرية وفق الطريقة العشوائية النسبية الطبقية لعدم تساوي عدد القرى في المحافظات. ولأنها الطريقة التي تعتمد في البحث الاجتماعي في حال اختيار عدد من المفردات من كل شريحة بشكل يتناسب مع حجمها،

وتقتضي هذه الطريقة معرفة نسبة القرى في كل محافظة من العدد الكلي للقرى، وتم أخذ عينة من القرى بنسبة ١٠ % من القرى الصحية في كل محافظة من المحافظات فبلغ عدد القرى ٣٦ قرية موضح توزيعها في الجدول (أ) التالي:

جدول (أ) يوضح نسبة القرى المسحوبة من عدد القرى التي تعمل بالبرنامج فعلياً حسب المحافظة

المحافظة	عدد القرى التي تعمل فعلاً بالبرنامج	نسبة ١٠ %من القرى	مع جبر الرقم
طرطوس	٢٢	٢,٢	٢
ريف دمشق	٢٢	٢,٥	٣
دير الزور	٢٩	٢,٩	٣
إدلب	٢٣	٢,٣	٢
الحسكة	٢٧	٢,٧	٣
الرقة	١٨	١,٨	٢
السويداء	١٢	١,٢	١
القنيطرة	٨	٠,٨	١
اللاذقية	٤٥	٤,٥	٥
حلب	٤٢	٤,٢	٤
حماه	٣٥	٣,٥	٤
حمص	٣٢	٣,٢	٣
درعا	٢٧	٢,٧	٣
المجموع	٣٤٢	٣٤,٥	٣٦

٢-المرحلة الثانية: تم تحديد أسماء القرى الصحية المراد سحبها من كل محافظة وفق الطريقة العشوائية البسيطة، حيث تمت كتابة أسماء القرى بكل محافظة على قصاصات ورقية وتم سحب عدد القرى المطلوب من كل محافظة بشكل عشوائي.

٣-المرحلة الثالثة: بعد أن تم انجاز المرحلة الثانية تحديد ومعرفة القرى المختارة في كل محافظة وفق الطريقة العشوائية، تم إحصاء المتطوعين في القرى المسحوبة لإجراء المسح الشامل لهم في القرى المسحوبة وكان عدد المتطوعين موزعا حسب المحافظة والقرية وفق الجدول (ب) التالي:

جدول (ب) يبين توزع عدد المتطوعين حسب القرية والمحافظة

المحافظة	أسماء القرى				المجموع
ريف دمشق	الأحمدية	السحل	الناصرية			

عدد المتطوعين	١٥	٢٨	١٤			٥٧
درعا	تامر	زمرين	الطيحة			
عدد المتطوعين	٢٦	١٧	١٩			٦٢
القنيطرة	البعث					
عدد المتطوعين	١٧					١٧
السويداء	إمتان					
عدد المتطوعين	١٧					١٧
اللاذقية	عين البيضاء	الدروقيات	بكراما	بسين	جبلايا	
عدد المتطوعين	٢٠	١٧	١٨	١٥	١٧	٨٧
طرطوس	بشبطة	الخريبة				
عدد المتطوعين	١٨	١٨				٣٦
الرقة	حمرة غنام	الغسانية				
عدد المتطوعين	٢٥	٢١				٤٦
دير الزور	معيجل	بسيتين	الشميطية			
عدد المتطوعين	٢٣	١٢	٢٤			٥٩
الحسكة	الهول	ام حجيرة	بياندور			
عدد المتطوعين	٣٠	٢٤	٢١			٧٥
حمص	الدرارية	مشيرفة المستورة	الربوة			
عدد المتطوعين	٢٤	٢٠	١٧			٦١
إدلب	رام حمدان	الكستن				
عدد المتطوعين	١٩	١٥				٣٤
حلب	بنان	الحاجب	السميرية	خناصر		
عدد المتطوعين	١٠	١٠	١٤	٦		٤٠
حماه	خنيفس	أم العمد	أصيلة	حنجور		
عدد المتطوعين	١٥	٩	١٢	٨		٤٤
	المجموع					٦٣٥

وبناء على تلك الإجراءات كانت العينة (٦٣٥) متطوع ومتطوعة في القرى المسحوبة من برنامج القرى الصحية التي يعمل بها البرنامج، وكانت سمات العينة من حيث التنظيم المجتمعي للمتطوعين في برنامج القرى الصحية مبينة وفق الجدول (ج):

جدول (ج) يبين توزع عدد المتطوعين حسب صفاتهم

صفة المتطوع	رئيس لجنة التنمية	عضو لجنة التنمية	عضو لجنة فرعية	مندوبات/ مندوبي أحياء	المجموع

العدد	٣٦	١٨٤	٧٠	٣٤٥	٦٣٥

سادساً- وحدة التحليل :

ترتبط وحدة التحليل بطبيعة البحوث الاجتماعية وتنوعها، فقد تكون وحدة التحليل فرداً أو جماعة أو مؤسسة، أونظاماً اجتماعياً. ويعد انسجام وحدة التحليل مع الموضوع المدروس أحد الأسس المنهجية والعلمية لاستكمال البحث، فهي الأداة لفهم وتحليل الظاهرة المدروسة، كما أنها تحدد طبيعة الأسئلة في استمارة أو استبيان البحث. وفي الدراسة الحالية تتحدد وحدة التحليل بالمتطوع–المتطوعة في القرية الصحية التي جاءت ضمن عينة البحث.

سابعاً- أدوات جمع البيانات :

يتحدد استخدام أدوات جمع البيانات بطبيعة المعلومات المراد معرفتها، وتم الاعتماد على أداة الاستبيان، وهو لا يقتصر على معلومات كمية، إنما أيضاً تساعد في التوصل إلى معالم كيفية عن البحث، وتستخدم تلك الأداة للحصول " **على بيانات من عدد كبير من الناس بطريقة منظمة وفقاً لأسئلة محددة** "، كما أنها تتم "**غالباً بطرائق تتيح التحليل الإحصائي** ". *وتعتمد الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية على تلك الأداة لما تتيحه من جمع معلومات غنية عن المسائل والمؤشرات موضوع الدراسة. كما أنها يمكن أن توفر الاستبيانات والدراسات الاستقصائية إجابات عن أسئلة محددة بعناية. وستتباين سهولة تحليل الاستبيانات تبعاً لعدد الأسئلة وحجم العينة.*

http://www.ifad.org/evaluation/guide_a/annexd/d.htm#d_8

وعليه اعتمدت الدراسة على وسيلة المقابلة المقننة لجمع البيانات من المتطوعين في القرى التي تعمل بمكونات مشروع القرى الصحية، فتم تصميم استبيان يضم مجموعة من الأسئلة تتضمن المتغيرات الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وأسئلة نوعية تتعلق بموضوع التطوع. تمت صياغتها انطلاقاً من الفروض العلمية التي وضعت كمحددات للبحث ولطبيعة مساراته، وقد مرت عملية إعداد الاستمارة بعدد من المراحل حتى انتهت إلى صورتها النهائية.

أ.**صدق الاستمارة** : حيث تم تحكيمها بتصميمها الأولي من قبل بعض الباحثين والسادة المختصين في قسم علم الاجتماع، وذوي الخبرة من القائمين على العمل التطوعي في مختلف المحافظات والعاملين بالبرامج التنموية لفحصها وإبداء الرأي حول مضمون الاستبيان وملائمته لأهداف الدراسة، وبعد أن أخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار تمت صياغة الأسئلة بشكلها النهائي.

ب.ثبات الاستمارة: تم اختبار ثباتها عن طريق تجريبها على قرى ثلاث محافظات درعا وريف دمشق واللاذقية، وتم تجريبها على العينة المعنية بالبحث من المتطوعين لتدارك الثغرات والأخطاء والأسئلة المكررة في مضمونها ومختلفة في شكلها أوطريقة طرحها. ثم عدلت في المرحلة الأخيرة لتكون بشكلها النهائي.

ج. مضمون الاستمارة: تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: هو عبارة عن الأسئلة الموجهة لمندوبات الأحياء ولجان التنمية وتضمن أسئلة حول البيانات الديمغرافية، كالعمر، والمستوى التعليمي، والمهنة، وعدد أفراد الأسرة، وأسئلة تتعلق بالمعلومات حول الحالة الاقتصادية والعملية للمتطوعين، وأسئلة حول بيانات تتعلق ببعض المشعرات الاجتماعية والثقافية، كالمساهمة بأشكال التطوع ومجالاته، ودوافع التطوع واتجاهاتهم نحو قضايا التطوع بالإضافة إلى المعوقات التي تحد من مشاركة أفراد المجتمع المحلي في الأنشطة التي تحتاجها القرية.

القسم الثاني: هو أسئلة مكملة للجان التنمية فقط لأنها تمس طبيعة مهامهم، وتعد من خصوصيات عملهم في البرنامج على مستوى القرية، تتعلق تلك الأسئلة بطبيعة العلاقة مع الجهة الحكومية المنفذة للبرنامج، وتنفيذ احتياجات القرية وأولوياتها.

ثامناً- طريقة تحليل البيانات :

تم تشكيل قاعدة بيانات أساسية للدراسة تحتوي قوائم الاستبيان المخصص للمتطوعين لتفريغ البيانات وتحويلها إلى معطيات كمية، وفق برنامج (SPSS) الإصدار (١٦) الذي يفيد في ضبط المعايير الإحصائية المستخدمة لمعرفة أين تتركز أكثر القيم، وقد اعتمدت الدراسة في معالجتها للبيانات الإحصائية معامل التوافق لـ كارل بيرسون وضعه " **لقياس العلاقة بين صفات بعضها يقاس بالأرقام وبعضها يتعذر قياسه ويستخدم هذا المعامل في الإحصاء إذا كانت إحدى الظاهرتين اللتين يتم بحث العلاقة بينهما كلتيهما تنقسم إلى أكثر من نوعين**" (الصالح، ١٩٩٩، ١٢٠) بمعنى آخر يقيس طبيعة العلاقة بين متغيرين لكل منهما استجابات متعددة ويعطيها دلالة رقمية، من خلالها يمكن أن تتم عملية التحليل الاجتماعي وتفسير تلك البيانات بتحويل الرقم إلى مضمون ومعطى معرفي محدد.

الفصل السادس

المتغيرات الديمغرافية للمتطوعين وخصائص التطوع

تتلخص المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، بالعمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، وغيرها من المتغيرات التي تعكس خصائص المتطوعين، ومن بينها صفة المتطوع التي تحدد موقعه ومستوى مشاركته في تنمية القرية. وكل تلك المؤشرات ترتبط وتحدد حجم المشاركة العمل بالتطوعي سلباً، أو إيجاباً من حيث عقد الاجتماعات التي تخص تنمية القرية، ودورية تلك الاجتماعات، وممارسة العمل التطوعي باستمرار ونوع العمل التطوعي الممارس. وهذا يختلف ما بين الذكور والإناث حسب أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وينطلق التصور النظري لهذا الفصل بوجود العلاقة بين تلك المتغيرات وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية ودوريتها باعتبارها المقومات التي تقوم عليها خصائص التطوع في برنامج القرى الصحية.

أولاً- المتغيرات الديموغرافية وحجم المشاركة :

أ- صفة المتطوع وحجم المشاركة :

تعد صفة المتطوع من المؤشرات الهامة التي تحدد طبيعة العمل التطوعي والمشاركة فيه، وتنقسم إلى أربع صفات، وهي: رئيس لجنة التنمية وأعضاء بلجنة التنمية، وأعضاء اللجان الفرعية، ومندوبات الأحياء. ولكل صفة من تلك الصفات تترتب عليها مسؤوليات مختلفة، وبالتالي يمكن أن يكون هناك اختلاف في حجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية باختلاف صفة المتطوع من حيث وضعيته في التنظيم المجتمعي التي تحدد مهامه ودوره كمتطوع في برنامج القرى الصحية. فتنمية المجتمع المحلي تعتمد على توزيع الأدوار والمهام من حيث صفة المتطوع في هذا التنظيم المجتمعي، كرئيس لجنة تنمية القرية، أو اللجان الفرعية التي يتحدد عملها بتنشيط العمل المجتمعي في المجالات المختلفة كلجنة الصحة والشباب والمرأة .. إلخ من اللجان الفرعية التي تدعم عمل البرنامج وعمل لجنة التنمية، وكذلك مندوبات الأحياء التي يعد عملها مكملاً في تفاصيله لعمل اللجنة.

والجدول رقم (١) يبين توزع أفراد عينة الدراسة حسب صفة المتطوع ومشاركة المتطوعين باجتماعات مجلس التنمية، وتعد تلك الاجتماعات من الوسائل التي يمكن أن تحدد خطوات أو أنشطة اللجنة بما يساهم أو يخدم في تنمية القرية. وقد حددت بثلاثة مستويات، إما المشاركة الدائمة، أو المشاركة أحياناً، أو عدم المشاركة أبداً في تلك الاجتماعات.

ويتبين من خلال معطيات هذا الجدول أن رؤساء لجان التنمية ممن يساهمون بشكل دائم بتلك الاجتماعات بلغت نسبتهم (٨٣,٣%)، بينما من يشارك منهم أحياناً انخفضت بفارق كبير إلى (١٣,٩%)، ويفسر هذا الفارق بحجم المسؤولية التي تقع على عاتق رؤساء لجان التنمية. لأنهم هم من يقررون عقد الاجتماع ويديرونه، وبالتالي ملزمون بالمشاركة الدائمة أكثر من غيرهم. كون مسؤوليتهم مناطة بهذا الأمر بشكل كامل. بينما أعضاء لجان التنمية بلغت نسبة من يشاركون دائماً (٥٢,٧%)، وهي نسبة مرتفعة قياساً إلى من يشاركون في بعض الأحيان التي بلغت نسبتهم (٣٤,٢%)، أما أعضاء اللجان الفرعية كانت نسبة من يشاركون دائماً بتلك الاجتماعات (٣٥,٧%)، وهي منخفضة قياساً إلى رؤساء لجان التنمية والأعضاء، وكانت نسبة من يشارك منهم أحياناً (٤٨,٦%)، وهم في موقع تنفيذ ما يحدد لهم من مهام وأنشطة التي يمكن أن تقرر من خلال اجتماعات رؤساء اللجان وبمشاركة بعض أعضاء اللجان الفرعيين، ويفسر هذا التفاوت بالمشاركة ودرجتها ما بين اللجنة الرئيسية والأعضاء الفرعيين بأن اللجنة الفرعية قد تستغني عن حضور الاجتماع، ويمكن أن تكون توصيات الاجتماع الذي يعقد ونتائج محاضره في متناول يدهم كونهم أبناء القرية الواحدة من تلك القرى.

أما مندوبات/مندوبي الأحياء فأعدادهم كبيرة قياساً إلى الفئات السابقة، ويفسر كثرة عددهم احتياج القرى لعدد يمثل أحيائها، حيث تقسم القرية إلى أحياء ويتفاوت عدد الأحياء بتفاوت عدد سكان القرية، فهناك قرى قد تكون مقسمة إلى عشرة أحياء، أو قرى أخرى مقسمة إلى خمسة أحياء، ولكل حي مندوب أو مندوبتين. وبحكم أن عملهم مختلف عن عمل لجان التنمية ولا يدخل في إطار التخطيط لتنمية القرية فهو مكملاً لعمل تلك اللجان. ويتمثل عملهم بالزيارات المنزلية، ونقل المعلومات الصحية والاجتماعية الإرشادية إلى أسر أحياء القرية، وقد بلغت نسبة من يحضر تلك الاجتماعات دائماً (٢٨,٤%)، وهي منخفضة قياساً إلى من يساهم منهم أحياناً بتلك الاجتماعات التي ارتفعت إلى (٤٧%)، بينما انخفضت إلى (٢٤,٦%) ممن لا يشاركون أبداً في هذه

الاجتماعات، ويفسر هذا التفاوت بحسب طبيعة الاجتماع من حيث مضامين المواضيع الذي يتناوله، وحسب اهتمام المتطوعات وهذا في نهاية الأمر اختياري لمن يريد الحضور منهم.

جدول رقم (١) يبين توزع أفراد العينة حسب صفة المتطوع والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية

صفة المشارك		المشاركة باجتماعات مجلس القرية			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
رئيس لجنة التنمية	التكرار	30	5	1	36
	النسبة	83.3%	13.9%	2.8%	100.0%
عضو لجنة التنمية	التكرار	97	63	24	184
	النسبة	52.7%	34.2%	13.0%	100.0%
عضو لجنة فرعية	التكرار	25	34	11	70
	النسبة	35.7%	48.6%	15.7%	100.0%
مندوب لجنة الأحياء	التكرار	98	162	85	345
	النسبة	28.4%	47.0%	24.6%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.302	.000
N of Valid Cases	635	

ويمكن القول من خلال قراءة تلك البيانات بأن هناك علاقة مترابطة بين صفة المتطوع وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، لأن صفة المتطوع تحدد موقعه في التنظيم المجتمعي، وبالتالي تحدد مهامه ومكانته ودوره في مجلس تنمية القرية، فرئيس اللجنة ملزم بحضور الاجتماع كونه يعقد برئاسته، أو يحدد من ينوب عنه من أعضاء اللجنة، وقد أتت الدلالة الإحصائية لتؤكد تلك العلاقة، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠٠)، وهو دال إحصائياً بقوة على تلك العلاقة.

ب- الجنس وحجم المشاركة :

تشكل طبيعة المجتمع الريفي وما يسوده من قيم خاصة حدود ضيقة لمشاركة الإناث في الشؤون العامة للقرية، وتخصيص دورها بأمور المنزل والأعمال المرتبطة بشؤون الزراعة لتأخذ طابعاً عاماً لمعظم القرى في الريف السوري، وبناء على هذه الخصوصية قد ينخرط الذكور في المشاركة بالعمل التطوعي أكثر من الإناث، كما يتاح لهم أيضاً بشكل أكبر حرية القرار والحركة والتصرف أكثر من الإناث. لذلك قد يختلف حجم المشاركة باختلاف جنس المتطوع، فقد تكون مشاركة الذكور أكثر من مشاركة الإناث في تلك الاجتماعات، نظراً لطبيعة المجتمع الريفي وما يسوده من قيم فيما يتعلق بالنظرة المحدودة لمشاركة الإناث.

ويشير الجدول رقم (٢) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب متغيري الجنس والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية إلى أن نسبة الذكور ممن يشاركون دائماً بتلك الاجتماعات بلغت (٥١,١%)، بينما بلغت نسبة الإناث ممن لديهم نفس مستوى المشاركة (٣١%)، وهي نسبة منخفضة قياساً إلى مشاركة الذكور، وترتفع نسبة الإناث ممن يشاركون أحياناً إلى (٤٥,٦%)، وتنخفض لدى الذكور في هذا المستوى من المشاركة إلى (٣٦%).

جدول رقم (٢) يبين توزع أفراد العينة حسب الجنس والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية

الجنس		المشاركة باجتماعات مجلس القرية: أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	المجموع
ذكر	التكرار	135	95	34	264
	النسبة	51.1%	36.0%	12.9%	100.0%
أنثى	التكرار	115	169	87	371
	النسبة	31.0%	45.6%	23.5%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.207	.000
	N of Valid Cases	635	

وقد يفسر ذلك بأن الإناث أكثر اهتماماً وانشغالاً بشؤون الأسرة والأمور الداخلية للمنزل من الشؤون الخارجية الخاصة بشؤون القرية، مما يتيح لهم المشاركة ببعض الأحيان، وذلك مرتبط

بعاملين الأول يتعلق بظروفهم الاجتماعية والأسرية ونمط حياتهم اليومي، والثاني يتعلق بعامل الوقت وما يتاح لهم منه لتجعل درجة مشاركتهم الدائمة في تلك الاجتماعات منخفضة. وما يمكن تفسيره اجتماعياً أيضا من خلال قراءة المعطيات السابقة بأن الذكور أكثر التزاماً من الإناث بحضور اجتماعات مجلس تنمية القرية، وقد يعود السبب في هذا التفاوت في حجم المشاركة إلى أن أكثر المتطوعات هن مندوبات يمثلن أحياء القرية وتختلف المهام المنوطة بهن عن مهام بقية المتطوعين، وبالتالي يلاحظ أن الذكور تكون مشاركتهم أكبر، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة النظرة إلى دور ومكانة المرأة في المجتمع الريفي، وتتفاوت في الواقع هذه النظرة من منطقة لأخرى.

هذا وتشير الدلالة الإحصائية إلى شدة دلالة التوافق بين المشاركة باجتماعات مجلس التنمية واختلاف تلك المشاركة ما بين الذكور والإناث لصالح الذكور، بمستوى دلالة (٠,٠٠٠)، مما يثبت صحة الفرض السابق والعلاقة ما بين جنس المتطوعين والمشاركة.

ج- فئات العمر وحجم المشاركة :

يشكل متغير العمر أحد العوامل الهامة في خصائص المتطوعين الديمغرافية، فالمتطوعون ممن هم في مقتبل العمر قد يمتازون بالحماس والاندفاع للقيام بالمشاركة بالأنشطة التطوعية في برنامج القرى الصحية، ومن ضمنها اجتماعات مجلس تنمية القرية. حيث ما يميز المرحلة الفتية من العمر حب الإطلاع والمعرفة واكتساب الخبرات الجديدة. وخاصة أن ما يميز هذا الوقت سرعة الانفتاح واستقطاب ما هو جديد، بالإضافة إلى أن وجود مشاريع ذات طابع تنموي في القرى يمكن أن يعتبرها أفراد القرية شيئاً جديداً، وقد يبدو هذا للفئات العمرية الصغيرة من المتطوعين حافزاً لمعرفة المزيد واكتساب المعارف والخبرات من خلال المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية أكثر من غيرهم من الفئات العمرية المتقدمة بالعمر للمتطوعين.

وتبين معطيات الجدول رقم (٣) الذي يوضح توزع أفراد العينة المدروسة حسب فئات العمر ومشاركة المتطوعين باجتماعات مجلس تنمية القرية أن أعلى نسبة ممن يشاركون دائماً في تلك الاجتماعات هم من الفئة العمرية (٤٥ فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (٥٣,٢%)، بينما انخفضت إلى (٢٠,٢%) لدى الفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة)، ولدى مقارنة مستوى المشاركة أحياناً لتلك الفئتين يتبين العكس، إذ ترتفع نسبة الفئة العمرية من أفراد العينة (أقل من ٢٥ سنة) إلى (٥١,٢%)،

وتنخفض بفارق كبير إلى (٣٥,٧%) للفئة العمرية (٤٥ سنة فأكثر) ممن يشاركون أحياناً، وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على أن الفئة العمرية (٤٥ سنة فأكثر) أكثر فاعلية وأكثر ارتباطاً والتزاماً باجتماعات مجلس تنمية القرية.

جدول رقم (٣) يبين توزع أفراد العينة حسب فئات العمر والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية

الفئات العمرية		المشاركة باجتماعات مجلس القرية أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	المجموع
أقل من ٢٥ سنة	التكرار	26	66	37	129
	النسبة	20.2%	51.2%	28.7%	100.0%
بين ٢٥-٣٤ سنة	التكرار	46	64	40	150
	النسبة	30.7%	42.7%	26.7%	100.0%
بين ٣٥-٤٤ سنة	التكرار	96	79	27	202
	النسبة	47.5%	39.1%	13.4%	100.0%
من ٤٥ سنة فأكثر	التكرار	82	55	17	154
	النسبة	53.2%	35.7%	11.0%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.270	.000
N of Valid Cases	635	

ويعود هذا الأمر إلى أن من يعقد تلك الاجتماعات ويترأسها هم أعضاء مجلس التنمية، وهؤلاء هم من قادة المجتمع ومؤثري الرأي في مجتمعاتهم، وعلى عاتقهم تقع مسؤولية التخطيط لتنمية القرية ومتابعتها، والعمل بموجب مكونات البرنامج.

بينما من لا يشارك أبداً من المتطوعين في تلك الاجتماعات كانت أكبر نسبة (٢٨,٧%) للفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة) وانخفضت نسبتهم إلى (١١%) للفئة العمرية (٤٥ سنة فأكثر)، مما يمكن قوله بأن الفرضية لم تثبت صحتها بأن المتطوعين الأقل عمرا أكثر مشاركة بتلك الاجتماعات من المتطوعين الأكبر عمراً، وتشير الدلالة الإحصائية بوجود علاقة شديدة بين فئة العمر وحجم المشاركة ليصل مستوى الدلالة إلى (٠,٠٠٠) وهو دال إحصائياً بشدة على التوافق بين المتغيرين.

د- عدد أفراد الأسرة وحجم المشاركة :

يعد حجم الأسرة أيضاً من الخصائص والمؤشرات الهامة التي يمكن أن تعطي صورة واضحة لحجم مشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية، فالمتطوعون الذين ينتمون لأسر صغيرة العدد أكثر مشاركة بتلك الاجتماعات من غيرهم. من منطلق أن عبء مسؤوليتهم تجاه أسرهم قد يكون أقل وطأة من عبء المتطوعين الذين ينتمون لأسر كبيرة العدد التي تزداد مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية، مما يجعلهم منشغلين بها وبأمور متطلباتها، وبالتالي تقل مشاركتهم بتلك الاجتماعات أكثر من غيرهم.

وتوضح معطيات الجدول رقم (٤) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب عدد أفراد الأسرة والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، أن المتطوعين المشاركين دائماً في اجتماعات مجلس التنمية في القرية ممن ينتمون إلى فئة عدد أفراد الأسرة (أقل من ٤ أفراد) تشكل نسبتهم (٤٤,٩%) من مجموع تلك الفئة، ونسبة من يشارك منهم أحياناً انخفضت بفارق بسيط إلى (٤٣,٩%) مما يمكن قوله بأن نسبة من يشارك منهم دائماً أو أحياناً متقاربة بشكل كبير ولا يوجد فارق يذكر.

جدول رقم (٤) يبين توزع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية

عدد أفراد الأسرة		المشاركة باجتماعات مجلس القرية			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
أقل من ٤ أفراد	التكرار	44	43	11	98
	النسبة	44.9%	43.9%	11.2%	100.0%
بين ٤-٦ أفراد	التكرار	123	138	63	324
	النسبة	38.0%	42.6%	19.4%	100.0%
بين ٧-٩ أفراد	التكرار	58	69	34	161
	النسبة	36.0%	42.9%	21.1%	100.0%
من ١٠ أفراد فأكثر	التكرار	25	14	13	52
	النسبة	48.1%	26.9%	25.0%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.124	.132
N of Valid Cases	635	

وبشكل عام تتقارب النسب لدى جميع فئات عدد أفراد الأسرة بين من يشاركون دائماً، ومن يشاركون أحياناً باستثناء فئة عدد أفراد الأسرة (من ١٠ أفراد فأكثر) حيث يبدو الفرق واضحاً بين من يشاركون دائماً وأحياناً، وقد بلغت (٤٨,١%) لتنخفض بفارق واضح إلى (٢٦,٩%) ممن يشارك منهم أحياناً في تلك الاجتماعات، لكن تتقارب هذه النسبة مع نسبة من لا يشاركون أبداً التي بلغت (٢٥%).

كما أن نسبة من لا يشاركون أبداً كانت منخفضة قياساً إلى من يشاركون دائماً أو أحياناً لدى من ينتمون إلى كل فئة من فئات عدد أفراد الأسرة، وبالنتيجة يمكن القول بأن الفرضية لم تثبت على أرض الواقع وعدد الأسرة الصغير لا يحدد مستوى مشاركة أحد أفرادها بتلك الاجتماعات، فقد تبين من خلال النسب المئوية بأن من ينتمون إلى أسر كبيرة العدد يشاركون بتلك الاجتماعات أكثر من غيرهم، والدلالة الإحصائية لمعامل التوافق لم تشر إلى وجود توافق بين المتغيرين حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,١٣٢)، وهو أعلى من المستوى المطلوب لوجود التوافق.

هـ- الحالة الاجتماعية وحجم المشاركة :

إن التطوع يتطلب وقتاً لابد من توفيره للقيام بما يمكن قيامه من الأنشطة التي تحتاج إلى الجهود التطوعية، والحالة الاجتماعية تؤثر في تلك الحالة، حيث تحدد عامل الوقت بالنسبة للمتطوعين، فيمكن أن يكون العازبين أكثر مشاركةً من غيرهم في تلك الاجتماعات، لأنهم يستطيعون توفيرالوقت نظراً لوضعهم الاجتماعي، فمسؤولياتهم تكون محدودة قياساً إلى المتزوجين الذين يعدون مسئولين عن أسر ومنشغلين بمن يعيلونهم، والتفكير بتأمين مستقبل أفراد العائلة، بالرغم من حالة الاستقرار الاجتماعي التي يمكن أن توفرها الحالة الزواجية.

والجدول رقم (٥) بمعطياته الواردة الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب الحالة الاجتماعية والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية توضح قلة عدد حالات الطلاق وحالات الأرامل لدى أفراد العينة، فتتركز الأعداد الكبير للمتطوعين في عينة الدراسة لدى المتزوجين وتليها فئة العازبين، وقدكانت نسبة العازبين ممن يشاركون باجتماعات مجلس التنمية دائماً ومن لايشاركون أبداً متقاربة، وهي على التوالي (٢٨%)، و(٢٦,٢%) بينما ترتفع بفارق كبير جداً إلى (٤٥,٨%) ممن

يشاركون أحياناً. وهذا يدل على أن العازبين لا يعطون وقتهم بشكل كامل وكاف لحضور تلك الاجتماعات ومتابعتها بشكل دائم، بينما فئة المتزوجين من أفراد العينة بلغت نسبة من يشاركون بشكل دائم (٤٥,١%)، وانخفضت إلى (٣٩,٧%) لمن يشارك منهم أحياناً.

جدول رقم (٥) يبين توزع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية

الحالة الاجتماعية			المشاركة باجتماعات مجلس القرية			المجموع
			أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
عازب		التكرار	60	98	56	214
		النسبة	28.0%	45.8%	26.2%	100.0%
متزوج		التكرار	184	162	62	408
		النسبة	45.1%	39.7%	15.2%	100.0%
أرمل		التكرار	4	2	1	7
		النسبة	57.1%	28.6%	14.3%	100.0%
مطلق		التكرار	2	2	2	6
		النسبة	33.3%	33.3%	33.3%	100.0%
المجموع		التكرار	250	264	121	635
		النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.184	.001
N of Valid Cases		635	

يلاحظ من خلال تلك النسب أن الحالة الاجتماعية لا تشكل محدداً أساسياً لمشاركة المتطوعين باجتماعات مجلس التنمية بشكل قاطع، فقد تبين أن المتزوجين أكثر مشاركة من العازبين، بالرغم من المسؤوليات التي تقع على عاتق المتزوجين، ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى أن المتزوجين ربما تتسم أمورهم العامة بالاستقرار نوعا ما على الأقل من الناحية المادية من جهة، والناحية الاجتماعية من جهة أخرى. بينما العازبون يمكن أن يشغلهم تأمين مستقبلهم كأولوية في حياتهم أكثر من أي عمل آخر. وفي الواقع تبين وجود علاقة بين متغير الحالة الاجتماعية ومشاركة المتطوعين باجتماعات مجلس تنمية القرية لصالح المتزوجين أكثر من غيرهم لدى أفراد العينة المدروسة، مما يثبت عدم صحة الفرضية، والدلالة الإحصائية تشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرين، حيث يصل مستوى الدلالة إلى (٠,٠٠١) وهو دال إحصائياً بقوة على تلك العلاقة.

و- المستوى التعليمي وحجم المشاركة :

إن التعليم من المؤشرات التي تساهم في تعزيز الخبرات والمعارف وتوظيفها في تحديد أطر مكتسبة تساهم في توجيه السلوك لدى الأفراد، واتخاذ منهج واضح حيال القضايا التي تخص الفرد بشكل عام، والمشاركة التطوعية بشكل خاص. لذلك قد يساهم المستوى التعليمي المرتفع للمتطوعين بالمشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية بشكل أفضل أكثر من المتطوعين الذين لديهم مستوى من التعليم منخفض. وبالتالي يمكن أن تختلف المشاركة التطوعية باختلاف المستوى التعليمي للمتطوعين، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للمتطوعين كلما كانت مشاركتهم أكبر.

وبقراءة بيانات الجدول رقم (٦) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب مستوى التعليم والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، يلاحظ أن أعلى نسبة كانت لمن يتميزون بمستوى عالٍ من التعليم، أي من حصلوا على التعليم الجامعي وما فوق، حيث بلغت (٤٨,٦%) ممن يشاركون دائماً، وانخفضت إلى (٤١,٢%) لمن يشاركون أحياناً في تلك الاجتماعات، وبالنسبة للمستوى التعليمي المنخفض لأفراد العينة، الذي حدد بمن حصل على الشهادة الابتدائية والإعدادية، فكانت نسبة من يشاركون دائماً أقل ممن يشاركون منهم أحياناً، حيث بلغت على التوالي (٣٦,٤%) و (٣٩,٣%). أما المستوى التعليمي المتوسط لأفراد العينة، وهم من حصلوا على الثانوية والمعهد المتوسط كانت النتائج عكس الفئة السابقة، فارتفعت نسبة المتطوعين ممن يشاركون أحياناً من تلك الفئة أكثر ممن يشاركون منهم بشكل دائم، بينما انخفضت نسبة من لا يشاركون أبداً في تلك الاجتماعات لدى كل الفئات وكانت النسب بينهما متقاربة إلى حد كبير.

ويمكن القول من خلال قراءة تلك النسب وجود التباين في مستوى المشاركة وفق مستويات التعليم كافة لدى المتطوعين، إلا أن من يتميز بمستوى عالٍ من التعليم يبدو أكثر مشاركة. وقد يفسر هذا الأمر بأن المستوى التعليمي يساهم في رفع مستوى الوعي بأهمية التطوع والمشاركة به، ويمكن تفسير ارتفاع مشاركة أفراد عينة الدراسة ممن كان مستواهم التعليمي منخفض قياساً إلى من كان مستوى تعليمهم متوسط، هو أن عدد كبير من أعضاء لجان التنمية والأعضاء الفرعية من المخاتير وقادة الرأي، أو الفاعلين في المجتمع وغالباً هؤلاء لم يحصلوا على تعليم عالٍ أو متوسط، نظراً لكبر سنهم ممن ينتمون إلى الفئة العمرية الكبيرة أي أكثر من ٤٥ سنة فأكثر.

جدول رقم (٦) يبين توزع أفراد العينة حسب مستوى التعليم والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية

مستوى التعليم			المشاركة باجتماعات مجلس القرية			المجموع
			أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
	أمي	التكرار	1	3	2	6
		النسبة	16.7%	50.0%	33.3%	100.0%
	منخفض	التكرار	39	42	26	107
		النسبة	36.4%	39.3%	24.3%	100.0%
	متوسط	التكرار	91	118	68	277
		النسبة	32.9%	42.6%	24.5%	100.0%
	عالي	التكرار	119	101	25	245
		النسبة	48.6%	41.2%	10.2%	100.0%
المجموع		التكرار	250	264	121	635
		النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.199	.000
N of Valid Cases		635	

وعليه يمكن القول بأن المستوى التعليمي مع عوامل أخرى كالمكانة الاجتماعية للمتطوعين يساهم في تحديد مستوى مشاركتهم في تلك الاجتماعات، وفي الواقع تشير الدلالة الإحصائية على وجود العلاقة الشديدة بين المستوى التعليمي ودرجة المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية لتصل إلى مستوى دال إحصائياً فقد بلغ (٠,٠٠٠).

ز- الحالة العملية وحجم المشاركة :

يمكن للحالة العملية أن تحدد المشاركة في أي عمل تطوعي من خلال ما تقتضيه طبيعة هذا العمل وما يقتضيه الارتباط بطبيعة الحالة العملية للمتطوع، فالعامل في قطاع حكومي قد يكون أقل مشاركة من العامل بقطاع خاص، أو يمكن أن تكون مشاركة الأفراد الباحثين عن عمل أو من ليس لديهم عمل أكثر من غيرهم لارتباطه بتوفر عامل الوقت والفراغوبناء ً عليه يمكن أن يختلف مستوى المشاركة بتلك الاجتماعات باختلاف الحالة العملية للمتطوعين.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٧) التي توضح توزع أفراد العينة المدروسة حسب الحالة العملية والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، يتبين أن أعلى نسبة للمشاركة باجتماعات مجلس

تنمية القرية هم المتقاعدون، حيث بلغت نسبتهم (١٠٠%)، وبشكل عام يشكلون من العينة عدد قليل بالنسبة لعينة الدراسة لذلك جميع المتقاعدين متفرغين للعمل ببرنامج القرى الصحية، وهذا يعود إلى وفرة الوقت لديهم، وإشغال أنفسهم بقضايا تعود بالفائدة لأهل القرية، والسبب الآخر هم يتقاضون أجرهم الشهري يتيح لهم العيش في حالة من الاستقرار المادي نوعاً ما.

أما فئة من لا يعمل أبداً كانت أعلى نسبة لمن يشارك أحياناً، وقد بلغت (٤٣,٥%) لتنخفض تدريجياً إلى (٣١,٤%) لمن لا يشاركون أبداً، و(٢٥,١%) لمن يشاركون دائماً، وهي نسبة منخفضة، فالعاطلون عن العمل يشغلهم البحث عن العمل، وقد لا يجدون المردود المادي من جراء المشاركة أو المتابعة في هذه الاجتماعات، فتكون مشاركتهم غير ملتزمة بشكل واضح.

وبالنسبة لفئة من يعملون لدى الغير بدون أجر، أي يعملون بقوت يومهم وتأمين إقامتهم، وهي فئة قليلة جداً من عينة الدراسة، وشكلت نسبة من يشارك منهم دائماً بالاجتماعات (٦٦,٧%)، بينما تنخفض نسبتهم إلى (٣٣,٣%) لمن يشارك أحياناً، وتنعدم لمن لا يشارك أبداً. أما فئة من يعملون بقطاع خاص كانت نسبة من يشارك منهم ببعض الأحيان مرتفعة، حيث بلغت (٣٨,٢%)، وتليها بالارتفاع نسبة من لا يشاركون أبداً، وقد بلغت (٣٥,٣%)، بينما من يشارك منهم دائماً كانت منخفضة فقد وصلت إلى (٢٦,٢%)، وربما يعود هذا التفاوت إلى أن العمل بالقطاع الخاص له خصوصية معينة، فهو محكوم بوقت أطول من غيره في القطاعات الأخرى، لذلك عامل الوقت المرتبط بالعمل بهذا القطاع له دور في انخفاض نسبة المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية.

وبالنسبة لمن يعملون بأجر في قطاع حكومي ترتفع نسبة من يشاركون دائماً في تلك الاجتماعات إلى (٤٦,٦%)، وتنخفض بفارق بسيط لمن يشارك منهم أحياناً إلى (٤٣,١%)، ثم تنخفض بفارق كبير جداً بالنسبة لمن لا يشارك أبداً إلى (١٠,٣%)، وقد يعود السبب في هذا التفاوت إلى أن البرنامج حكومي تقوم به وزارة الصحة بالاستعانة بالجهود الأهلية من خلال المراكز الصحية المتواجدة في القرى، ومعظم العاملين في تلك المراكز هم موظفون من أبناء القرية، بالإضافة إلى الموظفين في القطاعات الأخرى غير قطاع الصحة، لذلك ينشأ الشعور بضرورة مشاركتهم بتلك الاجتماعات طوعاً. أما لفئة أصحاب العمل كانت أعلى نسبة للمشاركين دائماً، فبلغت (٤٣,١%) قياساً إلى من يشارك أحياناً في تلك الاجتماعات التي بلغت نسبتهم (٣٢,٨%).

جدول رقم (٧) يبين توزع أفراد العينة حسب الحالة العملية والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية

الحالة العملية		المشاركة باجتماعات مجلس القرية			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
صاحب عمل	التكرار	25	19	14	58
	النسبة	43.1%	32.8%	24.1%	100.0%
يعمل بأجر بقطاع حكومي	التكرار	159	147	35	341
	النسبة	46.6%	43.1%	10.3%	100.0%
يعمل بأجر في قطاع خاص	التكرار	9	13	12	34
	النسبة	26.5%	38.2%	35.3%	100.0%
يعمل لدى الغير بدون أجر	التكرار	4	2	0	6
	النسبة	66.7%	33.3%	.0%	100.0%
متقاعد	التكرار	5	0	0	5
	النسبة	100.0%	.0%	.0%	100.0%
لا يعمل	التكرار	48	83	60	191
	النسبة	25.1%	43.5%	31.4%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.299	.000
N of Valid Cases		635	

من قراءة تلك النسب يتبين أن هناك علاقة بين الحالة العملية والمشاركة في الاجتماعات، لكن ليس بالضرورة أن تحدد طبيعة الحالة العملية تلك العلاقة، أي بمعنى أن العاملين بأجر في قطاع حكومي كانت مشاركتهم أكبر من العاطلين عن العمل أو من ليس لديهم وظيفة، ولا يعد العاطل عن العمل مؤشراً لتوفر الوقت لديه لحضور مثل هذه الاجتماعات أو التفرغ لها بشكل دائم. وقد تبين من الدلالة الإحصائية وجود العلاقة القوية بين المتغيرين بمستوى دلالة بلغت (٠,٠٠٠)، وهي دالة بشدة إحصائياً على علاقة التوافق.

ح- مستوى الدخل وحجم المشاركة :

يحتاج التطوع في برنامج القرى الصحية إلى توفر الوقت، ويمكن أن يستثمر البعض هذا الوقت في عمل إنتاجي يعود عليهم بالربح المادي، وخاصة للفئات الفقيرة المحرومة التي تنشغل عادة

بإشباع ضروراتها المادية الأساسية، فتكون بعيدة عن المشاركة، ويتميز سلوكها بالفردية لأن اهتمامها يكون بالقضايا العامة ضعيفاً. لذلك قد يساهم الرخاء المادي في رفع مستوى المشاركة التطوعية في الاجتماعات التي تعقد بهدف العمل من أجل تنمية القرية. فالدخل يشير إلى إمكانية الحصول على سبل العيش المادية والمعنوية.

ووفق هذه الرؤية يمكن استنتاج صحة تلك الفرضية من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٨) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب مستوى الدخل والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، حيث يتبين أن المتطوعين من ذوي الدخل المرتفع تصل نسبة المشاركين في تلك الاجتماعات بشكل دائم إلى (٥١,١%)، ونسبة من يشارك منهم ببعض الأحيان بلغت (٤٢%)، بينما انخفضت بفارق كبير جداً إلى (٦,٨%) لمن لا يشاركون أبداً، وبنفس المقياس بالنسبة إلى مستوى الدخل المتوسط، ترتفع نسبة من يشاركون دائماً إلى (٤٢,٦%)، وتنخفض إلى (٣٨,٦%) لمن يشاركون أحياناً، و(١٨,٨%) لمن لا يشاركون أبداً.

جدول رقم (٨) يبين توزع أفراد العينة حسب مستوى الدخل والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية

مستوى الدخل		المشاركة باجتماعات مجلس القرية			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
منخفض	التكرار	59	93	47	199
	النسبة	29.6%	46.7%	23.6%	100.0%
متوسط	التكرار	138	125	61	324
	النسبة	42.6%	38.6%	18.8%	100.0%
عالي	التكرار	45	37	6	88
	النسبة	51.1%	42.0%	6.8%	100.0%
غير مبين	التكرار	8	9	7	24
	النسبة	33.3%	37.5%	29.2%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.181	.002
N of Valid Cases		635	

لكن الأمر مختلف بالنسبة لذوي الدخل المنخفض، حيث تقل نسبة مساهمتهم الدائمة في تلك الاجتماعات قياساً إلى المستويين السابقين، وقياساً إلى درجة مساهمتهم في نفس الفئة، حيث بلغت نسبة من يساهمون دائماً (٢٩,٦%)، وهي منخفضة قياساً لمن يساهمون أحياناً والتي بلغت (٤٦,٧%)، وبالتالي كانت منخفضة قياساً إلى من يشارك منهم دائماً في المستوى المتوسط والعالي.

وهذا يعزز الفرضية بأن من يكون مستوى دخله عالياً تكون مشاركته أكبر في تلك الاجتماعات نظراً للاستقرار المادي الذي يحققه هذا المستوى من الدخل، مما يخفف من أعباء مادية للفرد المتطوع كالتفكير في تحسين مستوى دخله. وهذا بدوره يحقق نوعاً من الاستقرار النفسي الذي يمكن أن يكون حافزاً للمشاركة والالتزام بها. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتشير إلى شدة التوافق بين مستوى الدخل المرتفع وازدياد حجم المشاركة التطوعية في حضور تلك الاجتماعات لتصل عند مستوى دلالة قدرها (٠,٠٠٢) وهي ذات دالة إحصائية قوية لعلاقة التوافق بين المتغيرين.

ثانياً- المتغيرات الديمغرافية ودورية المشاركة :

أ- صفة المتطوع ودورية المشاركة :

يحتاج تحديد الأولويات والأنشطة التي يقوم بها أعضاء لجان التنمية إلى التزام الحضور في تلك الاجتماعات للقيام بمهامهم وفق ما تقتضيه صفتهم التطوعية من حيث تنسيق العمل، ومراجعة ما تم تنفيذه أو تحديد ما سيتم. فتشكل بذلك دورية تلك الاجتماعات والالتزام بها عاملاً مهماً لمتابعة العمل، وتحديد المسؤوليات التي يمكن أن يقوم بها المتطوعين، لذلك قد تحدد صفة المتطوع آلية هذا الالتزام.

من هذا المنطلق قد تختلف دورية المشاركة للمتطوعين باختلاف صفتهم التطوعية، فيمكن أن يكون رؤساء لجان التنمية أكثر التزاماً وانتظاماً بحضور تلك الاجتماعات من غيرهم.

ومن قراءة معطيات الجدول رقم (٩) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب صفة المتطوع ودورية المشاركة، يلاحظ أن من يحضرون اجتماعات مجلس تنمية القرية شهرياً بشكل منتظم هم من رؤساء لجان التنمية، وكانت (٥١,٤%) وهي أعلى نسبة، وانخفضت بفارق واضح إلى (٣١,٤%) لمن يحضر منهم بشكل ربعي، وقد يعود هذا الأمر لعدم ملائمة ظروف المتطوعين لموعد

الاجتماع، أو يعود إلى تفاوت القرى في تحديد موعد اجتماعاتها، فبعض القرى ربما لاتحتاج إلى اجتماعات شهرية كما تحتاجها قرى أخرى. ويحدد ذلك طبيعة الأولويات والاحتياجات التي تخص كل قرية، فمنها ما يحتاج إلى حضور اجتماعات ربعية ومنها ما يحتاج إلى اجتماعات شهرية أو سنوية، ..

كما كانت أيضاً نسبة أعضاء لجان التنمية الذين يحضرون تلك الاجتماعات شهرياً (٤٥,٦%)، وهي مرتفعة بالنظر إلى من يحضرون تلك الاجتماعات بشكل ربعي، بينما أعضاء اللجان الفرعية بلغت نسبة من يحضر منهم بشكل شهري (٣٢,٢%)، وهي منخفضة قياساً إلى رؤساء وأعضاء اللجان، وبلغت نسبة من يحضر منهم بشكل ربعي (٣٥,٦%)، وهي مرتفعة بفارق بسيط قياساً إلى من يلتزم بهذه الاجتماعات شهرياً.

جدول رقم (٩) يبين توزع أفراد العينة حسب صفة المتطوع ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

صفة المتطوع		دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية					المجموع
		شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	
رئيس لجنة التنمية	التكرار	18	11	2	1	3	35
	النسبة	51.4%	31.4%	5.7%	2.9%	8.6%	100.0%
عضو لجنة التنمية	التكرار	73	43	16	7	21	160
	النسبة	45.6%	26.9%	10.0%	4.4%	13.1%	100.0%
عضو لجنة فرعية	التكرار	19	21	3	3	13	59
	النسبة	32.2%	35.6%	5.1%	5.1%	22.0%	100.0%
مندوب لجنة الأحياء	التكرار	97	64	27	31	41	260
	النسبة	37.3%	24.6%	10.4%	11.9%	15.8%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.197	.055
N of Valid Cases	514	

وبالنسبة لمندوبات الأحياء كانت نسبة حضورهم الشهري مرتفعة نوعاً ما قياساً إلى أعضاء اللجان الفرعية، وقد بلغت (٣٧,٣%) وانخفضت إلى (٢٤,٦%) لمن يحضرون بشكل ربعي. أما بالنسبة للحضور السنوي أو النصف سنوي لتلك الاجتماعات كانت نسبة المتطوعين بشكل عام منخفضة وبمختلف صفاتهم التطوعية، وشكلت أعلى نسبة لمن يحضر تلك الاجتماعات حسب

الضرورة للمتطوعين من أعضاء اللجان الفرعية وكانت (٢٢%). ويعود هذا التفاوت في تلك النسب لصالح رؤساء لجان التنمية والأعضاء إلى الشعور بالمسؤولية تجاه ما يقومون به، كونهم بموقع أو بصفة يتطلب منهم هذا الالتزام أكثر من غيرهم.

وبالرغم من أن النسب المئوية تعكس العلاقة رقمياً بين صفة المتطوع والتزامه بدورية الاجتماعات التي تعقد بهدف تنمية القرية، إلا أن الدلالة الإحصائية لتلك الأرقام لم تشر بوجود علاقة التوافق بين المتغيرين، فقد كان مستوى دلالة معامل التوافق (٠,٠٥٥)، وهو غير دال إحصائياً.

ب- الجنس ودورية المشاركة :

إن طبيعة التنشئة الاجتماعية ونظرة المجتمع السائدة للذكور تجعلهم يمتازون على الإناث بامتلاك القرار في السيطرة على وقتهم وحرية الحركة، والقدرة على المسؤولية وإدارة المشاكل واتخاذ القرار بشأنها. لذلك قد تختلف دورية المشاركة للمتطوعين باختلاف الجنس، فقد يكون الذكور ملتزمين أكثر من الإناث بحضور تلك الاجتماعات.

وما يمكن ملاحظته من بيانات الجدول رقم (١٠) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب الجنس ودورية المشاركة، تفوق الذكور في الالتزام بحضور تلك الاجتماعات على الإناث، بشكل شهري وربعي، بينما تتفوق الإناث نسبياً على الذكور بعدم الالتزام لحضور تلك الاجتماعات، أي بشكل سنوي، أو نصف سنوي، أو عند الضرورة. وكانت نسبة الذكور المتطوعين ممن يلتزمون بحضور تلك الاجتماعات بشكل شهري (٤٣,٩%)، وهي عالية قياساً إلى الإناث المتطوعات التي بلغت نسبة من يحضر منهن شهرياً (٣٧,٣%)، بينما انخفضت لمن يحضر منهن بشكل ربعي إلى (٢٣,٦%)، وهي منخفضة قياساً إلى نسبة الذكور التي بلغت (٣١,٣%).

ويلاحظ بشكل عام أيضاً ارتفاع نسبة الحضور بشكل شهري وربعي لكل من الذكور والإناث بالنظر إلى الوتيرة الزمنية البعيدة لتلك الاجتماعات (أي الحضور السنوي أو النصف سنوي). ويمكن أن يفسر هذا الأمر أن الغالبية يأتي بشكل طوعي للحضور ومدرك لطبيعة العمل الذي يقوم به وللهدف الذي يريد بلوغه، كما أن ما يفسر هذا الالتزام هو أن اجتماعات مجلس تنمية القرية تعقد في القرية، ولا يكلف الحضور عناء التنقل أو المواصلات، إلا أن الأمر يختلف عند النساء فربما المشاغل المنزلية ومسؤوليات الأسرة قد تحد من التزامهن بحضور تلك الاجتماعات.

جدول رقم (١٠) يبين توزع أفراد العينة حسب الجنس ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

الجنس		دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية					المجموع
		شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	
ذكر	التكرار	101	72	16	13	28	230
	النسبة	43.9%	31.3%	7.0%	5.7%	12.2%	100.0%
أنثى	التكرار	106	67	32	29	50	284
	النسبة	37.3%	23.6%	11.3%	10.2%	17.6%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.153	.015
N of Valid Cases	514	

في الواقع تشير هذه النسب إلى وجود علاقة قوية بين الجنس والالتزام بحضور تلك الاجتماعات لصالح الذكور أكثر من الإناث، مما يمكن قوله بوجود توافق بين المتغيرين، وعليه كانت الدلالة الإحصائية للنسبة المئوية تشير إلى علاقة الترابط عند مستوى الدلالة (٠,٠١٥)، وهي ذات دلالة إحصائية.

ج- فئات العمر ودورية المشاركة :

تتميز الشرائح العمرية الصغيرة بالاندفاع والحماس وحب الإطلاع لما يجري حولها، لذلك قد تكون فاعلة أكثر من الشرائح العمرية الكبيرة من حيث الالتزام بالحضور، ومواكبة ما يجري فيما يخص أحوال القرية للمساهمة بما يمكن أن يطلب منهم كمتطوعين. من هذا المنطلق يمكن أن تختلف دورية المشاركة للمتطوعين باختلاف فئاتهم العمرية، فقد يلتزم المتطوعون من الفئات العمرية الصغيرة بحضور تلك الاجتماعات أكثر من غيرهم.

ويتبين من معطيات الجدول رقم (١١) الذي يوضح توزع أفراد العينة المدروسة حسب فئات العمر ودورية المشاركة أن الفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة) شكلت أعلى نسبة في الالتزام الشهري بحضور تلك الاجتماعات، وتليها فئة (من ٤٥ سنة فأكثر)، حيث بلغت نسبة من يلتزم شهرياً (٤٠,١%)، ويمكن أن يفسر ذلك بأن هذه الفئة تمثل قادة وأعيان المجتمع، وهم يتميزون

بمكانة اجتماعية بين أفراد القرية مما يجعلهم أكثر إحساساً بالمسؤولية تجاه التزامهم بهذه الاجتماعات ودوريتها. كما أن التزام الفئة العمرية الصغيرة (أقل من ٢٥ سنة)، وارتفاع نسبتها إلى (٤٧,٨%) يمكن أن يكون أيضاً لتتلقى التوجيه لما يمكن أن تقوم به من أعمال تطوعية تفيد البرنامج في القرية، أما لمن يحضر تلك الاجتماعات بشكل ربعي كانت أدنى نسبة هي للفئة (أقل من ٢٥ سنة) وقد بلغت (١٨,٥%) بينما كانت عند الفئة (٤٥ فأكثر) أعلى وقد بلغت (٣٢,١%).

جدول رقم (١١) يبين توزع أفراد العينة حسب فئات العمر ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

الفئات العمرية		دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية					المجموع
		شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	
أقل من ٢٥ سنة	التكرار	44	17	10	15	6	92
	النسبة	47.8%	18.5%	10.9%	16.3%	6.5%	100.0%
بين ٢٥-٣٤ سنة	التكرار	39	32	12	6	21	110
	النسبة	35.5%	29.1%	10.9%	5.5%	19.1%	100.0%
بين ٣٥-٤٤ سنة	التكرار	69	46	14	14	32	175
	النسبة	39.4%	26.3%	8.0%	8.0%	18.3%	100.0%
من ٤٥ سنة فأكثر	التكرار	55	44	12	7	19	137
	النسبة	40.1%	32.1%	8.8%	5.1%	13.9%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.210	.021
	N of Valid Cases	514	

أما الفئة (بين ٢٥-٣٤ سنة) كانت نسبة من يلتزم منهم شهرياً (٣٥,٥%)، وانخفضت إلى (٢٩,١%) لمن يلتزم منهم بشكل ربعي، بينما كان العكس لدى الفئة التي تليها (بين ٣٥-٤٤ سنة) فكانت نسبة من يلتزم منهم شهرياً أعلى نسبياً من الفئة التي قبلها، وقد بلغت (٣٩,٤%)، وانخفضت إلى (٢٦,٣%) لمن يحضر منهم بشكل ربعي، وهي منخفضة بالمقارنة مع الفئة السابقة.

بينما حضور تلك الاجتماعات بفترات زمنية متباعدة شكل لدى جميع الفئات نسب منخفضة قياساً إلى الحضور الشهري أو الربعي. ويلاحظ وجود علاقة بين فئات العمر وخاصة الفئات الصغيرة بالعمر والالتزام بدورية تلك الاجتماعات، وهذا يدل على أهمية هذه الفئة في

توظيف طاقاتها وبناء قدراتها من خلال العمل التطوعي بشكل عام والعمل التطوعي فيما يخص القضايا التنموية بشكل خاص، ففئة المتطوعين أقل من ٢٥ سنة ممن يحضرون الاجتماعات دائماً أو أحياناً ملتزمون بدوريتها أكثر من غيرهم وتليها الفئة العمرية من (٤٥ سنة فأكثر). وقد كانت الدلالة الإحصائية تشير إلى التوافق بين المتغيرين حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٢١) وهو دال إحصائياً. وخاصة لصالح الفئتين العمريتين السابقتين ممن يلتزمون شهرياً بتلك الاجتماعات.

د- عدد أفراد الأسرة ودورية المشاركة :

لاشك أن هناك اختلاف بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة صغيرة العدد عن الأسر كبيرة العدد وخاصة في المجتمع الريفي الذي يميل إلى زيادة عدد أفراد الأسرة، وإن اختلف هذا الأمر مابين المناطق السورية، فالأسر الصغيرة قد لا تتحمل الأعباء التي تتحملها الأسر كبيرة العدد سواء من الناحية المادية، أو من الناحية الاجتماعية والنفسية، ففي الأسر كبيرة العدد قد تكثر الآراء أو تزداد المسؤوليات، أو يكون أوجه عديدة من التفاعل في العلاقات بين أفراد الأسرة التي قد تأخذ شكل الصراع أو التعاون،.. الخ. وبالتالي ربما المتطوع عندما يعيش في الأسر كبيرة العدد التي تعكس هذا الوضع يمكن أن يقلل من التزامه بدورية اجتماعات مجلس التنمية على عكس من يعيش في الأسر صغيرة العدد التي ربما تكون أكثر استقراراً.

لذلك تختلف دورية المشاركة للمتطوعين باختلاف عدد أفراد الأسرة، فقد يكون المتطوعون الذين ينتمون لأسر صغيرة الحجم ملتزمين بحضور اجتماعات مجلس تنمية القرية بفترات زمنية قريبة ومنتظمة أكثر من المتطوعين الذين ينتمون لأسر كبيرة الحجم.

ويتوضح من خلال الجدول رقم (١٢) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب عدد أفراد الأسرة ودورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية بأن المتطوعين الذين ينتمون إلى فئة الأسر كبيرة العدد (من ١٠ أفراد فأكثر) بلغت نسبة من يلتزم بحضور اجتماعات مجلس تنمية القرية بشكل شهري (٦٩,٢%) وشكلت أعلى نسبة، وانخفضت بفارق كبير جداً إلى (١٢,٨%) لمن يستطيعون الحضور بشكل ربعي، بينما كان بالمرتبة الثانية لمن يلتزمون بحضور دورية تلك الاجتماعات شهرياً هم المتطوعون الذين ينتمون إلى فئة الأسر (أقل من ٤ أفراد)، وقد بلغت (٤٨,٣%) لتنخفض أيضاً بفارق كبير إلى (١٨,٤%) لمن يحضرون تلك الاجتماعات بشكل ربعي.

أما المتطوعون الذين ينتمون لفئة الأسر (بين ٤-٦ أفراد) تماثلت تقريباً نسبة من يلتزم الحضور شهرياً مع نسبة من يحضرون ربعياً، فكانت على التوالي (٣٢,٢%) و(٣١%). في حين المتطوعون الذين ينتمون لفئة الأسر (بين ٧-٩ أفراد) شكلت نسبة من يلتزم بالحضور شهرياً (٤٢,٥%). بينما نسبة الحضور للاجتماعات على فترات متباعدة جداً أو حسب الضرورة، كانت منخفضة ولكل المتطوعين على اختلاف فئات عدد الأسر.

جدول رقم (١٢) يبين توزع أفراد حسب عدد أفراد الأسرة ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

عدد أفراد الأسرة		دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية					المجموع
		شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	
أقل من ٤ أفراد	التكرار	42	16	9	7	13	87
	النسبة	48.3%	18.4%	10.3%	8.0%	14.9%	100.0%
بين ٤-٦ أفراد	التكرار	84	81	25	24	47	261
	النسبة	32.2%	31.0%	9.6%	9.2%	18.0%	100.0%
بين ٧-٩ أفراد	التكرار	54	37	12	11	13	127
	النسبة	42.5%	29.1%	9.4%	8.7%	10.2%	100.0%
من ١٠ أفراد فأكثر	التكرار	27	5	2	0	5	39
	النسبة	69.2%	12.8%	5.1%	.0%	12.8%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.231	.004
N of Valid Cases		514	

وقد لوحظ تفاوت بين فئات الأسر للمتطوعين وتأثيرها على التزامهم لحضور دورية تلك الاجتماعات، وكان هذا واضحاً بالنسبة للمتطوعين الذين ينتمون لأسر كبيرة الحجم ولأسر صغيرة الحجم، مما يمكن قوله إن هناك عناصر أخرى تلعب دوراً في ذلك، فليس عدد الأسرة بحد ذاته بقدر ما هو الظروف التي يمكن أن تمر بها الأسرة كبيرة الحجم، أو صغيرة الحجم والمسؤولية والعلاقات التي تحكم وضع كل منهما.

لذلك لم تثبت صحة الفرضية بشكل أحادي ومحدد لالتزام المتطوعين في دورية الاجتماعات التي تعقد بفترات زمنية قريبة شهرية أو ربعية للذين ينتمون إلى فئات الأسر قليلة العدد، إنما كان

الالتزام بدورية تلك الاجتماعات لصالح المتطوعين الذين ينتمون لفئات الأسر كبيرة العدد ومن ثم يليها التزام المتطوعين ممن ينتمون لفئات الأسر صغيرة العدد.

وبناءً عليه كان هناك توافق بين المتغيرين يشير إلى علاقة الترابط من خلال مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق التي بلغ (٠,٠٠٤)، وهو دال بشدة على العلاقة بينهما.

هـ- الحالة الاجتماعية ودورية المشاركة :

إن الالتزام بحضور دورية تلك الاجتماعات يحتاج لوقت قد يستطيع العازبون توفير هذا الوقت أكثر من غيرهم، فغالباً ما تكون مسؤولياتهم محدودة مقارنةً مع فئة المتزوجين، أو المطلقين، أو الأرامل، مما يتيح لهم المشاركة والالتزام بشكل أكبر.

وتشير الأرقام الواردة بالجدول رقم (١٣) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب الحالة الاجتماعية ودورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية أن نسبة الأرامل شكلت أعلى نسبة فقد بلغت (٨٣,٣%)، وتليها نسبة حالات المطلقين التي بلغت (٥٠%)، ولكن لا يمكن التعويل بشكل قطعي على التزام تلك الحالتين لأن عدد حالات المطلقين والأرامل لم تتجاوز العشر حالات من مجمل عينة الدراسة، لذلك ارتفعت النسبة قياساً لأعدادهم، ويمكن أن يكون سبب التزامهم توفر الوقت لديهم أو تعويض لما يشعرون فيه من فراغ من جراء غياب الشريك، وهذا يختلف بحسب البيئة الاجتماعية للقرية. إلا أن أغلبية عينة الدراسة كانت من المتزوجين، وقد شكلت نسبة من يلتزم بدورية تلك الاجتماعات بشكل شهري (٣٨,٧%)، وهي منخفضة قياساً للمتطوعين العازبين الذين بلغت نسبتهم (٤١,٨%)، في حين ارتفعت نسبة من يحضر تلك الاجتماعات بشكل ربعي لدى المتزوجين قياساً للعازبين، فقد بلغت (٢٩,٢%) وللعازبين (٢٤,١%)، وكانت نسبة من يحضر من العازبين حسب الضرورة (١٠,١%) وهي منخفضة قياساً إلى نسبة من يحضر من المتزوجين، وقد بلغت (١٧,٦%). لذلك يمكن القول بأن العازبين بحكم وضعهم الاجتماعي قادرين على الالتزام بدورية تلك الاجتماعات أكثر من المتزوجين، وتبقى حالات المطلقين والأرامل حالات استثنائية.

جدول رقم (١٣) يبين توزع العينة حسب الحالة الاجتماعية ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

الحالة الاجتماعية		دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية					المجموع
		شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	
عازب	التكرار	66	38	18	20	16	158
	النسبة	41.8%	24.1%	11.4%	12.7%	10.1%	100.0%
متزوج	التكرار	134	101	28	22	61	346
	النسبة	38.7%	29.2%	8.1%	6.4%	17.6%	100.0%
أرمل	التكرار	5	0	1	0	0	6
	النسبة	83.3%	.0%	16.7%	.0%	.0%	100.0%
مطلق	التكرار	2	0	1	0	1	4
	النسبة	50.0%	.0%	25.0%	.0%	25.0%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.198	.051
N of Valid Cases	514	

ولكن في واقع الحال لم تشر الدلالة الإحصائية إلى وجود علاقة بين المتغيرين حيث بلغ مستوى دلالة معامل التوافق (٠,٠٥١)، وهو غير دال إحصائياً.

و- المستوى التعليمي ودورية المشاركة :

يمكن أن يتيح مستوى التعليم العالي القدرة على الالتزام بحضور تلك الاجتماعات لكونه يؤسس الفهم العميق والوعي لإدراك المسؤوليات التي أراد أن يتحملها المتطوعون، وبالتالي يتيح لهم إدراك الغاية أو الهدف الذي هم موجودون من أجله، وقد يكونون أكثر تقبلاً لفكرة التطوع، ومدركون لدورهم كقناة يمكن أن توصل الأفكار بشكل واضح ومنظم، لذلك يمكن أن يكونوا منتظمين بحضور دورية تلك الاجتماعات أكثر من المتطوعين الذين لديهم تعليم منخفض.

وبناءً عليه تختلف دورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية باختلاف المستوى التعليمي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للمتطوعين كلما كان التزامهم بدورية المشاركة بها بشكل أكثر.

ولدى قراءة معطيات الجدول رقم (١٤) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب مستوى التعليم ودورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، تبين أن أعلى نسبة لمن يلتزمون بالحضور شهرياً كانت لفئة المتطوعين من التعليم المنخفض، وقد بلغت (٥٤,٣%)، وانخفضت بفارق كبير لمن يحضر منهم تلك الاجتماعات بشكل ربعي إلى (٢٥,٩%)، وانخفضت بشدة لمن يحضر منهم بفترات زمنية متباعدة. بينما المتطوعون من المستوى التعليمي العالي كانت نسبة حضورهم (٤١,٨%)، وهي منخفضة نوعاً ما قياساً للمتطوعين من المستوى التعليمي المنخفض، أما من يحضر منهم بشكل ربعي كانت نسبتهم منخفضة، وقد بلغت (٢٥,٥%). وبشكل عام يلاحظ ارتفاع نسبة من يحضر من المتطوعين شهرياً قياساً لمن يحضر بشكل ربعي على اختلاف مستويات تعليمهم، باستثناء المتطوعين الأميين، فقد شكلت عينة بسيطة جداً، وبالرغم من ذلك كانت نسبة من يحضر منهم تلك الاجتماعات بشكل ربعي (٥٠%)، ومن يحضر منهم بشكل شهري (٢٥%).

جدول رقم (١٤) يبين توزع أفراد العينة حسب مستوى التعليم ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

مستوى التعليم		دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية: شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	المجموع
أمي	التكرار	1	2	1	0	0	4
	النسبة	25.0%	50.0%	25.0%	.0%	.0%	100.0%
منخفض	التكرار	44	21	7	4	5	81
	النسبة	54.3%	25.9%	8.6%	4.9%	6.2%	100.0%
متوسط	التكرار	70	60	22	21	36	209
	النسبة	33.5%	28.7%	10.5%	10.0%	17.2%	100.0%
عالي	التكرار	92	56	18	17	37	220
	النسبة	41.8%	25.5%	8.2%	7.7%	16.8%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.183	.119
N of Valid Cases	514	

يلاحظ وجود فوارق في النسبة المئوية باتجاه بعض مستويات التعليم ودورية المشاركة، ولكن ليست بالشكل الذي يمكن أن يدلل من خلاله على وجود ارتباط بين مستوى التعليم والالتزام بحضور دورية المشاركة، حيث لم يكن لمستوى التعليم دوراً في ذلك ولم تثبت صحة الفرضية لدى

أفراد العينة. ولم يشر مستوى الدلالة الإحصائية إلى وجود علاقة توافق بين المتغيرين حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,١١٩)، وهو غير دال إحصائياً عند هذا المستوى.

ز- الحالة العملية ودورية المشاركة :

إن دورية الاجتماعات قد لاتتطلب وقتاً كبيراً كونها تعقد بشكل شهري وليوم واحد بمدة محددة، ومع ذلك يمكن أن يكون العاطلون عن العمل ملتزمون بالحضور أكثر من الذين يعملون بأجر بمختلف القطاعات، ويمكن أن يكون المتقاعدون أكثر التزاماً من غيرهم أيضاً، ويتفاوت هذا الأمر حسب الحالة العملية، كونها من القضايا التي يمكن أن يخضع المتطوع بفعلها لظروف معينة تساهم بهذا الالتزام أو عدمه. وعليه تختلف دورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية باختلاف الحالة العملية للمتطوعين، فقد يكون العاطلون عن العمل أكثر التزاما بدورية تلك الاجتماعات من الذين يعملون بقطاعات مختلفة.

وباستقراء بيانات الجدول رقم (١٥) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب الحالة العملية ودورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، يلاحظ أن أعلى نسبة لمن يلتزمون بحضور اجتماعات مجلس تنمية القرية شهرياً كانت للذين يعملون لدى الغير بدون أجر، وقد بلغت نسبة من يحضر منهم (٦٦,٧%) وتليها فئة المتقاعدين، وقد بلغت (٦٠%) وكلتا الفئتين تشكلان الاستثناء من العينة نظراً لانخفاض عددهم قياساً إلى عينة الدراسة، فقد تركزت عينة الدراسة بالدرجة الأولى للمتطوعين من العاملين بأجر في قطاع حكومي، وتليها فئة العاطلين عن العمل، حيث شكلت نسبة من يحضر منهم الاجتماعات بشكل شهري (٣٩,٧%) وبلغت نسبة المتطوعين العاملين بأجر في قطاع حكومي ممن يلتزم بالحضور شهريا (٣٧,٩%)، وكانت النسبتان كلتاهما من هاتين الفئتين منخفضتين قياساً إلى باقي الفئات الأخرى، فقد بلغت نسبة المتطوعين الذين يعملون بأجر في قطاع خاص ممن يلتزمون بالحضور شهرياً (٥٠%)، لتنخفض إلى (٤٧,٧%) لفئة المتطوعين لمن هم أصحاب عمل ممن يلتزم منهم شهرياً بتلك الاجتماعات.

وبالرغم من أن معظم المتطوعين هم من فئتي العاملين بأجر بقطاع حكومي والعاطلين عن العمل، يلاحظ انخفاض نسبة التزامهم بدورية تلك الاجتماعات مع أن مشاركتهم بالاجتماعات شكلت نسبة مرتفعة، ويمكن أن يفسر الأمر بالنسبة للعاملين بأجر بقطاع حكومي عدم توفر

الوقت، أو عدم الشعور بجدوى تلك الاجتماعات، بينما العاطلون عن العمل قد يفضلون البحث عن عمل آخر من الالتزام بدورية تلك الاجتماعات وخاصة أن معظم المتطوعين العاطلين عن العمل هم من مندوبات الأحياء، وليست من مهامهم الالتزام بالحضور الدوري لها.

جدول رقم (١٥) يبين توزع أفراد العينة حسب الحالة العملية ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

الحالة العملية		دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية					المجموع
		شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	
صاحب عمل	التكرار	21	14	2	2	5	44
	النسبة	47.7%	31.8%	4.5%	4.5%	11.4%	100.0%
يعمل بأجر بقطاع حكومي	التكرار	116	84	27	23	56	306
	النسبة	37.9%	27.5%	8.8%	7.5%	18.3%	100.0%
يعمل بأجر في قطاع خاص	التكرار	11	4	4	0	3	22
	النسبة	50.0%	18.2%	18.2%	.0%	13.6%	100.0%
يعمل لدى الغير بدون أجر	التكرار	4	0	1	1	0	6
	النسبة	66.7%	.0%	16.7%	16.7%	.0%	100.0%
متقاعد	التكرار	3	1	0	0	1	5
	النسبة	60.0%	20.0%	.0%	.0%	20.0%	100.0%
لا يعمل	التكرار	52	36	14	16	13	131
	النسبة	39.7%	27.5%	10.7%	12.2%	9.9%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.202	.344
N of Valid Cases	514	

وفي الواقع شكل الالتزام بحضور تلك الاجتماعات على فترات متباعدة نسب منخفضة لمختلف الفئات وشكلت لدى فئتين أو أكثر تقارباً بالنسب، فلم توجد فوارق كبيرة بين من يحضر بشكل سنوي، أو نصف سنوي لكل فئة. لذلك لم تظهر من خلال تلك النسب وجود فوارق تشير إلى علاقة بين المتغيرين،وخاصةً أن المتطوعين في كل قرية يمكن أن يستطيعوا معرفة ما دار في الاجتماعات وما يمكن أن يقرر في الاجتماع كونهم أبناء القرية.

وعليه لم تثبت صحة الفرضية على أفراد العينة المدروسة، ولم تأت الدلالة الإحصائية لتعبر عن وجود توافق بين المتغيرين التي بلغت (٠,٣٤٤)، وهي غير دالة نهائياً على وجود أي ارتباط بينهما.

ح- مستوى الدخل ودورية المشاركة :

إن الوضع الاقتصادي له دور في التزام المتطوعين بحضور تلك الاجتماعات، فربما لايتيح لأصحاب الدخل المتوسط، أو المنخفض من المتطوعين فرصة لتوفير الوقت من أجل الالتزام بدورية تلك الاجتماعات، فالوضع الاقتصادي يشكل عامل ضغط لاستثمار وقتهم في عمل مأجور لتحسين مستوى معيشتهم، بينما يمكن أن يكون المتطوعون من ذوي الدخل العالي أكثر رخاء واستقراراً من الناحية المادية مما يجعلهم ملتزمين بتلك الاجتماعات أكثر من غيرهم. لذلك تختلف دورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية باختلاف مستوى الدخل للمتطوعين، فكلما ارتفع مستوى الدخل كلما كان المتطوعون ملتزمين بدورية تلك الاجتماعات بشكل أكبر.

ومن خلال معطيات الجدول رقم (١٦) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب مستوى الدخل ودورية اجتماعات مجلس تنمية القرية، يلاحظ أن أعلى نسبة للمتطوعين الذين يلتزمون بدورية اجتماعات مجلس التنمية بشكل شهري هم ممن ينتمون لفئة الدخل المتوسط وقد بلغت (٤٢,٢%)، بينما انخفضت إلى (٢٥,٥%) لمن يحضر منهم تلك الاجتماعات بشكل ربعي، وتليها نسبة المتطوعين الذين ينتمون لفئة الدخل المنخفض، وقد بلغت نسبة من يحضر منهم بشكل شهري (٣٩,٥%)، وانخفضت إلى (٢٧,٦%) لمن يحضر منهم بشكل ربعي.

أما المتطوعون ممن ينتمون إلى فئة الدخل العالي شكلت نسبة من يحضر شهرياً أدنى نسبة قياساً إلى الفئتين السابقتين، وقد بلغت (٣٥,٤%) لتنخفض إلى (٣٠,٥%) ممن يحضر منهم بشكل ربعي، وبالمقابل شكلت تلك الفئة أعلى نسبة لمن يحضر منهم حسب الضرورة لتبلغ (٢٣,٢%) قياساً إلى فئتي المتطوعين ممن ينتمون للدخل المتوسط والمنخفض.

جدول رقم (١٦) يبين توزع أفراد العينة حسب مستوى الدخل ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

مستوى الدخل		دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية					المجموع
		شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	
منخفض	التكرار	60	42	18	12	20	152
	النسبة	39.5%	27.6%	11.8%	7.9%	13.2%	100.0%
متوسط	التكرار	111	67	23	24	38	263
	النسبة	42.2%	25.5%	8.7%	9.1%	14.4%	100.0%
عالي	التكرار	29	25	7	2	19	82
	النسبة	35.4%	30.5%	8.5%	2.4%	23.2%	100.0%
غير مبين	التكرار	7	5	0	4	1	17
	النسبة	41.2%	29.4%	.0%	23.5%	5.9%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.182	.128
N of Valid Cases		514	

في الواقع لم تثبت صحة الفرضية لأفراد عينة الدراسة بارتباط مستوى الدخل العالي بالالتزام لحضور تلك الاجتماعات، فقد كان متوسطي الدخل من المتطوعين هم الأكثر التزاماً، ويمكن أن يفسر ذلك بأن العمل التطوعي أمر غير ملزم، وإنما قد تتدخل به عوامل موضوعية وذاتية تحفزه كونه من الحاجات الثانوية، ويتم الانخراط فيه بعد أن يكون الإنسان قد لبى حاجاته الأساسية لذلك تستطيع الفئات الميسورة من المجتمع القيام به أكثر من غيرها.

ولم تشر الدلالة الإحصائية على وجود علاقة توافق بين المتغيرين فقد بلغ مستوى الدلالة لمعامل التوافق (٠,١٢٨)، وهو غير دال نهائياً.

ثالثا- المتغيرات الديمغرافية وممارسة العمل التطوعي :

أ- صفة المتطوع وممارسة العمل التطوعي :

تتضمن ممارسة العمل التطوعي مدى تلك الممارسة، فقد يكون بعض المتطوعين المنتسبين للبرنامج بصفة متطوعين، ولكن لم يمارسوا أي عمل تطوعي في إطار برنامج القرى الصحية، وإما أن يكون البعض منهم مارس بعض الأعمال أو أعمالاً كثيرة، ومنهم مازال مستمر بالعمل التطوعي، لذلك قد تختلف تلك الممارسة حسب صفة المتطوع. ويمكن أن يكون رؤساء لجان التنمية أكثر ممارسة للعمل التطوعي من غيرهم من المتطوعين.

وتوضح معطيات الجدول رقم (١٧) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب صفة المتطوع وممارسة العمل التطوعي، تركز النسب المئوية للمتطوعين على اختلاف صفاتهم الذين مارسوا العمل التطوعي ببعض الأحيان باستثناء رؤساء لجان التنمية، فقد بلغت نسبة من مارس منهم بعض الأعمال (٣٨,٩%) لترتفع إلى (٤٤,٤%) لمن هو مستمر بالعمل التطوعي ويريد أن يقدم المزيد، ويفسر ذلك لكونهم في موقع المسؤولية، وأصحاب القرار في المجتمع المحلي الذي انتخبهم ليمثلهم في هذا البرنامج وتحقيق ما يمكن تحقيقه من خلاله، وقد تتعزز مكانتهم الاجتماعية من خلال الأعمال التي يقومون بها.

بينما أعضاء لجان التنمية بلغت نسبة من مارس منهم بعض الأعمال (٥٤,٣%) لتنخفض بفارق كبير إلى (٢٨,٨%) من المستمرين منهم بالعمل التطوعي، فهم غير ملتزمين بالدرجة التي يمكن أن تكون لرؤساء لجان التنمية، وكذلك بالنسبة لأعضاء اللجان الفرعية ارتفعت نسبة من مارس منهم بعض الأعمال إلى (٥٨,٦%) لتنخفض إلى (٢٠%) للمستمرين بالعمل التطوعي. وهذا يعود إلى طبيعة المهام المنوطة بكل صفة من الصفات حيث يختلف حجم المسؤوليات الموزعة فيما بينهم باختلاف دورهم ومكانتهم بالتنظيم المجتمعي. أما مندوبات\مندوبي الأحياء شكلت نسبة من مارس بعض الأعمال (٦٧,٨%)، وهي أعلى نسبة بين المتطوعين على اختلاف صفاتهم، كما شكلت نسبتهم من المستمرين بالعمل التطوعي أدنى نسبة، وقد بلغت (١٦,٢%). بينما المتطوعون

على اختلاف صفاتهم الذين مارسوا أعمالاً كثيرة كانت نسبتهم ضئيلة قياسا لمن مارس بعض الأعمال منهم أو مازال مستمراً بالعمل التطوعي.

جدول رقم (١٧) يبين توزع أفراد العينة حسب صفة المشارك وممارسة العمل التطوعي

صفة المشارك		ممارسة العمل التطوعي				
		لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	المجموع
رئيس لجنة التنمية	التكرار	1	14	5	16	36
	النسبة	2.8%	38.9%	13.9%	44.4%	100.0%
عضو لجنة التنمية	التكرار	3	100	28	53	184
	النسبة	1.6%	54.3%	15.2%	28.8%	100.0%
عضو لجنة فرعية	التكرار	3	41	12	14	70
	النسبة	4.3%	58.6%	17.1%	20.0%	100.0%
مندوبات الأحياء	التكرار	12	234	43	56	345
	النسبة	3.5%	67.8%	12.5%	16.2%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.204	.001
N of Valid Cases	635	

وعليه يمكن القول بوجود علاقة بين صفة المتطوع ومدى ممارسته للعمل التطوعي، وقد ثبتت صحة الفرضية لدى أفراد عينة الدراسة، وكانت الدلالة الإحصائية تشير إلى وجود توافق بين المتغيرين عند مستوى الدلالة (٠,٠٠١)، وهو دال بشدة على العلاقة بينهما.

ب- الجنس وممارسة العمل التطوعي :

يمكن أن يتاح للمتطوعين الذكور ممارسة العمل التطوعي في أي وقت والاستمرار به أكثر من الإناث، وذلك وفقاً لتصورات قد ذكرت سابقاً فيما يخص النظرة المجتمعية للذكور التي تعطيهم امتيازات أكثر من الإناث في القدرة على التصرف واتخاذ القرار وغيرها من المكتسبات الاجتماعية التي تعزز من دوره بشكل أكبر، لذلك تختلف ممارسة العمل التطوعي باختلاف جنس المتطوع لصالح الذكور. ووفق معطيات الجدول رقم (١٨) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب

الجنس وممارسة العمل التطوعي، يلاحظ انخفاض نسبة كل من الذكور والإناث لمن لم يمارسوا أي عمل تطوعي، وقد تساوت النسبة بين الجنسين لتكون (٣%)، ولمن مارسوا أعمالاً كثيرة كانت النسبة مرتفعة لصالح الذكور بفارق بسيط، فقد بلغت نسبة الذكور (١٥,٥%) ونسبة الإناث (١٢,٧%)، إلا أن الفرق يبدو واضحاً في النسب المئوية ما بين الذكور والإناث لكل من مارس بعض الأعمال ومازال مستمر بالعمل التطوعي، وقد تفوقت نسبة الإناث على الذكور في ممارسة بعض الأعمال، وكانت نسبتهن (٦٧,١%) بينما الذكور (٥٣%)، وربما يعود هذا إلى طبيعة البرنامج من جهة وطبيعة مهام مندوبات الأحياء والرسائل الاجتماعية، والصحية، والتربوية، المطلوب إيصالها للمجتمع المحلي من جهة ثانية، فليس بالضرورة أن يكون عملهم متواصل ومستمر، وهذا يعود إلى طبيعة الأنشطة التي تناسب عمل مندوبات الأحياء، بينما تفوقت نسبة الذكور على الإناث في الاستمرار بالعمل التطوعي، وهذا يعود إلى وضعية الذكور ثقافياً واجتماعياً من جهة، ودورهم في البرنامج من حيث المتابعة وإتمام الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي يتطلبها العمل في القرية لتطبيق البرنامج من جهة أخرى.

جدول رقم (١٨) يبين توزع أفراد العينة حسب الجنس المشارك وممارسة العمل التطوعي

الجنس		ممارسة العمل التطوعي: لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	المجموع
ذكر	التكرار	8	140	41	75	264
	النسبة	3.0%	53.0%	15.5%	28.4%	100.0%
أنثى	التكرار	11	249	47	64	371
	النسبة	3.0%	67.1%	12.7%	17.3%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.150	.002
N of Valid Cases		635	

وبهذا يمكن القول بأن الفرضية تثبت لدى أفراد عينة الدراسة بقدرة الذكور على الاستمرار بالعمل التطوعي أكثر من الإناث، وقد كانت الدلالة الإحصائية تشير إلى وجود توافق بين متغير الجنس وممارسة العمل التطوعي، وكان مستوى الدلالة (٠,٠٠٢) وهو دال بشدة.

ج- فئات العمر وممارسة العمل التطوعي :

تتميز فئة الشباب من هم في مقتبل العمر كما تمت الإشارة إليها سابقاً، بشدة حماسهم وحبهم للاطلاع والمعرفة والمشاركة، وربما يخف تدريجياً هذا الحماس مع التقدم في العمر، والاتجاه إلى بناء الأسرة والميل نحو الاستقرار التي ترتب عليها جملة من المسؤوليات المادية والاجتماعية يمكن أن لايشعر بها صغار العمر. لذلك تختلف ممارسة العمل التطوعي باختلاف فئة عمر المتطوع، فقد يكون المتطوعون من الفئات العمرية الصغيرة أكثر ممارسة للعمل التطوعي من المتطوعين في الفئات العمرية الكبيرة، فكلما كان المتطوع صغيراً بالعمر يكون أكثر استمرار في العمل التطوعي من الكبار في العمر.

وفي معطيات الجدول رقم (١٩) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب فئات العمر وممارسة العمل التطوعي، يلاحظ تفاوت النسب بشكل واضح حسب الفئات العمرية من جهة، وحسب درجة ممارسة الأعمال التطوعية لكل فئة على حدة من جهة أخرى، فقد كانت أعلى نسبة لمن مارس بعض الأعمال هي للمتطوعين من الفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة)، وقد بلغت (٧١,٣%)، بينما كانت أدناها للمتطوعين من الفئة العمرية (من ٤٥ سنة فأكثر) وقد بلغت (٥٥,٢%). وكان العكس للمتطوعين الذين ما زالوا مستمرين بالعمل التطوعي، فقد كانت أعلى نسبة للمتطوعين من الفئة العمرية (بين ٣٥-٤٤ سنة) وقد بلغت (٢٧,٧%)، وانخفضت نسبياً إلى (٢٤,٧%) للمتطوعين من الفئة العمرية (٤٥ سنة فأكثر)، بينما شكلت أدنى نسبة للمتطوعين من الفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة) للمستمرين بالعمل التطوعي، فبلغت (١١,٦%)، وقد تساوت هذه النسبة لنفس الفئة ممن مارسوا أعمالاً كثيرة.

يمكن القول بأن الفرضية لم تثبت صحتها على أفراد العينة المدروسة، فقد ثبتت صحة الفرضية العكس، من خلال البيانات الواردة، فالفئة العمرية للمتطوعين من كبار السن كان استمرارهم بالتطوع أكثر من الفئات الأصغر سناً، وربما يعود هذا أيضاً إلى طبيعة برنامج القرى الصحية الذي يحتاج إلى الفئات المؤثرة في المجتمع المحلي وغالباً ما تكون من الفئات العمرية الكبيرة،

لذلك يتطلب استمرارهم بالتواصل دون الانقطاع عن ما يحتاجه البرنامج في القرية من دعمهم، بينما الفئات الأقل عمراً كانت ممارستها لبعض الأعمال أكثر من الفئات العمرية الكبيرة، وقد يعود ذلك إلى طبيعة عملهم وظروفهم وطبيعة العمل التطوعي الذي يقومون بالمشاركة فيه.

جدول رقم (١٩) يبين توزع أفراد العينة حسب فئات العمر وممارسة العمل التطوعي

الفئات العمرية		ممارسة العمل التطوعي: لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	المجموع
أقل من ٢٥ سنة	التكرار	7	92	15	15	129
	النسبة	5.4%	71.3%	11.6%	11.6%	100.0%
بين ٢٥-٣٤ سنة	التكرار	6	97	17	30	150
	النسبة	4.0%	64.7%	11.3%	20.0%	100.0%
بين ٣٥-٤٤ سنة	التكرار	3	115	28	56	202
	النسبة	1.5%	56.9%	13.9%	27.7%	100.0%
من ٤٥ سنة فأكثر	التكرار	3	85	28	38	154
	النسبة	1.9%	55.2%	18.2%	24.7%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.185	.007
N of Valid Cases	635	

ووفقاً لذلك كانت النتيجة بوجود توافق بين عمر المتطوعين والاستمرار بممارسة العمل التطوعي لصالح الفئات العمرية الكبيرة والعكس صحيح. وقد كانت الدلالة الإحصائية تشير بقوة إلى العلاقة بينهما عند مستوى دلالة بلغ (٠,٠٠٧)، وهو دال بشدة على هذا التوافق.

د- عدد أفراد الأسرة وممارسة العمل التطوعي :

يمكن أن ينشغل المتطوعين الذين ينتمون للأسرة الكبيرة بمسؤوليات والتزامات عديدة تتطلبها تلك الأسر مما يجعل ممارستهم التطوعية بشكل جزئي أكثر مما تكون مستمرة، بينما المتطوعون الذين ينتمون للأسر صغيرة الحجم قد يستطيعون ترتيب أولوياتهم وتنظيم أنفسهم على مستوى أسرهم، وبالتالي يمكن أن تكون ممارستهم للعمل التطوعي بشكل مستمر وليس جزئي. من

هنا يمكن أن تختلف ممارسة العمل التطوعي باختلاف عدد أفراد الأسرة، فقد يكون المتطوعون الذين ينتمون لأسر صغيرة الحجم مستمرين بالعمل التطوعي أكثر من الذين ينتمون للأسر الكبيرة.

جدول رقم (٢٠) يبين توزع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة وممارسة العمل التطوعي

عدد أفراد الأسرة		ممارسة العمل التطوعي				
		لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	المجموع
أقل من ٤ أفراد	التكرار	4	54	22	18	98
	النسبة	4.1%	55.1%	22.4%	18.4%	100.0%
بين ٤-٦ افراد	التكرار	8	216	41	59	324
	النسبة	2.5%	66.7%	12.7%	18.2%	100.0%
بين ٧-٩ أفراد	التكرار	4	94	20	43	161
	النسبة	2.5%	58.4%	12.4%	26.7%	100.0%
من ١٠ أفراد فأكثر	التكرار	3	25	5	19	52
	النسبة	5.8%	48.1%	9.6%	36.5%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.182	.009
N of Valid Cases	635	

وبقراءة معطيات الجدول رقم (٢٠) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب عدد أفراد الأسرة وممارسة العمل التطوعي، يلاحظ أن أفراد العينة المتطوعين الذين مارسوا بعض الأعمال كانت مرتفعة في فئة عدد أفراد الأسرة (بين ٤-٦ أفراد) حيث بلغت (٦٦,٧%) وشكلت أعلى نسبة. بينما أدناها كانت للمتطوعين الذين ينتمون لفئة الأسر كبيرة الحجم وهي (من ١٠ أفراد فأكثر) فقد بلغت نسبتهم (٤٨,١%).

وبشكل عام كانت النسب مرتفعة للمتطوعين الذين يمارسون بعض الأعمال قياساً إلى المستمرين بالعمل التطوعي بمختلف فئات عدد الأسر، وهذا الاستمرار تفاوت بين فئات عدد أفراد الأسرة بدرجات مختلفة، فكانت أعلى نسبة للمتطوعين في فئة الأسر كبيرة العدد (١٠ أفراد فأكثر) لمن هم مستمرون بالعمل التطوعي، وقد بلغت (٣٦,٥%)، بينما انخفضت إلى (١٨,٤%)

للمتطوعين المستمرين بهذا العمل ممن ينتمون لفئة أقل من (٤ أفراد)، وتقاربت تلك النسبة مع فئة المتطوعين الذين ينتمون لفئة (بين ٤-٦ أفراد) التي بلغت (١٨,٢%)، وكانت أعلى نسبة لمن مارس أعمالاً كثيرة للمتطوعين من فئة عدد الأسرة (أقل من ٤ أفراد) التي بلغت (٢٢,٤%)، وأدناها بلغت (٩,٦%) للمتطوعين الذين ينتمون إلى فئة (من ١٠ أفراد فأكثر).

يلاحظ من خلال تلك النسب عدم ثبات صحة الفرضية السابقة على أفراد عينة الدراسة في العلاقة بين ممارسة العمل التطوعي باستمرار للمتطوعين في أسر صغيرة الحجم قياساً إلى المتطوعين في أسر كبيرة الحجم، حيث تبين وجود العلاقة العكس بالنسبة للمتغيرين. ويمكن أن يفسر هذا الأمر بأن المتطوعين الذين ينتمون لأسر كبيرة العدد قد يجدون في العائلة من يساعدهم ويساندهم في تلبية متطلبات الأسرة، وتوزيع المسؤوليات، بحيث لا تكون معيقاً في ممارسة العمل التطوعي بشكل مستمر. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتؤكد العلاقة العكسية في ذلك، فكان مستوى الدلالة لمعامل التوافق (٠,٠٠٩)، وهو دال إحصائياً.

هـ- الحالة الاجتماعية وممارسة العمل التطوعي :

إن القيام ببعض الأعمال التطوعية مرتبط بتوفر الوقت وخاصة في المجال التنموي، ويمكن أن يجد العازبين وقتاً بشكل أفضل من المتزوجين نظراً لاختلاف الظروف المعيشية والاجتماعية بين الفئتين، فيتفاوت حجم المسؤوليات بين العازبين والمتزوجين، لأن المتزوجين من المتطوعين تشغلهم الأعباء والمسؤوليات الأسرية بشكل أكبر من المتطوعين العازبين. فقد يكون المتطوعين العازبين ممارسين للعمل التطوعي بشكل مستمر أكثر من المتزوجين أو غيرهم من المطلقين والأرامل.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٢١) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب الحالة الاجتماعية وممارسة العمل التطوعي، أن المتطوعين من العازبين ممن مارسوا بعض الأعمال التطوعية كانت نسبتهم (٦٦,٨%) وهي أعلى نسبة، بينما انخفضت لدى المتطوعين المتزوجين إلى (٥٨,٣%)، ونسبة من يمارس العمل التطوعي من المتزوجين بشكل مستمر بلغت (٢٤,٥%)، وهي مرتفعة قياساً إلى المتطوعين العازبين ممن يمارسون التطوع باستمرار التي بلغت نسبتهم (١٦,٤%)، وانخفضت إلى (١٢,١%) لمن مارس أعمالاً كثيرة منهم.

وهذا يشير إلى أن المتزوجين أكثر قدرة على الاستمرار بالعمل التطوعي من العازبين، وقد يعود ذلك إلى حالة الاستقرار الاجتماعي المتاحة للمتزوجين، بينما كانت فئة العازبين من المتطوعين متفوقة على المتزوجين في ممارسة بعض الأعمال، وهذا يعود إلى المسؤولية التي يتحملها العازبين في تأمين حياتهم ومستقبلهم المهني والاجتماعي.

جدول رقم (٢١) يبين توزع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية وممارسة العمل التطوعي

الحالة الاجتماعية		ممارسة العمل التطوعي				
		لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	المجموع
عازب	التكرار	10	143	26	35	214
	النسبة	4.7%	66.8%	12.1%	16.4%	100.0%
متزوج	التكرار	9	238	61	100	408
	النسبة	2.2%	58.3%	15.0%	24.5%	100.0%
أرمل	التكرار	0	5	0	2	7
	النسبة	.0%	71.4%	.0%	28.6%	100.0%
مطلق	التكرار	0	3	1	2	6
	النسبة	.0%	50.0%	16.7%	33.3%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.135	.229
N of Valid Cases	635	

وبالتالي يمكن القول بوجود فوارق في النسب المئوية في درجة ممارسة العمل التطوعي من حيث ممارسة بعض الأعمال أو الاستمرارية في ممارسة العمل التطوعي. كما يلاحظ تركز العينة بالدرجة الأولى لدى المتزوجين وانخفاض حالات الأرامل والمطلقين في عينة الدراسة.

تشير البيانات في حدود أفراد عينة الدراسة، عدم صحة الفرضية بوجود علاقة بين حالة العازبين وممارستهم للعمل التطوعي باستمرار كما هي عند المتزوجين، وبالرغم من دلالة النسب المئوية على وجود العلاقة العكسية، إلا أن الدلالة الإحصائية لم تشر إلى وجود توافق بين اختلاف الحالة الاجتماعية وممارسة العمل التطوعي، فقد بلغ مستوى دلالة التوافق (٠,٢٢٩) وهو غير دال نهائياً.

و- المستوى التعليمي وممارسة العمل التطوعي :

إن مستوى التعليم يشكل عاملاً مهماً كما تمت الإشارة إليه سابقاً في عملية تعزيز الوعي بأهمية العمل التطوعي لأنه يتيح منافذ عديدة ومختلفة لتوسيع مدارك الإنسان، فالمتعلمون ربما يدركون أهمية استمرارهم بالعمل التطوعي ويقدرون حجم الفائدة منه سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي أكثر من المتطوعين الأقل تعليماً. لذلك تختلف ممارسة العمل التطوعي باختلاف المستوى التعليمي للمتطوعين، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للمتطوعين كلما كانت ممارستهم للعمل التطوعي مستمرة والعكس صحيح.

ويلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (٢٢) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب مستوى التعليم وممارسة العمل التطوعي، أن أعلى نسبة للمتطوعين الأميين الذين مارسوا بعض الأعمال، وقد بلغت (٨٣,٣%)، والجدير بالذكر أن حالات الأميين محدودة جداً لم تتجاوز ست حالات من عينة الدراسة، وانعدمت نسبة من يستمر منهم بممارسة العمل التطوعي، وشكلت نسبة المتطوعين ذوي المستوى التعليمي المنخفض أي الملمين والحاصلين على الشهادة الابتدائية (٧١%) من هذه الفئة ممن مارسوا بعض الأعمال، بينما انخفضت نسبتهم بفارق كبير وواضح للمستمرين بالعمل التطوعي منهم، حيث بلغت (١٥,٩%) لتنخفض أيضاً لمن مارس أعمالاً كثيرة إلى (١١,٢%)، أما فئة المتطوعين ممن لديهم تعليم متوسط أي الحاصلين على الشهادة الإعدادية والثانوية، كانت نسبة من مارسوا بعض الأعمال (٦١,٧%) لتنخفض إلى (٢١,٣%) للمستمرين منهم بالعمل التطوعي و(١٣% لمن مارس أعمالاً كثيرة، وبنفس الوتيرة يلاحظ أيضاً أن نسبة المتطوعين من المستوى التعليمي العالي الذين مارسوا بعض الأعمال بلغت (٥٥,٩%) لتنخفض إلى أكثر من النصف للذين يستمرون في العمل التطوعي حيث بلغت (٢٥,٧%) في حين كانت نسبة من مارس أعمالاً تطوعية كثيرة (١٥,٩%). وتساوت تلك النسبة مع نسبة المتطوعين من ذوي التعليم المنخفض ومن يمارسون العمل التطوعي باستمرار.

جدول رقم (٢٢) يبين توزع أفراد العينة حسب مستوى التعليم وممارسة العمل التطوعي

مستوى التعليم		ممارسة العمل التطوعي: لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	المجموع
أمي	التكرار	0	5	1	0	6
	النسبة	.0%	83.3%	16.7%	.0%	100.0%
منخفض	التكرار	2	76	12	17	107
	النسبة	1.9%	71.0%	11.2%	15.9%	100.0%
متوسط	التكرار	11	171	36	59	277
	النسبة	4.0%	61.7%	13.0%	21.3%	100.0%
عالي	التكرار	6	137	39	63	245
	النسبة	2.4%	55.9%	15.9%	25.7%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.132	.257
N of Valid Cases		635	

وبشكل عام يلاحظ أن ممارسة العمل التطوعي بشكل كلي أو جزئي يرتفع مع ارتفاع المستوى التعليمي وليس العكس، وعلى الرغم من أن النسب المئوية أشارت إلى وجود تفاوت بين مستويات التعليم وفقاً لكل درجة من درجات ممارسة العمل التطوعي لصالح المتطوعين ممن هم في مستوى عال من التعليم ضمن فئة المستمرين بالعمل التطوعي والممارسين لكثير من الأعمال. والتفاوت الحاصل بين مستويات التعليم لصالح المتطوعين ممن هم في مستوى منخفض منه ضمن فئة الممارسين لبعض الأعمال، إلا أنه لم تثبت صحة الفرضية السابقة، وعلى ما يبدو لا علاقة للمستوى التعليمي بممارسة العمل التطوعي بشكل مستمر بقدر ماله علاقة ربما بنوع العمل، أو بظروف المتطوع ليتاح له الاستمرار بالعمل التطوعي، أو ممارسته بشكل متقطع.

وفي الواقع لم تشر الدلالة الإحصائية على وجود علاقة توافق بين متغيري المستوى التعليمي للمتطوعين وممارستهم للعمل التطوعي سواء كانت ممارسة بشكل مستمر أو بشكل كثير أو قليل، حيث بلغ مستوى دلالة معامل التوافق (٠,٢٥٧) وهو غير دال نهائياً.

ز- الحالة العملية وممارسة العمل التطوعي :

إن توفر العمل المأجور سواء كان بقطاع حكومي أو غير حكومي يتيح للمتطوعين أن يقوموا بأعمال تطوعية كثيرة أو يمارسونه بشكل مستمر، بينما العاطلون عن العمل ربما تكون من ضمن أولوياتهم البحث عن عمل مما يجعلهم يقومون بالعمل التطوعي بشكل جزئي أكثر من غيرهم.

وبقراءة معطيات الجدول رقم (٢٣) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب الحالة العملية وممارسة العمل التطوعي، يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للمتطوعين الذين يمارسون بعض الأعمال التطوعية من غير العاملين حيث بلغت (٧٢,٣%)، بينما كانت نسبتهم الأدنى من بين الفئات الأخرى للذين يقومون بأعمال تطوعية باستمرار وقد بلغت (١٣,٦%)، فالعاطلون عن العمل ربما يجدون أن استثمار وقتهم في البحث عن عمل هو الأهم، فمسألة الحالة العملية لا تنفصل عن ضرورة توفير النواحي المادية، لذلك يمكن أن يقوموا ببعض الأعمال وليس بشكل مستمر كما يتوقع، وتأتي بالدرجة الثانية فئة المتطوعين من (صاحب عمل) الذين مارسوا بعض الأعمال، وقد بلغت نسبتهم (٦٠,٣%) وانخفضت إلى (٢٤,١%) ممن يمارسون العمل التطوعي باستمرار، وقد تماثلت النسبتين لمن يمارس منهم العمل التطوعي باستمرار للمتطوعين العاملين بقطاع عام وقطاع خاص ولم تكن هناك فوارق واضحة بينهما، حيث كانت نسبة المتطوعين العاملين بقطاع حكومي (٢٥,٨%) والمتطوعين العاملين بقطاع خاص (٢٦,٥%) بالإضافة إلى تقارب النسبتين مع المتطوعين ممن ينتمون لفئة أصحاب العمل، فقد بلغت نسبة من يمارس العمل التطوعي باستمرار (٢٤,١%).

يلاحظ بالنسبة لخانة المستمرين بالعمل التطوعي، أي ممن لا يرفضون أية مبادرة تجاه الأعمال المطلوبة ويقومون بالعمل التطوعي بشكل مستمر، كانت أعلاها للذين يعملون بأجر في قطاع حكومي وانخفضت بشكل بسيط لبقية الفئات العاملة بأجر سواء في قطاع خاص، أولمن يعملون لحسابهم. فعندما يتوفر دخل ثابت يجد المتطوع فرصة أكبر للقيام بالعمل التطوعي ويتيح له الاستمرار فيه، هذا من جانب ومن جانب آخر قد يتيح لهم انخراطهم في العمل التطوعي القدرة والتكيف مع الأنشطة التطوعية التي يمكن أن تحتاجها القرية في الإطار التنموي.

جدول رقم (٢٣) يبين توزع أفراد العينة حسب الحالة العملية وممارسة العمل التطوعي

الحالة العملية		ممارسة العمل التطوعي				المجموع
		لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	
صاحب عمل	التكرار	0	35	9	14	58
	النسبة	.0%	60.3%	15.5%	24.1%	100.0%
يعمل بأجر بقطاع حكومي	التكرار	9	193	51	88	341
	النسبة	2.6%	56.6%	15.0%	25.8%	100.0%
يعمل بأجر في قطاع خاص	التكرار	1	19	5	9	34
	النسبة	2.9%	55.9%	14.7%	26.5%	100.0%
يعمل لدى الغير بدون أجر	التكرار	0	2	3	1	6
	النسبة	.0%	33.3%	50.0%	16.7%	100.0%
متقاعد	التكرار	0	2	2	1	5
	النسبة	.0%	40.0%	40.0%	20.0%	100.0%
لا يعمل	التكرار	9	138	18	26	191
	النسبة	4.7%	72.3%	9.4%	13.6%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.214	.010
N of Valid Cases		635	

وقد أشارت الدلالة الإحصائية إلى وجود علاقة توافق بين متغيري الحالة العملية، وخاصة للعاملين بأجر بغض النظر عن قطاع العمل وممارسة العمل التطوعي بشكل مستمر، فقد بلغ مستوى دلالة التوافق (٠,٠١٠)، وهو دال إحصائياً.

ح- مستوى الدخل وممارسة العمل التطوعي :

إن توفر المتطلبات المادية تمكن المتطوع من ممارسة التطوع دون انقطاع، حيث يشكل تأمين المتطلبات المادية الأولوية الأولى للناس، ويجد الإنسان صعوبة في تقديم عمل تطوعي بغض النظر عن نوع هذا العمل من حيث هو عيني أو مادي أو تقديم الوقت والجهد، لأن العمل التطوعي بأنواعه كافة يمكن أن يقاس مادياً بقيمة الوقت والجهد الذي يبذل من أجله. لذلك تختلف ممارسة العمل التطوعي باختلاف مستوى الدخل للمتطوعين، فكلما ارتفع مستوى الدخل

كلما كانت مبادرتهم بالعمل التطوعي مستمرة، وكلما انخفض المستوى التعليمي كلما كانت مبادرتهم ببعض الأعمال بشكل جزئي.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٢٤) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب مستوى الدخل وممارسة العمل التطوعي، أن نسبة أفراد العينة على اختلاف مستويات الدخل شكلت النسب الأعلى لمن مارسوا بعض الأعمال قياساً إلى من مارس منهم أعمالاً تطوعية كثيرة، أو مازال مستمر بممارسة العمل التطوعي، وقد كانت أعلى نسبة لمن مارسوا بعض الأعمال (٦٣,٨%) هي من فئة مستوى الدخل المنخفض، وتليها بفارق بسيط فئة متوسطي الدخل التي بلغت (٦٢,٣%)، بينما المتطوعون من ذوي الدخل العالي انخفضت إلى (٤٨,٩%)، وقد شكلت النسبة الأدنى بين الفئتين السابقتين، أما المتطوعون الذين يمارسون العمل التطوعي بشكل مستمر وفق فئات الدخل، يلاحظ أن ذوي الدخل المرتفع كانت أعلى نسبة، وقد شكلت (٢٩,٥%) لتنخفض تراتبياً إلى (٢٣,٨%) للمتطوعين من فئة الدخل المتوسط، ومن ثم تصل أدنى نسبة إلى (١٧,٦%) لفئة المتطوعين من ذوي الدخل المنخفض الذين لا يمكن لهم القيام بعمل تطوعي بشكل مستمر.

جدول رقم (٢٤) يبين توزع أفراد العينة حسب مستوى الدخل وممارسة العمل التطوعي

الدخل العام للأسرة		ممارسة العمل التطوعي: لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	المجموع
منخفض	التكرار	12	127	25	35	199
	النسبة	6.0%	63.8%	12.6%	17.6%	100.0%
متوسط	التكرار	5	202	40	77	324
	النسبة	1.5%	62.3%	12.3%	23.8%	100.0%
عالي	التكرار	0	43	19	26	88
	النسبة	.0%	48.9%	21.6%	29.5%	100.0%
غير مبين	التكرار	2	17	4	1	24
	النسبة	8.3%	70.8%	16.7%	4.2%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.209	.001
N of Valid Cases		635	

وهذا يفسر بأن مستوى الدخل الجيد يتيح للمتطوعين ممارسة العمل التطوعي بأي وقت دون وجود عائق يعيقهم كالعائق المادي، فعندما يكون الدخل متوفر لا يحتاج الفرد أن يكون هذا الأمر في سلم أولوياته، كما أن فئة الدخل المرتفع ممن مارسوا أعمالاً تطوعية كثيرة شكلت أعلى النسب قياساً إلى الفئتين السابقتين، وقد بلغت (٢١,٦%) قياساً إلى منخفضي أو متوسطي الدخل الذي تقاربت نسبتهما، فكانت على التوالي (١٢,٦%) و(١٢,٣%).

وهذا مؤشر على صحة الفرضية التي تنطبق على أفراد العينة المدروسة، بأن ارتفاع مستوى الدخل يساعد المتطوعين على القيام بالعمل التطوعي بشكل مستمر. مما يؤكد أهمية الرخاء المادي في فتح مجالات المبادرة التطوعية أمام أفراد المجتمع المحلي بشكل مستمر، حيث من الصعب على الفقراء أو محدودي الدخل القيام بذلك، نظراً إلى صعوبة الحياة المعيشية، لأن تقديم الوقت والجهد أو المال سيكون على حساب وقت يمكن أن يستثمر في السعي لتأمين متطلباتهم المادية. وقد كانت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بين المتغيرين تشير إلى شدة العلاقة بينهما حيث بلغ مستوى هذه الدلالة ذروته وهي (٠,٠٠١)، وهو دال إحصائياً بشدة.

رابعاً- المتغيرات الديمغرافية ونوع العمل التطوعي :

تأخذ لأعمال التطوعية أشكالاً عديدة فمنها ما يحتاج إلى بذل جهد عضلي، ومنها ما يحتاج إلى تقديم المشورة والأفكار التي يمكن أن تنطوي تحت الشكل الفكري، ومنها ما يحتاج إلى تقديم تبرعات مالية أو عينية وهو التطوع المادي، وقد يستطيع المرء أن يقدم كافة الأشكال، وقد لا يستطيع تقديم إلا ما يستطيع منها في حدود إمكاناته. وفي كل شكل من هذه الأشكال يمكن أن يكون ذو قيمة ومعنى لدى الفاعل بما يمكن أن يقدمه، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي يمكن أن تحدد بشكل أو بآخر شكل العمل التطوعي الذي يمارسه المتطوعون في برنامج القرى الصحية من لجان التنمية ومندوبات الأحياء.

أ- صفة المتطوع ونوع العمل التطوعي:

تحدد مهام لجنة التنمية بالتخطيط لتنمية القرية ودراسة الاحتياجات وفرز الأولويات منها ودراسة إمكانية تحقيق كل أولوية، واختلاف طبيعة كل أولوية عن الأخرى مشروط بتوفر إمكانية تنفيذها فمنها يتطلب بالدرجة الأولى العامل المادي بشكليه النقدي أو العيني كالتبرع بالأرض مثلاً، وبعضها الآخر يتطلب التبرع بالمال، ومنها ما يتطلب تقديم الجهد العضلي كالاستعانة بعمال من أهل القرية لإنجاز الأولوية، ومنها ما يتطلب تقديم أفكار ومشورات، ورسائل تثقيفية تتعلق بالمجال الصحي، أو التربوي أو الاجتماعي.... الخ من الأولويات المختلفة المرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي لكل قرية من القرى، وتقديم شكل من أشكال التطوع مرتبط بطبيعة الأولوية وأهميتها، ودور المتطوعين العاملين في البرنامج ضمن القرية.

وفق التصور السابق يمكن أن يقدم رؤساء لجان التنمية الجهد الفكري والمادي أكثر من مندوبات/مندوبي الأحياء، ويمكن أن تقدم هذه الفئة من المتطوعين الشكل القائم على نشر الرسائل الصحية والتثقيفية، والتي تندرج تحت شكل التطوع الفكري أكثر من التطوع المادي أو العضلي. لذلك قد تعود طبيعة هذا الاختلاف والتفاوت حسب صفة المتطوع.

جدول رقم (٢٥) يبين توزع أفراد العينة حسب صفة المشارك ونوع العمل التطوعي

صفة المشارك		نوع العمل التطوعي الذي تمت المشاركة به					المجموع
		عضلي	فكري	مادي	أخرى	مشاركة متعددة	
رئيس لجنة التنمية	التكرار	2	5	1	0	27	35
	النسبة	5.7%	14.3%	2.9%	.0%	77.1%	100.0%
عضو لجنة التنمية	التكرار	21	42	14	2	102	181
	النسبة	11.6%	23.2%	7.7%	1.1%	56.4%	100.0%
عضو لجنة فرعية	التكرار	11	11	5	0	40	67
	النسبة	16.4%	16.4%	7.5%	.0%	59.7%	100.0%
مندوبات أحياء	التكرار	51	97	34	3	148	333
	النسبة	15.3%	29.1%	10.2%	.9%	44.4%	100.0%
المجموع	التكرار	85	155	54	5	317	616
	النسبة	13.8%	25.2%	8.8%	.8%	51.5%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.187	.035
N of Valid Cases		616	

وبقراءة معطيات الجدول رقم (٢٥) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب صفة المتطوع ونوع العمل التطوعي، تبين أن المتطوعين على اختلاف صفاتهم يقومون بالتطوع على اختلاف أنواعه، ولكن تبقى الفروق مابين كل فئة ونوع التطوع من جهة، وبين نوع التطوع لدى الفئة ذاتها من جهة أخرى، حيث بلغت نسبة رؤساء لجان التنمية ممن يقدمون العمل الفكري (١٤,٣%)، وبلغت نسبة من يقومون منهم بمشاركات متعددة لأنواع التطوع على اختلافه (٧٧,١%)، وهي النسبة الأعلى من بين النسب على مستوى اختلاف صفات المتطوعين وعلى مستوى اختلاف نوع العمل التطوعي. بينما من يتطوع منهم بالمال بلغت (٢,٩%)، وهي أدنى نسبة.

وبالنسبة لأعضاء لجان التنمية الأساسيين بلغت نسبة من يقدم العمل الفكري فقط دون أي عمل آخر (٢٣,٢%) وشكلت النسبة الأعلى لهذه الفئة، بينما بلغت نسبة من له مشاركات متعددة منهم (٥٦,٤%)، وهي منخفضة نوعاً ما قياساً لأعضاء اللجان الفرعية التي بلغت نسبتهم (٥٩,٧%) ممن لديهم مشاركة متعددة أيضاً.

إذاً تشير الفروق في النسب المئوية لبيانات الجدول إلى أهمية صفة المتطوع ونوع العمل التطوعي الذي يقوم بممارسته، كونها تحدد مكانته ودوره ومهامه في التنظيم المجتمعي على مستوى القرية، فما يستطيع تقديمه رئيس لجنة التنمية بحكم صفته لا تستطيع تقديمه مندوبات/مندوبي الأحياء، وكذلك الأمر بالنسبة لأعضاء اللجان الفرعية. إلا أن السمة العامة هي تقديم أنواع متعددة من التطوع، فقد يستطيع المتطوعون تقديم المال أو الجهد أو المشورة بذات الوقت. وربما هذا يرتبط بطبيعة الأنشطة وآلية تنفيذ البرنامج وخصوصية القرية. وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على استعداد أفراد القرى مجتمع البحث إلى تقديم ما هو مطلوب لإنجاح العمل التنموي في قراهم مما يشير أيضاً إلى أن التضامن الاجتماعي مابين أفراد القرى يسهل المساهمة في مثل هذه الأشكال من التطوع. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتؤكد وجود العلاقة بين المتغيرين حيث بلغ معامل التوافق عند مستوى الدلالة (٠,٠٣٥)، وهو دال إحصائياً على تلك العلاقة.

ب- الجنس ونوع العمل التطوعي :

نظراً لاختلاف بنية الذكور عن الإناث فقد يستطيع الذكور تقديم عدة أشكال من التطوع تعتمد على الجهد العضلي أكثر من الإناث، وقد يستطيع الإناث القيام بالتطوع فيما يتعلق بتقديم النصيحة أو المشورة ونشر الرسائل الصحية أكثر من الذكور. لذلك يختلف نوع العمل التطوعي

باختلاف جنس المتطوعين، فقد يستطيع المتطوعون الذكور تقديم أشكال متعددة من التطوع كماً ونوعاً أكثر من الإناث.

ويلاحظ من معطيات الجدول رقم (٢٦) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب الجنس ونوع العمل التطوعي، التفاوت بين نسبة الذكور والإناث ممن يقدم التطوع برأي أو مشورة وهو في إطار نوع التطوع الفكري، حيث تفوقت نسبة الإناث ممن يقدمن هذا النوع من التطوع وبلغت (٢٨,٦%) مقارنة مع نسبة الذكور التي بلغت (٢٠,٦%)، ويمكن أن يفسر هذا التفاوت بأن الغالبية العظمى من النساء مندوبات أحياء وأعضاء باللجان الفرعية، ومن أساسيات البرنامج تدريبهن على طريقة التواصل وإيصال الرسائل الصحية، والاجتماعية، والتربوية المتنوعة لأفراد المجتمع المحلي، وخاصة فئة النساء لرفع مستوى وعي المرأة تجاه هذه القضايا في التعامل مع أفراد أسرتها وتعزيز السلوك الصحيح، حيث تتضمن تلك الرسائل شرح وتفسير تلك الرسائل التي تم التدريب عليها سابقاً من قبل إدارة البرنامج. لذلك تتفوق نسبة الإناث على الذكور.

جدول رقم (٢٦) يبين توزع أفراد العينة حسب الجنس ونوع العمل التطوعي

الجنس		نوع العمل التطوعي الذي تمت المشاركة به					المجموع
		عضلي	فكري	مادي	أخرى	مشاركة متعددة	
ذكر	التكرار	37	52	18	2	147	256
	النسبة	14.5%	20.3%	7.0%	.8%	57.4%	100.0%
أنثى	التكرار	48	103	36	3	170	360
	النسبة	13.3%	28.6%	10.0%	.8%	47.2%	100.0%
المجموع	التكرار	85	155	54	5	317	616
	النسبة	13.8%	25.2%	8.8%	.8%	51.5%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.118	.067
N of Valid Cases	616	

إلا أن التفاوت بسيط بين نسبة كل من الذكور والإناث ممن يقدم الجهد العضلي، وكانت مرتفعة بشكل بسيط لصالح الذكور حيث بلغت (١٤,٥%) بينما الإناث (١٣,٣%)، ويمكن أن يفسر ذلك بأن النساء في الريف يتسمون بمساعدة أرباب أسرهن في القيام بأعمال عضلية، وخاصة فيما يتعلق في المساهمة ببناء المنازل وغيرها من الأعمال التي تحتاج إلى جهد، وهذا ما تتطلبه طبيعة الحياة في الريف بشكل عام، لذلك ليس من الغريب أن تقدم النساء الشكل العضلي من التطوع في القرية، وخاصة فيما يتعلق بالمهارات اليدوية التي يمكن أن تفيد نساء القرية.

كما تفوقت نسبة الإناث المتطوعات ممن يقدمن الدعم المادي لصالح البرنامج الذي يتضمن بعض الأشياء المادية لزوم إنجاز الدورات على مستوى المجتمع المحلي في حال عدم تقديمها من قبل البرنامج بسبب الروتين، وصعوبة صرف نفقات الضيافة للدورات وهذه تعد إحدى المشاكل المالية التي يعاني منها البرنامج. بينما يتفوق الذكور على الإناث في تقديم أشكال متعددة من التطوع وقد بلغت (٥٧,٤%) قياساً إلى نسبة الإناث التي بلغت (٤٧,٢%).

وبالرغم من تفاوت النسبة وتباينها كماً ونوعاً ما بين الذكور والإناث، لم تشر الدلالة الإحصائية على وجود توافق أو ارتباط بين المتغيرين، فقد بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق (٠,٠٦٧)، وهو غير دال إحصائياً.

ج- فئات العمر ونوع العمل التطوعي :

نظراً لخصائص كل فئة عمرية على حدا من حيث القدرة على تقديم الأعمال التي تحتاج إلى جهد عضلي، قد تستطيع الفئات العمرية الشابة تقديم مثل هذه الأعمال أكثر من الفئات المتقدمة في العمر، بينما فئة المتطوعين المتقدمين في العمر يمكنها تقديم أشكال أخرى تناسب طبيعة المرحلة العمرية التي يمرون بها. وعليه يختلف نوع العمل التطوعي باختلاف فئات عمر المتطوعين، فقد يستطيع المتطوعون من الفئات العمرية الأقل تقديم أشكال متعددة من التطوع كماً ونوعاً أكثر من بقية فئات الأعمار.

وتشير بيانات الجدول رقم (٢٧) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب فئات عمر المتطوعين ونوع العمل التطوعي الذي يمارسونه، إلى ارتفاع نسبة الفئات العمرية (أقل من ٢٥) والفئة بين (٢٥-٣٤) سنة لمن يقومون بالأعمال التطوعية التي تحتاج لجهد عضلي، وفكري. بينما يلاحظ انخفاضها بالنسبة للفئتين المذكورتين مقارنة مع الفئتين العمريتين (٣٥-٤٤) سنة و(٤٥ سنة فأكثر) لمن يقومون بمشاركة متعددة وتقديم الدعم المادي قياساً إلى الفئات العمرية الأقل.

فقد تقاربت نسبة من يقدم الجهد العضلي وتكاد تتساوى للفئتين العمريتين (أقل من ٢٥ سنة) و(بين ٢٥-٣٤ سنة)، وكانت على التوالي (١٧,٢%) و(١٧,٤%)، وهي مرتفعة قياساً إلى الفئتين التاليتين (بين ٣٥-٤٤ سنة) التي بلغت (١٠,٦%) والفئة العمرية (من ٤٥ سنة فأكثر) التي بلغت (١١,٩%). ويمكن القول بصدد هذا التفاوت أن المتطوعين من الفئات الأقل عمراً أقدر على

المشاركة في الأعمال التطوعية التي تتطلب جهداً عضلياً، بينما يبدو العكس بالنسبة لنوع العمل التطوعي ضمن الإطار الفكري المتضمن التوعية والتثقيف والمشورة في إطار التدريبات التي يخضع لها المتطوعون، فقد كانت نسبة من يقدمون هذا النوع من التطوع للفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة) (٣٤,٤%)، وهي أعلى نسبة مقارنة مع بقية الفئات ممن يقدمون نفس العمل، ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى أن تلك المرحلة العمرية في طور اكتساب ما هو جديد من المعارف لذلك تتميز بحب الإطلاع والمعرفة، والشعور بضرورة تقديمها للآخرين.

جدول رقم (٢٧) يبين توزع أفراد العينة حسب فئات العمر ونوع العمل التطوعي

الفئات العمرية		نوع العمل التطوعي الذي تمت المشاركة به					المجموع
		عضلي	فكري	مادي	أخرى	مشاركة متعددة	
أقل من ٢٥ سنة	التكرار	21	42	9	1	49	122
	النسبة	17.2%	34.4%	7.4%	.8%	40.2%	100.0%
بين ٢٥-٣٤ سنة	التكرار	25	43	11	1	64	144
	النسبة	17.4%	29.9%	7.6%	.7%	44.4%	100.0%
بين ٣٥-٤٤ سنة	التكرار	21	40	16	3	119	199
	النسبة	10.6%	20.1%	8.0%	1.5%	59.8%	100.0%
من ٤٥ سنة فأكثر	التكرار	18	30	18	0	85	151
	النسبة	11.9%	19.9%	11.9%	.0%	56.3%	100.0%
المجموع	التكرار	85	155	54	5	317	616
	النسبة	13.8%	25.2%	8.8%	.8%	51.5%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.201	.011
N of Valid Cases	616	

بينما كانت أدنى نسبة هي للفئة العمرية (من ٤٥ سنة فأكثر) وقد بلغت (١٩,٩%)، وربما يتميز المتطوعون من هذه الفئة العمرية بصعوبة الإقناع والتواصل في إطار المعلومات المراد إيصالها أكثر من الفئات العمرية الأقل، كما تتفوق هذه الفئة العمرية بتقديم الدعم المادي أكثر من الفئات العمرية الأقل، وقد بلغت نسبة من يقدم هذا النوع من التطوع (١١,٩%)، وربما يعود سبب ذلك إلى وصولهم إلى مرحلة من الاستقرار الاجتماعي والمادي وتجاوز مرحلة التفكير بتأسيس الأسرة وماتتطلبه من سعي وراء المردود المادي. ويلاحظ ارتفاع نسبة من يقومون بأعمال تطوعية تعتمد

على التثقيف والمشورة لدى كل فئة من الفئات العمرية قياساً إلى الأعمال التطوعية التي تعتمد على تقديم الجهد والمال.

أما المتطوعون ممن لهم مشاركات متعددة كانت أعلى نسبة للفئة العمرية (بين ٣٥-٤٤ سنة) وقد بلغت (٥٩,٨%) لتنخفض تدريجياً إلى (٥٦,٣%) للفئة العمرية (من ٤٥ سنة فأكثر) بينما تنخفض بفارق واضح إلى (٤٤,٤%) للفئة العمرية (بين ٢٥-٣٤ سنة) و(٤٠,٢%) للفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة. ويفسر هذا بحكم أن تقدم الأفراد في العمر يتيح لهم نوعاً من الاستقرار في معظم جوانب الحياة مما يهيئ لهم الظروف لتقديم معظم أشكال العمل التطوعي سواء المادي أو الفكري، أو العضلي فيكون تقديرهم للأمور بشكل أنضج.

وفي الواقع تشير الدلالة الإحصائية إلى قوة الارتباط والتوافق بين متغير العمر ونوع العمل التطوعي الذي يساهم به المتطوعون، حيث بلغ معامل التوافق عند مستوى الدلالة (٠,٠١١)، وهو دال إحصائياً بشدة على الارتباط بين المتغيرين.

د- عدد أفراد الأسرة ونوع العمل التطوعي :

يختلف نوع العمل التطوعي باختلاف عدد أفراد الأسرة للمتطوعين، فقد يستطيع المتطوعون الذين ينتمون إلى فئات الأسر صغيرة العدد تقديم أشكالمتعددة من التطوع كماً ونوعاً أكثر من المتطوعين الذين ينتمون إلى فئات الأسر كبيرة العدد.

وبقراءة بيانات الجدول رقم (٢٨) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب عدد أفراد الأسرة ونوع العمل التطوعي، يلاحظ عدم تباين النسب المئوية حسب نوع العمل التطوعي وفئات حجم الأسرة وخاصة للأعمال التي تحتاج إلى جهد عضلي، فقد بلغت أعلى نسبة (١٦%) للمتطوعين الذين ينتمون لفئة حجم الأسرة (أقل من ٤ أفراد) وأدنى نسبة (١٣,٣%) ممن ينتمون لفئة حجم الأسرة (بين ٤-٦ أفراد)، أما نوع العمل التطوعي الذي يعتمد على تقديم المشورات والتوعية، كانت أعلى نسبة للمتطوعين الذين ينتمون إلى فئة حجم الأسرة (من ١٠ أفراد فأكثر)، وأدناها للمتطوعين الذين ينتمون إلى فئة حجم الأسرة (بين ٤-٦ أفراد) وقد بلغت (٢١,٨%).

والمتطوعون الذين يقدمون الدعم المادي كانت أعلى نسبة للمتطوعين الذين ينتمون إلى فئة حجم الأسرة (أقل من ٤ أفراد)، وأدناها لمن ينتمي إلى الأسر كبيرة العدد فئة (١٠ أفراد فأكثر) وقد

بلغت (٦٦,١%)، فربما يفوق طاقتهم في القدرة على العطاء المادي سواء العيني أو المالي، نظراً لكثرة احتياجات الأسر كبيرة العدد وعدم توفر الفائض المالي عنها. في حين المتطوعون الذين يتميزون بمشاركة متعددة لأنواع العمل التطوعي كافة، يلاحظ أن أعلى نسبة لمن لديهم مشاركة متعددة ينتمون لفئة حجم الأسرة (من ٤-٦ أفراد) وقد بلغت (٥٥,١%)، وأدنى نسبة هي للمتطوعين ممن ينتمون لفئة حجم الأسرة (من ١٠ أفراد فأكثر) وقد بلغت (٤٠,٨%).

جدول رقم (٢٨) يبين توزع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة ونوع العمل التطوعي

عدد أفراد الأسرة		نوع العمل التطوعي الذي تمت المشاركة به					المجموع
		عضلي	فكري	مادي	أخرى	مشاركة متعددة	
أقل من ٤ أفراد	التكرار	15	22	11	0	46	94
	النسبة	16.0%	23.4%	11.7%	.0%	48.9%	100.0%
بين ٤-٦ افراد	التكرار	42	69	28	3	174	316
	النسبة	13.3%	21.8%	8.9%	.9%	55.1%	100.0%
بين ٧-٩ أفراد	التكرار	21	45	12	2	77	157
	النسبة	13.4%	28.7%	7.6%	1.3%	49.0%	100.0%
من ١٠ أفراد فأكثر	التكرار	7	19	3	0	20	49
	النسبة	14.3%	38.8%	6.1%	.0%	40.8%	100.0%
المجموع	التكرار	85	155	54	5	317	616
	النسبة	13.8%	25.2%	8.8%	.8%	51.5%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.136	.475
N of Valid Cases		616	

ويلاحظ من خلال قراءة تلك البيانات عدم وجود فوارق واضحة كماً ونوعاً بالنسبة لمتغير حجم الأسرة وعلاقته بنوع العمل التطوعي، لذلك لم تشر الدلالة الإحصائية إلى وجود توافق بين المتغيرين حيث بلغ مستوى دلالة معامل التوافق (٠,٤٧٥)، وهو غير دال إحصائياً.

هـ- الحالة الاجتماعية ونوع العمل التطوعي :

يمكن أن تكون الحالة الاجتماعية للمتطوعين عاملاً مهماً في تقديم الشكل المناسب من العمل التطوعي، فالمتزوجون على سبيل المثال يمكن أن يستطيعوا تقديم الشكل العضلي أو الفكري أكثر من الشكل المادي، فلديهم مسؤولياتهم تجاه أسرهم في تلبية حاجاتهم المادية، والتزاماتهم الاجتماعية التي قد تقلل من فرص توفير الوقت لديهم. لذلك يمكن أن يكون في حدود إمكانياتهم

تقديم أشكالاً أخرى غير الشكل الذي يعتمد على المادة، بينما العازبون قد ينخفض لديهم الحس بهذا الالتزام فيستطيعون تقديم أشكالاً من التطوع تناسب وضعهم الاجتماعي. وخاصة أن المتزوجين يعيشون حالة من الاستقرار الاجتماعي يتيح لهم التطوع بأشكال غير الذي يمكن أن يقدمها العازبون من المتطوعين. لذلك يختلف نوع العمل التطوعي باختلاف الحالة الاجتماعية للمتطوعين، فقد يستطيع المتطوعون العازبون تقديم أشكال متعددة من التطوع كماً ونوعاً أكثر من المتطوعين المتزوجين.

جدول رقم (٢٩) يبين توزع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية ونوع العمل التطوعي

الحالة الاجتماعية		نوع العمل التطوعي الذي تمت المشاركة به: عضلي	فكري	مادي	أخرى	مشاركة متعددة	المجموع
عازب	التكرار	34	65	14	2	89	204
	النسبة	16.7%	31.9%	6.9%	1.0%	43.6%	100.0%
متزوج	التكرار	48	84	40	3	224	399
	النسبة	12.0%	21.1%	10.0%	.8%	56.1%	100.0%
أرمل	التكرار	1	4	0	0	2	7
	النسبة	14.3%	57.1%	.0%	.0%	28.6%	100.0%
مطلق	التكرار	2	2	0	0	2	6
	النسبة	33.3%	33.3%	.0%	.0%	33.3%	100.0%
المجموع	التكرار	85	155	54	5	317	616
	النسبة	13.8%	25.2%	8.8%	.8%	51.5%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.183	.047
N of Valid Cases		616	

وتشير معطيات الجدول رقم (٢٩) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب الحالة الاجتماعية ونوع العمل التطوعي، إلى أن المتطوعين العازبين يمارسون التطوع الذي يستند إلى الأعمال الفكرية بنسبة (٣١,٩%)، وهي مرتفعة قياساً إلى المتطوعين المتزوجين الذين بلغت نسبة من يمارس هذا النوع من التطوع (٢١,١%)، بينما كان العكس بالنسبة لمن لديه مشاركة متعددة (أي من يمارسون أكثر من شكل أو شكلين من التطوع)، حيث ارتفعت نسبة المتطوعين المتزوجين ممن يمارسون عدة أشكال من التطوع إلى (٥٦,١%) وانخفضت لفئة العازبين لتبلغ (٤٣,٦%)، وبالنسبة لنوع العمل التطوعي الذي يعتمد على تقديم المادة كانت معدومة بالنسبة للأرامل والمطلقين، ومرتفعة بالنسبة للمتزوجين قياساً إلى العازبين لتكون نسبتهما على التوالي (١٠%) و(٦,٩%). أما الأعمال التطوعية التي تعتمد على تقديم الجهد العضلي كانت نسبة العازبين (١٦,٧%) والمتزوجين (١٢%)، يلاحظ

التفاوت والتباين في النسب المئوية تارة وفق الحالة الاجتماعية للنوع الواحد من العمل التطوعي، وتارة للحالة الاجتماعية الواحدة ومختلف أنواع العمل التطوعي.

إلا أن ما هو واضح من خلال البيانات ارتفاع المشاركة بالعمل التطوعي الفكري على اختلاف الحالة الاجتماعية للمتطوعين مقارنة لمشاركة كل حالة في العمل التطوعي الذي يعتمد على تقديم الجهد أو المال. وقد أتت الدلالة الإحصائية دالة على الارتباط والتوافق بين متغير الحالة الاجتماعية ونوع العمل التطوعي، ولكن ليس بشدة واضحة فقد بلغ مستوى دلالة معامل التوافق (٠,٠٤٧)، وهو ذو دلالة إحصائية. مما يمكن القول بأن هناك عوامل أكثر أهمية من الحالة الاجتماعية تلعب دوراً في تحديد شكل العمل التطوعي الذي يقدمه المتطوعون.

و- المستوى التعليمي ونوع العمل التطوعي :

يساهم التعليم في رفع مستوى الوعي والقدرة على فهم الأمور، والربط ما بين الأهداف لدى المتطوعين. فيمكن أن يساهم المتطوعون الحاصلين على مستوى عالٍ من التعليم بالشكل الفكري وتقديم المشورة أكثر من المتطوعين الحاصلين على مستوى تعليمي منخفض، حيث يمكن أن يستطيعوا تقديم الجهد العضلي أكثر من غيرهم. وبناءً عليه يختلف نوع العمل التطوعي باختلاف المستوى التعليمي للمتطوعين، فقد يستطيع المتطوعون الحاصلين على مستوى تعليم عالٍ تقديم أشكال متعددة من التطوع كماً ونوعاً أكثر من المتطوعين الحاصلين على مستوى تعليم منخفض.

وباستقراء البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٠) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المستوى التعليمي ونوع العمل التطوعي، يلاحظ أن أعلى نسبة لمن يقدمون الجهد العضلي تطوعاً هم من مستوى التعليم المنخفض، وقد بلغت نسبتهم (٣٩%)، وتليها نسبة المتطوعين الأميين التي بلغت (٣٣,٣%) وهاتان النسبتان مرتفعتان بفارق كبير بالمقارنة مع المتطوعين في المستوى التعليمي المتوسط والعالي لمن يمارسون ذات النوع من التطوع، ويلاحظ تقارب النسب ما بين المتطوعين في المستوى التعليمي المنخفض، والمتوسط، والعالي، ممن يقدمون التطوع الفكري وتشكل أعلى نسبة للمتطوعين من المستوى التعليمي المتوسط (٢٥,٩%) وأدناها للمتطوعين الأميين وبلغت (١٦,٧%).

أما نسبة من يتطوع بتقديم المادة كانت أدنى النسب لمستويات التعليم كافة مقارنة مع الأعمال التطوعية التي تعتمد على التطوع العضلي والفكري، وبلغت أدنى نسبة للمتطوعين من المستوى التعليم العالي حيث شكلت نسبة من يقدم المادة منهم (٧,٩%).

جدول رقم (٣٠) يبين توزع أفراد العينة حسب مستوى التعليم ونوع العمل التطوعي

مستوى التعليم		نوع العمل التطوعي الذي تمت المشاركة به					المجموع
		عضلي	فكري	مادي	أخرى	مشاركة متعددة	
أمي	التكرار	2	1	1	0	2	6
	النسبة	33.3%	16.7%	16.7%	.0%	33.3%	100.0%
منخفض	التكرار	41	26	10	0	28	105
	النسبة	39.0%	24.8%	9.5%	.0%	26.7%	100.0%
متوسط	التكرار	32	69	24	4	137	266
	النسبة	12.0%	25.9%	9.0%	1.5%	51.5%	100.0%
عالي	التكرار	10	59	19	1	150	239
	النسبة	4.2%	24.7%	7.9%	.4%	62.8%	100.0%
المجموع	التكرار	85	155	54	5	317	616
	النسبة	13.8%	25.2%	8.8%	.8%	51.5%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.356	.000
N of Valid Cases	616	

أما نسبة من يتطوع بتقديم المادة كانت أدنى النسب لمستويات التعليم كافة مقارنة مع الأعمال التطوعية التي تعتمد على التطوع العضلي والفكري، وبلغت أدنى نسبة للمتطوعين من المستوى التعليم العالي حيث شكلت نسبة من يقدم المادة منهم (٧,٩%). وبالنسبة لمن يقدم أنواع متعددة من التطوع بلغت أعلى نسبة للمتطوعين في مستوى التعليم العالي، وقد شكلت نسبتهم (٦٢,٨%) ثم تليها بالانخفاض نسبة المتطوعين في مستوى التعليم المتوسط، وبلغت (٥١,٥%) لتنخفض بفارق كبير إلى (٢٦,٧%) للمتطوعين في المستوى التعليمي المنخفض، ولكن ارتفعت النسبة إلى (٣٣,٣%) للمتطوعين الأميين ممن يقدمون أنواع عديدة من التطوع.

يفسر هذا التفاوت بين النسب المئوية كماً ونوعاً بالنسبة للعلاقة بين مستوى التعليم وأنواع العمل التطوعي بأهمية التعليم في تحديد نوع هذاالعمل. فالمتعلمون يمارسون أشكالاً عديدة من التطوع

أهمها تقديم المشورة أكثر من تقديم الجهد العضلي أو المادي، وكذلك بالنسبة للمتطوعين من المستوى التعليم المتوسط، ومع انخفاض المستوى التعليمي يساهم المتطوعون بتقديم الأعمال التي تعتمد على الجهد العضلي أكثر من غيره، وهذا يعود إلى الإمكانيات الفكرية والخبرات المتراكمة لدى الفرد المتطوع، حيث يكسبه المستوى التعليمي المرتفع قدرة على الإقناع والتواصل مع الآخرين.

وتشير الدلالة الإحصائية إلى شدة الارتباط بين متغير التعليم وممارسة نوع العمل التطوعي، لأن مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بين المتغيرين (٠,٠٠٠)، وهو دال على شدة الارتباط بينهما، مما يمكن القول بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمتطوع كانت مشاركته متعددة بالأعمال التطوعية وخاصة الفكرية، وكلما انخفض المستوى التعليمي للمتطوع كلما كانت مشاركته بالأعمال التي تحتاج إلى جهد عضلي بشكل أكبر.

ز- الحالة العملية ونوع العمل التطوعي :

يرتبط نوع العمل التطوعي من حيث هو جهد عضلي، أو فكري، أو مادي، بطبيعة الحالة العملية التي تحدد طبيعة العمل وظروفه وما توفره من خبرات نظرية وعملية للفرد المتطوع، حيث يمكن أن يقتصر المتطوع على تقديم نوع واحد دون سواه أو قد تكون له مشاركة في مجمل هذه الأنواع من العمل التطوعي. ويمكن أن يعد المتطوعون ممن ليس لديهم عمل أو هم من المتقاعدين الذين لا يلتزمون بعمل محدد الوقت بعكس من يعمل بأجر سواء في قطاع حكومي، أو خاص، أو من لديه عمل لحسابه، وهذا النوع من الحالات العملية يستلزم وقت عمل محدد بساعات معينة، وهذا يؤدي بالمتطوعين ممن ينتمون لتلك الحالات إلى تحديد نوع التطوع بما يتوافق مع طبيعة العمل.

ومن قراءة معطيات الجدول رقم (٣١) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب الحالة العملية ونوع العمل التطوعي، يلاحظ أن المتطوعين أصحاب العمل ممن يركز منهم على عمل واحد دون سواه كانت النسبة الأعلى من الفئة نفسها للذين يقومون بالأعمال التطوعية التي تحتاج لجهد عضلي، وبلغت نسبتهم (٣١%)، ومن يقوم منهم بالتطوع الفكري أو المادي كانت نسبتهم منخفضة قياساً لنفس الفئة، وبلغت على التوالي (١٠,٣%) و(١٢,١%). بينما ارتفعت نسبة من يقوم منهم بمشاركة متعددة لتصل إلى (٤٦,٦%)، وهي أعلى نسبة لمن هم أصحاب عمل، لكنها منخفضة جداً قياساً إلى من يعملون بقطاع في أجر حكومي حيث بلغت نسبة من يقوم بمشاركة متعددة (٦٠,٨%)،

وشكلت نسبة من يعمل بأجر بقطاع خاص (٣٣,٣%) لمن يقوم منهم بالعمل التطوعي العضلي وهي أعلى نسبة من بين الحالات العملية، بينما من يقوم بينهم بالتطوع الفكري بلغت (٣٠,٣%) وهي عالية قياساً لغيرها، ومتقاربة مع نسبة من لا يعملون ويقومون بنفس نوع العمل التي بلغت (٣١,٣%).

جدول رقم (٣١) يبين توزع أفراد العينة حسب الحالة العملية ونوع العمل التطوعي

الحالة العملية		نوع العمل التطوعي الذي تمت المشاركة به					المجموع
		عضلي	فكري	مادي	أخرى	مشاركة متعددة	
صاحب عمل	التكرار	18	6	7	0	27	58
	النسبة	31.0%	10.3%	12.1%	.0%	46.6%	100.0%
يعمل بأجر بقطاع حكومي	التكرار	18	81	28	3	202	332
	النسبة	5.4%	24.4%	8.4%	.9%	60.8%	100.0%
يعمل بأجر في قطاع خاص	التكرار	11	10	0	0	12	33
	النسبة	33.3%	30.3%	.0%	.0%	36.4%	100.0%
يعمل لدى الغير بدون أجر	التكرار	1	0	0	0	5	6
	النسبة	16.7%	.0%	.0%	.0%	83.3%	100.0%
متقاعد	التكرار	0	1	0	0	4	5
	النسبة	.0%	20.0%	.0%	.0%	80.0%	100.0%
لا يعمل	التكرار	37	57	19	2	67	182
	النسبة	20.3%	31.3%	10.4%	1.1%	36.8%	100.0%
المجموع	التكرار	85	155	54	5	317	616
	النسبة	13.8%	25.2%	8.8%	.8%	51.5%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.335	.000
	N of Valid Cases	616	

ويلاحظ أن من يعمل بأجر في قطاع حكومي ويمارس التطوع الفكري فقط دون سواه كانت نسبتهم (٢٤,٤%)، وهي متدنية قياساً إلى بقية الحالات العملية الأخرى، بالرغم من أن عينة الدراسة تتركز ضمن هذه الفئة، ولكن ترتفع نسبة من لديهم مشاركة متعددة للعمل التطوعي. أما التطوع المادي كانت نسبة من يقدم هذا النوع من التطوع منخفضة قياساً إلى بقية الأنواع وفق الحالة العملية وشكلت أعلى نسبة لأصحاب العمل، وتليها للعاطلين عن العمل التي بلغت نسبة من يشارك بهذا النوع من التطوع (١٠,٤%)، وشكلت هذه النسبة أدنى النسب مقارنة مع بقية أنواع التطوع الذي يمارسها العاطلون عن العمل، بينما نسبة من يعملون في قطاع حكومي ويساهمون بنفس النوع من

التطوع بلغت (٨,٤%). ويفسر هذا الأمر بضعف المستوى المعيشي وعدم توفر الرخاء الاقتصادي لأفراد المجتمع مما يؤثر على مساهمة الأفراد بهذا النوع.

وفي الواقع تشير الدلالة الإحصائية إلى أهمية متغير الحالة العملية في تحديد نوع المساهمة في العمل التطوعي، من حيث ارتباط طبيعة الحالة العملية للمتطوع، وما ترتكز عليه من إضفاء الخبرات والإمكانات المادية والمعرفية في تحديد نوع العمل التطوعي الذي يمارسه المتطوع دون سواه، أومن حيث إمكانية المشاركة في أكثر من نوع للتطوع، فقد بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق (٠,٠٠٠)، وهو دال بشدة على الارتباط والتوافق بين المتغيرين.

ح- مستوى الدخل ونوع العمل التطوعي :

يتأثر نوع العمل التطوعي بمستوى التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي للمجتمع، فالأفراد الذين ينتمون للطبقات الفقيرة تتصدر في أولوياتهم الحياتية إشباع الحاجات الاقتصادية الأساسية، وقد يتصف سلوكهم بالفردية، واهتمامهم بالقضايا العامة ضعيفاً، فنوع العمل التطوعي المرتبط بتقديم المادة يحتاج إلى أساس مادي، والنوع الآخر المرتبط بتقديم الجهد والوقت يرتبط بالأبعاد المادية، تلك المساهمة بالتطوع أياً كان نوعه يتأثر بدرجة الرخاء الاقتصادي للأفراد، فالأفراد الذين يشعرون بالأمان الاقتصادي يشاركون في شؤون مجتمعهم وتقديم أنواع متعددة من التطوع بشكل أكبر. لذلك يمكن أن يختلف نوع العمل التطوعي باختلاف مستوى الدخل للمتطوعين كماً ونوعاً، فقد يستطيع المتطوعون الذين يتميزون بمستوى عالٍ من الدخل المساهمة في أنواع متعددة من التطوع وخاصة المادي منها أكثر من المتطوعين الذين يتميزون بمستوى دخل منخفض.

وتوضح معطيات الجدول رقم (٣٢) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب مستوى الدخل ونوع العمل التطوعي إلى أن نسبة المتطوعين من فئة الدخل المنخفض ممن يقدم العمل العضلي فقط دون سواه (٢٠,٣%)، وهي أعلى نسبة قياساً إلى المستوى المتوسط والمنخفض، أما من يقدم التطوع الفكري فقط دون سواه يلاحظ تقارب نسبة الأفراد الذين ينتمون لفئة الدخل المنخفض والمتوسط، وكانت نسبتهما الأعلى مقارنة مع المتطوعين ذوي الدخل العالي، فكانت النسبة على التوالي (٢٦,٧%) و (٢٦,٣%) و(١٩,٣%)، أما بالنسبة لمن يقدمون التطوع المادي فقط كانت أعلى نسبة بين مستويات الدخل للمتطوعين من فئة الدخل المتوسط حيث بلغت (١٠,٣%)، وتليها بفارق بسيط

نسبة المتطوعين من ذوي الدخل العالي وبلغت (٩,١%) بينما انخفضت إلى (٥,٩%) للمتطوعين من فئة مستوى الدخل المنخفض. لكن بالنسبة إلى ممارسة أنواع متعددة من التطوع شكلت أعلى نسبة (٦٤,٨%) للمتطوعين من مستوى الدخل العالي، وهي نسبة متضمنة حكماً التطوع المادي، مما يمكن أن يفسر انخفاض نسبة من يتطوع منهم بالمادة فقط، وبلغت نسبة المتطوعين من مستوى الدخل المتوسط ممن لديهم مشاركة متعددة في أنواع التطوع (٥٢,٧%) لتنخفض إلى (٤٦%) لمن دخلهم منخفض. وبالتالي وجود هذه الفوارق في النسب المئوية يشير إلى العلاقة الأساسية بين مستوى الدخل وتأثيره على نوع التطوع الذي يقوم به المتطوع، حيث بلغ مستوى دلالة معامل التوافق (٠,٠٠٠) وهو يشير إلى شدة الارتباط والتوافق بين المتغيرين.

جدول رقم (٣٢) يبين توزع أفراد العينة حسب مستوى الدخل ونوع العمل التطوعي

مستوى الدخل		نوع العمل التطوعي الذي تمت المشاركة به: عضلي	فكري	مادي	أخرى	مشاركة متعددة	المجموع
منخفض	التكرار	38	50	11	2	86	187
	النسبة	20.3%	26.7%	5.9%	1.1%	46.0%	100.0%
متوسط	التكرار	32	84	33	2	168	319
	النسبة	10.0%	26.3%	10.3%	.6%	52.7%	100.0%
عالي	التكرار	6	17	8	0	57	88
	النسبة	6.8%	19.3%	9.1%	.0%	64.8%	100.0%
غير مبين	التكرار	9	4	2	1	6	22
	النسبة	40.9%	18.2%	9.1%	4.5%	27.3%	100.0%
المجموع	التكرار	85	155	54	5	317	616
	النسبة	13.8%	25.2%	8.8%	.8%	51.5%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.247	.000
N of Valid Cases		616	

خلاصة الفصل :

يلاحظ من خلال الجداول المتعلقة بهذا الفصل من الدراسة أن معظم المتغيرات لها علاقة بخصائص العمل التطوعي من حيث حجم المشاركة و ودوريتها، ونوع العمل التطوعي وآلية ممارسته. فقد كانت جميع المتغيرات لها علاقة بحجم المشاركة باستثناء متغير عدد أفراد الأسرة. إلا أن المتغيرات الديمغرافية ودورية المشاركة لم يكن هناك توافق مع معظم المتغيرات، باستثناء متغير الجنس وفئات العمر وعدد أفراد الأسرة. أما عن علاقة تلك المتغيرات بنوع العمل التطوعي كان معظم المتغيرات له علاقة باستثناء متغيري الجنس وعدد أفراد الأسرة. وأخيرا تبين بيانات هذا الفصل علاقة المتغيرات الديمغرافية بممارسة العمل التطوعي قوة العلاقة بينهما باستثناء الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي لأفراد العينة المدروسة.

مما يمكن القول بأن المتغيرات الديمغرافية التي حددتها الدراسة في إطار علاقتها بخصائص أو بنية العمل التطوعي تتفاوت من حيث شدة الدلالة والتوافق كماً ونوعاً باختلاف تلك الخصائص، مما يثبت صحة فرضية الدراسة حول ارتباط بنية العمل التطوعي من حيث حجم المشاركة في العمل التطوعي ودوريتها وممارسة العمل التطوعي وأشكاله المختلفة بالخصائص الديمغرافية للمتطوعين.

الفصل السابع

دوافع المتطوعين ورؤيتهم وعلاقتها بالتطوع

تمثل الدوافع على اختلاف أنواعها أحد الأساسيات المهمة لشخصية الإنسان، وما يرتبط بها من سلوكيات قد يكون بعضها هادف وواع وبعضها غير هادف، فالدوافع تختلف من وقت لآخر عند الشخص الواحد، لأنها لا ترتبط بظرف معين وحالة شعورية ثابتة، بل تخضع لظروف ومواقف متغيرة ترتبط بمشاعر وأحاسيس متوافقة مع الحاجة التي يريدها الفرد، ويمكن أن تغير معها الترتيب الهرمي للدوافع عند الشخص نفسه. فالدوافع التي تؤثر على سلوك الإنسان معقدة ومتشابكة، ومن النادر أن يتصرف إنسان في موقف معين نتيجة دافع واحد، فسلوك الفرد ينبع من التأثير التبادلي والمتداخل لعدد من الدوافع التي تساهم في تحديد علاقة الفرد ببناءات المجتمع الثقافية والاجتماعية. (الدفراوي، ١٩٨١، ١٤٥- ١٦٣).

فقد يشعر الفرد بأن قيامه بأي عمل تطوعي يعود لعدة دوافع، منها بدافع وطني، أو بدافع اجتماعي، أو إنساني أوديني. ولكل دافع من تلك الدوافع ميزات وخصائص تميزه عن غيره بالرغم من صعوبة تحديد أيهما الأهم بالنسبة إليه، فالدافع الوطني على سبيل المثال يستند إلى أساس طبيعي هو حب الأرض التي رأى الإنسان فيها النور، ومن الوطن يكتسب الهوية والانتماء، والتعلق بعادات أهل الوطن ولغتهم وتراثهم الروحي........الخ. وبهذا الدافع تبلغ النفس الإنسانية طوراً راقياً من الروحانية والأخلاقية تنطوي على حب الوطن والشعور بالتضحية من أجله للمحافظة على بقاء واستمراره، كما أن الدافع الاجتماعي يستند إلى الشعور بالانتماء الاجتماعي والحاجة الاجتماعية لتحقيق التكافل الاجتماعي إلى آخره من الدوافع التي ترتبط بأسس تميزها عن غيرها من الدوافع.

أولاً- خصائص المتطوعين ودوافع التطوع :

تؤثر التربية والتنشئة في تشكيل الدوافع لدى الفرد، وقد يختلف هذا الأمر باختلاف الخصائص الديموغرافية، ويمكن أن تتشكل الدوافع بفعل عوامل ذاتية تتعلق بالصفات الشخصية للمتطوع، ولكن هناك عوامل موضوعية قد تتشكل الدوافع من خلالها كالظرف الذي يوضع به المتطوع ويتحرك من خلاله.

أ- صفة المتطوع ودوافع العمل التطوعي :

إن صفة المتطوع من الخصائص الموضوعية التي يمكن أن توجه دافعيته، لأنها مرتبطة بالجوانب المعرفية والعملية للتطوع، وبالغايات والأهداف التي يبغي الوصول إليها من خلال ممارسته لدوره وفق الصفة التي اتصف بها في إطار التنظيم المجتمعي، ومن هنا يمكن أن تختلف دوافع العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف صفة المتطوع التي يمكن أن تساهم وتشكل دوافع سلوكه التطوعي.

ويوضح الجدول رقم (٣٣) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب صفة المتطوع ودوافع العمل التطوعي بمعطياته الواردة، أن رؤساء لجان التنمية تشكل الدوافع الوطنية لديهم أعلى نسبة، وقد بلغت (٣٠,٦%)، وتساوى الدافع الاجتماعي والديني لدى تلك الفئة لتصل إلى (٢٢,٢%) بينما الواجب الإنساني حصل على أدنى نسبة بالنسبة لتلك الفئة، وكذلك الأمر بالنسبة لأعضاء لجنة التنمية التي بلغت نسبتهم (٣٨%) لمن يدفعهم الواجب الوطني للعمل التطوعي، وبلغت نسبة من يدفعهم الواجب الديني (١٨,٥%)، ومن ثم الواجب الإنساني ويليه الواجب الاجتماعي، وكانت نسبتهما على التوالي (١٧,٤%) و (١٦,٣%).

في الواقع يلاحظ تقارب النسب مابين الدوافع الثلاثة لدرجة يصعب معها تحديد أي الأهم بشكل أدق، وكذلك مندوبات\مندوبي الأحياء ترتفع نسبة من يدفعهم الواجب الوطني إلى (٣٢,٢%)، وتنخفض نسبة من يدفعهم الواجب الديني إلى (٢٥,٢%)، بينما أعضاء اللجان الفرعية بدافع اجتماعي بلغت نسبتهم (٢٨,٦%)، وتلتها في المرتبة الثانية من يدفعهم الواجب الوطني التي بلغت نسبتهم (٢٥,٧%) بينما انخفضت نسبة من يدفعهم الواجب الديني إلى (١٧,١%) و(١٥,٧%) بالنسبة لمن يدفعهم الواجب الإنساني.

جدول رقم (٣٣) يبين توزع أفراد العينة حسب صفة المتطوع ودوافع ثقافة العمل التطوعي

صفة المشارك		دوافع العمل التطوعي					المجموع
		دافع وطني	دافع اجتماعي	دافع إنساني	دافع ديني	دافع شخصي	
رئيس لجنة التنمية	التكرار	11	8	4	8	5	36
	النسبة	30.6%	22.2%	11.1%	22.2%	13.9%	100.0%
عضو لجنة التنمية	التكرار	70	30	32	34	18	184
	النسبة	38.0%	16.3%	17.4%	18.5%	9.8%	100.0%
عضو لجنة فرعية	التكرار	18	20	11	12	9	70
	النسبة	25.7%	28.6%	15.7%	17.1%	12.9%	100.0%
مندوبات أحياء	التكرار	111	60	62	87	25	345
	النسبة	32.2%	17.4%	18.0%	25.2%	7.2%	100.0%
المجموع	التكرار	210	118	109	141	57	635
	النسبة	33.1%	18.6%	17.2%	22.2%	9.0%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.153	.228
N of Valid Cases		635	

وخلاصة القول أن الواجب الوطني شكل النسبة الأعلى بالنسبة لرؤساء لجان التنمية وأعضاء لجان التنمية ومندوبات/ مندوبي الأحياء ويليه الواجب الديني، بينما كان العكس بالنسبة لأعضاء اللجان الفرعية، ويمكن أن يعود هذا الأمر إلى طبيعة المهام المناطة بهم، فأعضاء اللجان الفرعية ينفذون أنشطة اجتماعية متعددة تكون أكثر فعالية في اللقاء والتواصل مع مختلف الشرائح في القرية، بينما بقية المتطوعين وخاصةً رؤساء لجان التنمية مهامهم تتعلق بالشكل الكلي الذي يخدم الصالح العام للقرية ويعدون هذا من الواجب الوطني أكثر منه اجتماعي.

ولكن بالنتيجة تبين أن الدلالة الإحصائية لم تشر إلى وجود ترابط إحصائي بين المتغيرين، حيث بلغ مستوى دلالة التوافق (٠,٢٢٨) وهو غير دال إحصائيا. فلا علاقة لصفة المتطوع بتشكيل دوافع دون أخرى لدى المتطوعين في برنامج القرى الصحية.

ب- الجنس ودوافع العمل التطوعي:

إن لمتغير الجنس دور في تحديد دوافع كل منهما تجاه العمل التطوعي، لاختلاف الظروف النفسية والاجتماعية لكل من الذكور والإناث، ولاختلاف الخبرات والمشاعر والأحاسيس لكل منهما تجاه ما يحيط بكلا الجنسين من مواقف وخبرات ومعارف مختلفة، بمعنى أنه يمكن أن تكون دوافع أكثر وضوحاً من دوافع أخرى بالنسبة إلى كل من الذكور والإناث وبنفس الوقت تختلف دوافع العمل التطوعي وفق كل دافع من الدوافع لكل من الذكور والإناث.

جدول رقم (٣٤) يبين توزع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس ودوافع ثقافة العمل التطوعي

الجنس		دوافع العمل التطوعي					المجموع
		دافع وطني	دافع اجتماعي	دافع إنساني	دافع ديني	دافع شخصي	
ذكر	التكرار	90	52	48	46	28	264
	النسبة	34.1%	19.7%	18.2%	17.4%	10.6%	100.0%
أنثى	التكرار	120	66	61	95	29	371
	النسبة	32.3%	17.8%	16.4%	25.6%	7.8%	100.0%
المجموع	التكرار	210	118	109	141	57	635
	النسبة	33.1%	18.6%	17.2%	22.2%	9.0%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.102	.152
N of Valid Cases		635	

وفي الجدول رقم (٣٤) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب مؤشر الجنس ودوافع العمل التطوعي، يلاحظ أن الدافع الوطني يشكل أعلى النسب بالنسبة لكلا الجنسين مع وجود فروق بسيطة بينهما، فكانت نسبة الذكور (٣٤,١%)، ونسبة الإناث (٣٢,٣%) إلا أن الفروق تتضح بالنسبة للدوافع الدينية ما بين الذكور والإناث، فكانت أعلى لدى الإناث حيث بلغت (٢٥,٦%) بينما انخفضت لدى الذكور إلى (١٧,٤%)، وقد يفسر ذلك بحب عمل الخير لدى الإناث وكونهن أكثر عاطفة من الذكور، فأكثر عملاً للخير وللتطوع من الذكور، كما شكل الدافع الاجتماعي أعلى النسب، ويليه مباشرة الدافع الديني مع تقارب نسبة كل من الدافع الاجتماعي، والإنساني بالنسبة للإناث لتكون على التوالي (١٧,٨%) و(١٦,٤%).

بينما عند الذكور كانت نسبة الدافع الديني أقل النسب من بين الدوافع، فكان الأهم هو الدافع الوطني، ومن ثم الدافع الاجتماعي، فالإنساني. وفي واقع الأمر، إن العمل في المشاريع التنموية يحتاج إلى ذهنية متوائمة مع الفلسفة التي تنطلق منها، وهي المشاركة بالتنمية، إن مثل هذه الذهنية مرتبطة بتوجيه الدافعية في هذا المجال، وأهم ما يلائمها هو الدافع الوطني لأنه يكتسب صفة شمولية تساعد على اتساع رقعة الفائدة لتتجاوز النطاق الضيق الذي قد يقوم على دافع ديني، أو اجتماعي، أو إنساني. لكن أشارت الدلالة الإحصائية إلى عدم وجود توافق بين المتغيرين فقد بلغ مستوى الدلالة (٠,١٥٢) وهو غير دال إحصائياً.

ج- الفئات العمرية ودوافع العمل التطوعي :

إن لكل مرحلة عمرية خصائص خاصة بها تميزها عن مرحلة أخرى فمرحلة الشباب تختلف عن مرحلة الرجولة أو الكهولة، لما للخبرات والتجربة دور في تحديد دوافع معينة قد تكون بارزة أكثر من غيرها، وهي تكون بشكل مكتسب نتيجة تلك الخبرات.

فمرحلة الشاب تميزها الاندفاع وحب الإطلاع والمشاركة، ومرحلة الكهولة تميزها المسؤولية وحب العطاء والتفكير العميق تجاه قضايا لم يكن يعيرها الفرد الاهتمام في مرحلة سابقة، فالخبرة والتجربة التي يفترضها التقدم بالعمر تشكل توجيهاً لدوافع لم تكن في مراحل عمرية سابقة نتيجة خبرات كامنة في نفوس الأفراد.ومن هنا تختلف دوافع العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف الفئات العمرية للمتطوعين في برنامج القرى الصحية.

ومن خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣٥) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب فئات العمر ودوافع العمل التطوعي، تبين أن الفئة العمرية للمتطوعين (أقل من ٢٥ سنة) يظهر لديها الدافع الديني كونه يشكل أعلى النسب بالنسبة لبقية الدوافع، حيث بلغت النسبة (٣٨,٨%) ويليها نسبة من يدفعهم الواجب الإنساني للعمل التطوعي بنسبة بلغت (٢٧,٩%). كما بلغت نسبة المتطوعين من تلك الفئة العمرية ممن يدفعهم الواجب الوطني (٢٠,٩%) وانخفضت لدى من يدفعهم الواجب الاجتماعي إلى (١٠,١%). ويمكن أن يفسر هذا التفاوت بين الواجب الديني والاجتماعي إلى أن من خصائص هذه الفئة العمرية هو ربما قلة تواصلها الاجتماعي بشكل عام. كما أن هذه الفئة من العمر ما تزال متأثر بالطبيعة الخيرة في سلوكها تجاه الآخرين ذات الأبعاد

الدينية التي يعززها الأهل في نفوس أبنائهم، وبالتالي في هذه المرحلة ما تزال الخبرات الاجتماعية تسير في طريق تشكيل شخصية الفرد اجتماعياً وخاصةً إحساسه في القضايا العامة.

جدول رقم (٣٥) يبين توزع أفراد العينة حسب فئات العمر ودوافع ثقافة العمل التطوعي

الفئات العمرية		دوافع العمل التطوعي					المجموع
		دافع وطني	دافع اجتماعي	دافع إنساني	دافع ديني	دافع شخصي	
أقل من ٢٥ سنة	التكرار	27	13	36	50	3	129
	النسبة	20.9%	10.1%	27.9%	38.8%	2.3%	100.0%
بين ٢٥-٣٤ سنة	التكرار	43	31	27	37	12	150
	النسبة	28.7%	20.7%	18.0%	24.7%	8.0%	100.0%
بين ٣٥-٤٤ سنة	التكرار	81	36	28	32	25	202
	النسبة	40.1%	17.8%	13.9%	15.8%	12.4%	100.0%
٤٥ سنة فأكثر	التكرار	59	38	18	22	17	154
	النسبة	38.3%	24.7%	11.7%	14.3%	11.0%	100.0%
المجموع	التكرار	210	118	109	141	57	635
	النسبة	33.1%	18.6%	17.2%	22.2%	9.0%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.308	.000
N of Valid Cases		635	

بينما فئة العمر (بين ٢٥-٣٤ سنة) ترتفع نسبة المتطوعين فيها ممن يندفعون للعمل التطوعي بواجب وطني إلى (٢٨,٧%)، وتنخفض إلى من يندفع منهم بواجب ديني إلى (٢٤,٧%)، وتنخفض نسبة الدافع الاجتماعي لدى نفس الفئة إلى (٢٠,٧%) لتنخفض إلى (١٨%) لمن يندفعون إنسانياً للعمل التطوعي، وهنا الفوارق بين الدوافع الوطنية والدوافع الدينية لصالح الدوافع الوطنية في هذه الفئة العمرية تشير إلى أن الإحساس بالقضايا الوطنية تميزها عن الفئة الأقل عمراً، وتظهر بالمستوى نفسه الفئتان التاليتان: للفئة العمرية (بين ٣٥-٤٤ سنة) وللفئة العمرية (من ٤٥ سنة فأكثر)، حيث يظهر من خلال تلك النسب أن الدافع الوطني أكثر بروزاً من غيره لدى عينة الدراسة، فبلغت النسب على التوالي (٤٠,١%) و(٣٨,٣%) وهما عاليتان لدى الفئتين قياساً إلى الدوافع الأخرى بكل فئة منهما، ويكون الدافع الاجتماعي بالدرجة الثانية. بينما تنخفض لدى الفئتين نسبة من يقومون بالعمل التطوعي بدافع ديني، ويمكن أن يفسر هذا الأمر بأن هاتين الفئتين العمريتين الغالبية منهم

لا يربطون بين الأفعال التي يمكن أن تنطوي على الأبعاد الدينية في القضايا التنموية، وربما مع تقدم العمر يتنامى الشعور بالواجب الديني، كبعد شخصي يحدد علاقة المتطوع بخالقه بغض النظر عن أن هذا الفعل يمكن أن يكون له أبعاد وطنية أو اجتماعية.

ويمكن القول بوجود علاقة تحدد العمر بدوافع العمل التطوعي وبالاتجاهين الكمي والنوعي لارتباط العمر بالتجربة وتشكيل المعرفة والتجارب التي يمكن أن تحدد دوافع الشخص، وقد أتت الدلالة الإحصائية لتؤكد تلك العلاقة بشدة بمستوى دلالة قوية كانت (٠,٠٠٠).

ويمكن ربط تلك النتيجة بنتائج دراسات مماثلة حول نفس المتغيرات كتفسير اريكسون Ericson لدوافع العمل التطوعي بربطها بعمر المتطوع، فيرى أن الرغبة في العمل التطوعي تختلف باختلاف المرحلة العمرية. ومع تقدم عمر الإنسان تتغير دوافعه للعمل التطوعي، كشريحة الشباب – على سبيل المثال – يرغبون في الانضمام إلى العمل التطوعي للحصول على الرفقة واكتساب المهارات والمعارف الجديدة، أما متوسطو الأعمار فكانت دوافعهم للعمل التطوعي الضيق والتبرم من العمل الرسمي بسبب الروتين والرتابة، والبحث عن فرص أكثر لتحقيق الذات والحصول على التقدير والاحترام. أما بالنسبة للمسنين المتقاعدين فربما كانت دوافعهم للعمل التطوعي البحث عن دور جديد في الحياة. (عجوبة، ١٣٨٠-١٤١٠ هـ، ١٧٧-٢١٦).

د- عدد أفراد الأسرة ودوافع العمل التطوعي :

إن عدد أفراد الأسرة إن صغر أو كبر يشكل شبكة من العلاقات والتفاعل الأسري تساهم في التوجيه الدافعي للأفراد في تلك الأسر، فقد تختلف دوافع التطوع لدى المتطوعين الذين ينتمون لأسر كبيرة العدد عن دوافع المتطوعين الذين ينتمون لأسر صغيرة العدد.

ويبين الجدول رقم (٣٦) أن المتطوعين الذين ينتمون لأسر صغيرة العدد كالفئة (أقل من ٤أفراد) ترتفع نسبة من يدفعهم الواجب الوطني إلى (٣٠,٦%)، وتليها من يدفعهم الواجب الاجتماعي، وقد بلغت نسبتهم (٢٢,٤%)، بينما المتطوعون الذين ينتمون للأسر التي يبلغ عدد أفرادها (بين ٤-٦ أفراد) ترتفع نسبة من يندفعون بواجب وطني إلى (٣٥,٢%)، وتليها نسبة من يندفعون بواجب ديني لتبلغ نسبتهم (٢٢,٢%)، وكذلك بالنسبة للمتطوعين الذين ينتمون للأسر كبيرة العدد والتي يتجاوز عدد أفرادها ١٠ أشخاص أن نسبة من يندفعون بواجب وطني بلغت

(٤٢,٣%) ومن يندفعون بواجب ديني بلغت (٢٣,١%)، وبشكل عام كان الدافع الإنساني يشكل أقل النسب بالنسبة لمعظم المتطوعين باستثناء الذين ينتمون لفئة (بين ٧-٩ أفراد) حيث كانت نسبة من يندفعون بدافع إنساني (٢٢,٤%).

جدول رقم (٣٦) يبين توزع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة ودوافع ثقافة العمل التطوعي

عدد أفراد الأسرة		دوافع العمل التطوعي					المجموع
		دافع وطني	دافع اجتماعي	دافع إنساني	دافع ديني	دافع شخصي	
أقل من ٤ أفراد	التكرار	30	22	18	19	9	98
	النسبة	30.6%	22.4%	18.4%	19.4%	9.2%	100.0%
بين ٤-٦ افراد	التكرار	114	57	50	72	31	324
	النسبة	35.2%	17.6%	15.4%	22.2%	9.6%	100.0%
بين ٧-٩ أفراد	التكرار	44	30	36	38	13	161
	النسبة	27.3%	18.6%	22.4%	23.6%	8.1%	100.0%
من ١٠ أفراد فأكثر	التكرار	22	9	5	12	4	52
	النسبة	42.3%	17.3%	9.6%	23.1%	7.7%	100.0%
المجموع	التكرار	210	118	109	141	57	635
	النسبة	33.1%	18.6%	17.2%	22.2%	9.0%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.127	.585
N of Valid Cases		635	

يبدو عدم ارتباط نوع الدافع نحو العمل التطوعي بحجم الأسرة، حيث احتل الدافع الوطني للمتطوعين النسبة الأعلى بين الدوافع للمتطوعين كافة على اختلاف حجم الأسرة، مهما كبر عدد أفراد أسرهم أو صغر، ولم تشر النسب المئوية إلى وجود فروق واضحة يمكن القول معها بأن عدد أفراد الأسرة يحدد دوافع العمل التطوعي لدى المتطوعين. وبسبب ذلك لم تشر الدلالة الإحصائية إلى وجود توافق بين المتغيرين، حيث كان مستوى الدلالة عند (٠,٥٨٥) وهو غير دال إحصائياً على وجود تلك العلاقة.

هـ- الحالة الاجتماعية ودوافع العمل التطوعي :

تشكل الحالة الاجتماعية الإطار الموضوعي الذي يساهم في توجيه الدافع لدى بعض الأفراد، فعلى سبيل المثال فقد تكون المعارف الإدراكية والوجدانية والقيمية للمتزوجين مختلفة عن العازبين. وعليه تختلف دوافع العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف الحالة الاجتماعية للمتطوعين في القرى الصحية. وتبين معطيات الجدول رقم (٣٧) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب الحالة الاجتماعية ودوافع العمل التطوعي أن أعلى نسبة للمتطوعين بدافع وطني هم من المتزوجين، وقد بلغت نسبتهم (٣٧,٥%) بينما كانت أعلى نسبة للمتطوعين بدافع ديني هم العازبون، وقد بلغت (٣٠,٤%)، بينما كانت أعلى نسبة للمتطوعين الأرامل بدافع إنساني (٤٢,٩%)، وبالنسبة للمتطوعين المطلقين كانت أعلى نسبة لديهم لمن يدفعهم الواجب الاجتماعي، وقد بلغت (٥٠%).

ويلاحظ من خلال هذا التباين والفروقات في النسب المئوية أن كل حالة اجتماعية ربما ينطلق الدافع لديها من احتياجها الذي يلبي حاجة معينة على المستوى القيمي والأخلاقي، فارتفاع نسبة الدافع الوطني للمتزوجين ربما يرتبط بإحساسهم بالمسؤولية تجاه بناء الوطن من منطلق إحساسهم ببناء وطن لأجيالهم القادمة، وهذا لا يعني بالضرورة انعدام هذا الدافع أو ذاك بالنسبة لبقية الحالات، ولكنه يشكل الأبرز لدى المتزوجين، بينما العازبون من المتطوعين شكل الدافع الديني الدافع الأهم، فربما يربطون توجهاتهم وأعمالهم بالقيم الدينية لذلك يبرز الدافع الديني لديهم أكثر من بقية المتطوعين الذين ينتمون لحالات اجتماعية أخرى. وقد تكون الظروف التي يعيشها الفرد عاملاً في توليد حاجات تحدد دوافعهم وفق هذه الظروف، فمثلاً يمكن أن تكون حاجة المتطوعين من الأرامل لتحقيق البعد الإنساني في أعمالهم التطوعية، والمطلقين تحقيق الحاجة للانتماء الاجتماعي والعمل على تعزيز هذا الجانب في حياتهم، كون الطلاق في المجتمع في بعض الظروف وفي بعض البيئات الاجتماعية يساهم في تشكيل عزلة معينة.

جدول رقم (٣٧) يبين توزع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية ودوافع ثقافة العمل التطوعي

الحالة الاجتماعية		دوافع العمل التطوعي: دافع وطني	دافع اجتماعي	دافع إنساني	دافع ديني	دافع شخصي	المجموع
عازب	التكرار	55	36	48	65	10	214
	النسبة	25.7%	16.8%	22.4%	30.4%	4.7%	100.0%
متزوج	التكرار	153	79	57	74	45	408
	النسبة	37.5%	19.4%	14.0%	18.1%	11.0%	100.0%
أرمل	التكرار	2	0	3	1	1	7
	النسبة	28.6%	.0%	42.9%	14.3%	14.3%	100.0%
مطلق	التكرار	0	3	1	1	1	6
	النسبة	.0%	50.0%	16.7%	16.7%	16.7%	100.0%
المجموع	التكرار	210	118	109	141	57	635
	النسبة	33.1%	18.6%	17.2%	22.2%	9.0%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.238	.000
N of Valid Cases	635	

ويشير هذا التفاوت والتنوع باختلاف دوافع العمل التطوعي بتفاوت الحالة الاجتماعية للمتطوعين، وعليه أشارت الدلالة الإحصائية إلى وجود ارتباط كمي ونوعي بين المتغيرين، فالحالة الاجتماعية في إطار ما تشكل تنوعاً بالخبرات والمعارف والمواقف التي تحدد دوافعهم تجاه عملهم التطوعي، وقد بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠)، وهو دال بشدة على هذا التوافق.

و- المستوى التعليمي ودوافع العمل التطوعي :

يشكل المستوى التعليمي أحد المكونات التي تساهم في دوافع الفرد كونه يساهم بشكل أو بآخر بتشكيل الجانب الإدراكي في شخصية الفرد لما يتيحه التعليم من تراكم الخبرات والمعارف عبر مستويات التعليم، فيتسنى بذلك للفرد فهم أفعاله وإدراك الغاية منها وتوجيهها في بعض الأحيان. ومعرفة غاياته والنتيجة التي يحققها من هذا العمل أو ذاك، فيمكن أن تختلف دوافع العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف المستوى التعليمي للمتطوعين.

ومن خلال الجدول رقم (٣٨) يلاحظ تساوي نسبة الأميين ممن يدفعهم الواجب الوطني والواجب الإنساني حيث بلغت النسبة بالتساوي (٥٠%)، وهي مرتفعة قياساً إلى مستويات التعليم

الأخرى، كما يلاحظ بشكل عام ارتفاع نسبة المتطوعين بمختلف المستويات ممن يدفعهم الواجب الوطني، وتقارب النسب ما بين المستوى العالي، والمنخفض، والمتوسط. فكانت نسبة المتطوعين ممن يتميزون بمستوى عالٍ من التعليم (٣٦,٧%)، والمستوى التعليمي المنخفض (٣٢,٧%) لتنخفض النسبة إلى (٢٩,٦%) للمتطوعين من المستوى التعليمي المتوسط.

جدول رقم (٣٨) يبين توزع أفراد العينة حسب مستوى التعليم وثقافة دوافع العمل التطوعي

مستوى التعليم		دوافع العمل التطوعي					المجموع
		دافع وطني	دافع اجتماعي	دافع إنساني	دافع ديني	دافع شخصي	
أمي	التكرار	3	0	3	0	0	6
	النسبة	50.0%	.0%	50.0%	.0%	.0%	100.0%
منخفض	التكرار	35	18	18	30	6	107
	النسبة	32.7%	16.8%	16.8%	28.0%	5.6%	100.0%
متوسط	التكرار	82	57	43	69	26	277
	النسبة	29.6%	20.6%	15.5%	24.9%	9.4%	100.0%
عالي	التكرار	90	43	45	42	25	245
	النسبة	36.7%	17.6%	18.4%	17.1%	10.2%	100.0%
المجموع	التكرار	210	118	109	141	57	635
	النسبة	33.1%	18.6%	17.2%	22.2%	9.0%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.166	.115
N of Valid Cases		635	

ونتيجة تقارب النسب المئوية ووجودها في اتجاه واحد تقريباً لصالح الواجب الوطني بالدرجة الأولى ويليها الواجب الديني. لم تشر تلك المسب إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمي لا كماً ولا كيفاً في دوافع العمل التطوعي. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتؤكد انعدام التوافق بين المتغيرين بمستوى الدلالة وقدرها (٠,١١٥) وهي غير دالة إحصائياً.

ز- الحالة العملية ودوافع العمل التطوعي :

تشكل الحالة العملية أحد الأسس الاقتصادية التي يمكن أن توجه الفعل أو السلوك التطوعي بدوافع معينة تكون أبرز من غيرها، فالحالة العملية للمتطوعين يمكن أن تجعلهم بظروف ومواقف محددة تشكل خبرة معينة ورؤية مختلفة للهدف من العمل التطوعي، فتحكم الموظف الحكومي على سبيل المثال جملة من القيم أومن الثقافة تحدد ظهور دافع لديه أكثر من دافع آخر، أو تعزز دوافع قد لا تأخذ نفس الأهمية لدى حالات أخرى كالعاطلين عن العمل على سبيل المثال. من هذا المنطلق تختلف دوافع العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف الحالة العملية للمتطوعين في برنامج القرى الصحية.

جدول رقم (٣٩) يبين توزع أفراد العينة حسب الحالة العملية ودوافع ثقافة العمل التطوعي

الحالة العملية		دوافع العمل التطوعي: دافع وطني	دافع اجتماعي	دافع إنساني	دافع ديني	دافع شخصي	المجموع
صاحب عمل	التكرار	17	13	8	14	6	58
	النسبة	29.3%	22.4%	13.8%	24.1%	10.3%	100.0%
يعمل بأجر بقطاع حكومي	التكرار	124	67	54	59	37	341
	النسبة	36.4%	19.6%	15.8%	17.3%	10.9%	100.0%
يعمل بأجر في قطاع خاص	التكرار	13	4	10	6	1	34
	النسبة	38.2%	11.8%	29.4%	17.6%	2.9%	100.0%
يعمل لدى الغير بدون أجر	التكرار	1	1	0	4	0	6
	النسبة	16.7%	16.7%	.0%	66.7%	.0%	100.0%
متقاعد	التكرار	2	0	0	2	1	5
	النسبة	40.0%	.0%	.0%	40.0%	20.0%	100.0%
لا يعمل	التكرار	53	33	37	56	12	191
	النسبة	27.7%	17.3%	19.4%	29.3%	6.3%	100.0%
المجموع	التكرار	210	118	109	141	57	635
	النسبة	33.1%	18.6%	17.2%	22.2%	9.0%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.221	.036
N of Valid Cases	635	

ووفق هذا التصور يمكن قراءة النسب المئوية في الجدول رقم (٣٩) لتوزع أفراد العينة حسب الحالة العملية ودوافع العمل التطوعي، حيث يتبين أن الدافع الوطني يحتل أهمية أكثر من غيره، ولكل المستويات باستثناء العاملين عند الغير بدون أجر، فقد شكل الدافع الديني بالنسبة إليهم الدافع الأساسي والأهم، وبلغت نسبتهم (٦٦,٧%) من إجمالي هذه الفئة، فالدافع الوطني كان الأهم من بين الدوافع وقد كانت أعلى نسبة فيه للمتقاعدين حيث بلغت نسبتهم (٤٠%)، وتقاربت النسب لمن يرون بأن هذا الدافع أساسي لدى من يعمل بأجر في قطاع حكومي وبلغت (٣٦,٤%)، ومن يعملون في قطاع خاص، وقد بلغت (٣٨,٢%) بينما انخفضت النسبة للمتطوعين في فئة أصحاب عمل فهم يعملون لحسابهم الخاص لتصل إلى (٢٩,٣%)، لتنخفض بفارق بسيط إلى (٢٧,٧%) لمن لا يعملون أبداً وهم متطوعون بدافع وطني، لكن هؤلاء يتميزون بارتفاع نسبة الدافع الديني بفارق بسيط ليصل إلى (٢٩,٣%).

يمكن القول من خلال قراءة هذه النسب بوجود علاقة بين الحالة العملية ودوافع العمل التطوعي من خلال مستوى الدلالة الإحصائية الذي أشار إلى وجود هذه العلاقة بدلالة وقدرها (٠,٠٣٦) وهو دال إحصائياً.

ح- مستوى الدخل ودوافع العمل التطوعي :

يمكن أن يساهم مستوى الدخل لدى المتطوعين في تحديد الحاجات الإنسانية أو الاجتماعية وبالتالي، تكوين الدوافع المتصلة بالعمل التطوعي التي يكون بعضها أكثر أهمية من غيره لدى الفرد المتطوع، فذوو الدخل المرتفع قد تكون دوافعهم مختلفة عن ذوي الدخل المنخفض، حيث الوضع المادي يساهم في تحديد الاحتياجات والأولويات على المستوى الفردي، وبالتالي تبني قيم مختلفة تجاه التطوع وثقافة مختلفة، فالوضع الاقتصادي أحد المحددات التي يمكن أن تساهم في الفعل الاجتماعي وتحديد أهدافه، وخاصةً فيما يتعلق بالعمل التطوعي ودوافعه. لذلك تختلف دوافع العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف مستويات الدخل للمتطوعين في برنامج القرى الصحية.

ويتبين من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (٤٠) الذي يوضح توزع أفراد العينة المدروسة حسب مستوى الدخل ودوافع العمل التطوعي، أن النسب المرتفعة كانت للمتطوعين الذين يندفعون للتطوع بدافع وطني وفق جميع فئات الدخل مقارنة مع الدوافع الأخرى، إلا أن أعلى

نسبة كانت لذوي الدخل العالي، حيث بلغت نسبتهم (٤٠,٩%) بينما انخفضت بفارق كبير جداً إلى (١٣,٦%) لدى نفس الفئة ممن يتطوعون بدافع ديني، وهي أقل نسبة بالنظر إلى فئات الدخل الأخرى الذين يتطوعون بدافع ديني.

وبالنسبة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط شكلت نسبة من يتطوعون لدافع وطني نسبتين متقاربتين فكانت لمنخفضي الدخل (٣١,٢%) ولمتوسطي الدخل (٣٢,٧%)، بينما انخفضت نسبة من يتطوعون لدافع ديني لهاتين الفئتين وبفارق بين النسبتين، حيث بلغت (٢٠,٧%) لمن يتطوعون بدافع ديني من فئة متوسطي الدخل، و(٢٧,١%) لفئة منخفضي الدخل.

جدول رقم (٤٠) يبين توزع أفراد العينة حسب مستوى الدخل ودوافع ثقافة العمل التطوعي

مستوى الدخل		دوافع العمل التطوعي					المجموع
		دافع وطني	دافع اجتماعي	دافع إنساني	دافع ديني	دافع شخصي	
منخفض	التكرار	62	31	36	54	16	199
	النسبة	31.2%	15.6%	18.1%	27.1%	8.0%	100.0%
متوسط	التكرار	106	65	52	67	34	324
	النسبة	32.7%	20.1%	16.0%	20.7%	10.5%	100.0%
عالي	التكرار	36	20	13	12	7	88
	النسبة	40.9%	22.7%	14.8%	13.6%	8.0%	100.0%
غير مبين	التكرار	6	2	8	8	0	24
	النسبة	25.0%	8.3%	33.3%	33.3%	.0%	100.0%
المجموع	التكرار	210	118	109	141	57	635
	النسبة	33.1%	18.6%	17.2%	22.2%	9.0%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.176	.064
N of Valid Cases		635	

وبشكل عام كانت نسبة من يتطوعون بدافع إنساني واجتماعي منخفضة قياساً إلى من يتطوع منهم بدافع وطني وديني لدى جميع الفئات، مع وجود تقارب في النسب المئوية. حيث لا يمكن الاستشفاف من خلال هذه النسب وجود علاقة بين المتغيرين، وهذا ما أكدته الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بين المتغيرين حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٦٤) وهو غير دال إحصائياً.

مما يؤكد وجود متغيرات ذات أهمية أكثر من الدخل كمؤشر اقتصادي تساهم في تحديد دوافع العمل التطوعي لدى المتطوعين، فالدخل لا يحدد التوجه القيمي والاجتماعي للفرد إلا في حدود ما يؤديه هذا الدخل من وظيفة محددة.

ثانياً- دوافع العمل التطوعي والمشاركة التطوعية :

تتضمن المشاركة التطوعية عدة أعمال أو أفعال يقوم بها المتطوعون كحضور اجتماعات مجلس تنمية القرية، ودورية تلك الاجتماعات، ومدى ممارسة العمل التطوعي لدى المتطوعين، والمساهمة في الهيئات التي تنظم العمل التطوعي في القرية، وقد تختلف تلك المشاركة بأنشطة برنامج القرى الصحية (كماً ونوعاً) بحسب اختلاف وتمايز وشدة كل من الدوافع الاجتماعية، والدينية، والشخصية (النفعية) لدى المتطوعين.

أ- دوافع العمل التطوعي والمشاركة في اجتماعات مجلس التنمية :

يعبر مستوى المشاركة باجتماعات مجلس التنمية عن مدى الجدية والاهتمام في الانخراط بأنشطة تطوعية تساهم من رفع مستوى القرية اجتماعياً وتنموياً، وهذا مرتبط بنوع الدوافع التي يمكن أن تساهم أكثر من الدوافع الأخرى بالرغم من أن هذا الانخراط ذا بعد تنموي، ولكن تختلف تلك المعايير بالنسبة للمتطوعين، لأن هذا يعود إلى أهدافهم ووعيهم بمدى ما يقدمونه من وقت وجهد، وهم القادرون على تحديد أبعاد الفعل التطوعي الذي يقومون به. وعليه تختلف درجة المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية باختلاف شدة دوافع ثقافة العمل التطوعي لدى المتطوعين.

وتدليلاً على ما سبق يمكن قراءة الجدول رقم (٤١) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب الدوافع وحجم المشاركة، فيلاحظ أن نسبة المتطوعين بدافع وطني ممن يشاركون دائماً بالاجتماعات قد بلغت (٤٦,٧%) لتنخفض لمن يشارك منهم أحياناً إلى (٤٠,٥%)، وهذا يعود إلى حسهم المدفوع بالالتزام تجاه القضايا التي تهم القرية والتي يعتبرونها جزء من كل على مستوى الوطن، فالدافع الوطني وما ينطوي عليه من قيم المواطنة والمسؤولية يتلائم وينسجم مع فلسفة البرنامج القائمة على تنمية المجتمع وفق أسس تقوم على المشاركة بخدمة الصالح العام. بينما المتطوعون بدافع إنساني واجتماعي، وديني ترتفع نسبة من يشاركون أحياناً قياساً إلى مشاركتهم الدائمة، فقد بلغت نسبة

المتطوعين بدافع اجتماعي (٤٢,٤%) ممن يشاركون أحياناً لتنخفض إلى (٣٥,٦%) ممن يشارك منهم دائماً، وبنفس المقياس كانت نسبة المتطوعين بدافع إنساني ممن يشاركون أحياناً (٤٧,٧%) لتنخفض إلى (٤٠,٤%) ممن يشاركون دائماً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المتطوعين بدافع ديني، كانت نسبة من يشاركون أحياناً أعلى من نسبة المشاركين دائماً، إلا أن الأمر أتى معكوساً بالنسبة للمتطوعين بدافع شخصي الذي يتضمن حاجات معنوية للمتطوع، حيث ارتفعت نسبة من يشارك منهم دائماً إلى (٤٣,٩%)، وانخفضت لدى من يشارك منهم أحياناً في تلك الاجتماعات إلى (٣٦,٨%).

جدول رقم (٤١) يبين توزع أفراد العينة حسب دوافع العمل التطوعي والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية

دوافع العمل التطوعي		المشاركة باجتماعات مجلس التنمية			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
دافع وطني	التكرار	98	85	27	210
	النسبة	46.7%	40.5%	12.9%	100.0%
دافع اجتماعي	التكرار	42	50	26	118
	النسبة	35.6%	42.4%	22.0%	100.0%
دافع إنساني	التكرار	44	52	13	109
	النسبة	40.4%	47.7%	11.9%	100.0%
دافع ديني	التكرار	41	56	44	141
	النسبة	29.1%	39.7%	31.2%	100.0%
دافع شخصي	التكرار	25	21	11	57
	النسبة	43.9%	36.8%	19.3%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.204	.001
N of Valid Cases	635	

أما فيما يتعلق بالمتطوعين على اختلاف دوافعهم للتطوع أتت النسب منخفضة لمن لا يشاركون أبداً في تلك الاجتماعات، فقد تكون مشاركتهم بالتطوع عبر قنوات ومجالات أخرى غير تلك الاجتماعات. كما يلاحظ وجود الفروق في النسب المئوية مابين المتطوعين وفق كل دافع من الدوافع ومستوى مشاركتهم، والفروق في النسب المئوية مابين جميع الدوافع ومستوى المشاركة بتلك الاجتماعات. لذلك يمكن القول بأنه تختلف حجم المشاركة التطوعية باختلاف وتمايز شدة كل

دافع من الدوافع، لذلك يوجد ارتباط قوي يحدد حجم المشاركة بناءً على دوافع المتطوعين. وقد كانت الدلالة الإحصائية تشير إلى الترابط بين المتغيرين حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٠١) وهو دال إحصائياً بقوة على تلك العلاقة الترابطية.

ب- دوافع العمل التطوعي ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية :

إن دورية الاجتماعات تعقد وتحدد مواعيدها حسب ما يتفق أعضاء لجان التنمية على مواعيد تلك الاجتماعات، ويرتبط تحديد تلك الاجتماعات ودوريتها باحتياجات القرية وتحديد أولوياتها، وغالباً ما تكون اجتماعات شهرية بالنسبة لأعضاء لجنة التنمية، بينما بقية المتطوعين يرتبط حضورهم بالظروف المحيطة بهم، فمنهم من يلتزم بها ومنهم من يكون حضوره ربعياً، أو نصف سنوياً، أو سنوياً، أو حسب الضرورة الذي يقتضيها عقد الاجتماع. ويمكن أن ترتفع وتيرة تلك الاجتماعات حسب شدة وتمايز دوافع المتطوعين. وتعتبر تلك الاجتماعات النواة الأولى للعمل في المنهج التنموي وفق أساسيات برنامج القرى الصحية، ووفقاً لذلك يمكن أن تختلف دورية المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية مع اختلاف وشدة تمايز دوافع المتطوعين.

وعليه يمكن أن يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (٤٢) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب دوافع العمل التطوعي ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية، أن الاجتماعات الشهرية والربعية تحتل النسب الأعلى من بين دورية تلك الاجتماعات مع وجود الفروق في دورية تلك الاجتماعات وفق دوافع المتطوعين، حيث بلغت نسبة من يحضر الاجتماعات شهرياً للمتطوعين بدافع وطني (٤٣,٧%) لتنخفض بفارق كبير إلى (٢٤,٦%) لمن يحضرون بشكل ربعي، بينما ارتفعت نسبة الحضور الربعي للمتطوعين بدافع اجتماعي إلى (٣٥,٩%)، وانخفضت لمن يحضر تلك الاجتماعات شهرياً إلى (٢٨,٣%). وكانت أعلى نسبة لحضور الاجتماعات بشكل شهري للمتطوعين بدافع إنساني، حيث بلغت (٤٧,٩%) لتنخفض إلى (٢٩,٢%) لمن يحضر تلك الاجتماعات بشكل ربعي. وكانت أقل نسبة للمتطوعين بدافع ديني ممن يحضرون الاجتماع بشكل شهري، وقد بلغت نسبتهم (٣٥,١%) لتنخفض إلى (٢٥,٨%) لمن يحضر منهم بشكل ربعي، وبشكل عام كانت أعلى نسبة لمن يحضرون حسب الضرورة عند المتطوعين بدافع شخصي قياساً إلى المتطوعين بدوافع أخرى لتصل إلى (٢٦,١%)، إلا أن حضورهم الشهري كان أعلى بكثير بالنسبة لنفس الفئة ليبلغ (٤٥,٧%).

جدول رقم (٤٢) يبين توزع العينة حسب دوافع العمل التطوعي ودورية المشاركة باجتماعات مجلس التنمية

دوافع العمل التطوعي		كيفية المشاركة باجتماعات مجلس القرية					المجموع
		شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	
دافع وطني	التكرار	80	45	21	14	23	183
	النسبة	43.7%	24.6%	11.5%	7.7%	12.6%	100.0%
دافع اجتماعي	التكرار	26	33	11	7	15	92
	النسبة	28.3%	35.9%	12.0%	7.6%	16.3%	100.0%
دافع إنساني	التكرار	46	28	1	10	11	96
	النسبة	47.9%	29.2%	1.0%	10.4%	11.5%	100.0%
دافع ديني	التكرار	34	25	13	8	17	97
	النسبة	35.1%	25.8%	13.4%	8.2%	17.5%	100.0%
دافع شخصي	التكرار	21	8	2	3	12	46
	النسبة	45.7%	17.4%	4.3%	6.5%	26.1%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.232	.022
N of Valid Cases	514	

وفي الواقع يمكن أن نستشف من تفاوت تلك النسب أهمية التمايز في طبيعة دوافع العمل التطوعي وشدة وجودها ما بين المتطوعين وآلية حضور تلك الاجتماعات. حيث كان الحضور يتنوع حسب طبيعة الدافع، وقد برزت هنا أهمية الدافع الإنساني للمتطوعين للمشاركة الشهرية في تلك الاجتماعات، ولكن هذه النتيجة لا تلغي أهمية الدوافع الأخرى، فكل دافع من الدوافع يفرض منظومة ثقافية وفكرية تلامس حاجات المتطوعين وأهدافهم على اختلاف أنواعها. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتؤكد العلاقة مابين الالتزام وحضور تلك الاجتماعات وطبيعة دوافع المتطوعين على اختلافها، فقدكان مستوى دلالة التوافق (٠,٠٢٢)، وهو ذو دلالة إحصائية.

ب- دوافع التطوع وممارسة العمل التطوعي :

إن ممارسة العمل التطوعي مهما كان نوعه تستند على درجات متعددة وفق الوتيرة الزمنية له من حيث الاستمرارية، أو من حيث عدم الممارسة، أو من حيث ممارسة العمل التطوعي بشكل متقطع. بالرغم من وجود الدوافع الكامنة لفعل التطوع، إلا أن بعض حالات عينة الدراسة لم يسبق لها أن مارست التطوع وقد شكلت نسبتهم من عينة الدراسة (٣%) فقط. بينما باقي أفراد العينة مارسوا العمل التطوعي بوتائر زمنية مختلفة فمنهم من مارسه بعض الأحيان، ومنهم من مارس أعمال كثيرة وانقطع عن ممارسته، ومنهم مازال مستمراً بممارسته، واختلاف تلك الممارسة يرتبط نوعاً وكماً بدوافع العمل التطوعي وتمايزها لدى المتطوعين، وهنا ترتبط ممارسة التطوع بعامل الوقت.

جدول رقم (٤٣) يبين توزع أفراد العينة حسب دوافع العمل التطوعي وممارسة العمل التطوعي

دوافع العمل التطوعي		ممارسة العمل التطوعي				المجموع
		لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	
دافع وطني	التكرار	5	103	41	61	210
	النسبة	2.4%	49.0%	19.5%	29.0%	100.0%
دافع اجتماعي	التكرار	4	75	18	21	118
	النسبة	3.4%	63.6%	15.3%	17.8%	100.0%
دافع إنساني	التكرار	2	75	8	24	109
	النسبة	1.8%	68.8%	7.3%	22.0%	100.0%
دافع ديني	التكرار	5	103	16	17	141
	النسبة	3.5%	73.0%	11.3%	12.1%	100.0%
دافع شخصي	التكرار	3	33	5	16	57
	النسبة	5.3%	57.9%	8.8%	28.1%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.227	.001
N of Valid Cases		635	

ومن خلال معطيات الجدول رقم (٤٣) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب دوافع العمل التطوعي وممارسة العمل التطوعي، يتبين أن أعلى نسبة كانت للمتطوعين بدافع ديني لمن مارسوا

بعض الأعمال، فكانت نسبتهم (٧٣%)، وانخفضت النسبة بفارق كبير للمستمرين منهم بالعمل التطوعي إلى (١٢,١%)، ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى أن طبيعة التطوع في برنامج القرى الصحية كونه برنامج تنموي لا يتمتع بالصبغة الخيرية للتطوع بقدر ما يتمتع بالصبغة الاجتماعية أو الوطنية.

أما بالنسبة للمتطوعين بدافع إنساني كانت نسبة من مارسوا بعض الأعمال (٦٨,٨%) وانخفضت إلى (٢٢%) للمستمرين بالعمل التطوعي، بينما المتطوعون بدافع وطني كانت نسبة من مارس منهم بعض الأعمال التطوعية (٤٩%)، وهي من أقل النسب قياساً إلى الدوافع الأخرى، وانخفضت إلى (٢٩%) للمتطوعين من المستمرين بالعمل التطوعي، إلا أن تلك النسبة كانت أعلى نسبة بالنسبة للمستمرين بالعمل التطوعي ممن لديهم دوافع أخرى غير الدافع الوطني.

وهنا يمكن القول بأن الدافع الوطني كان من أكثر العوامل التي جعلت المتطوعين مستمرين بالعمل التطوعي لما فيه من قيم وطنية تساهم في تنمية القرية وتلبية احتياجاتها. ولكن هذه النتيجة لا تنفي أهمية الدوافع الأخرى في الاستمرارية بالعمل التطوعي، كالمتطوعين بدافع شخصي للحصول على المكانة الاجتماعية أو لملء وقت الفراغ، أو الشعور بالراحة كلها تعد مكاسب شخصية ذات بعد معنوي حيث بلغت نسبة من يمارس التطوع منهم باستمرار (٢٨,١%)، وهي مرتفعة أيضاً قياساً إلى الدوافع الأخرى. وبالتالي نستنتج من قراءة تلك المعطيات وجود علاقة ترابطية تشير إلى التوافق بين المتغير بمستوى دلالة إحصائية قوية بلغت (٠,٠٠١).

ثالثاً- دوافع العمل التطوعي والمساهمة في هيئات ومجالات التطوع :

تشكل الدوافع العامل الأساسي في القيام بالعمل التطوعي وخاصة الدوافع الداخلية التي تنبع من ذاتية المتطوع أكثر من الدوافع الخارجية، كالتي يرى نفسه المتطوع تحت ضغط الظرف الذي يتطلب منه التطوع، لأن الدوافع الداخلية تبقى ذاتية تتمثل في حب الخير، أو طلب الأجر والثواب من الله تعالى، أو الشعور بالراحة، والطمأنينة، والسعادة والمسؤولية تجاه أداء الواجب الاجتماعي، أو الوطني لأنها تتطلب الإخلاص والتفاني أو الإيثار تجاه الغير مهما كان، سواء كانوا أشخاصاً أو جماعات، كما ترتبط الاستمرارية بالبعد عن الرقابة الخارجية، والتعزيز المادي.

ويمكن أن يجد المتطوع نفسه في الانضمام لهيئات تنظم التطوع في مجال محيطه سواء تلك الهيئات تمتلك الصفة الرسمية أو غير الرسمية، وبالتالي بإمكان المتطوع، وبما توجهه دوافعه المساهمة في مجالات عديدة من التطوع، لأن تعدد مجالاته يغني الأنشطة التطوعية مما يتيح المجال الكبير لمساهمة المتطوعين بالمجال الذي يتوافق مع دوافعهم التي تشكلها اهتماماتهم وخبرتهم.

أ- دوافع العمل التطوعي وهيئات التطوع :

يعد العمل التطوعي من أهم أدوات المشاركة في التنمية، وأهم ما يميزه هو تضافر الجهود التطوعية تحت مظلة تنظيمية تكون معروفة لدى أفراد المجتمع كالجمعيات الخيرية أو الأندية وغيرها من أشكال التنظيمات التي يمكن أن تساعد في إنجاز فعاليات وأنشطة اجتماعية، وإنسانية تطوعية دون مقابل مادي، وتتمثل الهيئات التطوعية في القرية بعدة أشكال وهي الجمعية الدينية الخيرية، وتبين من خلال المقابلات مع أفراد العينة أن هذه الجمعيات عبارة عن جمعية دينية خيرية تتم بجهود محلية، وبصفة شخصية، قد يكون المتبرعون أفراداً، أو أسراً، أو مجموعة أفراد، وتحدد خدماتهاً على ما يتفق عليه أهل القرية للمساعدة والمساهمة بالقضايا الخيرية في حال حدوث وفاة، أو حادث، أو أي مشكلة تتطلب المساهمة والمساعدة الخيرية في القرية. والشكل الآخر من الأشكال التي تنظم العمل التطوعي، هو المنظمات الشعبية والتي تتمثل في الاتحاد النسائي والجمعية الفلاحية، ومعظم الفعاليات الشعبية في المجتمع السوري. بالإضافة إلى المنظمات الدولية التي تعمل في برامج التنمية في بعض القرى من الريف السوري التي قد تحتاج إلى الجهود التطوعية في بعض برامجها، وأخيراً لجنة تنمية القرية التي تنظم العمل التطوعي وتعمل بتشاركية مع الجهة الحكومية ممثلة بوزارة الصحية برنامج القرى الصحية.

وفي هذا السياق يمكن أن تختلف دوافع المتطوعين وتتمايز باختلاف تلك الهيئات.

١) دوافع العمل التطوعي والمساهمة بالجمعيات الدينية الخيرية:

تشكل الجمعية الدينية الخيرية أحد الأسس التي يمكن أن تساهم في تنمية عوامل التقدم الاجتماعي، والاقتصادي عن طريق تغيير إيجابي في طرق التفكير والعمل والحياة لدى الأفراد والجماعات في سليبِ حياة أفضل مادياً، وروحياً، وثقافياً، وفكرياً. وخاصة أن التنمية تحتاج إلى

توظيف الجهود التطوعية كافة في الهيئات التي تنظم التطوع في القرية، لأن التنمية عملية تتفاعل وفق النسق الثقافي للمجتمع ولا تتجاوزه، وخاصة أن ثقافة العمل الخيري بارزة في مجتمعنا السوري. لذلك يتجسد الدافع الديني بالرغبة في الحصول على الأجر والثواب واحتساب ذلك عند الله تعالى، وذلك لأن عمل الخير تجاه الآخرين وعدم توقع الثواب منهم يشكل جزءاً مهماً من التركيبة النفسية لمن يبرز لديهم الدافع الديني.

جدول رقم (٤٤) يبين توزع أفراد العينة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة بالجمعيات الدينية الخيرية

دوافع العمل التطوعي		المساهمة بالجمعيات الدينية الخيرية			المجموع
		أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
دافع وطني	التكرار	57	42	18	117
	النسبة	48.7%	35.9%	15.4%	100.0%
دافع اجتماعي	التكرار	25	29	14	68
	النسبة	36.8%	42.6%	20.6%	100.0%
دافع إنساني	التكرار	15	26	12	53
	النسبة	28.3%	49.1%	22.6%	100.0%
دافع ديني	التكرار	22	29	40	91
	النسبة	24.2%	31.9%	44.0%	100.0%
دافع شخصي	التكرار	9	11	7	27
	النسبة	33.3%	40.7%	25.9%	100.0%
المجموع	التكرار	128	137	91	356
	النسبة	36.0%	38.5%	25.6%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.281	.000
N of Valid Cases		356	

يلاحظ من البيانات المرتبطة بهذا المتغير أن (٣٥٦) فرد من أصل (٦٣٥) أجابوا بوجود الجمعيات الدينية الخيرية في القرى والتي تأخذ في مجملها شكل العقد الاجتماعي بين مجموعة أفراد في القرى أجمعوا واتفقوا على إيجاد هيئة تنظم عمل الخير في القرية فكانت جمعيات محلية على مستوى القرية، وعلى هذا النحو يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٤٤) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب دوافع المتطوعين ومساهمتهم بالجمعيات الدينية الخيرية، أن المتطوعين ببرنامج القرى

الصحية بدافع وطني واجتماعي وإنساني يساهمون بالجمعيات الدينية الخيرية ببعض الأحيان أكثر من مساهمتهم بشكل دائم، بينما كان المتطوعون بدافع وطني يساهمون بشكل دائم أكثر من مساهمتهم ببعض الأحيان. فقد كانت نسبة المتطوعين بدافع ديني ممن يساهمون بتلك الجمعيات أحياناً (٣١,٩%) بينما انخفض لمن يساهم منهم بشكل دائم إلى (٢٤,٢%)، أما نسبة من لا يساهم بتلك الجمعيات أبداً كانت أعلى نسبة وقد بلغت (٤٤%).

مما يمكن القول بأن المتطوعين بهذا الدافع ليس بالضرورة أن تكون مساهمتهم عن طريق هذه الهيئات، فقد تكون مساهمتهم فردية. بينما درجة المساهمة بمثل هذا النوع من الهيئات التطوعية كان العكس بالنسبة للمتطوعين بدافع وطني حيث بلغت نسبة من يساهم دائماً (٤٨,٧%)، وهي مرتفعة قياساً لمن يساهم أحياناً بتلك الجمعية حيث بلغت النسبة (٣٥,٩%)، إن هذا التفاوت بين الدافع الوطني والدافع الديني لصالح الدافع الوطني، وباعتبار أن المساهمة الدائمة هي المؤشر الدال أو الأقوى، يشير إلى أن المتطوعين بدافع وطني يعيرون الاهتمام لتلك الهيئات ويعدونها جزءاً متكاملاً من القضايا الوطنية متجاوزين بذلك النزعة الدينية التي تتسم بها الأفعال المرتبطة بنوع هذه الهيئات.

وبالتالي إن المتطوعين ينظرون إلى أفعالهم بشكل كلي لا جزئي. وهذا يعود إلى جذور ثقافة العمل الخيري في تلك القرى. كما أن المتطوعين بدافع إنساني كانت مساهمتهم بتلك لهيئات أحياناً أكثر من مساهمتهم بها دائماً، وكانت النسب على التوالي (٤٩,١% أحياناً، لتنخفض إلى (٢٨,٣% دائماً. لذلك يلاحظ بأن الفرضية لم تثبت على أرض الواقع فيما يخص المتطوعين بدافع ديني أن تكون مساهمتهم بالجمعيات الخيرية الدينية أكثر من غيرهم، ويمكن أن تكون مساهماتهم بطرق أخرى أو قد تكون فردية، لذلك احتل الدافع الوطني المرتبة الأولى، بينما الدافع الديني المرتبة الأخيرة للمساهمة الدائمة. والدلالة الإحصائية أكدت توافق التمايز بشدة تلك الدوافع لصالح الدافع الوطني بالدرجة الأولى حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠٠)،وهو دال إحصائياً بشدة.

٢) دوافع العمل التطوعي والمساهمة بالمنظمات الشعبية :

تعد المنظمات الشعبية من المقومات الأساسية لبنية الدولة والمجتمع السوري، لأنها أسست على تمثل الولاء للوطن والقدرة على الإنتاج لتحقيق أهداف متعددة تكون ذات أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وثقافية تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك تمثل

المنظمات الشعبية الأقنية الاجتماعية الرئيسية التي تنظم أدوار الفرد في المجتمع. ووفق هذا التصور يمكن أن تكون المساهمة التطوعية في تلك المنظمات بفعل دوافع متعددة أهمها الدافع الوطني.

ومن قراءة بيانات الجدول رقم (٤٥) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة بالمنظمات الشعبية، يلاحظ أن (٥٢٧) فرد من أصل (٦٣٥) أشاروا إلى وجود هذه المنظمات في قراهم وحددوا درجة مساهمتهم بها مما يدل على أهمية تلك المنظمات في المجتمع السوري، وقد تبين أن المتطوعين بمختلف دوافعهم للتطوع كانت مشاركتهم الدائمة أكثر من مشاركتهم ببعض الأحيان، باستثناء المتطوعين بدافع ديني حيث انخفضت نسبة من يساهمون دائماً لتكون (٢٤,٨%)، بينما لمن يساهمون دائماً بدافع وطني وشخصي كانت أعلى النسب حيث بلغت (٤٦,٧%) للمتطوعين بدافع شخصي و(٤٦%) للمتطوعين بدافع وطني، وكانت بالمرتبة الثانية هي للمتطوعين بدافع إنساني ويساهمون دائماً في تلك المنظمات، وقد بلغت نسبتهم (٣٧,٨%).

جدول رقم (٤٥) يبين توزع أفراد العينة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة بالمنظمات الشعبية

دوافع العمل التطوعي		مساهمتك مع المنظمات الشعبية			المجموع
		أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
دافع وطني	التكرار	80	60	34	174
	النسبة	46.0%	34.5%	19.5%	100.0%
دافع اجتماعي	التكرار	33	33	31	97
	النسبة	34.0%	34.0%	32.0%	100.0%
دافع إنساني	التكرار	34	32	24	90
	النسبة	37.8%	35.6%	26.7%	100.0%
دافع ديني	التكرار	30	45	46	121
	النسبة	24.8%	37.2%	38.0%	100.0%
دافع شخصي	التكرار	21	16	8	45
	النسبة	46.7%	35.6%	17.8%	100.0%
المجموع	التكرار	198	186	143	527
	النسبة	37.6%	35.3%	27.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.197	.006
N of Valid Cases		527	

وفق تلك البيانات يلاحظ أن المتطوعين الذين يساهمون دائماً في تلك المنظمات قد يجدون ما يلامس أهدافهم وخاصة الوطنية منها أكثر من المتطوعين بدافع ديني، ولا يمكن إغفال أهمية الدوافع الأخرى في درجة المساهمة، ولكن الدافع الوطني لدى أفراد العينة هو الأبرز هنا.

وهنا يمكن القول بالترابط بين نوعية الدافع وخاصة الدافع الوطني منها بحدود العينة المدروسة وطبيعة عمل تلك المنظمات للمساهمة بها بمختلف مستويات تلك المساهمة.

وقد بينت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق وجود العلاقة ما بين المتغيرين عند مستوى الدلالة (٠,٠٠٦)، وهو دال إحصائياً.

٣) دوافع العمل التطوعي والمساهمة بالمنظمات الدولية :

تعد المنظمات الدولية إحدى الجهات التي يمكن أن تدعم البرامج الحكومية الخاصة بالتنمية فنياً أو مالياً، ويمكن أن تجد هذه المنظمات أرضية جيدة للتعامل معها في بعض القرى، وقد لا تجد تلك الأرضية لدى القرى الأخرى، وهنا كانت العينة التي ترى أن هذه المنظمات موجودة في القرى (١١٦ حالة) من أصل (٦٣٥) عينة الدراسة. وقد يبدو للبعض أحياناً أن التعامل مع تلك المنظمات مغري لما يمكن أن تقدمه من برامج وأنشطة على المستوى المحلي تساعد في تنمية القرية، ومع ما تقدمه من بناء للقدرات لمن يتعاون معها. لذلك تختلف درجة المساهمة في المنظمات الدولية باختلاف وتمايز شدة دوافع العمل التطوعي وخاصة الدوافع الاجتماعية منها حيث يمكن أن يكون لها الأثر الأكبر في المساهمة بها.

ويوضح الجدول رقم (٤٦) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة بالمنظمات الدولية آلية المساهمة في تلك المنظمات وفقاً لدوافع المتطوعين المتعددة، ويلاحظ ارتفاع نسبة المتطوعين بدوافع اجتماعية ووطنية ممن لا يساهم بتلك المنظمات أبداً، حيث بلغت نسبة من لا يساهم بها من كانت دوافعهم وطنية (٤٤,٨%) لتنخفض بفارق كبير جداً لمن يساهم منهم دائماً إلى (١٧,٢%)، والمتطوعون بدافع اجتماعي كانت نسبة من يساهم دائماً (٣١,٣%)، وهي منخفضة قياساً إلى من لا يساهم بها أبداً لتصل إلى (٤٣,٨%)، ومرتفعة قياساً لمن يساهم بها أحياناً حيث بلغت (٢٥%).

جدول رقم (٤٦) يبين توزع أفراد العينة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة بالمنظمات الدولية

دوافع العمل التطوعي		مساهمتك مع المنظمات الدولية			المجموع
		أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
دافع وطني	التكرار	5	11	13	29
	النسبة	17.2%	37.9%	44.8%	100.0%
دافع اجتماعي	التكرار	10	8	14	32
	النسبة	31.3%	25.0%	43.8%	100.0%
دافع إنساني	التكرار	8	10	4	22
	النسبة	36.4%	45.5%	18.2%	100.0%
دافع ديني	التكرار	7	6	7	20
	النسبة	35.0%	30.0%	35.0%	100.0%
دافع شخصي	التكرار	3	8	2	13
	النسبة	23.1%	61.5%	15.4%	100.0%
المجموع	التكرار	33	43	40	116
	النسبة	28.4%	37.1%	34.5%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.296	.196
N of Valid Cases	116	

ويلاحظ أن تباين واختلاف الفروق في درجة المساهمة للمتطوعين بمختلف دوافعهم لم تكن بارزة بشكل يبدو معه الترابط والتوافق بين كل دافع ودرجة المساهمة، ولكن يتضح بنفس الوقت بروز من يساهم دائماً في تلك المنظمات للمتطوعين بدافع إنساني، فقد بلغت نسبتهم (٣٦,٤%)، وقد شكلت أعلى نسبة من بين الدوافع لمن يساهمون دائماً. فيمكن أن تتقاطع الدوافع الإنسانية مع اهتمامات تلك المنظمات وبرامجها، وخاصة أن بعض تلك المنظمات تقدم نفسها من هذا الجانب أحياناً. وبالنتيجة لا توجد علاقة بين طبيعة دوافع العمل التطوعي لدى المتطوعين ودرجة المساهمة بتلك المنظمات مهما اختلفت وتمايزت شدة تلك الدوافع، فقد ارتفعت نسبة من لا يساهم فيها أبداً، وربما السبب في ذلك أن برامج وأهداف تلك المنظمات لا تلامس تطلعات الأغلبية، فقد تطرح تلك المنظمات نفسها على المجتمع المحلي بثقافة مختلفة عن ثقافة هذا المجتمع أو ذاك. وعليه أتت الدلالة الإحصائية لتشير إلى عدم الارتباط بين دوافع العمل التطوعي ودرجة المساهمة بالمنظمات الشعبية وبشدة بمستوى غير دال بلغ (٠,١٩٦).

٤) **دوافع العمل التطوعي والمساهمة بلجنة تنمية القرية :**

تعد المساهمة بلجنة تنمية القرية كتنظيم مجتمعي يمثل أفراد القرية للقيام بما يمكن عمله للنهوض بالقرية وتأمين الخدمات التي يحتاجها أفرادها، ويمثل هذا التنظيم المجتمعي إدارة وتطبيق برنامج القرى الصحية على مستوى القرية بالتعاون مع القطاعات الحكومية المتعددة، لذلك قد تتعدد أنشطتها وأعمالها التطوعية، وبالتالي تتعدد دوافع الأفراد المتطوعين للعمل بتلك اللجنة والمساهمة بالأعمال التطوعية التي تنظمها هذه اللجنة. فقد تبدو دوافع أكثر بروزاً من دوافع أخرى فتختلف درجة المساهمة في لجنة تنمية القرية باختلاف وتمايز شدة دوافع العمل التطوعي، وخاصة الدوافع الوطنية منها حيث يمكن أن يكون لها الأثر الأكبر في المساهمة بها.

جدول رقم (٤٧) يبين توزع أفراد العينة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة بلجنة تنمية القرية

دوافع العمل التطوعي			مساهمتك مع المنظمات الدولية			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	دافع وطني	التكرار	80	60	48	188
		النسبة	42.6%	31.9%	25.5%	100.0%
	دافع اجتماعي	التكرار	41	29	35	105
		النسبة	39.0%	27.6%	33.3%	100.0%
	دافع إنساني	التكرار	38	40	25	103
		النسبة	36.9%	38.8%	24.3%	100.0%
	دافع ديني	التكرار	38	32	49	119
		النسبة	31.9%	26.9%	41.2%	100.0%
	دافع شخصي	التكرار	26	7	18	51
		النسبة	51.0%	13.7%	35.3%	100.0%
المجموع		التكرار	223	168	175	566
		النسبة	39.4%	29.7%	30.9%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.184	.011
N of Valid Cases		566	

ويشير الجدول رقم (٤٧) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة في لجنة التنمية إلى أن نسبة من يساهم دائماً بأعمال تلك اللجنة وما تقرره من

أنشطة بلغت (٤٢,٦%) لمن يدفعهم الواجب الوطني مقابل (٢٥,٥%) ممن لا يساهمون أبداً، ونسبة من يساهم أحياناً منهم بلغت (٣١,٩%)، بينما بلغت نسبة من يساهم بتلك اللجنة لمن يدفعهم الواجب الاجتماعي (٣٩%) مقابل (٣٣,٣%) ممن لا يساهم بتلك اللجنة أبداً لتنخفض إلى (٢٧,٦%) لمن يساهم أحياناً، أما من يدفعهم الواجب الإنساني تقاربت نسبة كل من يسلهم دائماً وأحياناً بتلك اللجنة، وبلغت على التوالي (٣٦,٩%) و(٣٨,٨%) لتنخفض إلى (٢٤,٣%) لمن لا يساهم أبداً، ولكن يبدو الأمر مختلفاً لدى من يدفعهم الواجب الديني، حيث تدنت نسبة من يساهمون دائماً في أعمال تلك اللجنة وبلغت (٣١,٩%) مقابل (٤١,٢%) ممن لايساهم أبداً، وهي نسبة مرتفعة مما يدل على أن الدوافع الدينية لا تبدو أساسية لدى بعض المتطوعين لتدفعهم للمشاركة بأنشطة لجنة تنمية القرية التي تقوم بتنظيم العمل التطوعي في إطار برنامج القرى الصحية وتحقيق مكوناته على مستوى القرية، حيث برز الدافع الوطني كأهم الدوافع لدى أفراد العينة المتطوعين، وقد يفسر ذلك بأن آلية تنظيم العمل التطوعي في المجال التنموي تتطلب توفر الحس الوطني وسيطرة قيم الإيثار وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

وبالنتيجة يمكن القول بأن الإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع بدافع وطني وليس قرابي أوديني يلعب دوراً في زيادة المساهمة بلجنة تنمية القرية، وخاصة أنها تقوم بتعزيز هذا الجانب والعمل من أجله، وقد أكدت الدلالة الإحصائية العلاقة بين المتغيرين عند مستوى دلالة (٠,٠١١) وهو دال.

ب- دوافع العمل التطوعي والمساهمة في مجالات العمل التطوعي :

يرتبط اختلاف مجالات التطوع بالتغير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وبالتالي ينعكس ذلك الأمر على تعدد أشكاله وأنواعه، كما أن تضافر الجهود التطوعية اللازمة لدعم الجهود الحكومية يساهم في هذا التعدد والتنوع، وقد خصت الدراسة الحالية أربعة مجالات، وهي المجال الاجتماعي الذي يتضمن مساعدة شرائح اجتماعية كالمساكين والفقراء ومن يحتاج إلى رعاية من ذوي الاحتياجات الخاصة ولو أن هذا المجال في بعض جوانبه ينطوي على أبعاد دينية واجتماعية مجتمعة، والمجال الآخر هو المجال البيئي الذي يهتم بالبيئة ونظافتها وكل ما يؤسس إلى تنمية مستدامة في هذا المجال. وأيضاً مجال تنمية المجتمع المحلي الذي يتضمن مجموعة من الأنشطة التي تتعلق بالنهوض بالقرية للأفضل من خلال ممارسة أنشطة تتعلق بالتثقيف والتوعية وتغيير اتجاهات

وسلوكيات تجاه القضايا الصحية والتعليمية وتنمية مهارات التخطيط لتنمية القرية، والمجال الأخير هو المجال الخيري الذي يتعلق بالوقف.

١) دوافع العمل التطوعي والمساهمة في مساعدة الشرائح الاجتماعية:

إن هذا المجال من التطوع يعكس قيم التعاون والتكافل الاجتماعي، ومن يقوم بالمساهمة فيه لابد أن يسيطر عليه الشعور بالانتماء والعطاء في المجتمع الذي يعيش فيه، بالرغم من أن هذه المساهمات قد تنطوي على أبعاد إنسانية ودينية متعددة، إنما قد يصبغ هذا المجال بدوافع اجتماعية بشكل أوضح، فالمسألة ربما ليست بالمجال نفسه إنما بقدر ما يترك هذا الفعل أثراً نفسياً لدى المتطوع. ووفقاً لذلك تختلف درجة المساهمة في مساعدة الشرائح الاجتماعية باختلاف دوافع ثقافة التطوع للمتطوعين في برنامج القرى الصحية لصالح الدافع الاجتماعي.

جدول رقم (٤٨) يبين توزع أفراد العينة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة

دوافع العمل التطوعي		المساهمة في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة			المجموع
		أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
دافع وطني	التكرار	77	84	15	176
	النسبة	43.8%	47.7%	8.5%	100.0%
دافع اجتماعي	التكرار	37	41	15	93
	النسبة	39.8%	44.1%	16.1%	100.0%
دافع إنساني	التكرار	40	41	6	87
	النسبة	46.0%	47.1%	6.9%	100.0%
دافع ديني	التكرار	30	58	14	102
	النسبة	29.4%	56.9%	13.7%	100.0%
دافع شخصي	التكرار	14	18	8	40
	النسبة	35.0%	45.0%	20.0%	100.0%
المجموع	التكرار	198	242	58	498
	النسبة	39.8%	48.6%	11.6%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.166	.080
N of Valid Cases		498	

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (٤٨) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة بمساعدة شرائح اجتماعية، أن نسبة من لا يساهم أبداً في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة كانت مرتفعة فقط لدى المتطوعين بدافع شخصي حيث كانت (٢٠%) قياساً إلى المتطوعين بالدوافع الأخرى الذين لا يساهمون في هذا المجال، بينما من يساهم أحياناً ومن يساهم دائماً كانت بارزة للمتطوعين بدافع إنساني ووطني، وبلغت نسبتهم على التوالي للمساهمين دائماً (٤٦%) و (٤٣,٨%) أما من يساهم منهم أحياناً بلغت نسبة المتطوعين بدافع إنساني (٤٧,١%) لترتفع بشكل بسيط إلى (٤٧,٧%) للمتطوعين بدافع وطني. بينما الدافع الاجتماعي كانت نسبة من يساهم دائماً (٣٩,٨%)، وهي منخفضة قياساً لمن يساهم أحياناً، وقد بلغت النسبة (٤٤,١%) وكانت نسبة من لايساهم أبداً منهم (١٦,١%).

يمكن القول بأن المساهمة بمساعدة الشرائح الاجتماعية لا ترتبط بالدوافع الاجتماعية لدى المتطوعين وإنما ارتبطت بالدافع الإنساني بشكل أكبر، ويمكن أن يكون الإحساس بالآخرين والتفكير بمعاناتهم أحد أشكال البعد القيمي لهذا الدافع. كما أن هذا المجال من مجالات التطوع عميق الجذور، وقد يتخذ صوراً مختلفة من التكافل الاجتماعي تقوم على التراحم الإنساني والتعاون، ومثل هذه القيم عميقة في المجتمع الإنساني، لذلك العلاقة بين المتغيرين معدومة لعدم وجود توافق بينهما، وقد أكدت الدلالة الإحصائية عدم الارتباط بمستوى دلالة (٠,٠٨٠) وهو غير دال إحصائياً.

٢) دوافع العمل التطوعي والمساهمة في مجال الحفاظ على البيئة:

يمثل هذا المجال من مجالات التنمية التصورات الواعية للمنخرطين فيه أو لمن لديهم أنشطة تتعلق به، لأنه يتسم بالطابع الزماني والمكاني، فحدوده تتجاوز الزمان والمكان لما للبيئة من أهمية في وجود الإنسان ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة. والدافع الوطني يشمل قيم المواطنة والحس بالمسؤولية، والمشاركة بالهم العام، وتشمل الأنشطة البيئية التي تحتاج للجهود التطوعية إحدى المساحات التي يمكن أن يعبر عنها الأفراد بالتزامهم تجاه قضايا الوطن، من هذا المنطلق يمكن أن تكون للدوافع الوطنية الدور الأهم في المساهمة بهذا المجال أكثر من الدوافع الاجتماعية والدينية، وبناءً عليه تختلف درجة المساهمة في مجال الحفاظ على البيئة باختلاف دوافع العمل التطوعي للمتطوعين في برنامج القرى الصحية لصالح الدافع الوطني.

وتبين المعطيات الواردة في الجدول رقم (٤٩) الذي يوضح توزع أفراد العينة المدروسة حسب دوافع العمل التطوعي ومساهمة المتطوعين في مجال الحفاظ على البيئة أن أعلى نسبة كانت لصالح المتطوعين بدافع شخصي ممن يساهمون دائماً، وقد بلغت (٦٩,٨%) وكانت أدنى نسبة لمن لايساهم منهم أبداً في هذا المجال بالرغم من وجوده في القرية، وقد بلغت (٩,٣%) بينما كانت النسب لدى أفراد العينة بمختلف دوافعهم (الاجتماعي والوطني والديني والإنساني) كانت متقاربة جداً لمن يساهم دائماً، فكانت ما بين (٥٤,٤%) للمتطوعين بدافع إنساني و(٥٦%) للمتطوعين بدافع وطني، ولم يكن هناك تفاوت بالنسب يوضح وجود تلك العلاقة مابين تباين تلك الدوافع ودرجات المساهمة في هذا المجال. ومن يساهم أحياناً في هذا المجال كانت أعلى نسبة لمن يتطوعون بدافع إنساني وبلغت (٣٤,١%) بينما تقاربت النسب مابين الدوافع الأخرى.

جدول رقم (٤٩) يبين توزع أفراد العينة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة في الحفاظ على البيئة

دوافع العمل التطوعي		المساهمة في الحفاظ على البيئة			المجموع
		أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
دافع وطني	التكرار	89	43	27	159
	النسبة	56.0%	27.0%	17.0%	100.0%
دافع اجتماعي	التكرار	51	23	18	92
	النسبة	55.4%	25.0%	19.6%	100.0%
دافع إنساني	التكرار	47	30	11	88
	النسبة	53.4%	34.1%	12.5%	100.0%
دافع ديني	التكرار	50	21	21	92
	النسبة	54.3%	22.8%	22.8%	100.0%
دافع شخصي	التكرار	30	9	4	43
	النسبة	69.8%	20.9%	9.3%	100.0%
المجموع	التكرار	267	126	81	474
	النسبة	56.3%	26.6%	17.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.139	.319
N of Valid Cases		474	

يمكن القول بأن العلاقة بين الدافع الوطني والمساهمة بمجال البيئة معدومة. فقد اتضحت تلك العلاقة فقط من خلال النسبة المئوية المرتفعة للمتطوعين بدافع شخصي، ولم تشر الدلالة الإحصائية إلى التوافق بينهما، حيث بلغت عند مستوى (٠,٣١٩)، وهو غير دال إحصائياً.

٣) دوافع العمل التطوعي والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي:

تحتاج تنمية المجتمع المحلي إلى مهارات معينة لدى المتطوع، أهمها مهارات التواصل والقدرة على الإقناع، والجرأة في التعامل مع المجتمع المحلي، وفهم مفاتيح الدخول إليه ومعرفة قنوات التواصل الثقافي معه، والتركيز الرئيسي في تنمية المجتمع المحلي هو إحداث تغيير في اتجاهات الناس وقيمهم، وليس فقط إحداث تغيير في الأهداف المادية وحدها، لذلك يمكن أن ينخرط المتطوعون في مجال تنمية المجتمع المحلي بدوافع شخصية.

ويوضح الجدول رقم (٥٠) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي العلاقة ما بين المتغيرين، حيث يلاحظ أن أعلى نسبة للمتطوعين بدافع شخصي ممن يساهمون دائماً، وقد بلغت نسبتهم (٥٩,٦%)، أما لمن يساهم أحياناً كانت أعلى نسبة للمتطوعين بدافع إنساني وقد بلغت (٣٨,٢%)، بينما بلغت أعلى نسبة لمن لايساهم بهذا المجال بالرغم من وجوده في القرية للمتطوعين بدافع ديني، وقد بلغت (٣٥,٩%). كما أن المتطوعين بدافع وطني شكلت نسبتهم المرتبة الثانية لمن يساهم بشكل دائم وكانت (٥١,٨%) بينما شكلت نسبة المتطوعين بدافع ديني لمن يساهمون دائماً أدنى نسبة وكانت (٣٢%). وبشكل عام بالنسبة لمستويات المساهمة كانت عالية لدى كل المتطوعين بمختلف دوافعهم قياساً لمن يساهمون أحياناً باستثناء الدافع الديني، فقد تساوت النسبة بين من يساهمون دائماً وأحياناً حيث كانت (٣٢%) بينما كانت هذه النسبة أدنى ممن لا يساهمون منهم أبداً في هذا المجال.

يلاحظ من تلك الفروقات الواضحة والمتباينة بين مساهمة المتطوعين على اختلاف دوافعهم وجود علاقة بين المساهمة في تنمية المجتمع المحلي والمتطوعين بدافع شخصي بالدرجة الأولى، والدافع الوطني بالدرجة الثانية، مما يؤكد فرضية الدراسة بوجود العلاقة بين المتغيرين. وقد جاءت الدلالة الإحصائية مؤكدة وجود التوافق حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠١)، وهو دال إحصائياً.

جدول رقم (٥٠) يبين توزع أفراد العينة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي

دوافع العمل التطوعي		المساهمة في تنمية المجتمع المحلي			المجموع
		أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
دافع وطني	التكرار	86	51	29	166
	النسبة	51.8%	30.7%	17.5%	100.0%
دافع اجتماعي	التكرار	41	34	22	97
	النسبة	42.3%	35.1%	22.7%	100.0%
دافع إنساني	التكرار	37	29	10	76
	النسبة	48.7%	38.2%	13.2%	100.0%
دافع ديني	التكرار	33	33	37	103
	النسبة	32.0%	32.0%	35.9%	100.0%
دافع شخصي	التكرار	28	14	5	47
	النسبة	59.6%	29.8%	10.6%	100.0%
المجموع	التكرار	225	161	103	489
	النسبة	46.0%	32.9%	21.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.223	.001
N of Valid Cases	489	

وربما تحتاج الأعمال التطوعية في المجال التنموي إلى ثقافة التطوع التي تعتمد على تعزيز مفهوم المواطنة واتساع رقعة الانتماء وتجاوز أبعاده مفهوم الانتماء الديني والقرابي والعشائري وغيرها ، وقد تكون تلك الثقافة كامنة لا تظهر إلا في أوقات الأزمات والشعور بخطر ما، فتكون تلقائية وعفوية لذلك تحتاج إلى تفعيل وتوظيف لتكون ثقافة دافعة في المجالات كلها.

٤) دوافع العمل التطوعي والمساهمة في العمل الخيري:

يرتبط العمل الخيري المحدد بهذه الدراسة بأعمال الوقف أو التبرعات لبناء مسجد، ... الخ، وقد يكون هذا التبرع عيني أو نقدي، ويبقى في إطار أعمال الخير المرتبطة بالأبعاد الدينية كإحدى القيم والاتجاهات الاجتماعية المكتسبة المبنية على الوازع الديني والعقدي، وذلك من العوامل التي تساهم بفاعلية في تكوين الرغبة الذاتية للقيام بالعمل التطوعي بهذا المجال.

لذلك قد تعزى المساهمة في العمل الخيري ودرجة تلك المساهمة إلى الدافع الديني ومدى أهميته لدى أفراد العينة المدروسة، وعليه يمكن قراءة البيانات من الجدول رقم (٥١) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة في العمل الخيري، وفق النسب الواردة فيه أن أعلى نسبة لمن يساهم بشكل دائم كانت للمتطوعين بدافع إنساني، وقد بلغت (٥٧,٣%) ويليه في المرتبة الثانية الدافع الوطني، وقد شكلت نسبة من يساهمون دائماً (٥٥,٣%) وأدناها كانت للمتطوعين بدافع اجتماعي، وقد بلغت (٣٧,٤%) بينما المتطوعون بدافع شخصي شكلت نسبة مساهمتهم الدائمة المرتبة الثالثة حيث بلغت (٥٠%) بين الدوافع.

جدول رقم (٥١) يبين توزع أفراد العينة حسب دوافع العمل التطوعي والمساهمة في العمل الخيري

دوافع العمل التطوعي		المساهمة في العمل الخيري			المجموع
		أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
دافع وطني	التكرار	88	52	19	159
	النسبة	55.3%	32.7%	11.9%	100.0%
دافع اجتماعي	التكرار	34	39	18	91
	النسبة	37.4%	42.9%	19.8%	100.0%
دافع إنساني	التكرار	43	23	9	75
	النسبة	57.3%	30.7%	12.0%	100.0%
دافع ديني	التكرار	42	50	16	108
	النسبة	38.9%	46.3%	14.8%	100.0%
دافع شخصي	التكرار	20	15	5	40
	النسبة	50.0%	37.5%	12.5%	100.0%
المجموع	التكرار	227	179	67	473
	النسبة	48.0%	37.8%	14.2%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.175	.061
N of Valid Cases		473	

يلاحظ أن النسبة تقاربت بين الدافع الوطني والإنساني والشخصي، ولم يلحظ وجود فروق بالنسب المئوية تشير إلى وضوح المساهمة تعزى لأي دافع من هذه الدوافع سوى الدافع الإنساني، ويمكن أن تنطوي المساهمة في الأعمال الخيرية على البعد الإنساني الذي يحمل جملة من القيم قد لا تنفصل عن القيم التي يمكن أن يحملها الدافع الديني، فيصعب الفصل أحياناً وتحديد أي من الدوافع

يكون له الدور الأكبر تجاه أفعالنا لطالما تكون جملة القيم متشابكة ويحكمها بالنهاية رابط كلي. بينما من لا يساهم أبداً كانت أدنى نسبة للمتطوعين بدافع وطني، وقد بلغت (١١,٩%) وأعلاها للمتطوعين بدافع اجتماعي، حيث بلغت (١٩,٨%) ممن لا يساهمون أبداً في هذا المجال، وقد كانت نسبة من يساهم أحياناً مرتفعة لدى المتطوعين بدافع ديني وبلغت (٤٦,٣%) وهي أعلى نسبة في هذا المستوى من المساهمة بين الدوافع.

لذلك يمكن القول بعدم وجود فروق في النسب المئوية بين هذه الدوافع لدى المتطوعين. وبالتالي لم يكن هناك دلالة إحصائية تشير إلى التوافق بين المتغيرين، فالعمل الخيري يمكن أن ينجز لدى المتطوعين باختلاف دوافعهم، ولا تختلف درجة المساهمة به بقوة الدافع الديني، فلا يوجد حسب تلك البيانات تحديد واضح يمكن أن تعزى إليه المساهمة في هذا المجال إلى الدافع المرتبط به، وقد أتت الدلالة الإحصائية لتؤكد عدم توافق المتغيرين عند مستوى الدلالة (٠,٠٦١)، وهو غير دال إحصائياً.

رابعاً- رؤية المتطوعين لمضمون التطوع وعلاقتها بالمشاركة التطوعية :

تشكل التصورات الذهنية أحد الجوانب الأساسية لشخصية الفرد كونها تحدد سلوكه ونوع استجابته للمواقف المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها خلال حياته، وبالتالي يشكل التطوع كأحد أشكال السلوك، أو الفعل الهادف انعكاساً لفهم الفاعل للتطوع التي تكون مرغوبة بالنسبة له وتصب في صالح المجتمع.

أ- رؤية المتطوعين والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية :

تتعدد رؤية أو نظرة المتطوعين بتعدد وعاء القيم الذي يعبر عنها وقد حددت الدراسة ثلاثة معاني للتطوع يمكن أن يرى من خلالها المتطوع الدور في فاعلية التطوع من حيث شدة تلك النظرة، أو ضعفها كالمضمون الاجتماعي، والديني، والنفعي، ولكل منه الأسس التي تعبر عنه. حيث يمكن أن يعبر عن الانتماء الذي يشعر به الفرد نحو مجتمعه، ورغبته في إمكانية العطاء بالطريقة التي يراها كافية لسد إحدى احتياجات المجتمع الذي يعيش فيه ويشعر بوجودها.

١) المضمون الاجتماعي للتطوع وحجم المشاركة:

يمكن أن يعبر عن المضمون الاجتماعي بمدى تمسك المتطوع بعاداته وتقاليده، وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال التطوع، وقبول تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين والإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع. ونظرة الأفراد المتطوعين الإيجابية نحو هذه المسائل يمكن أن تعزز روح التطوع لديه والمشاركة بالأعمال التي تفيد المجتمع. وخاصة أن هناك روابط مشتركة في المجتمع المحلي تتخذ مظاهر عدة منها النفسي والوجداني والشعور بالمسؤوليات والالتزامات، فيغلب الشعور الجمعي الذي يحدد عضوية الأفراد في المجتمع.

ومن خلال معطيات الجدول رقم (٥٢) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المضمون الاجتماعي وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية يلاحظ تفاوت النسب المئوية ما بين درجة المساهمة من جهة وما بين قوة هذا المضمون من جهة أخرى، حيث كانت أعلى نسبة للمشاركين دائماً في اجتماعات مجلس التنمية ممن كانت رؤيتهم لمضمون التطوع تأخذ البعد الاجتماعي القوي، وبلغت (٤٥,٤%) وتنخفض تدريجياً لدى نفس الفئة في مشاركتهم أحياناً التي بلغت (٣٨,٨%). بينما المتطوعون ممن كانت رؤيتهم بالمضمون الاجتماعي تتصف بالاعتدال أو التوسط كانت النسبة عالية لمن يشارك منهم أحياناً (٤٤,٦%)، أما بالنسبة للمتطوعين ممن كانت رؤيتهم للمضمون الاجتماعي تتميز بالضعف، كانت أعلى نسبة لمن يشارك من المتطوعين أحياناً وبلغت (٧٠,٦%)، ومن يشارك منهم دائماً شكلت أدنى، نسبة وقد بلغت (٥,٩%).

جدول رقم (٥٢) يبين توزع العينة حسب المضمون الاجتماعي والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

المضمون الاجتماعي			هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
			أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
	قوي	التكرار	184	157	64	405
		النسبة	45.4%	38.8%	15.8%	100.0%
	متوسط	التكرار	65	95	53	213
		النسبة	30.5%	44.6%	24.9%	100.0%
	ضعيف	التكرار	1	12	4	17
		النسبة	5.9%	70.6%	23.5%	100.0%
المجموع		التكرار	250	264	121	635
		النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.190	.000
N of Valid Cases	635	

وخلاصة القول بأن حجم المشاركة ودرجتها يمكن أن يعزى إلى قوة أو وضوح المعنى الاجتماعي للتطوع من منطلق الشعور بالمسؤولية والحرص الواجب على تعميق التماسك الاجتماعي من خلال التواصل مع أفراد المجتمع المحلي الذي يمكن أن يوفره التطوع بتلك الاجتماعات التي تعقد، وقد كانت الدلالة الإحصائية دالة بقوة على التوافق بين المتغيرين حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠٠).

٢) المضمون الديني للتطوع وحجم المشاركة:

إن ثقافة العمل الخيري ذات البعد الديني يمكن أن ترتبط بالعمل التطوعي، ويمكن القول في إطار ثقافة المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع السوري بشكل خاص بأن ثقافة العمل التطوعي، والعمل الخيري وجهان لعملة واحدة. فالإنسان غالباً يدمج بين المساعدة أو التبرع أو أي عمل تطوعي يقوم به تنفيذاً للتشريع السماوي وتقديم المساعدة والخير يحقق الصلة بين الإنسان والخالق وبالتالي يكرس هذا الشعور بالرضا صلة الإنسان بأخيه الإنسان الذي يجسد إحدى صور التكافل الاجتماعي في بعده الديني. ويرتبط المضمون الديني في تلك الدراسة بفعل الخير لوجه الله تعالى، واعتبار التطوع مرتبط بشكل أساسي بالدين، وتقديم الجهد دون انتظار مقابل مادي. وكلما جسد الفرد في سلوكه وأفعاله، تلك المفاهيم كلما تميزت رؤيته الدينية للتطوع بالقوة مما يدفعه إلى المشاركة بالأعمال التطوعية التي تقوم بها القرية.

يلاحظ من خلال قراءة الجدول رقم (٥٣) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المضمون الديني والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية عدم التباين الواضح بين النسب المئوية لدى جميع المتطوعين بمختلف رؤيتهم الدينية. وقد تبين أن نسبة المتطوعين ممن اتصفت رؤيتهم الدينية للتطوع بالقوة كانت مشاركتهم الدائمة مرتفعة قياساً لدرجة المشاركة بمستوياتها المختلفة من جهة، وقياساً لمستوى شدة تلك النظرة في المستوى المتوسط والضعيف من جهة أخرى، وقد بلغت (٤٢,٤%) وتنخفض إلى (٣٦,٤%) لمن يشارك أحياناً، وتنخفض أكثر لمن لا يشارك أبداً إلى (٢١,٢%). ويمكن أن يفسر ذلك بأن اجتماعات مجلس تنمية القرية يمكن أن تحدد برؤية المتطوعين ضمن البعد الديني، وربما الفاعل يضفي على أفعاله التطوعية ولو كانت بهذا المجال الصبغة الخيرية،

فهو يقدم الوقت والجهد والمشورة لصالح المجتمع، فينظر لأفعاله نظرة كليه على أنه خير لوجه الله. ذلك لأن الطابع الخيري لثقافة العمل التطوعي هي المهيمنة والواضحة.

جدول رقم (٥٣) يبين توزع أفراد العينة حسب الاتجاه الديني والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

المضمون الديني والأخلاقي		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟ أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	المجموع
قوي	التكرار	84	72	42	198
	النسبة	42.4%	36.4%	21.2%	100.0%
متوسط	التكرار	158	175	75	408
	النسبة	38.7%	42.9%	18.4%	100.0%
ضعيف	التكرار	8	17	4	29
	النسبة	27.6%	58.6%	13.8%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.097	.197
N of Valid Cases	635	

والخلاصة أن قوة الرؤية الدينية لدى المتطوعين لا تحدد مستوى مشاركتهم باجتماعات مجلس التنمية، بالرغم من أن العمل التطوعي بصفة عامة جزء مهم في حياة المجتمع من الجانب الديني، ولكن يبقى في إطار الحدود التي تربط الفرد بعلاقته مع الله عز وجل وقيمه الدينية التي تحكم علاقته بالمجتمع. حيث يمكن أن يكون المتطوعون ممن يتميز منهم بقوة الرؤية الدينية لايشاركون دائماً، ومن يتميز منهم بضعف تلك الرؤية يشارك أحياناً. لذلك يمكن القول بعدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق (٠,١٩٧)، وهو غير دال إحصائياً.

٣) المضمون النفعي للتطوع وحجم المشاركة:

إن العمل في البرامج التنموية يمكن أن يشكل مجالاً براقاً لأنه متنوع ومتجدد، ويحتوي أفكار قد تلامس اهتمامات الأفراد على مختلف فئاتهم، كما أن من ينظمه غالباً ومن يشارك به، أو يدعمه بعض المنظمات الدولية والجهات الحكومية، لذلك قد يستقطب المتطوعين ممن كانت رؤيتهم النفعية تتصف بالوضوح، ويمكن أن يتضمن هذا الجانب تحقيق مكاسب شخصية على المستوى المادي أو المعنوي للمتطوعين أو ارتباط مستوى المشاركة التطوعية بتقديم الحوافز المادية، وحب

الظهور والوجاهة لتحقيق مكانة اجتماعية معينة. من هذا المنطلق يختلف حجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية باختلاف شدة الرؤية النفعية للمتطوعين بحيث كلما كانت رؤية المتطوعين النفعية قوية كلما كان حجم المشاركة أكبر.

وتبين معطيات الجدول رقم (٥٤) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المضمون النفعي والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، أن أعلى نسبة بلغت (٤٩,١%) لمن يشارك بشكل دائم في اجتماعات مجلس تنمية القرية ممن كانت رؤيتهم النفعية للتطوع تتميز بالقوة، وتنخفض إلى (٤٢,١%) لمن يساهم منهم أحياناً وبفارق كبير لتصل إلى (٨,٨%)لمن لايشارك أبداً في هذه الاجتماعات. ومن كان من المتطوعين رؤيتهم النفعية ضعيفة ارتفعت نسبة من يشارك دائماً إلى (٤٤,٥%) وانخفضت إلى (١٤,٨%) لمن لا يشارك منهم أبداً.

وبشكل عام كانت نسبة من يساهم بشكل دائم مقارنة مع من يساهم ببعض الأحيان مرتفعة لدى المتطوعين ممن كان رؤيتهم النفعية قوية وضعيفة، في حين ارتفعت نسبة من يساهم منهم أحياناً بالمقارنة مع من يساهم منهم دائماً حيث بلغت على التوالي (٤١,٨%) و(٣٦,٧%) للمتطوعين الذين كانت رؤيتهم النفعية متوسط.

جدول رقم (٥٤) يبين توزع أفراد العينة حسب المضمون النفعي والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

المضمون النفعي		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
قوي	التكرار	28	24	5	57
	النسبة	49.1%	42.1%	8.8%	100.0%
متوسط	التكرار	165	188	97	450
	النسبة	36.7%	41.8%	21.6%	100.0%
ضعيف	التكرار	57	52	19	128
	النسبة	44.5%	40.6%	14.8%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.118	.062
N of Valid Cases		635	

يلاحظ من خلال ما سبق عدم وجود علاقة بين درجة أو شدة الرؤية النفعية للتطوع وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية مع أنها شكلت أعلى نسبة، لكن الدلالة الإحصائية لم تشر إلى وجود توافق بين المتغيرين، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٦٢)، وهو غير دال إحصائياً .

فالإنسان يعطي وقته وجهده لخدمة قضايا المجتمع الذي يعيش فيه حتى لو كان له طابع نفعي إنما في نهاية الأمر ومن حيث النتيجة يعمل من أجل الصالح العام سواء في الحي أو القرية أو المجتمع الكبير الذي ينتمي إليه.

ب- مضمون التطوع ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية :

إن مؤشر دورية المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية يعبر عن قدرة المتطوعين على الالتزام في العمل التطوعي، كما أنه يعبر عن وعي المتطوعين لما يقومون به، والالتزام بدورية تلك الاجتماعات وتقاربها الزمني يمكن أن يوفر الرؤية الإيجابية الداعمة للعمل التطوعي، فما يقوم به الفرد من أقوال وأفعال يعكس رؤيته وفهمه ومدى قناعته للقضايا التي يعمل من أجلها.

١) المضمون الاجتماعي للتطوع ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية :

يمكن أن يشكل المضمون الاجتماعي وفق المعايير المحددة سابقاً أحد المتغيرات التي تؤثر في دورية اجتماعات مجلس التنمية، فكلما كان المضمون الاجتماعي للمتطوع يتميز بالقوة كلما كانت مشاركته مستمرة ودائمة، وبالتالي تقل دورية مشاركته كلما ضعف المضمون الاجتماعي المرتبط بقضايا تتعلق بانتمائه للمجتمع الذي يعيش فيه، وشعوره بالمسؤولية تجاهه والتزامه بعاداته وتقاليده وثقافتهالتي تحض على التضامن والتكافل الاجتماعيين. وبناءً عليه ترتفع وتيرة الاجتماعات مع قوة الرؤية الاجتماعية لدى المتطوعين.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (٥٥) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب شدة الرؤية الاجتماعية ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية تفاوت النسب بين المتغيرين، حيث كانت مشاركتهم الشهرية أعلى نسبة من مشاركتهم الربعية، أو السنوية، وخاصة لمن كان تصوره الاجتماعي بدرجة قوية ومتوسطة، فقد بلغت أعلى نسبة (٤٣,٧%) لمن كان تصوره الاجتماعي قوياً ممن يشاركون منهم شهرياً، وتنخفض لدى من يشارك منهم بشكل سنوي لتصل إلى (٥,٦%)،

وكذلك الأمر بالنسبة للمتطوعين الذين يتميزون برؤية اجتماعية معتدلة تجاه قضايا التطوع، حيث بلغت نسبة من يشارك منهم بشكل شهري (٣٣,٨%)، وأدنى نسبة كانت لمن يشارك منهم بشكل نصف سنوي لتصل إلى (١٠,٦%).

جدول رقم (٥٥) يبين توزع أفراد العينة حسب المضمون الاجتماعي ودورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

المضمون الاجتماعي		كيفية المشاركة باجتماعات مجلس القرية: شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	المجموع
قوي	التكرار	149	92	30	19	51	341
	النسبة	43.7%	27.0%	8.8%	5.6%	15.0%	100.0%
متوسط	التكرار	54	46	17	20	23	160
	النسبة	33.8%	28.8%	10.6%	12.5%	14.4%	100.0%
ضعيف	التكرار	4	1	1	3	4	13
	النسبة	30.8%	7.7%	7.7%	23.1%	30.8%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.182	.025
N of Valid Cases	514	

ويلاحظ بشكل عام أن المشاركة الدائمة والربعية هي من أعلى النسب بالنسبة لهاتين الفئتين، بينما المتطوعون ممن كانت رؤيتهم الاجتماعية ضعيفة تساوت نسبة من يشارك منهم بشكل شهري مع نسبة من يشارك منهم حسب الضرورة لتكون (٣٠,٨%) وتليها نسبة من يشارك منهم بشكل سنوي وقد بلغت (٢٣,١%)، وهي أعلى نسبة لمن يشاركون سنوياً قياساً إلى من يتميزون برؤية اجتماعية متوسطة وقوية. ويفسر هذا بأن ضعف الانتماء للمجتمع وعدم التواصل لتشكيل علاقات اجتماعية مع الآخرين التي يمكن أن يوفرها التطوع كأسس لتشكيل النظرة الاجتماعية تحد من استمرارية تلك المشاركة، بالرغم من أن من يحضر سنوياً من المتطوعين قد يقومون بأعمال تطوعية وإن كانت نسبتهم قليلة، ويمكن أن يوعز السبب في ذلك إلى تجربة ما في أنشطتهم التطوعية، أو انشغالهم بأعمال أخرى تحد من تلك المشاركة. بينما قوة المضمون

الاجتماعي تجاه قضايا التطوع بالمعنى الإيجابي يمكن أن تحفز المتطوع داخلياً للشعور بالالتزام تجاه قضايا المجتمع والشعور بأنه كفرد وحدة لا تتجزأ من المجتمع الذي يعيش فيه فما يمس المجتمع يمسه.

وفقاً لما سبق يمكن القول بوجود علاقة ترابطية بين شدة المضمون الاجتماعي، ودورية الاجتماعات التي تقام في القرية، حيث كلما كانت الرؤية الاجتماعية للمتطوع قوية بالدرجة الإيجابية كلما كانت مشاركته منتظمة، وقد كان مستوى الدلالة لمعامل التوافق بين المتغيرين يشير إلى هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (٠,٠٢٥)، وهو دال إحصائياً.

٢) المضمون الديني للتطوع ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية:

يعبر المضمون الديني عن تمثل القيم الدينية وارتباط أفعال المتطوع بأفعال الخير عموماً، وهنا يشكل الانتظام بحضور تلك الاجتماعات شكلاً من أشكال الالتزام بالعمل التطوعي، وتتميز اجتماعات مجلس تنمية القرية بأنها قد يغلب عليها الطابع الاجتماعي التنموي أكثر من الطابع الديني، كونها في إطار برنامج القرى الصحية، ولكن أهل القرية وممثليها قد يعتبرها فرصة لمناقشة القضايا الخيرية ذات الطابع الديني بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية والتنموية. وبالتالي تختلف دورية اجتماعات مجلس تنمية القرية زمنياً باختلاف شدة المضمون الديني كما يراه المتطوعون في برنامج القرى الصحية، فترتفع وتيرة الاجتماعات مع قوة الرؤية الدينية للتطوع.

جدول رقم (٥٦) يبين توزع العينة حسب المضمون الديني ودورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

الاتجاه الديني والأخلاقي		كيفية المشاركة باجتماعات مجلس القرية: شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	المجموع
قوية	التكرار	67	40	18	7	24	156
	النسبة	42.9%	25.6%	11.5%	4.5%	15.4%	100.0%
متوسطة	التكرار	132	92	30	31	48	333
	النسبة	39.6%	27.6%	9.0%	9.3%	14.4%	100.0%
ضعيفة	التكرار	8	7	0	4	6	25
	النسبة	32.0%	28.0%	.0%	16.0%	24.0%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.141	.232
N of Valid Cases	514	

ومن قراءة الجدول رقم (٥٦) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المضمون الديني ودورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، يلاحظ أن دورية حضور تلك الاجتماعات تكون مرتفعة بشكل عام شهرياً بغض النظر عن شدة تلك الرؤية بالمعنى الديني، وتنخفض لدى من يحضرون بشكل ربعي. وتشكل نسبة من يحضر منهم عند الضرورة نسبة مرتفعة قياساً إلى من يحضرون سنوياً أو نصف سنوياً.

وشكلت نسبة من يحضر تلك الاجتماعات بشكل شهري أعلى نسبة للمتطوعين ممن كانت رؤيتهم الدينية تتميز بالقوة لتصل إلى (٤٢,٩%) وتنخفض إلى (٢٥,٦%) لمن يحضر تلك الاجتماعات بشكل ربعي، أما المتطوعون ممن كانت رؤيتهم الدينية معتدلة ويحضرون تلك الاجتماعات بشكل شهري كانت منخفضة نوعاً ما قياساً إلى من يتميزون بقوة تلك الرؤية، حيث بلغت (٣٩,٦%)، أما من يحضر تلك الاجتماعات حسب الضرورة كانت أعلى نسبة لمن يتميزون بضعف الرؤية الدينية وبلغت (٢٤%)، ومن يحضرها منهم بشكل شهري بلغت (٣٢%) لكنها كانت أدنى نسبة من بين المتطوعين الذين يتميزون بقوة الرؤية الدينية أو اعتدالها.

يلاحظ وجود الفروق في النسبة المئوية بالنسبة لدورية الاجتماعات لكل فئة، وبالنسبة لكل نمط من دورية تلك الاجتماعات حسب تنوع شدة المضمون الديني. مما يمكن القول بأن النسب المئوية تشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، ولكن الدلالة الإحصائية لم تشر إلى وجود ارتباط وتوافق بينهما، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٢٣٢)، وهو غير دال إحصائياً.

٣) **المضمون النفعي للتطوع ودورية المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية :**

يشكل المضمون النفعي تجاه قضايا التطوع أحد الأسس التي يمكن أن تؤدي إلى الالتزام بحضور اجتماعات مجلس تنمية القرية، وخاصة أن من يرى في التطوع والانخراط بالعمل التطوعي فرصة للحصول على مكاسب معينة كفرصة عمل أو مكاسب مادية على المستوى البعيد، بالإضافة إلى تنمية المهارات والقدرات التي يمكن أن يتيحها هذا النوع من التطوع، لذلك يمكن أن يلتزم المتطوع الذي من كان يمثل هذا المضمون بحضور الاجتماعات بشكل منتظم ودوري. وبناءً على

ذلك قد تختلف دورية اجتماعات مجلس تنمية القرية زمنياً باختلاف شدة الرؤية النفعية لدى المتطوعين في برنامج القرى الصحية، بحيث ترتفع وتيرة الاجتماعات مع قوة تلك الرؤية.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (٥٧) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المضمون النفعي ودورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية ارتفاع نسبة من يشاركون باجتماعات مجلس تنمية القرية بشكل شهري للمتطوعين الذين يتميزون بضعف الرؤية النفعية لتصل إلى (٤٥،١%) وتنخفض بفارق كبير جداً إلى (١٨,٣%) ممن يشاركون بشكل ربعي في هذه الاجتماعات، بينما تشكل نسبة المتطوعين ممن يتميزون بقوة الرؤية النفعية (٤٠,٤%) لمن يساهمون بشكل شهري في هذه الاجتماعات، وتنخفض إلى (٣٠,٨%) ممن يلتزم بالحضور بشكل ربعي، أما المتطوعون ممن يتميزون باعتدال تلك الرؤية، شكلت نسبة الملتزمين شهرياً (٣٦%) لتنخفض إلى (٢٩,٢%) لمن يحضر منهم بشكل ربعي في هذه الاجتماعات، بينما من يحضر هذه الاجتماعات بشكل سنوي أو نصف سنوي شكلت بالعموم نسب منخفضة لكل المتطوعين بمختلف درجات رؤيتهم النفعية.

جدول رقم (٥٧) يبين توزع العينة حسب المضمون النفعي ودورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

المضمون النفعي		كيفية المشاركة باجتماعات مجلس القرية: شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	المجموع
قوي	التكرار	21	16	8	0	7	52
	النسبة	40.4%	30.8%	15.4%	.0%	13.5%	100.0%
متوسط	التكرار	127	103	36	33	54	353
	النسبة	36.0%	29.2%	10.2%	9.3%	15.3%	100.0%
ضعيف	التكرار	59	20	4	9	17	109
	النسبة	54.1%	18.3%	3.7%	8.3%	15.6%	100.0%
المجموع	التكرار	207	139	48	42	78	514
	النسبة	40.3%	27.0%	9.3%	8.2%	15.2%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.202	.005
N of Valid Cases	514	

من هنا يمكن القول بأن الفروق الواضحة في النسب المئوية التي تشير إلى ارتفاع نسبة الملتزمين شهرياً بالرغم من ضعف الرؤية النفعية يفسر بقيمة العمل التطوعي لاتجاهات بعيدة عن

المنافع الشخصية للمتطوعين، حيث تنطلق من مبدأ قناعتهم بفاعلية هذا العمل ومردوده المعنوي على المتطوع من جهة، وعلى المجتمع بشكل عام من جهة أخرى. ويستنتج من ذلك عدم ثبات صحة تلك الفرضية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة فلا علاقة لقوة التصور أو الرؤية النفعية بالالتزام الدوري في اجتماعات مجلس التنمية بل على العكس، وقد كانت الدلالة الإحصائية تشير إلى العلاقة القوية بين ضعف الرؤية النفعية ودورية الحضور الملتزم وليس لقوة الرؤية النفعية دور في ذلك، حيث بلغت الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٥)، وهو دال إحصائياً.

ج- مضمون التطوع وممارسة العمل التطوعي:

١) **المضمون الاجتماعي للتطوع وممارسة العمل التطوعي :**

ترتبط ممارسة العمل التطوعي واستمراريته لدى المتطوعين في برنامج القرى الصحية بقوة المضمون الاجتماعي لديهم، فكلما كان تصورهم أو رؤيتهم نحو اعتبار وظيفة ودور العمل التطوعي تعزيز العادات والتقاليد المجتمعية، وتحقيق التكافل الاجتماعي، وتماسك المجتمع المحلي، وإقامة جسر من التواصل، وعلاقات التفاعل مع أبناء القرية كلما كانت ممارستهم للعمل التطوعي بشكل أكبر، مما يضمن استمراريته بشكل أفضل.

ولدى قراءة الجدول رقم (٥٨) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المضمون الاجتماعي وممارسة العمل التطوعي يتبين أن قوة المضمون الاجتماعي لدى المتطوعين تساهم في ممارسة بعض الأعمال بالدرجة الأولى وتضمن استمرارية العمل التطوعي المطلوب بشكل أفضل، فقد بلغت نسبة المتطوعين من أفراد العينة المدروسة ممن مارسوا بعض الأعمال (٥٥,٣%)، ونسبة من هو مستمر بالعمل التطوعي (٢٧,٩%) ممن لديهم رؤية اجتماعية قوية تجاه التطوع، ومن مارس أعمال كثيرة بلغت نسبتهم (١٤,٦%).

بينما نسبة من مارس بعض الأعمال ممن كانت رؤيتهم الاجتماعية معتدلة كانت (٧٢,٨%)، وهي مرتفعة قياساً إلى من كانت رؤيتهم الاجتماعية للتطوع تتسم بالقوة ولديهم نفس الممارسة، ولكن نسبة من هم مستمرون بالعمل التطوعي ممن لديهم نفس شدة المضمون بلغت (١١,٧%)، وهي نسبة منخفضة جداً قياساً إلى نظيرتها ممن لديهم تصور أو مضمون اجتماعي قوي، بينما من يتميز بضعف الرؤية الاجتماعية تجاه التطوع كانت النسبة عكسية حيث ارتفعت

نسبة من لم يمارس أي عمل تطوعي إلى (٢٣,٥%)، وارتفعت لدى من مارس بعض الأعمال إلى (٥٨,٨%)، ولكنها بقيت نسبة منخفضة قياساً إلى من يتميزون برؤية اجتماعية متوسطة، وتنخفض بشدة إلى (١١,٨%) لمن مارسوا أعمالاً كثيرة و(٥,٩%) لمن هم مستمرون بالعمل التطوعي ويتميزون بضعف الرؤية الاجتماعية تجاه قضايا التطوع.

جدول رقم (٥٨) يبين توزع أفراد العينة حسب المضمون الاجتماعي وممارسة العمل التطوعي

المضمون الاجتماعي		ممارسة العمل التطوعي				المجموع
		لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	
قوي	التكرار	9	224	59	113	405
	النسبة	2.2%	55.3%	14.6%	27.9%	100.0%
متوسط	التكرار	6	155	27	25	213
	النسبة	2.8%	72.8%	12.7%	11.7%	100.0%
ضعيف	التكرار	4	10	2	1	17
	النسبة	23.5%	58.8%	11.8%	5.9%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.272	.000
N of Valid Cases		635	

من هنا تشير قراءة تلك البيانات على أهمية وجود المضمون الاجتماعي وبروزه لدى المتطوعين لتحقيق استمرارية في التطوع لأن وضوح أو قوة تلك الرؤية للتطوع بالمعنى الاجتماعي تعزز مفهوم المسؤولية لدى المتطوعين وحب العمل من أجل الآخرين، كما يعزز الشعور بالانتماء تجاه مجتمعهم المحلي والعمل عل تحقيق الفائدة له. وقد أتت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق لتؤكد تفسير بيانات النسب المئوية للعلاقة بين قوة المضمون الاجتماعي تجاه التطوع كما يراه المتطوعون وممارستهم للتطوع حيث بلغت دلالة معامل التوافق عند مستوى (٠,٠٠٠)، وهو دال بشدة على تلك العلاقة.

٢) **المضمون الديني للتطوع وممارسة العمل التطوعي :**

ترتبط ممارسة العمل التطوعي واستمراريته لدى المتطوعين في برنامج القرى الصحية بقوة المضمون الديني لديهم، فكلما كان دور العمل التطوعي بنظر المتطوعين يستند على تحقيق وظيفة دينية، كلما كانت ممارستهم للعمل التطوعي أكبر مما يضمن استمراريته بشكل أفضل، وتختلف تلك الممارسة باختلاف شدة هذا المضمون.

ومن بيانات الجدول رقم (٥٩) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب شدة المضمون الديني لدى المتطوعين وممارستهم للعمل التطوعي، يلاحظ أن عينة الدراسة تركزت لمن يتميزون باعتدال الرؤية الدينية التي بلغت (٤٠٨) حالة، ونسبة من مارس بعض الأعمال منهم (٦٥,٧%)، وقد شكلت أعلى نسبة لتنخفض بشدة إلى (١٢,٣%) لمن مارسوا أعمالاً كثيرة، و(١٩,٤%) لمن مازالوا مستمرين بممارسة العمل التطوعي، وتوجد فوارق واضحة لمستوى الممارسة في ظل قوة الرؤية الدينية لدى المتطوعين، حيث كانت نسبة المستمرين في العمل التطوعي ممن يتميزون بقوة هذا المضمون ووضوحه (٢٨,٣%)، وهي مرتفعة قياساً إلى من تميزوا برؤية دينية متوسطة تجاه قضايا التطوع من المستمرين في العمل التطوعي. بينما بلغت نسبة من مارسوا بعض الأعمال (٥٢,٥%) لمن كانت رؤيتهم الدينية قوية، وهي منخفضة لدى نظيرتها ممن يتميزون برؤية دينية متوسطة، أما من يتميزون بضعف المضمون الديني ارتفعت نسبة من لم يمارس العمل التطوعي مقارنة مع قوة هذا المضمون وتوسطه لدى المتطوعين، حيث بلغت (٦,٩%) لترتفع إلى (٥٨,٦%) ممن مارسوا بعض الأعمال، ولكن تعود لتنخفض لدى من مارس أعمالا كثيرة، ومن هو مستمر بممارسة العمل التطوعي، وكانت على التوالي (٢٠,٧%) و(١٣,٩%).

وبالنتيجة يمكن القول بأن ممارسة العمل التطوعي لدى المتطوعين في برنامج القرى الصحية تتأثر بشدة المضمون الديني كما يراه المتطوعون، ويختلف مستوى ممارسة العمل التطوعي باختلاف شدته لصالح من يمارسون التطوع باستمرار في ظل وجود المضمون الديني القوي لدى المتطوعين ولصالح من مارسوا بعض الأعمال في ظل وجود المضمون الديني المتوسط أو المعتدل لدى المتطوعين.

جدول رقم (٥٩) يبين توزع أفراد العينة حسب المضمون الديني وممارسة العمل التطوعي

المضمون الديني		لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	المجموع
		ممارسة العمل التطوعي				
قوي	التكرار	6	104	32	56	198
	النسبة	3.0%	52.5%	16.2%	28.3%	100.0%
متوسط	التكرار	11	268	50	79	408
	النسبة	2.7%	65.7%	12.3%	19.4%	100.0%
ضعيف	التكرار	2	17	6	4	29
	النسبة	6.9%	58.6%	20.7%	13.8%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.145	.034
N of Valid Cases	635	

هذا وقد كانت الدلالة الإحصائية دالة على العلاقة بين شدة المضمون الديني، وممارسة العمل التطوعي عند مستوى الدلالة (٠,٠٣٤)، وهو مستوى ليس بالمنخفض وليس بالمرتفع، ولكنه دال على وجود العلاقة، وأهمية المضمون الديني في تحديد مستوى ممارسة العمل التطوعي، ويمكن أن يفسر هذا الأمر بتوفر البيئة الدينية التي تعزز ثقافة العمل التطوعي أياً كان مجاله وخاصة في المجتمعات القروية.

٣) **المضمون النفعي للتطوع وممارسة العمل التطوعي :**

ترتبط ممارسة العمل التطوعي واستمراريته لدى المتطوعين في برنامج القرى الصحية بقوة المضمون النفعي لديهم، وخاصة أن التطوع في القضايا التنموية يحقق مكاسب شخصية متعددة، فكلما كان دور العمل التطوعي بنظر المتطوعين يستند على تحقيق وظيفة نفعية، كلما كانت ممارستهم للعمل التطوعي أكبر مما يضمن استمراريته بشكل أفضل، وتختلف تلك الممارسة باختلاف شدة المضمون النفعي.

ومعطيات الجدول رقم (٦٠) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب شدة المضمون النفعي وممارسة العمل التطوعي تفيد بأن العلاقة بين المتغيرين لم تظهر فوارق تشير إلى قوة العلاقة أو ضعفها، وخاصة في حدود ممارسة بعض الأعمال، فالنسب كادت تتقارب وتتساوى عند هذا المستوى من الأعمال بغض النظر عن مستوى شدة المضمون، ولكن بقيت تشكل أعلى النسب، فلم تتجاوز

نسبة من مارسوا بعض الأعمال (٦١,٧%) ولم تقل عن (٦١,٤%) سواء كان المضمون النفعي يتميز بالقوة أو الضعف.

جدول رقم (٦٠) يبين توزع أفراد العينة حسب المضمون النفعي وممارسة العمل التطوعي

المضمون النفعي		ممارسة العمل التطوعي				المجموع
		لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	
قوي	التكرار	1	35	12	9	57
	النسبة	1.8%	61.4%	21.1%	15.8%	100.0%
متوسط	التكرار	15	275	65	95	450
	النسبة	3.3%	61.1%	14.4%	21.1%	100.0%
ضعيف	التكرار	3	79	11	35	128
	النسبة	2.3%	61.7%	8.6%	27.3%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.113	.218
N of Valid Cases	635	

بينما من مارس من المتطوعين أعمالاً كثيرة وكانت رؤيتهم النفعية قوية بلغت نسبتهم (٢١,١%) مقابل (٨,٦%) لمن كانت رؤيتهم النفعية للتطوع تتميز بالضعف. أما نسبة المستمرين في العمل التطوعي كانت على العكس، فقد انخفضت لمن كانت رؤيتهم النفعية قوية، وبلغت (١٥,٨%) مقابل (٢٧%) لمن كانت رؤيتهم النفعية ضعيفة.

من خلال قراءة تلك النسب تبين عدم وجود علاقة بين قوة المضمون النفعي ومستوى الاستمرارية في العمل التطوعي، فالمتطوعون يمكن أن يمارسوا العمل التطوعي بغض النظر عن إمكانية تحقيق المكاسب النفعية بنظرهم. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتنفي العلاقة بين شدة المضمون النفعي وممارسة الأعمال التطوعية، حيث بلغ معامل التوافق عند مستوى الدلالة (٠,٢١٨) وهو غير دال أبداً.

خلاصة الفصل :

يلاحظ من خلال البيانات المتعلقة بهذا الفصل بما تضمنه من المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها في دوافع العمل التطوعي لدى أفراد العينة المدروسة، أن علاقة التوافق اقتصرت على ثلاث متغيرات وهي العمر والحالة الاجتماعية والعملية، حيث برز ارتباطها في تحديد الدافع الوطني كأهم دافع بين الدوافع وكانت دلالة التوافق تشير إلى قوة الارتباط، في حين أن بقية المتغيرات لم تختلف دوافع العمل التطوعي وتتمايز بشدتها لتأسيس علاقة ارتباط تعزى لهذه المتغيرات، ولاسيما متغير صفة المتطوع، والجنس، وحجم الأسرة والدخل والمستوى التعليمي، حيث كانت الدلالة الإحصائية أعلى من مستوى (٠,٠٥٠). أما بالنسبة إلى دوافع العمل التطوعي لدى المتطوعين وبنية العمل التطوعي من حيث المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية ودوريتها وآلية ممارسة العمل التطوعي، يلاحظ أن جميع الدوافع تمايزت بشكل كمي ونوعي وكان أهم الدوافع هو الدافع الوطني حيث برز ارتباطه بقوة مع حجم المشاركة وممارسة العمل التطوعي. أما علاقة تلك الدوافع بمساهمة المتطوعين بالهيئات التي تنظم العمل التطوعي ومجالاته، كان الارتباط واضحا بين الدافع الوطني والمساهمة في كل من الجمعيات الخيرية الدينية والمنظمات الشعبية ولجنة التنمية في حين لم يكن هناك علاقة ارتباط بين الدوافع والمساهمة بالمنظمات الشعبية. وفيما يخص علاقة الدوافع بمساهمة المتطوعين في مجالات التطوع التي حددتها الدراسة بالمجال الاجتماعي والديني والتنموي وضحت النتائج أن دوافع العمل التطوعي على اختلافها كماً ونوعاً لا ترتبط بعلاقة التوافق مع المساهمة بالمجالات المذكورة باستثناء المجال التنموي، حيث لوحظ أن الدافع الشخصي له علاقة في مساهمة المتطوعين في هذا المجال أكثر من غيره، ويليه بالأهمية الدافع الوطني حيث كانت دلالة التوافق بين المتغيرين (٠,٠٠١).

وأخيراً فيما يتعلق بعلاقة رؤية المتطوعين لمضمون التطوع (الاجتماعي والديني والنفعي) ببنية العمل التطوعي من حيث المشاركة ودوريتها وممارسة التطوع يلاحظ أن قوة المضمون الاجتماعي له علاقة ببنية العمل التطوعي بكل مؤشراته، في حين اختلفت رؤية المتطوعين حسب المضمون الديني والنفعي، فكان للمضمون الديني علاقة بممارسة العمل التطوعي فقط من حيث الاستمرار به، وكان للمضمون النفعي علاقة بمساهمة المتطوعين في دورية المشاركة باجتماعات مجلس التنمية فقط.

من هنا يمكن القول بأن دوافع العمل التطوعي ورؤية المتطوعين لمضامين التطوع لها علاقة في تحديد مساهمة المتطوعين بالأعمال التطوعية كماً ونوعاً.

الفصل الثامن

دور البيئة المحيطة وموقفها من التطوع

تعد البيئة المحيطة بالإنسان بمكوناتها الجغرافية والاجتماعية والثقافية أحد الأسس التي يمكن أن تؤثر على مواقفه وسلوكه الاجتماعي بشكل عام، ففي إطارها يحدث التفاعل الوظيفي بين الإنسان وبيئته بما تتضمنه من تسهيلات أو مشكلات تنعكس على الأفراد الموجودين بها، وبالتالي تنعكس على تفاعلهم تجاه قضايا مجتمعهم (William,1993,24)

فالبيئة المحيطة وما تتسم به من عناصر تعزز النظرة الإيجابية أو السلبية تساهم بتحديد الإمكانيات التي توفر المناخ الملائم لتدعيم دافعية الأفراد ومشاركتهم الفعالة بأي عمل اجتماعي، وخاصة العمل التطوعي منه، لذلك طبيعة الظروف التي يؤدى فيها أفراد المجتمع المحلي أنشطتهم بمستوياتهم كافة في مجال تنمية القرية تؤسس لمشاركة تطوعية فاعلة، فإذا كانت بيئة غير داعمة تؤثر على أدائهم، ومن هنا تكمن أهمية التعرف على طبيعة البيئة المحيطة وأثرها على مشاركة المتطوعين. لأن بيئة العمل المناسبة، تساعد المتطوعين على الاستمرار والإنجاز، والعكس صحيح، وضمن هذا الفهم لأهمية البيئة المحيطة التي تتجاوز المجال الفيزيقي لتشمل ثقافة العمل التطوعي وطبيعة نظرة أفراد المجتمع المحلي من حيث القبول أو الرفض للعمل التطوعي، وارتباط هذا القبول أو الرفض بمجال التطوع التي من خلالها يمكن أن تتشكل الدافعية للمشاركة أو عدم المشاركة بالعمل التطوعي. فسيادة الجو السلبي وزرع الإحباط واليأس في المحيط الاجتماعي، وممارسة الهدم ضد أي عمل تطوعي بدلاً من المشاركة في البناء، يؤخر مسيرة الأعمال التطوعية، وبالتالي ينعكس سلباً على قدرة الجهود التطوعية على العطاء والإنتاج والفاعلية ومستوى العمل والإنجاز.

أولاً- طبيعة نظرة أفراد المجتمع المحلي للتطوع والمساهمة في العمل التطوعي :

تشكل نظرة المجتمع المحلي من حيث طبيعتها فيما إذا كانت نظرة سلبية أو إيجابية للتطوع بشكل عام بغض النظر عن شكل التطوع وأبعاده، أحد الأسس التي يمكن أن تشجع عليه أو تحبط

المشاركة به، وهذا يتوقف على مدى استجابة المتطوعين لتلك النظرة وتأثرهم بها. فإذا كانت نظرة المجتمع للعمل التطوعي بمختلف أشكاله ومجالاته إيجابية ينعكس ذلك إيجابياً على مشاركة المتطوعين وممارستهم للعمل التطوعي والعكس صحيح.

أ- طبيعة نظرة أفراد المجتمع المحلي للتطوع وحجم المشاركة :

١) النظرة العامة للتطوع وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية:

يتحدد حجم مشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية بالنظرة العامة الإيجابية للعمل التطوعي بشكل عام، فكلما كانت نظرة أفراد المجتمع المحلي للتطوع نظرة إيجابية، كلما أدى إلى ازدياد حجم مشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس التنمية، وتتسم النظرة العامة للتطوع بالإيجابية أو السلبية أو المعتدلة لأي عمل تطوعي بغض النظر عن طبيعة هذا العمل التطوعي أو شكله أو مجاله، أو الجهة المستفيدة منه. بحيث تكون مشاركة المتطوعين بمجلس تنمية القرية مستمرة ودائمة إذا كانت النظرة العامة للتطوع من قبل المجتمع تتسم بالإيجابية مما يشجع على الاستمرار بالمشاركة والمساهمة بها، والعكس صحيح.

وتبين معطيات الجدول رقم (٦١) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب نظرة المجتمع للتطوع بشكل عام وحجم مشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية، أن أعلى نسبة هي لمن يشاركون بشكل دائم في تلك الاجتماعات في ظل ظروف وجود النظرة الإيجابية تجاه التطوع بشكل عام من قبل أفراد المجتمع، وكانت نسبتهم (٥٥,٥%) بينما انخفضت إلى (٢٨,٦%) لمن يشاركون دائماً في ظل وجود النظرة السلبية للمجتمع تجاه التطوع، أما لمن لايشارك أبداً في ظل ظروف تلك النظرة كانت مرتفعة قياساً إلى من لا يشارك أبداً في ظل وجود النظرة الإيجابية، وقد بلغت على التوالي (٣٥,٧%) و(١١%)، بينما في ظل وجود النظرة المعتدلة للتطوع غير المتطرفة بشكل إيجابي أو سلبي بلغت أعلى نسبة لمن يشاركون أحياناً في تلك الاجتماعات (٤٨%)، وانخفضت لمن يشارك دائماً إلى (٣٢,٢%)، ولمن لا يشارك أبداً في ظل وجود تلك النظرة (١٩,٩%)، وهذا يشير إلى تفاوت النسب المئوية لمستوى المشاركة وارتباطها بطبيعة النظرة العامة للتطوع التي تعكس مستوى الذهنية الاجتماعية تجاه أي عمل تطوعي بغض النظر عن طبيعته وشكله، بحيث يمكن قوله بأن النظرة الإيجابية العامة للتطوع تعزز وتساهم في رفع مستوى المشاركة

به، بينما النظرة السلبية تساهم في تقليل فرص المشاركة والمساهمة في تلك الاجتماعات كمؤشر لممارسة العمل التطوعي كونها اجتماعات تنظمها لجنة التنمية بشكل طوعي، وتستند على المبادرة في مناقشة الأمور التي تخص القرية واحتياجاتها والعمل على تنميتها.

جدول رقم (٦١) يبين توزع العينة حسب النظرة العامة للتطوع وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

النظرة العامة للعمل التطوعي	هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
	أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
التكرار	116	70	23	209
النسبة	55.5%	33.5%	11.0%	100.0%
التكرار	110	164	68	342
النسبة	32.2%	48.0%	19.9%	100.0%
التكرار	24	30	30	84
النسبة	28.6%	35.7%	35.7%	100.0%
التكرار	250	264	121	635
النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.264	.000
N of Valid Cases	635	

وما يؤكد تلك العلاقة شدة الارتباط بين المتغيرين حسب ما أتت به الدلالة الإحصائية للنسب المئوية حيث بلغت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بين المتغيرين (٠,٠٠٠)، وهو دال بشدة على العلاقة بينهما، مما يمكن القول بأن وجود البيئة الداعمة للتطوع بشكل عام في المجتمع المحلي يساهم بشكل من الأشكال في رفع مستوى المشاركة والمساهمة بالعمل التطوعي بغض النظر عن شكله ونوعه. وقد يقترن هذا الأمر بتفاعل العوامل الذاتية المتضمنة دوافع العمل التطوعي لدى الفرد المتطوع والعوامل الموضوعية التي تحددها البيئة الاجتماعية من خلال القيم والمعايير التي يمتثل إليها الفرد.حيث أن الفعل الاجتماعي كسلوك موجه نحو غايات متعددة يرتبط بالمواقف التي يفرضها هذا السلوك او ذاك الذي حدده دوافع الفاعل الذاتية والبيئة المحيطة به بما تحويه من قيم محددة نحو التطوع.

٢) **النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية:**

يكتسب العمل التطوعي خصوصيته من خلال أبعاده وطبيعة العمل التطوعي المتمثل في تقديم المساعدة لفئة معينة دون غيرها، والهدف من تقديم هذا العمل، فيمكن أن يكون ذو بعد ديني واجتماعي يتلقى القبول والاهتمام أكثر من أي عمل تطوعي آخر كونه مرتبط بالغاية المراد لها من قبل الفاعلين ومفهومهم للتطوع، وكونه مرتبط بطبيعة النظرة الدينية والاجتماعية لدى أفراد المجتمع المحلي للتطوع التي تنطوي على أبعاد ثقافية تمس القضايا الخيرية ومساعدة الغير من منطلق اجتماعي وإنساني أوديني، لذلك وجود النظرة الداعمة في هذا الإطار يساهم في مشاركة المتطوعين في القرية باجتماعات مجلس التنمية لتكون القضايا التي تمس الجانب الخيري والاجتماعي أحد الجوانب الأساسية التي تعكس التماسك الاجتماعي بين أفراد القرية.

جدول رقم (٦٢) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

النظرة الاجتماعية والدينية للعمل التطوعي		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
إيجابية	التكرار	162	123	48	333
	النسبة	48.6%	36.9%	14.4%	100.0%
معتدلة	التكرار	86	135	67	288
	النسبة	29.9%	46.9%	23.3%	100.0%
سلبية	التكرار	2	6	6	14
	النسبة	14.3%	42.9%	42.9%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.214	.000
N of Valid Cases		635	

وتشير بيانات الجدول رقم (٦٢) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية إلى أن أعلى نسبة لأفراد العينة المدروسة هم ممن يشاركون دائماً في اجتماعات مجلس تنمية القرية في ظل وجود النظرة الاجتماعية الدينية الإيجابية لدى المجتمع تجاه التطوع، حيث بلغت نسبة من يشاركون دائماً

(٤٨,٦%)، وهي أعلى نسبة لتلك الفئة، بينما كانت أعلى نسبة لمن يشاركون أحياناً (٤٦,٩%) في ظل وجود النظرة الاجتماعية والدينية المعتدلة للتطوع، بينما في ظل وجود النظرة الاجتماعية والدينية السلبية للتطوع تساوت نسبة من يشارك أحياناً ومن لا يشارك أبداً، وبلغت لدى الفئتين (٤٢,٩%).

وقد انخفضت نسبة من لديه مستوى مشاركة دائمة في ظل وجود النظرة السلبية لدى المجتمع إلى (١٤,٣%)، وتقاربت تلك النسبة بشكل واضح لدى من لا يشارك أبداً في ظل وجود النظرة الإيجابية للتطوع فيما يخص القضايا الاجتماعية والدينية حيث بلغت (١٤,٤%).

مما يمكن القول بأن طبيعة النظرة الاجتماعية والدينية للتطوع من حيث إيجابيتها أو سلبيتها تساهم في تحديد حجم المشاركة، فكلما كانت النظرة إيجابية كلما كانت مشاركة المتطوعين بمجلس تنمية القرية مستمرة ودائمة، وينخفض حجم المشاركة كلما اقتربت تلك النظرة من الاتجاه السلبي، وفي الواقع أكدت تلك النتيجة مستوى الدلالة الإحصائية الدال والقوي على شدة الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ مستوى دلالته (٠,٠٠٠)، وهو دال بشدة على قوة الارتباط بين المتغيرين.

وبما أن سلوك الفرد المتطوع جزء لا يتجزأ من كلية العلاقة بين الفردي والاجتماعي، يلاحظ أن الجانب الفردي لدوافع العمل التطوعي وخاصة الدافع الاجتماعي والديني يعزز سلوكه للتطوع في ظل بيئة اجتماعية تشجع على التطوع من الناحية الاجتماعية والدينية لمضمون التطوع، حيث أن سلوك الفرد يكون موجهاً وفق نماذج جمعية تعزز هذا السلوك وخاصة إذا توافق مع الدوافع الذاتية للفرد.

٣) النظرة التنموية للتطوع وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية:

تستند النظرة التنموية للتطوع على البعد القيمي المتمثل في المشاركة بالهم العام وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، فتختلف الغاية والأبعاد في تلك النظرة لتشمل تطوير القرية والعمل على توحيد الجهود في إطار عمل جماعي لتعم الفائدة على القرية بمختلف المجالات، وتقديم الخدمات المرجوة التي تنعكس على المستوى العام للقرية. وتتسع دائرة المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية لتكون بوتيرة منتظمة للمشاركين من خلال توفر البيئة الذهنية المشجعة للتطوع من قبل أفراد المجتمع المحلي على المشاركة في المسائل التنموية التي تحقق احتياجات القرية.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (٦٣) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب النظرة التنموية للتطوع وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية أن أعلى نسبة لمن يشاركون دائماً في اجتماعات مجلس تنمية القرية بلغت (٥٦,٩%) في ظل وجود النظرة التنموية الإيجابية للتطوع، بينما

انخفضت إلى (١٠%) لمن لا يشاركون أبداً في ظل وجود تلك النظرة، أما من يشارك أحياناً بلغت أعلى نسبة (٤٧,٤%) في ظل وجود النظرة التنموية المعتدلة لدى أفراد المجتمع المحلي، أما في ظل وجود النظرة السلبية تساوت نسبة من يشاركون دائماً مع نسبة من لا يشاركون أبداً وبلغت (٣٥%)، حيث لم يؤثر وجود النظرة السلبية على تحقيق تباين واضح بين نسبة من يشاركون ومن لا يشاركون، لكن كانت المشاركة الدائمة بأعلى مستواها في ظل وجود النظرة التنموية الإيجابية للتطوع.

جدول رقم (٦٣) يبين توزع العينة حسب النظرة التنموية للتطوع وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

النظرة التنموية للعمل التطوعي		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
إيجابية	التكرار	119	69	21	209
	النسبة	56.9%	33.0%	10.0%	100.0%
معتدلة	التكرار	117	183	86	386
	النسبة	30.3%	47.4%	22.3%	100.0%
سلبية	التكرار	14	12	14	40
	النسبة	35.0%	30.0%	35.0%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.268	.000
N of Valid Cases	635	

وعليه يمكن القول بأن توفر الذهنية الإيجابية المرتبطة بالحث والقبول على الأعمال التطوعية والأنشطة التي تساهم في تطوير القرية تشكل بيئة داعمة لرفع مستوى مشاركة المتطوعين باجتماعات مجلس تنمية القرية، وقد أتت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق لتشير على شدة التوافق بين المتغيرين، فقد بلغ مستوى دلالة معامل التوافق (٠,٠٠٠) وهو دال إحصائياً .

وما يمكن ملاحظته أن متغيري طبيعة النظرة التنموية للعمل التطوعي والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية توازي من حيث النتيجة والارتباط متغيري دوافع العمل التطوعي والمساهمة بتنمية المجتمع المحلي، ويبقى ذلك من حيث المبدأ في إطار تفاعل الجانب الشخصي مع الجانب الاجتماعي لفهم سلوك الفرد حيال قضايا المجتمع المختلفة بشكل عام ومسألة التطوع بشكل خاص. حيث أن الفعل الاجتماعي والإنساني الهادف يفسر بالنظر إلى المحيط الاجتماعي الذي

يعيش فيه الأفراد ومدى توافق العوامل الشخصية مع هذا المحيط، وخاصة أن سلوك الفرد المتطوع هو نتاج ثقافي يعكس قيم ومعايير المجتمع الذي ينتمي إليه، وهنا يظهر تكامل أنساق الفعل الذي أشار إليها بارسونز، النسق الشخصي والثقافي والاجتماعي.

ب- طبيعة نظرة أفراد المجتمع المحلي للتطوع وممارسة العمل التطوعي :

١) النظرة العامة للتطوع وممارسة العمل التطوعي:

تشكل الاستمرارية بالعمل التطوعي أحد المؤشرات التي تؤكد قناعة أفراد المجتمع المحلي من المتطوعين بأهمية التطوع وعائديته على الفرد والمجتمع. وتحتاج تلك الاستمرارية إلى بيئة مناسبة من حيث المفاهيم والأفكار المرتبطة بالتطوع لدى المجتمع المحلي، فكلما توفرت النظرة العامة التي تتسم بالإيجابية تجاه العمل التطوعي كلما كان حافزاً على دوام القيام به بمختلف أشكاله أو أنواعه.

جدول رقم (٦٤) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة العامة للتطوع وممارسة العمل التطوعي

النظرة العامة للعمل التطوعي		هل سبق وأن مارست عملاً تطوعياً أم أكثر ، مهما كان نوع العمل ؟				المجموع
		لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	
إيجابية	التكرار	1	111	30	67	209
	النسبة	.5%	53.1%	14.4%	32.1%	100.0%
معتدلة	التكرار	12	222	50	58	342
	النسبة	3.5%	64.9%	14.6%	17.0%	100.0%
سلبية	التكرار	6	56	8	14	84
	النسبة	7.1%	66.7%	9.5%	16.7%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.209	.000
N of Valid Cases	635	

ويتبين من معطيات الجدول رقم (٦٤) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب النظرة العامة وممارسة العمل التطوعي، أن عينة الدراسة تتركز فيها النسبة الأعلى لمن مارسوا بعض الأعمال، وقد شكلت (٦١,٣%) من إجمالي العينة، وتليها نسبة من هم مستمرون بالعمل التطوعي التي بلغت (٢١,٩%) وفي ارتباط تلك النسب مع طبيعة النظرة العامة للتطوع يلاحظ أن من مارس

بعض الأعمال في ظل وجود النظرة العامة الإيجابية للتطوع شكلت نسبتهم (٥٣,١%) بينما من هم مستمرون في ظل وجود تلك النظرة بلغت نسبتهم (٣٢,١%) أما من مارس بعض الأعمال من المتطوعين في ظل وجود النظرة السلبية للتطوع بشكل عام بلغت نسبتهم (٦٦,٧%)، وهي مرتفعة جداً بالمقارنة مع من هم مستمرون بالعمل التطوعي في ظل وجود نفس النظرة للمجتمع المحلي التي بلغت نسبتهم (١٦,٧%)، وبشكل عام يلاحظ تفاوت عكسي بين ارتباط نوع الممارسة مع طبيعة النظرة من حيث ارتفاع نسبة من مارس بعض الأعمال في ظل وجود النظرة السلبية، وانخفاض نسبة من مارس بعض الأعمال في ظل وجود النظرة الإيجابية بعكس الاستمرار في العمل التطوعي التي كانت مرتفعة في ظل وجود النظرة الإيجابية العامة ومنخفضة في ظل وجود النظرة السلبية، وهذا التفاوت الواضح في النسب المئوية يشير إلى التوافق بين المتغيرين ويدلل على أهمية النظرة الإيجابية للمجتمع كحافز للاستمرار في العمل التطوعي، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠)، وهو دال على شدة التوافق والعلاقة الطردية بين المتغيرين.

وبتقاطع بعض المتغيرات الأخرى كدوافع العمل التطوعي ومضمون التطوع بالنسبة للمتطوعين، يلاحظ توازيها مع دور البيئة المحيطة من حيث النتجة، حيث أن الدافع الوطني كان الأبرز في ممارسة العمل التطوعي بشكل مستمر ويليه الشخصي ثم الإنساني. كما أن قوة المضمون الاجتماعي للتطوع بنظر المتطوعين كان له دور في ممارسة العمل التطوعي، وتأتي نظرة المجتمع الإيجابية للتطوع بشكل عام داعمة لممارسة العمل التطوعي بشكل مستمر وهذا يدل على تفاعل المحددات الفردية مع المحددات الاجتماعية لتحقيق التكيف لدى الفرد مع البيئة المحيطة.

٢) **النظرة الاجتماعية والدينية للتطوع وممارسة العمل التطوعي:**

تشمل النظرة الاجتماعية والدينية تحديداً أدق للعمل التطوعي في إطار تقديم المساعدة للغير بهدف الحفاظ على اللحمة الاجتماعية في إطار النظم القرابية التي تكتسب البعد الديني الاجتماعي للتطوع، وقد ترتبط استمرارية المتطوعين بالعمل التطوعي، أو عدم استمراريتهم، أو ممارستهم لبعض الأعمال بطبيعة تلك النظرة فعندما تكون إيجابية تحفزهم على الاستمرارية أو القيام بأعمال كثيرة والعكس صحيح.

ويتضح من خلال معطيات الجدول رقم (٦٥) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع وممارسة العمل التطوعي أن أعلى نسبة لمن مارس بعض الأعمال

التطوعية من أفراد العينة المدروسة في برنامج القرى الصحية هي (٦٨,١%) في ظل وجود نظرة اجتماعية ودينية معتدلة، وبنسبة (٦٤,٣%) لمن مارسوا بعض الأعمال في ظل وجود النظرة السلبية، بينما في ظل وجود النظرة الإيجابية للمجتمع بلغت نسبتهم (٥٥,٣%)، بينما يتدرج تفاوت النسب بشكل عكسي لمن هم مستمرون بالعمل التطوعي على اختلاف طبيعة النظرة الاجتماعية والدينية للتطوع. حيث شكلت أعلى نسبة لهم في ظل وجود النظرة الإيجابية، وقد بلغت (٢٦,٧%) لتنخفض إلى (١٧%) في ظل وجود النظرة الاجتماعية والدينية المعتدلة، و(٧,١%) لمن هم مستمرون بالعمل التطوعي في ظل وجود النظرة السلبية، كما ارتفعت نسبة من لم يمارس العمل التطوعي في ظل وجود النظرة السلبية، وبلغت (١٤,٣%) إلا أنها انخفضت إلى (١,٢%) في ظل وجود النظرة الاجتماعية والدينية الإيجابية.

جدول رقم (٦٥) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع وممارسة العمل التطوعي

النظرة الاجتماعية والدينية للعمل التطوعي		هل سبق وأن مارست عملاً تطوعياً أم أكثر ، مهما كان نوع العمل ؟				المجموع
		لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	
إيجابية	التكرار	4	184	56	89	333
	النسبة	1.2%	55.3%	16.8%	26.7%	100.0%
معتدلة	التكرار	13	196	30	49	288
	النسبة	4.5%	68.1%	10.4%	17.0%	100.0%
سلبية	التكرار	2	9	2	1	14
	النسبة	14.3%	64.3%	14.3%	7.1%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.207	.000
N of Valid Cases		635	

مما يمكن القول بأن طبيعة النظرة التي تستند على ذهنية معينة للتطوع تلعب دوراً هاماً في ممارسة العمل التطوعي، وإمكانية الاستمرار به أو الانقطاع عنه، وبالرغم من أن تلك الممارسة قد ترتبط باعتبارات أخرى عديدة تتعلق بظروف المتطوع نفسه، ولكن لاشك أن طبيعة القيم والمفاهيم في إطار المجتمع، والمحيط الاجتماعي الذي يمكن أن يحتوي على بيئة ثقافية داعمة، أو محبطة للتطوع

تساهم بشكل أساسي في إقبال المتطوعين على ممارسة العمل التطوعي أو عدم ممارسته. وتتجلى تلك العلاقة الواضحة من خلال تأكيد الارتباط بين المتغيرين بناءً على مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق الذي بلغ (٠,٠٠٠)، وهو دال إحصائياً بشدة على العلاقة بينهما.

٣) النظرة التنموية وممارسة العمل التطوعي:

يشكل العمل التنموي المحور الرئيسي لبرنامج القرى الصحية وبالتالي مستوى ممارسة العمل التطوعي لدى المتطوعين في القرى المعنية مرتبط بوجود النظرة التنموية للمجتمع المحلي التي تستند على ثقافة المواطنة والانتماء لتحديد احتياجات القرية من الجوانب كافة، والعمل على تكثيف العمل الجماعي والتعاضد لتحقيقها في إطار الأنشطة التنموية المطلوبة التي تخدم المصلحة العامة. فكلما كانت نظرة المجتمع للعمل التطوعي نظرة تنموية إيجابية كانت ممارسة المتطوعين للتطوع بشكل أكثر والعكس صحيح.

جدول رقم (٦٦) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة التنموية للتطوع وممارسة العمل التطوعي

النظرة التنموية للعمل التطوعي		هل سبق وأن مارست عملاً تطوعياً أم أكثر ، مهما كان نوع العمل ؟ لم أمارس	مارست بعض الأعمال	مارست أعمالا كثيرة	مستمر بالعمل التطوعي	المجموع
إيجابية	التكرار	2	114	26	67	209
	النسبة	1.0%	54.5%	12.4%	32.1%	100.0%
معتدلة	التكرار	13	251	60	62	386
	النسبة	3.4%	65.0%	15.5%	16.1%	100.0%
سلبية	التكرار	4	24	2	10	40
	النسبة	10.0%	60.0%	5.0%	25.0%	100.0%
المجموع	التكرار	19	389	88	139	635
	النسبة	3.0%	61.3%	13.9%	21.9%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.217	.000
N of Valid Cases	635	

والجدول رقم (٦٦) يبين توزع أفراد العينة المدروسة وفق طبيعة النظرة التنموية للمجتمع ومستوى ممارسة العمل التطوعي بالنسبة للمتطوعين، حيث يلاحظ تباين النسب المئوية بين مستوى

ممارسة العمل التطوعي والنظرة التنموية بمختلف طبيعتها، فقد شكلت نسبة من مارسوا بعض الأعمال التطوعية (٥٤,٥%) في ظل وجود النظرة التنموية الإيجابية للعمل التطوعي، وترتفع تلك النسبة لدى نفس الفئة إلى (٦٥%) في ظل وجود النظرة التنموية المعتدلة، وتنخفض إلى (٦٠%) في ظل وجود النظرة السلبية، كما تفاوتت النسب المئوية بين من هم مستمرون بالعمل التطوعي سواء سلبية نظرة المجتمع التنموية للعمل التطوعي كانت أم معتدلة، أو إيجابية فكانت مرتفعة في ظل وجود النظرة الإيجابية وبلغت (٣٢,١%)، وتليها نسبة المستمرين في ظل وجود النظرة السلبية وقد بلغت (٢٥%)، وكانت أدنى نسبة لتلك الفئة في ظل وجود النظرة المعتدلة وقد بلغت (١٦,١%). أما من لم يمارس العمل التطوعي بلغت أعلى نسبة بينهم (١٠%) بوجود النظرة السلبية وانخفضت إلى (١%) في ظل وجود النظرة التنموية الإيجابية.

ومن خلال قراءة تلك النسب يمكن القول بأن توفر البيئة الداعمة من خلال سيادة النظرة التنموية الإيجابية للتطوع تشكل أحد العوامل الدافعية للاستمرار في العمل التطوعي والعكس صحيح. وتشير الدلالة الإحصائية إلى وجود العلاقة والتوافق بين المتغيرين بدلالة بلغت (٠,٠٠٠)، وهي دالة إحصائياً بقوة العلاقة بين المتغيرين.

وعن اقتران هذه النتيجة مع نتيجة متغيري الدوافع والمساهمة بلجنة تنمية القرية كأحد المؤشرات التي ترتبط بالجانب التنموي، يلاحظ اتساق كل من الجانب الفردي والاجتماعي لتحقيق الصلة بين الفرد والمجتمع بهدف الوصول إلى التكامل والتوازن الاجتماعيين في المجتمع.

ج- طبيعة نظرة أفراد المجتمع المحلي للتطوع ومجالات العمل التطوعي :

يشكل المجتمع في كليته الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسة والقيم الأخلاقية والروحية، التي يتشربها الفرد وتنعكس في تصرفاته وأفعاله كجزء من كل في هذا المجتمع، وبوصفه كذلك فإن العمل التطوعي لا تضيق حدوده في جوانب محدودة للمجتمع والإنسان على السواء، فهو يتسع ليشمل جوانب الحياة كافة في المجتمع، وكذلك أفعال الفرد لا تنفصل عن السياق الثقافي والاجتماعي الذي يعيش في إطاره الفرد، لذلك طبيعة النظرة الاجتماعية للتطوع تؤثر بشكل أو بآخر في درجة مساهمة المتطوع للقيام بالأعمال التطوعية بمختلف مجالاتها.

١) **النظرة العامة للتطوع ومجالات العمل التطوعي:**

تتمثل النظرة العامة للتطوع باعتباره فعل له مردود إيجابي أو سلبي أو مقبول في المجتمع بغض النظر عن مجال العمل التطوعي، وطبيعة تلك النظرة والمجال الذي يدور في رحبه التطوع في القرية يمكن أن يؤثر في درجة مساهمة المتطوعين في كل مجال من المجالات التي يمكن أن يشارك فيها المتطوع.

أ) **النظرة العامة للتطوع والمساهمة بمساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة:**

تتمثل مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة بإعطاء القادرين لغير القادرين، وقد يكون ذو بعد خيري في أحد جوانبه أو إنساني، وهذا يتوقف على معنى الفعل لدى الفاعل وغايته من هذا العمل، ففي وجود ما يمكن أن يسمى المجتمع الريفي أو القروي بسماته المعروفة، وطبيعة الانتماء إليه التي تتخذ الطابع القرابي ورابطة الدم، تساهم مثل هذه الأعمال بتحقيق التكافل والتماسك الاجتماعيين لدى أفراد القرية، وبقدر ما تتوفر النظرة الإيجابية للعمل التطوعي بقدر ما ينشط العمل التطوعي في مثل هذه الأعمال. وبشكل أدق كلما كانت نظرة المجتمع العامة للعمل التطوعي إيجابية كانت المساهمة بمساعدة شرائح اجتماعية بشكل أكثر والعكس صحيح.

ويستدل من بيانات الجدول رقم (٦٧) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة وفق النظرة العامة للتطوع والمساهمة بمساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة، عدم وجود فروقات واضحة في بعض الخانات يمكن من خلالها قراءة التباين بين المساهمة ووجود النظرة على اختلاف طبيعتها، حيث تقاربت النسب المئوية وتكاد تتساوى خاصة لدى من يساهمون أحياناً في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة بوجود النظرة العامة للتطوع بمختلف مستوياتها، حيث لم تتجاوز النسبة (٤٨,٩%) في كل الخانات، بينما تظهر الفروقات في درجة المساهمة في ظل وجود طبيعة النظرة الواحدة، حيث ارتفعت لمن يساهم بشكل دائم في هذا المجال إلى (٤٥,٣%) في ظل وجود النظرة الإيجابية العامة للتطوع لتنخفض إلى (٦,٤%) لمن لا يساهم أبداً في ظل وجود نفس النظرة. وبلغت (٣٧%) لمن يساهم دائماً في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة في ظل وجود النظرة العامة المعتدلة حول التطوع لتنخفض إلى (١٣,٦%) لمن لا يساهم أبدا. وكذلك الأمر بلغت (٣٣,٩%) لمن يساهمون في التطوع بشكل دائم في هذا المجال في ظل وجود النظرة السلبية مقابل (١٧,٧%) لمن لا يساهم أبداً في هذا المجال في ظل وجود النظرة السلبية.

جدول رقم (٦٧) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة العامة للتطوع والمساهمة بمساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة

النظرة العامة للعمل التطوعي			مساهمتك في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	إيجابية	التكرار	78	83	11	172
		النسبة	45.3%	48.3%	6.4%	100.0%
	معتدلة	التكرار	99	129	36	264
		النسبة	37.5%	48.9%	13.6%	100.0%
	سلبية	التكرار	21	30	11	62
		النسبة	33.9%	48.4%	17.7%	100.0%
المجموع		التكرار	198	242	58	498
		النسبة	39.8%	48.6%	11.6%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.135	.057
N of Valid Cases	498	

ويمكن تفسير انخفاض التفاوت بين المتغيرات بأن المجتمع الريفي يقوم في علاقاته على أساس القرابة والانتماء الضيق للمجتمع المحلي في إطار رابطة الدم، وهذا يؤسس لوجود بيئة ثقافية تحفز على المساهمة في هذا المجال، مما يمكن القول بعدم وجود علاقة توافق بين المتغيرين، وهذا ما تؤكده الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بينهما، فقد بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٥٧)، وهو غير دال على وجود علاقة توافق بين متغير النظرة الاجتماعية للمجتمع المحلي على اختلاف طبيعتها ومساهمة الأفراد المتطوعين في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة.

ففي كل المجتمعات مهما اختلفت نظمها وثقافتها ومعتقداتها الدينية توجد الإرادة الإنسانية سواء لدى الفرد أو الجماعة لتقديم المساعدة ومد يد العون للمحتاجين والفقراء أو الضعفاء، طالما توافرت الدوافع الدينية أو الإنسانية عند الفرد، ويشكل هذا الفعل أبسط صور التطوع في الحياةوإن كان غير متوافقاً نوعاً ما مع الأطر التنموية التي تحتاجها من قيم تستند على المشاركة والعمل الجماعي تتناسب مع ذهنية العمل التنموي، ووجود هذا النوع من ثقافة العمل التطوعي يمكن أن يوظف في الإطار التنموي من مبدأ فهم الواقع وعدم تجاوزه.

ب) النظرة العامة للتطوع والمساهمة بالحفاظ على البيئة:

إن المساهمة بالحفاظ على البيئة يجسد إحدى القيم العامة التي تتجاوز الاهتمامات الشخصية، لأن أثرها ومردود الاهتمام بها يعود على أفراد القرية كافة، وقد تحتاج طبيعة البيئة الريفية إلى اهتمام واسع بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كون الحياة فيها تعتمد على موارد هامة وأساسية كالزراعة وتربية الحيوانات بالإضافة إلى مخلفات الإنسان فيها وصعوبة تصريف تلك المخلفات في بعض الأحيان، لذلك يعد الاهتمام بالبيئة أحد مكونات برنامج القرى الصحية لارتباطه وانعكاسه بشكل مباشر على الوضع الصحي لأفراد القرية. ومن هنا الاهتمام بالأنشطة التي تهم هذا المكون من تشجير والتوعية بمعايير تربية المواشي وحملات التطوع لتنظيف البيئة من المخلفات .. الخ من الأنشطة التي يتم تدريب المتطوعين عليها لتنفيذها على مستوى قريتهم بهدف اكتساب أنماط من السلوك الاجتماعي لتحسين البيئة في القرية. وهنا يبدو ضرورة فهم الارتباط بين طبيعة النظرة العامة للتطوع والمساهمة بمثل هذه الأعمال، فعندما تكون النظرة العامة للتطوع بشكل عام إيجابية يمكن أن يرتفع مستوى مساهمة المتطوعين في مثل هذا المجال.

ولدى قراءة بيانات الجدول رقم (٦٨) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب النظرة العامة للتطوع ومساهمة المتطوعين بالحفاظ على البيئة، الذي يعكس بمعطياته الواردة طبيعة العلاقة بين المتغيرين تبين وجود فروقات في النسب المئوية بشكل كمي وكيفي. حيث يلاحظ أن أعلى نسبة بلغت (٦٨%) لمن يساهم بشكل دائم في الأنشطة التطوعية التي تحافظ على البيئة في ظل وجود نظرة إيجابية مشجعة للعمل التطوعي بشكل عام، وأدنى نسبة لمن لا يساهم أبداً في مثل هذه الأنشطة في ظل وجود تلك النظرة، وكانت (١١,٢%). وبلغت نسبة من يساهم دائماً في ظل وجود نظرة معتدلة حول التطوع (٥٠,٨%)، وهي مرتفعة قياساً لمن لديه نفس درجة المساهمة في ظل وجود النظرة السلبية حول التطوع بشكل عام، وقد بلغت (٤٢,٩%).

تبين تلك الفروقات بين النسب المئوية حسب درجة المساهمة وطبيعة نظرة المجتمع إلى أهمية تلك النظرة بتحديد مساهمة المتطوعين في التطوع في هذا المجال، فكلما مالت النظرة العامة للتطوع إلى الإيجابية كلما كانت مساهمة المتطوعين في الأنشطة البيئية بشكل أكبر، لأنها تمثل بيئة ثقافية داعمة للمشاركة في التطوع. وقد بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق ليؤكد العلاقة الواضحة بين المتغيرين فبلغ معامل التوافق عند مستوى الدلالة (٠,٠٠٠)، وهو دال بشدة على التوافق بينهما.

جدول رقم (٦٨) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة العامة للتطوع والمساهمة بالحفاظ على البيئة

النظرة العامة للعمل التطوعي			مساهمتك في الحفاظ على البيئة			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	إيجابية	التكرار	121	37	20	178
		النسبة	68.0%	20.8%	11.2%	100.0%
	معتدلة	التكرار	122	77	41	240
		النسبة	50.8%	32.1%	17.1%	100.0%
	سلبية	التكرار	24	12	20	56
		النسبة	42.9%	21.4%	35.7%	100.0%
المجموع		التكرار	267	126	81	474
		النسبة	56.3%	26.6%	17.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.236	.000
N of Valid Cases	474	

وهنا يبدو الجانب الاجتماعي لهذين المتغيرين أوضح بكثير من الجانب الفردي المتعلق بمسألة علاقة الدوافع بهذا المجال، حيث أن النظرة العامة للتطوع تشكل الجانب الأهم لدى الفرد المتطوع للساهمة في هذا المجال أكثر من الدافع الفردي، وربما لأن نتائج العمل التطوعي كفعل اجتماعي في هذا المجال تنعكس آثاره على المستوى العام أكثر من الخاص.

ت) النظرة العامة للتطوع والمساهمة بتنمية المجتمع المحلي:

تشمل تنمية المجتمع المحلي عدة جوانب تتعلق جميعها بتحديد احتياجات القرية من خلال اجتماع أعضاء مجلس التنمية، ومن ثم تحديد الأولويات وترتيبها حسب إمكانية تحقيقها وتتفاوت احتياجات القرى حسب المحافظة وحسب كل قرية في كل محافظة، وتشمل تنمية المجتمع المحلي في برنامج القرى الصحية جوانب عدة بعضها يتعلق بالبنية التحتية من توفير المياه وشبكة الصرف الصحي وشق الطرق... الخ. وبعضها يتعلق بالأنشطة التوعوية والتثقيفية المرتبطة بالقضايا الصحية والاجتماعية لتغيير المفاهيم الخاطئة وطرح مفاهيم صحيحة يمكن أن تساهم في اكتساب أنماط صحية حول تلك المسائل. وتحقيق ذلك عبر الجهود التطوعية في المجتمع المحلي للمتطوعين مرتبط بوجود نظرة عامة للتطوع تتسم بالإيجابية يمكن أن تشكل حافزاً لمساهمة المتطوعين بشكل أكبر.

وتشير بيانات الجدول رقم (٦٩) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب النظرة العامة للتطوع والمساهمة بتنمية المجتمع المحلي، إلى ارتفاع نسبة من يساهم دائماً في الأعمال التطوعية التي تتعلق بتنمية المجتمع المحلي في ظل وجود النظرة الإيجابية العامة للتطوع وقد بلغت (٥٩,٨%)، وشكلت النسبة الأعلى لتنخفض إلى (١٤,٢%) لمن لا يساهم أبداً في ظل وجود هذه النظرة، بينما ارتفعت نسبة من لا يساهم أبداً في مثل هذه الأعمال إلى (٤٣,٥%) في ظل وجود النظرة العامة السلبية للتطوع مقابل (٣٠,٦%) لمن يساهم بشكل دائم في ظل وجود نفس النظرة. بينما المتطوعون الذين يساهمون أحياناً ارتفعت نسبتهم في ظل وجود النظرة المعتدلة لتصل إلى (٣٩,١%)، فالمتطوعون يساهمون بدرجة أكبر في حال توفرت النظرة الإيجابية للتطوع بشكل عام.

جدول رقم (٦٩) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة العامة للتطوع والمساهمة بتنمية المجتمع المحلي

النظرة العامة للعمل التطوعي			مساهمتك في تنمية المجتمع المحلي			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	إيجابية	التكرار	101	44	24	169
		النسبة	59.8%	26.0%	14.2%	100.0%
	معتدلة	التكرار	105	101	52	258
		النسبة	40.7%	39.1%	20.2%	100.0%
	سلبية	التكرار	19	16	27	62
		النسبة	30.6%	25.8%	43.5%	100.0%
المجموع		التكرار	225	161	103	489
		النسبة	46.0%	32.9%	21.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.265	.000
N of Valid Cases		489	

وقد أتت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق لتشير إلى قوة العلاقة بين متغير طبيعة النظرة الاجتماعية للتطوع بشكل عام التي تتسم بالإيجابية ومدى مساهمة المتطوعين في ظل وجود هذه النظرة في تنمية المجتمع المحلي، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠)، وهو دال إحصائياً بشدة على علاقة التوافق بين المتغيرين.

مما يمكن القول بأن توفر الذهنية والتصورات الإيجابية حول العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع يحفز أبنائه للمساهمة في التطوع والمشاركة بالأنشطة والأعمال التي تتعلق بتنمية المجتمع المحلي.

ولابد أن يرتبط ذلك بمسألة الدوافع لدى الفرد حيث أن دوافع المتطوعين الأبرز في هذا المجال كان الدافع الشخصي بالدرجة الأولى والدافع الوطني بالدرجة الثانية، لذلك اتساق كل من الجانبين الاجتماعي والفردي مهم للوصول إلى أهداف حقيقة ومنسجمة مع احتياجات الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد المتطوع.

ث) النظرة العامة للتطوع والمساهمة بالعمل الخيري:

يرتبط العمل التطوعي في مستوى غاياته وأهدافه بقيم ومعاني الخير والعمل الصالح، فالعمل الخيري في أشكاله وأنواعه كافة جزء لا يتجزأ من ثقافة وأخلاق المجتمع ضمن الأطر الدينية والاجتماعية التي تحث على إعلاء قيم الخير والتعاون لدى أفراد المجتمع للحفاظ على وحدته وتماسكه. وقد يتجلى العمل الخيري في عدة أوجه منها تقديم المساعدات المادية والمعنوية للفئات المحتاجة والفئات الضعيفة كالأيتام، والفقراء، وقد تم وضعه ضمن المجال الاجتماعي. والوجه الآخر تخصيص أموال على جهات البر والمصالح العامة ومن صوره بناء المساجد والمدارس والمستشفيات وبناء القبور وتمهيد الطرق، أو ما تحتاجه المآتم.. الخ من الأعمال التطوعية التي تقدم على شكل تبرعات أو مساعدات عينية تخدم المجال الخيري في القرى التي يعمل بها برنامج القرى الصحية، وعلى هذا الأساس تم الفصل بين العمل الخيري والعمل الاجتماعي إجرائياً .

جدول رقم (٧٠) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة العامة للتطوع والمساهمة في العمل الخيري

النظرة العامة للعمل التطوعي		مساهمتك في العمل الخيري: أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	المجموع
إيجابية	التكرار	95	49	20	164
	النسبة	57.9%	29.9%	12.2%	100.0%
معتدلة	التكرار	104	104	38	246
	النسبة	42.3%	42.3%	15.4%	100.0%
سلبية	التكرار	28	26	9	63
	النسبة	44.4%	41.3%	14.3%	100.0%
المجموع	التكرار	227	179	67	473
	النسبة	48.0%	37.8%	14.2%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.145	.038
N of Valid Cases		473	

ومن خلال قراءة الجدول رقم (٧٠) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب النظرة العامة للتطوع والمساهمة في العمل الخيري، يوضح إحصائياً العلاقة بين المتغيرين، فيلاحظ أن نسبة

(٥٧,٩%) من المتطوعين يساهمون بشكل دائم في العمل الخيري في ظل وجود النظرة العامة التي تتسم بالإيجابية تجاه التطوع، مقابل (٢٩,٩%) لمن يساهم أحياناً في ظل وجود تلك النظرة، وتنخفض بتباين شديد لدى من لا يساهم أبداً لتصل إلى (١٢,٢%)، بينما تتقارب النسب المئوية بالنسبة للمتطوعين الذين يساهمون أحياناً أو دائماً في ظل وجود كل من النظرة السلبية والمعتدلة، حيث تساوت نسبة من يساهم دائماً وأحياناً في ظل وجود النظرة المعتدلة التي بلغت (٤٢,٣%)، وتقاربت تلك النسبة مع نسبة المتطوعين الذين يساهمون دائماً وأحياناً في العمل الخيري في ظل النظرة العامة السلبية للتطوع، وبلغت على التوالي(٤٤,٤%) و(٤١,٣%)، وهي مرتفعة قياساً إلى نسبة المتطوعين ممن لا يساهمون في العمل الخيري أبداً التي بلغت (١٤,٣%). مما يمكن قوله بأن وجود النظرة السلبية بشكل عام للتطوع لم تؤثر على مشاركة المتطوعين في الأعمال الخيرية بشكل واضح. كما يمكن القول بأن النظرة الإيجابية للتطوع تساعد على وجود مساهمة أكبر للمتطوعين في الأعمال الخيرية والنظرة السلبية لا تؤثر، فالعمل الخيري ربما تكون محفزاته داخلية لدى الفرد ومنعزلة نوعاً ما عما يراه الآخرون.

وقد أتت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق لتشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، ولكن ليست بالشدة التي كانت لدى مساهمة المتطوعين بتنمية المجتمع المحلي، أو المساهمة في البيئة، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٣٨) وهو دال إحصائياً. وفيما نظر إلى الجانب الفردي من هذه المسألة يلاحظ أن العلاقة بين متغيري الدافع والمساهمة بالعمل الخيري لم تكن دالة، فالجانب الاجتماعي فيما يخص هذا الأمر على ما يبدو أهم من الجانب الفردي حيث أن هذا المجال يعكس العلاقة الخاصة بين الفرد والخالق، فكانت نظرة المجتمع الإيجابية للتطوع وعلاقته بهذا المجال أوضح من الجانب الفردي لدى أفراد العينة المدروسة.

٢) **النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع ومجالات العمل التطوعي :**

يكاد يصعب الفصل بين الجانب الديني والاجتماعي لوجود مساحات التقاطع بين الجانبين من حيث الغاية المتوخاة، وطبيعة المساعدة التي يمكن أن تقدم، ومن حيث وسائل التطوع لدرجة يصعب معها التمييز بين الفعل التطوعي الديني، أو الفعل التطوعي الاجتماعي إلا من خلال ما يضفيه الفاعل من قيم وأبعاد تعطي الصفة المحددة للفعل.

ولا شك أن النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع مرتبطة بالإطار الثقافي والاجتماعي لأفراد المجتمع، كما أنها حصيلة لعملية التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الأفراد من خلال الأسرة والمدرسة التي يتشرب الفرد من خلالها القيم الدينية وترسيخ عقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر التي تدفع الأفراد للمبادرة بفعل الخير وتقديم العون للآخرين من منطلق ديني واجتماعي بآن واحد.

أ) النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع والمساهمة بمساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة:

إن المفاهيم والأفكار والتصورات حول التطوع تشكل النظرة السائدة لأفراد القرية فيما إذا كانت إيجابية أو سلبية، أو نظرة معتدلة. فعندما تكون نظرة اجتماعية دينية ذات سمة إيجابية حول التطوع يمكن أن تحفز أو تساعد على مساهمة المتطوعين في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة في القرى عينة الدراسة، لاسيما أن المتطوعين هم من أفراد القرية وبالرغم من أن برنامج القرى الصحية يحتاج إلى التطوع في إطار الأهداف التنموية، لكن قد تبرز الأهداف الإنسانية والاجتماعية والدينية أكثر من الأهداف التنموية التي يحتاجها البرنامج، وهي الانتقال نحو الأفضل وفقاً لمنهج التغيير من خلال أنشطتهم واجتماعاتهم لتحسين وضع القرية، وبما أن ثقافة العمل التطوعي تشكل العامل المهم للمساهمة في أي عمل كان، وعلى أي مستوى من المستويات يمكن أن تستثمر تلك الأهداف وتوظف لصالح تحقيق بعض الأهداف التنموية، وذلك لأن تغيير الواقع لا يمكن أن يكون بتجاوزه، وإنما من خلال هذا الواقع بمعطياته الثقافية.

جدول رقم (٧١) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة الاجتماعية والدينية للتطوع والمساهمة بمساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة

النظرة الاجتماعية والدينية للعمل التطوعي		مساهمتك في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة			المجموع
		أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
إيجابية	التكرار	124	127	21	272
	النسبة	45.6%	46.7%	7.7%	100.0%
معتدلة	التكرار	73	113	34	220
	النسبة	33.2%	51.4%	15.5%	100.0%
سلبية	التكرار	1	2	3	6
	النسبة	16.7%	33.3%	50.0%	100.0%
المجموع	التكرار	198	242	58	498
	النسبة	39.8%	48.6%	11.6%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.198	.000
N of Valid Cases		498	

وفي حدود العينة المدروسة يوضح الجدول رقم (٧١) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة الاجتماعية والدينية للتطوع والمساهمة بمساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة، فيلاحظ انخفاض عدد الحالات من المتطوعين الذين يرون بأن النظرة السلبية موجودة، فلم يتجاوز عدد الحالات ستة أفراد، بينما تركزت العينة في فئة كل من يرى منهم أن النظرة الاجتماعية الدينية الإيجابية والمعتدلة هي السائدة لدى أفراد المجتمع المحلي، حيث تقاربت نسبة من يساهمون دائماً وأحياناً في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة في ظل وجود النظرة الاجتماعية الدينية الإيجابية، وكانت نسبة كل من الفئتين على التوالي (٤٥,٦%) و (٤٦,٧%) لتنخفض بفارق كبير لدى من لا يساهم أبداً إلى (٧,٧%) في ظل وجود نفس النظرة.

بينما كانت أعلى نسبة للمتطوعين ممن يساهمون أحياناً في مساعدة الشرائح المحتاجة في ظل وجود النظرة المعتدلة لأفراد المجتمع (٥١,٤%) لتنخفض إلى (٣٣,٢%) ممن يساهمون دائماً في هذا المجال من التطوع، بينما بلغت نسبة من يساهم دائماً في ظل وجود النظرة السلبية لأفراد المجتمع (١٦,٧%) لترتفع إلى (٥٠%) ممن لا يساهمون أبداً في هذا المجال في ظل وجود نفس النظرة لدى أفراد المجتمع. يشير هذا التفاوت والتباين بين النسب المئوية لصالح العلاقة الطردية بين طبيعة النظرة الاجتماعية الدينية ومساهمة المتطوعين في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة، فكلما تميزت تلك النظرة بالإيجابية كلما كانت مساهمة المتطوعين بشكل أكبر، وكلما سيطرت النظرة السلبية لأفراد المجتمع كلما انعدمت المساهمة في هذا المجال. وتشير الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق على شدة العلاقة بين المتغيرين ليصل إلى (٠,٠٠٠)، وهو دال بشدة على علاقة التوافق بينهما.

ب) النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع والمساهمة في الحفاظ على البيئة:

قد لا تتطلب المساهمة في الأنشطة التطوعية ضمن المجال البيئي توفر النظرة الاجتماعية الدينية لدى أفراد المجتمع المحلي كأحد المحفزات التي يمكن أن تساهم بارتفاع وتيرة المساهمة في تلك الأنشطة، كالمساهمة في الأعمال التي تفيد في الحفاظ على البيئة، لاسيما أن محفزات المساهمة في مثل تلك الأنشطة غالباً ما تكون داخلية أكثر مما هي خارجية، أي تعود لقناعة ووعي الأفراد المتطوعين لأهمية المساهمة في مثل هذا المجال.

ولدى قراءة بيانات الجدول رقم (٧٢) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب النظرة الاجتماعية والدينية والمساهمة في الحفاظ على البيئة، تبين أن أعلى نسبة كانت لمن يساهم دائماً في الأنشطة التي تتعلق بالحفاظ على البيئة في ظل وجود النظرة الاجتماعية الدينية الإيجابية، وبلغت (٦١,١%)، مقابل (١٣,٧%) لمن لا يساهم أبداً في ظل وجود نفس النظرة. وكذلك في المقابل كانت أعلى نسبة لمن لا يساهم أبداً في مثل هذه الأنشطة التي تخدم المجال البيئي في ظل وجود النظرة السلبية (٥٧,١%)، مقابل (١٤,٣%) لمن يساهم دائماً في ظل وجود تلك النظرة، وتكاد تتساوى النسبة لدى من يساهم من المتطوعين أحياناً في هذا المجال في ظل وجود كل من النظرتين المعتدلة والسلبية، وقد بلغتا على التوالي (٢٨,٤%) و (٢٨,٦%).

جدول رقم (٧٢) يبين توزع العينة حسب النظرة الاجتماعية والدينية للتطوع والمساهمة في الحفاظ على البيئة

النظرة الاجتماعية والدينية للعمل التطوعي			مساهمتك في الحفاظ على البيئة			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	إيجابية	التكرار	165	68	37	270
		النسبة	61.1%	25.2%	13.7%	100.0%
	معتدلة	التكرار	101	56	40	197
		النسبة	51.3%	28.4%	20.3%	100.0%
	سلبية	التكرار	1	2	4	7
		النسبة	14.3%	28.6%	57.1%	100.0%
المجموع		التكرار	267	126	81	474
		النسبة	56.3%	26.6%	17.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.171	.007
N of Valid Cases		474	

في الواقع تشير تلك البيانات إلى وجود علاقة بين توفر أو سيادة النظرة الاجتماعية الدينية الإيجابية وارتفاع وتيرة المشاركة بالأنشطة التي تتعلق بالمجال البيئي بالرغم من أن التصور الأولي يفيد بعدم وجود علاقة منطقية بينهما، ولكن هذا يدل على أن توفر ثقافة العمل التطوعي تساعد وتساهم في تحفيز المتطوعين على المشاركة بأي عمل تطوعي بغض النظر عن مجاله أو نوعه. ولطالما أن الحفاظ على البيئة يعود على الفرد والمجتمع بالفائدة يمكن أن يكتسب البعد الاجتماعي الديني

سواء لدى المتطوعين أنفسهم أو لأفراد المجتمع المحلي بشكل عام. وقد بلغ مستوى الدلالة الإحصائية للتوافق بين المتغيرين (٠,٠٠٧)، وهو دال إحصائيا على وجود العلاقة بينهما.

ت) النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع والمساهمة بتنمية المجتمع المحلي:

يبدو التصور الأولي بأن النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع تترافق مع وجود مساهمات تطوعية تتوافق مع تلك النظرة، فتنمية المجتمع المحلي تحتاج إلى أرضية مجتمعية مرتبطة بذهنية مختلفة تتمثل بالإيمان بحركة التغير والتنمية للنهوض بالمجتمع إلى أفضل المستويات، وكما هو معروف قد تكون عناصر تنمية المجتمع المحلي غير متوافقة مع التصورات والأفكار لدى أبناء المجتمع، مما يؤثر على مستوى مساهمة المتطوعين في هذا المجال، وخاصة أن برنامج القرى الصحية يعتمد في تطبيق مكوناته على تلك المساهمة من أبناء القرية. وبناء على ذلك كلما كانت نظرة المجتمع للعمل التطوعي نظرة اجتماعية دينية إيجابية كانت المساهمة بتنمية المجتمع المحلي بشكل أقل والعكس صحيح.

ولدى قراءة بيانات الجدول رقم (٧٣) لتوزع أفراد عينة الدراسة حسب النظرة الاجتماعية الدينية لأفراد المجتمع تجاه التطوع والمساهمة بتنمية المجتمع المحلي، تبين أن أعلى نسبة بلغت (٥٤,١%) للمتطوعين الذين يساهمون بشكل دائم في تنمية المجتمع المحلي في ظل وجود النظرة الاجتماعية الدينية الإيجابية للتطوع مقابل نسبة (١٧,٥%) لمن لا يساهم منهم أبداً في هذا المجال. بينما شكلت نسبة من لا يساهم أبداً في ظل وجود النظرة الاجتماعية الدينية السلبية (٣٧,٥%)، وهي مرتفعة قياساً إلى من يساهم دائماً في ظل وجود نفس النظرة حيث بلغت نسبتهم (٢٥%). أما من يساهم أحياناً في هذا المجال تقاربت النسبة في ظل وجود النظرة السلبية والمعتدلة، وقد بلغت على التوالي (٣٧,٥%) و(٣٨,٥%) وانخفضت إلى (٢٨,٤%) في ظل وجود النظرة الإيجابية للتطوع في الجانب الاجتماعي الديني.

يمكن القول بأن تلك البيانات للعينة المدروسة خالفت التصور الأولي للعلاقة بين مساهمة المتطوعين من أبناء القرية في المجال التنموي والنظرة الاجتماعية الدينية، لأنه تبين أن توفر النظرة الإيجابية تساهم في ارتفاع وتيرة المساهمة في الأنشطة التنموية. ويفسر ذلك بأن مايقوم به المتطوعون هو في النهاية لصالح القرية وأبنائها، وأي مساهمة بالأنشطة التنموية لها أبعادها التي تتوافق مع إيجابية النظرة الاجتماعية والدينية.

جدول رقم (٧٣) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة الاجتماعية والدينية للتطوع والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي

النظرة الاجتماعية والدينية للعمل التطوعي			مساهمتك في تنمية المجتمع المحلي			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	إيجابية	التكرار	145	76	47	268
		النسبة	54.1%	28.4%	17.5%	100.0%
	معتدلة	التكرار	78	82	53	213
		النسبة	36.6%	38.5%	24.9%	100.0%
	سلبية	التكرار	2	3	3	8
		النسبة	25.0%	37.5%	37.5%	100.0%
المجموع		التكرار	225	161	103	489
		النسبة	46.0%	32.9%	21.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.181	.002
N of Valid Cases		489	

كما أن الدلالة الإحصائية للنسب المئوية أشارت إلى شدة التوافق بين متغير طبيعة النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع ومستوى مساهمة المتطوعين في تنمية المجتمع المحلي لصالح النظرة الإيجابية بدلالة وقدرها (٠,٠٠٢) وهو دال إحصائياً.

ث) النظرة الاجتماعية الدينية للتطوع والمساهمة بالعمل الخيري:

إن العمل الخيري يتشعب في كل من الجانب الاجتماعي والديني، فالتبرع أو تقديم المساعدات لبناء جامع في القرية على سبيل المثال يتمثل كلا البعدين، فمن الناحية الاجتماعية يحقق التكافل والتماسك الاجتماعي وبناء قيم التواصل والتراحم لأبناء القرية ومن الناحية الدينية هو عمل له أجر وثواب عند رب العالمين، بالإضافة إلى أنه يرسخ القيم الدينية والأخلاقية، ولذلك قد تتوافق مساهمة المتطوعين في العمل الخيري ويرتفع مستوى تلك لمساهمة بوجود النظرة الاجتماعية الدينية الإيجابية لدى أفراد المجتمع.

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٧٤) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب النظرة الاجتماعية والدينية والمساهمة في العمل الخيري، تبين أن نسبة من يساهمون دائماً في العمل الخيري في ظل وجود النظرة الاجتماعية الدينية الإيجابية للعمل التطوعي بلغت (٥٥,٦%) بينما نسبة من لا

يساهم أبداً في ظل وجود نفس النظرة كانت (١٤,٣%). فالنظرة الإيجابية للتطوع في هذا المجال يحفز المتطوعين على المساهمة بشكل أكبر ليبدو في بعض الأحيان جزء مهم من عادات وتقاليد المجتمع.

جدول رقم (٧٤) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة الاجتماعية والدينية للتطوع والمساهمة في العمل الخيري

النظرة الاجتماعية والدينية للعمل التطوعي			مساهمتك في العمل الخيري			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	إيجابية	التكرار	140	76	36	252
		النسبة	55.6%	30.2%	14.3%	100.0%
	معتدلة	التكرار	85	98	31	214
		النسبة	39.7%	45.8%	14.5%	100.0%
	سلبية	التكرار	2	5	0	7
		النسبة	28.6%	71.4%	.0%	100.0%
المجموع		التكرار	227	179	67	473
		النسبة	48.0%	37.8%	14.2%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.187	.002
N of Valid Cases		473	

أما من يساهم دائماً في العمل الخيري من المتطوعين في ظل وجود النظرة السلبية انخفضت إلى (٢٨,٦%)، وانعدمت تماماً لدى من لا يساهم إطلاقاً في مثل هذا المجال في ظل وجود نفس النظرة، لكن بلغت (٧١,٤%) لمن يساهم منهم أحياناً في ظل وجود تلك النظرة، وهذا يدل على أن وجود النظرة السلبية أو عدم وجودها لا يؤثر على مساهمة المتطوعين في مجال العمل الخيري، بينما إذا اتسمت تلك النظرة بالإيجابية تساعد على تحفيز المتطوعين للمساهمة بشكل أكبر في مثل هذا المجال. ويفسر ذلك بأن المتطوعين وما يقومون به من أنشطة تطوعية تتسم بالطابع الخيري يعود إلى تنشئة الأفراد على حب الخير والعطاء وسيطرة الإطار الثقافي الديني الذي يتشبع فيه الفرد منذ الصغر، فينشأ لديه استعداد لفعل الخير. هذا الفعل يعود إلى علاقة الفرد بخالقه وهنا لا تبدو سلبية النظرة الاجتماعية الدينية ذات أثر واضح، في حين إيجابية تلك النظرة تساهم إلى حد ما في تحفيز المتطوعين للمشاركة في هذا المجال، وتؤكد الدلالة الإحصائية علاقة التوافق بين المتغيرين، حيث بلغ مستوى دلالة معامل التوافق (٠,٠٠٢)، وهو دال إحصائياً.

٣) النظرة التنموية للتطوع ومجالات العمل التطوعي :

يتبنى برنامج القرى الصحية مفهوم العمل التنموي في القرية من خلال التعرف على احتياجات القرى وتحديد خصائصها، ووضع الخطط الملائمة لتنمية القرية وذلك بتحديد الأولويات من تلك الاحتياجات التي يقررها أبناء القرية في مجلس التنمية بما فيها بناء قدرات أفراد المجتمع المحلي، واستغلال الطاقات البشرية بشكل إيجابي وتحويلها لصالح المجتمع بالاعتماد على المبادرات المجتمعية المتوفرة في القرية، كما يستهدف العمل التنموي، من خلال الخطط والبرامج، التأثير والتغيير في اتجاهات وقيم وعادات المجتمع السلبية لدى أفراد المجتمع المحلي، وتشكيل نواة عمل مجتمعية تساهم في التغيير الاجتماعي والثقافي تساند العمل في البرنامج على المستوى المحيطي والمحلي.

ولاشك أن طبيعة البيئة الجغرافية ونمط الحياة في القرى السورية تعزز قيم وعادات التآزر والتعاون والاندفاع نحو مساعدة بعضهم لبعض لتصبح تلك القيم جزء من حياتهم اليومية، وهذا ما يساعد على خلق بيئة جيدة وداعمة تحتضن العمل التطوعي، ولكن قد تحتضنه في مجالات ولا تحتصنه في مجالات أخرى. فالمجال التنموي يحتاج إلى بيئة ثقافية تستند على قيم المواطنة والانتماء، والإيمان بروح التغيير وتحسين الحياة للأفضل ويترافق مع تغير بعض القيم والمفاهيم التي قد يجد المجتمع المحلي صعوبة في تغييرها.

أ) النظرة التنموية للتطوع والمساهمة بمساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة:

يتسم العمل التطوعي بأنه يقوم على القيم الاجتماعية والأخلاقية كالصدق والإيثار والتعاون، وفي إطاره تنشأ العلاقات الاجتماعية والروابط التي يمكن أن يحقق الأفراد فيها ذواتهم ومصالحهم المشتركة مع مصلحة المجتمع الذي يعيشون فيه، والمساهمة في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة يشكل أحد تلك الروابط التي تستند إلى قيم وغايات مختلفة ذات بعد إنساني وأخلاقي أو ديني.

وربما تكون ذهنية العمل التطوعي الإيجابية في المجال التنموي لدى أفراد المجتمع المحلي من خلال تصوراتهم أو نظرتهم له تساعد في تحديد مستوى أفضل للمساهمة في هذا المجال. وفي هذا السياق كلما كانت نظرة المجتمع للعمل التطوعي نظرة تنموية إيجابية كانت المساهمة بمساعدة شرائح اجتماعية بشكل أكثر والعكس صحيح. ولترجمة هذا التصور على أرض الواقع يوضح الجدول رقم (٧٥) توزع أفراد العينة المدروسة حسب العلاقة بين توفر النظرة الإيجابية للعمل التنموي والمساهمة في

مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة، حيث تقاربت نسبة كل من يساهم من المتطوعين في هذا المجال بشكل دائم وأحياناً في ظل وجود النظرة التنموية الإيجابية، وقد بلغت على التوالي (٤٦,١%) و(٤٧,٩%) كما تساوت تلك النسبة في ظل وجود النظرة التنموية المعتدلة التي بلغت (٤٧,٧%) لمن يساهم منهم أحياناً بينما شكلت أعلى نسبة لمن يساهم أحياناً في هذا المجال في ظل وجود النظرة التنموية السلبية، وقد بلغت (٦٣%)، ودليل ذلك أن تلك النظرة لا تؤثر على مساهمة المتطوعين في هذا المجال نوعا، لكن هذا لايمنع أيضاً من القول بأن النظرة التنموية الإيجابية تساهم برفع مستوى مساهمة المتطوعين في هذا المجال لارتفاع نسبة المتطوعين الذين يساهمون دائماً مقابل نسبة من لا يساهم منهم أبداً في هذا المجال، حيث انخفضت نسبتهم إلى (٦,١%).

جدول رقم (٧٥) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة التنموية للتطوع والمساهمة في مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة

النظرة التنموية للعمل التطوعي			المساهمة في مساعدة شرائح اجتماعية محتاجة			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	إيجابية	التكرار	76	79	10	165
		النسبة	46.1%	47.9%	6.1%	100.0%
	معتدلة	التكرار	116	146	44	306
		النسبة	37.9%	47.7%	14.4%	100.0%
	سلبية	التكرار	6	17	4	27
		النسبة	22.2%	63.0%	14.8%	100.0%
المجموع		التكرار	198	242	58	498
		النسبة	39.8%	48.6%	11.6%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.152	.019
N of Valid Cases	498	

ويمكن القول بأن مساهمة المتطوعين في برنامج القرى الصحية بمساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة ضمن القرية يتوافق مع وجود النظرة التنموية الإيجابية ولا تساهم النظرة التنموية السلبية في الحد من تلك المساهمة بشكل قاطع، لطالما أن تلك المساهمة تحقق نوعاً من التكافل الاجتماعي والإحساس بالغير هو أحد شروط تحقيق التنمية في المجال الاجتماعي، وهذا يتناسب مع البيئة الثقافية والاجتماعية لأبناء القرى.

كما أن استمرارية الأهداف التنموية تتطلب فهم البيئة الثقافية للمجتمع والعمل ضمن إطار تلك البيئة وليس خارج إطارها. وما يدلل على وجود العلاقة بين المتغيرين الدلالة الإحصائية التي بلغ مستوى معامل التوافق فيها (٠,٠١٩)، وهو دال إحصائياً على العلاقة بينهما.

ب) النظرة التنموية للتطوع والمساهمة بالمحافظة على البيئة:

تصنف المحافظة على البيئة ضمن الأنشطة التنموية، وتحتاج إلى وعي بالقضايا البيئية، وتعزيز ممارسات صحيحة تجاه كل ما يتعلق بالبيئة، وتقوم بدافع ذاتي ومبادرات جماعية مشتركة لتلبية حاجات اجتماعية ونفسية وخلق عادات حميدة في إطار المحافظة على البيئة، وربما تنشط مثل تلك الممارسات ويرتفع مستواها بوجود نظرة تنموية إيجابية وتقل بوجود النظرة التنموية السلبية.

جدول رقم (٧٦) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة التنموية للتطوع والمساهمة في الحفاظ على البيئة

النظرة التنموية للعمل التطوعي		المساهمة في الحفاظ على البيئة			المجموع
		أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
إيجابية	التكرار	114	39	22	175
	النسبة	65.1%	22.3%	12.6%	100.0%
معتدلة	التكرار	143	84	48	275
	النسبة	52.0%	30.5%	17.5%	100.0%
سلبية	التكرار	10	3	11	24
	النسبة	41.7%	12.5%	45.8%	100.0%
المجموع	التكرار	267	126	81	474
	النسبة	56.3%	26.6%	17.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.213	.000
N of Valid Cases	474	

وبقراءة بيانات الجدول رقم (٧٦) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب النظرة التنموية للتطوع والمساهمة بالحفاظ على البيئة، تبين أن أعلى نسبة بلغت (٦٥,١%) لمن يساهم من المتطوعين بشكل دائم في الأنشطة التي تخص البيئة في ظل وجود النظرة التنموية الإيجابية، لتنخفض إلى (١٢,٦%) لمن لايساهم منهم أبداً في هذا المجال في ظل وجود تلك النظرة، بينما تقاربت نوعاً ما نسبة كل من يساهم دائماً في هذا المجال، ومن لا يساهم أبداً في ظل وجود النظرة التنموية

السلبية لتكون النسبة على التوالي (٤١,٧%) و(٤٥,٨%). مما يمكن قوله بأن النظرة التنموية السلبية لا يبدو تأثيرها واضح لتكون محدد أساسي في انخفاض نسبة المساهمين من المتطوعين في الأنشطة البيئية، بينما يظهر تأثير النظرة التنموية الإيجابية بشكل واضح في تحديد مساهمة المتطوعين في مجال البيئة بشكل أفضل. أما النظرة التنموية المعتدلة تجاه التطوع تبين أن أعلى نسبة بلغت للمتطوعين ممن يساهمون دائماً وقد بلغت (٥٢%)، ويلاحظ من تباين النسب المئوية والفروقات الواضحة وجود دلالة إحصائية لمعامل التوافق بين المتغيرين بدلالة بلغت (٠,٠٠٠)، وهو دال بشدة على العلاقة بينهما.

ت) النظرة التنموية للتطوع والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي:

تعد الأنشطة التي يقوم بها المتطوعون في مجال تنمية المجتمع المحلي واجب على كل فرد لديه إحساس بالمسؤولية تجاه قريته أو بلدته أو وطنه، لأنها تعود بالفائدة والنفع على الفرد والمجتمع كونها تصب في مجال النهوض بالمجتمع من أجل الصالح العام. ويرتبط هذا بوجود نظرة تنموية تنبع من الشعور المجتمعي لاحتياج المنطقة إلى مثل هذه المشاريع ذات الأهداف التنموية. لذلك يرتبط نشاط المتطوعين في مجال تنمية المجتمع المحلي بتوفر نظرة إيجابية لدعم الأنشطة التنموية في المجتمع المحلي.

وتشير بيانات الجدول رقم (٧٧) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب طبيعة النظرة التنموية والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي إلى ارتفاع نسبة المتطوعين من أفراد العينة ممن يساهم دائماً في تنمية المجتمع المحلي في ظل وجود النظرة التنموية الإيجابية حيث بلغت (٥٦,٥%). كما ترتفع أيضاً لمن لا يساهم أبداً في الأنشطة التنموية على مستوى القرية في ظل وجود النظرة التنموية السلبية للعمل التطوعي وقد بلغت (٤١,٩%). وبالنسبة لمن يساهم أحياناً من المتطوعين في تنمية المجتمع المحلي كانت أعلى نسبة في ظل وجود النظرة التنموية المعتدلة للتطوع، وقد بلغت نسبتهم (٣٧,٢%) وارتفعت نسبة من يساهم منهم بشكل دائم إلى (٤١,٣%) في ظل وجود نفس النظرة.

وفي هذا دليل على أن ايجابية النظرة التنموية أو اعتدالها حيال التطوع تؤثر في مساهمة المتطوعين في المجال التنموي، ولكن أيضاً يمكن القول بأن النظرة التنموية السلبية لأفراد المجتمع المحلي تجاه التطوع لم تؤثر بشكل كبير على المساهمة الدائمة للمتطوعين في مثل هذا المجال، فبلغت نسبة من يساهمون دائماً (٣٢,٣%) في ظل وجود تلك النظرة، ولم يكن الفرق كبير بين من يساهم دائماً أو من لا يساهم أبداً في مثل هذا المجال، وربما يعود ذلك إلى عدم اكتراث البعض لتلك النظرة

وتجاوزها ومساهمتهم تنبع من قناعاتهم الذاتية وإحساسهم بالمسؤولية تجاه مجتمعهم، ولا يعني من هذا الكلام عدم انطباق تلك المبررات على من يساهمون دائماً لكن نظرة المجتمع تؤثر بمساهمة المتطوعين لتكون حافزاً مهماً لتلك المساهمة.

جدول رقم (٧٧) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة التنموية للتطوع والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي

النظرة التنموية للعمل التطوعي			المساهمة في تنمية المجتمع المحلي			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	إيجابية	التكرار	96	46	28	170
		النسبة	56.5%	27.1%	16.5%	100.0%
	معتدلة	التكرار	119	107	62	288
		النسبة	41.3%	37.2%	21.5%	100.0%
	سلبية	التكرار	10	8	13	31
		النسبة	32.3%	25.8%	41.9%	100.0%
المجموع		التكرار	225	161	103	489
		النسبة	46.0%	32.9%	21.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.192	.001
N of Valid Cases		489	

وقد أتت الدلالة الإحصائية لتبرهن على وجود علاقة توافق بين المتغيرين حيث بلغ مستوى دلالة معامل التوافق (٠,٠٠١)، وهو دال إحصائياً على وجود تلك العلاقة.

ث) **النظرة التنموية للتطوع والمساهمة في العمل الخيري:**

يمكن أن تكون الأعمال الخيرية في أحد جوانبها ذات بعد تنموي، ولكن توفر النظرة التنموية للتطوع قد تكون على مسافة بعيدة لتحفيز التطوع في الأعمال الخيرية. ذلك أن عناصر ثقافة العمل التطوعي تتمثل في جانبين الجانب الخيري والجانب التنموي ولكل من الجانبين مساحته الاجتماعية التي يدور في رحبها من قيم وأفكار وتصورات وأهداف وغايات مختلفة. واستناداً لهذا المنطلق قد لا تؤدي النظرة التنموية أياً كانت طبيعتها في زيادة المساهمة من المتطوعين في الأعمال الخيرية على مستوى القرية.

إلا أن معطيات الجدول رقم (٧٨) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب النظرة التنموية للتطوع والمساهمة بالعمل الخيري تشير إلى أن نسبة المتطوعين من تلك العينة الذين يساهمون في العمل الخيري بشكل دائم في ظل وجود النظرة التنموية الإيجابية شكلت أعلى نسبة، وقد بلغت (٥٩%) لتنخفض إلى (١٢,٧%) ممن لا يساهمون أبداً في مثل هذه الأعمال، كما أن نسبة المتطوعين الذين يساهمون بشكل دائم في الأعمال الخيرية في ظل وجود النظرة السلبية بلغت (٤٣,٣%)، وهي أيضاً مرتفعة قياساً إلى من لا يساهمون أبداً في تلك الأعمال في ظل نفس النظرة، حيث بلغت (٢٣,٣%). وهذا يشير إلى أن النظرة التنموية الإيجابية تساهم في مساهمة المتطوعين بشكل دائم في العمل الخيري، في حين وجود النظرة التنموية السلبية لأفراد المجتمع المحلي لا تؤثر على مساهمتهم الدائمة في العمل الخيري. أما بالنسبة للمتطوعين ممن يساهمون أحياناً في مثل هذه الأعمال في ظل وجود النظرة التنموية المعتدلة بلغت نسبتهم (٤٤%).

جدول رقم (٧٨) يبين توزع أفراد العينة حسب النظرة التنموية والمساهمة في العمل الخيري

النظرة التنموية للعمل التطوعي			المساهمة في العمل الخيري			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	إيجابية	التكرار	98	47	21	166
		النسبة	59.0%	28.3%	12.7%	100.0%
	معتدلة	التكرار	116	122	39	277
		النسبة	41.9%	44.0%	14.1%	100.0%
	سلبية	التكرار	13	10	7	30
		النسبة	43.3%	33.3%	23.3%	100.0%
المجموع		التكرار	227	179	67	473
		النسبة	48.0%	37.8%	14.2%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.178	.004
N of Valid Cases	473	

ويمكن أن يفسر ذلك بأن الأعمال الخيرية كبناء الجوامع أو تقديم أي تبرعات تتعلق بأعمال الوقف التي تتمثل بضرورة البقاء والاستثمار واستمرارية النفع للمجتمع ربما تكون من أولويات القرية بنظر أفرادها، وبالتالي يرى المتطوعون ضرورة المساهمة بها، كما أن توفر ثقافة العمل التطوعي في القرى والعمل على تلبية متطلبات القرية قد يشمل المجالات كافة دون استثناء كون تنمية القرية عمل تكاملي

يحدد احتياجاتها وأولوياتها لجنة تنمية القرية، وتلك الأولويات لا تنفصل عن ثقافة المجتمع ورؤيتهم لتطوير قريتهم سواء في أي جانب من الجوانب.

في الواقع لقد خالفت تلك النتائج التصور الأولي للعلاقة بين النظرة التنموية وبعد المسافة عن المساهمة في العمل الخيري، فقد أشارت البيانات الواردة وجود علاقة تشير إلى أهمية طبيعة تلك النظرة وخاصة الإيجابية في مساهمة المتطوعين في العمل الخيري. وقد كانت العلاقة الإحصائية تشير إلى وجود توافق بين المتغيرين بدلالة قوية لمعامل التوافق بلغت (٠,٠٠٤)، وهو دال إحصائياً.

وبالنظر إلى بيانات الجداول المتعلقة بالعلاقة بين طبيعة نظرة المجتمع للتطوع والمساهمة بمجالات التطوع يلاحظ أن نظرة المجتمع للتطوع ومجالاته بشكل عام تتميز بالشمولية، فالنظرة الإيجابية للتطوع في أي جانب من الجوانب سواء الاجتماعي، أو الديني، أو التنموي يساهم في تحفيز المتطوعين للمساهمة بالعمل التطوعي أي كان مجاله أو طبيعته، ربما لأنه يحقق أهدافاً ذات أبعاد مختلفة للمتطوعين تصب في نهاية المطاف لصالح الفرد والمجتمع.

ثانيا- معوقات المشاركة في العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع المحلي :

أ- معوقات المشاركة ودرجة وجودها :

تكتسب معوقات المشاركة المجتمعية أبعادها بمختلف أشكالها من خلال درجة وجودها في المجتمع، فقد تظهر المعوقات مجتمعة في المجتمع المحلي عموماً، إلا أن تأثيرها مختلف باختلاف درجة وجودها، فهناك معوقات موجودة بشدة واضحة لدرجة أنها تشكل تأثيراً سلبياً على مشاركة المتطوعين، وهناك معوقات تكون موجودة لكن قد لا يشعر المتطوعون بوجودها لتأخذ السمة الأساسية في المجتمع فهي قد تكون موجودة عند البعض وقد لا تكون موجودة عند البعض الآخر. لذلك لا تكون السمة العامة لأفراد المجتمع المحلي في القرية. وفق هذا السياق قد تختلف معوقات المشاركة في العمل التطوعي من حيث نوعها وطبيعتها باختلاف درجة وجودها.

وقد تم تقسيم تلك المعوقات إلى خمسة معوقات وهي: معوقات فردية وشخصية، ومعوقات اجتماعية، وثقافية، ومالية، وإدارية. ووضع ثلاثة مؤشرات لكل معوق من المعوقات ووضع وزن لها لتحديد المعوقات الموجودة بشدة والموجودة أحياناً والمعوقات غير الموجودة من خلال هذا الوزن.

ومن خلال الجدول رقم (٧٩) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب درجة وجود تلك المعوقات في المجتمع المحلي من وجهة نظر المتطوعين، يتبين أن المعوقات التي تتميز بشدة وجودها هي المعوقات المالية بالدرجة الأولى، وبلغت نسبتها (٢٩,١%)، وبالدرجة الثانية نسبة وجود المعوقات الإدارية، وقد بلغت (٢٥,٤%)، وتليها نسبة المعوقات الثقافية التي بلغت (٩,٣%)، ومن ثم المعوقات الفردية التي بلغت نسبة وجودها بشدة (٧,٦%)، وتليها المعوقات الاجتماعية والشخصية التي تقاربت نسبتهما لتكون على التوالي (٦,٨%) و(٦,٣%).

أما وجود تلك المعوقات بشكل معتدل، شكلت المعوقات الفردية أعلى نسبة من حيث درجة وجودها وقد بلغت (٨٣,٨%)، بينما المعوقات المالية في درجة وجودها أحياناً بنظر المتطوعين كانت تشكل أدنى نسبة لتكون (٦٤,٤%)، وتقاربت نسبة كل من المعوقات الشخصية والإدارية، وبلغت نسبة كل منهما على التوالي (٦٥,٥%) و (٦٥%)، وبلغت نسبة من يرى أن المعوقات الثقافية موجودة أحياناً (٧٥%) والمعوقات الاجتماعية (٦٩,٩%).

جدول رقم (٧٩) يبين توزع أفراد العينة حسب معوقات العمل التطوعي الموجودة في القرية

أنواع المعوقات		موجودة بشدة	موجودة باعتدال	غير موجودة	المجموع
المعوقات الفردية	التكرار	48	532	55	635
	النسبة	7.6%	83.8%	8.7%	100.0%
المعوقات الشخصية	التكرار	40	416	179	635
	النسبة	6.3%	65.5%	28.2%	100.0%
المعوقات الاجتماعية	التكرار	43	444	148	635
	النسبة	6.8%	69.9%	23.3%	100.0%
المعوقات الثقافية	التكرار	59	476	100	635
	النسبة	9.3%	75.0%	15.7%	100.0%
المعوقات المالية	التكرار	185	409	41	635
	النسبة	29.1%	64.4%	6.5%	100.0%
المعوقات الإدارية	التكرار	161	413	61	635
	النسبة	25.4%	65.0%	9.6%	100.0%

بينما المعوقات التي لا توجد برأي أفراد العينة كانت أدنى نسبة للمعوقات المالية، وقد بلغت نسبة من يرى بأنها غير موجودة (٦,٥%)، وهي نسبة منخفضة جداً قياساً إلى درجة وجودها بشكل واضح أو معتدل، وتليها المعوقات الفردية التي بلغت نسبة من يجد أنها غائبة تماماً (٨,٧%). وتليها نسبة من يرى أن المعوقات الإدارية غير موجودة (٩,٦%)، ومن ثم نسبة من يرى أن المعوقات الثقافية غير موجودة (١٥,٧%)، ومن ثم المعوقات الاجتماعية (٢٣,٣%) وتليها نسبة من يجد أن المعوقات الشخصية غائبة لدى أفراد المجتمع المحلي في القرية وشكلت أعلى نسبة حيث بلغت (٢٨,٢%).

يمكن الاستنتاج مما سبق بأن المعوقات التي تبرز بشكل واضح هي المعوقات المالية، وهي مؤثرة وفاعلة للحد من المشاركة بين أفراد المجتمع المحلي في الأعمال التطوعية التي تحتاجها القرى. ويمكن أن يفسر ذلك بأن المبادرات المجتمعية تعتمد على تقديم الوقت والجهد أكثر من الاعتماد على تقديم الإمكانيات المادية في المجال التنموي، ومن ثم تأتي المعوقات الإدارية، فالمساهمة في تنمية القرية تحتاج أحياناً لبعض الإجراءات الإدارية من أجل تحقيق بعض أولوياتها، وخاصة تلك التي تتطلب موافقات البناء كبناء مدرسة، أو روضة أطفال، أو القضايا المتعلقة بشق شارع، أو صرف صحي... إلى ما هنالك من احتياجات تتعلق بالبنية التحتية، حيث تعتمد سياسة برنامج القرى الصحية على تقديم المقترحات والقيام بمخاطبة الجهات المعنية للمساهمة ومساعدة المجتمع المحلي في إجراء ما يمكن تنفيذه كون هذا المجتمع يقدم المساعدات المادية المطلوبة في حدود إمكانياتهم.

وبشكل عام لا تخلو عينة الدراسة في القرى من تلك المعوقات، لأن مجملها موجود بشكل معتدل نظراً لارتفاع نسبة من يراها موجودة بهذا الشكل قياساً لنسبة من يراها موجودة بشدة أو غير موجودة نهائياً، ولكن بالاعتماد على مؤشر وجودها بشدة ومقارنة المعوقات فيما بينها، يلاحظ أن المعوقات الشخصية والاجتماعية والثقافية نسبة من يراها موجودة بشدة أقل من بقية المعوقات ونسبة من يراها غير موجودة أعلى من بقية المعوقات، وهذا مؤشر على وجود ثقافة العمل التطوعي بغض النظر عن أرضية تلك الثقافة أو خلفيتها ووجود التماسك والتضامن الاجتماعيين لدى أفراد المجتمع المحلي في القرى المدروسة.

ب- معوقات المشاركة في العمل التطوعي وحجم المشاركة باجتماعات مجلس التنمية:

تعقد اجتماعات مجلس تنمية القرية بمبادرة أعضاء لجان التنمية ممن يمثلون القرية وأصحاب القرار فيها وقادة المجتمع لمناقشة مشاكل القرية واحتياجاتها وترتيب أولوياتها مع المتطوعين من أهل القرية (مندوبي الأحياء وأعضاء اللجان الفرعية)، وتشكل المشاركة بتلك الاجتماعات أحد مؤشرات العمل التطوعي نظراً لما تتطلبه من وقت وجهد واهتمام من قبل المتطوعين، وما يترتب على كل اجتماع من مهام ومسؤوليات، وبقدر ما تتوفر التسهيلات من قبل أفراد المجتمع المحلي في القرية بقدر ما تكون تلك المشاركة فعالة. ووجود أي عائق من العوائق بمختلف أنواعها التي تواجه المشاركة في العمل التطوعي لدى أبناء القرية يمكن أن تقلل من المشاركة بتلك الاجتماعات لدى المتطوعين، وقد تكون تلك المعوقات مرتبطة بالفرد نفسه أو بالمجتمع ككل، أو معوقات مرتبطة بالمؤسسة الحكومية التي تشرف على تطبيق البرنامج ممثلة بوزارة الصحة. فالمعوقات المرتبطة بالفرد نفسه تخصه دون سواه سواء فردية كانت أم شخصية مرتبطة بصفات شخصية كشعوره بالخجل، وعدم الثقة بنفسه تجاه إمكانية القيام بالأعمال التطوعية المطلوبة، أو الشعور بالخجل والأنانية وحب الذات. بينما المعوقات المرتبطة بالمجتمع ككل تتمثل بالعامل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وما يرتبط بها من سلوكيات وسمات تتمثل في غياب العلاقات الاجتماعية، وغياب الإحساس بالمواطنة، والمشاركة بالهم العام. أما المعوقات المرتبطة بالمؤسسة الحكومية تتجسد في القضايا التنظيمية والإدارية المرتبطة بما يجب أن يقدمه البرنامج كجهة حكومية. وبالتالي تتحدد المشاركة بتلك الاجتماعات بدرجة وجود تلك المعوقات على اختلافها.

١) درجة وجود المعوقات الفردية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية:

يتطلب القيام بالأعمال التطوعية توفر الوقت الكافي والفائض لدى الفرد، كما يتطلب القدرة على تحمل المسؤولية، وتوفر مؤهلات معينة قد تحتاجها بعض الأنشطة التطوعية، وفي حال عدم توفر مثل تلك العناصر التي تمس الفرد نفسه يمكن أن تساهم بالحد من المشاركة باجتماعات لجنة التنمية لدى المتطوعين. وتختلف المساهمة بتلك المشاركة باختلاف درجة وجود تلك المعوقات في المجتمع المحلي.

وتشير معطيات الجدول رقم (٨٠) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب حجم المشاركة باجتماعات مجلس التنمية ودرجة وجود المعوقات الفردية إلى أن وجود تلك المعوقات في المجتمع المحلي

بدرجة شديدة يساهم في ارتفاع نسبة من لا يشارك من المتطوعين بتلك الاجتماعات، حيث بلغت نسبة من لا يشاركون بها (٣٧,٥%)، وهي مرتفعة قياساً إلى من يشارك منهم بشكل دائم في ظل وجود تلك المعوقات بشكل واضح، وقد بلغت نسبتهم (١٨,٨%).

جدول رقم (٨٠) يبين توزع العينة حسب المعوقات الفردية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

المعوقات الفردية		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
موجودة بشدة	التكرار	9	21	18	48
	النسبة	18.8%	43.8%	37.5%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	211	224	97	532
	النسبة	39.7%	42.1%	18.2%	100.0%
غير موجودة	التكرار	30	19	6	55
	النسبة	54.5%	34.5%	10.9%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.174	.001
N of Valid Cases	635	

وترتفع نسبة من يشارك من المتطوعين بشكل دائم كلما غابت تلك المعوقات فقد بلغت نسبتهم (٣٩,٧%) في ظل وجود تلك المعوقات ببعض الأحيان، لترتفع إلى (٥٤,٥%) في ظل غياب تلك المعوقات، وهي أعلى نسبة، مما يدل على أهمية العلاقة بين حجم المشاركة المستمرة وغياب المعوقات الفردية. أما من يشارك منهم أحياناً في ظل وجود تلك المعوقات بدرجات مختلفة تقاربت نسبتهم في ظل وجود المعوقات بشدة وباعتدال وكانت على التوالي (٤٣,٨%) و(٤٢,١%) لتنخفض إلى (٣٤,٥%) في ظل غياب تلك المعوقات. وقد كانت الدلالة الإحصائية قوية حيث بلغت (٠,٠٠١) وهي دالة إحصائياً.

٢) درجة وجود المعوقات الشخصية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية:

يحتاج العمل التطوعي بشكل عام وفي الإطار التنموي بشكل خاص إلى توفر بعض السمات الشخصية كالجرأة والثقة بالنفس، والإيثار وحب الغير، وفي غياب تلك السمات يمكن أن تتشكل المعوقات التي ترتبط بشخصية الفرد المتطوع وتمنعه من المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية.

فالعمل التطوعي يحتاج إلى سمات تتوفر في شخصية الفرد المتطوع تفيد في تنمية المجتمع والاندماج فيه والقدرة على التواصل والإقناع، وخاصة في مجال نشر الأفكار وإيصال الرسائل التي يريد نشرها البرنامج في إطار التثقيف الصحي. لأن العمل التنموي مرتبط بقدرة الفرد المتطوع على العمل داخل البنية الاجتماعية وتحتاج إلى الاحتكاك بفئاته كافة.

توضح بيانات الجدول رقم (٨١) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المعوقات الشخصية والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية، أن نسبة من يشارك دائماً في ظل وجود المعوقات الشخصية بشكل واضح (٢٢,٥%)، وهي منخفضة بالمقارنة مع نسبة من لا يشارك منهم أبداً وبلغت (٣٥%) بينما ارتفعت نسبة من يشارك بتلك الاجتماعات في ظل غياب هذه المعوقات إلى (٤٤,١%) لتنخفض إلى (١٥,١%) ممن لا يشارك أبداً، كما يلاحظ تقارب نسبة من يشارك أحياناً في ظل وجود تلك المعوقات بشكل معتدل، حيث لم تظهر فوارق في النسب المئوية لمشاركتهم باختلاف درجة وجود تلك المعوقات، فلم تكن نسبتهم أدنى من (٤٠,٨%) ولا أعلى من (٤٢,٥%) على اختلاف درجة وجودها.

جدول رقم (٨١) يبين توزع العينة حسب المعوقات الشخصية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

المعوقات الشخصية		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
موجودة بشدة	التكرار	9	17	14	40
	النسبة	22.5%	42.5%	35.0%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	162	174	80	416
	النسبة	38.9%	41.8%	19.2%	100.0%
غير موجودة	التكرار	79	73	27	179
	النسبة	44.1%	40.8%	15.1%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.129	.029
N of Valid Cases		635	

مما يمكن القول بأنه كلما غابت تلك المعوقات، كلما كانت المشاركة بتلك الاجتماعات مستمرة والعكس صحيح، كما أتت الدلالة الإحصائية لتشير إلى قوة التوافق بين المتغيرين، وإن لم تكن دلالة قوية بشدة ولكن دالة على التوافق، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٢٩) وهو دال إحصائياً.

٣) درجة وجود المعوقات الاجتماعية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية :

تتميز البيئة الداعمة للعمل التطوعي بقوة التماسك الاجتماعي من خلال وجود التواصل الاجتماعي والتوافق بين عائلات القرية، وتكوين علاقات اجتماعية جيدة تساهم في تحقيق التفاعل الإيجابي بين أفراد القرية وأصحاب القرار فيها، وفي الواقع هذا يعزز من أهمية العمل التطوعي وفائدته على مستوى الفرد والمجتمع، وفي حال غياب تلك السمات عن الطبيعة الاجتماعية للقرية يمكن أن تكون أهم المعوقات التي تحد من المساهمة في اجتماعات مجلس تنمية القرية.

جدول رقم (٨٢) يبين توزع العينة حسب المعوقات الاجتماعية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

المعوقات الاجتماعية		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
موجودة بشدة	التكرار	17	15	11	43
	النسبة	39.5%	34.9%	25.6%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	168	188	88	444
	النسبة	37.8%	42.3%	19.8%	100.0%
غير موجودة	التكرار	65	61	22	148
	النسبة	43.9%	41.2%	14.9%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.079	.401
N of Valid Cases		635	

ويمكن استقصاء هذا التصور الأولي من خلال قراءة معطيات الجدول رقم (٨٢) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المعوقات الاجتماعية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية، حيث تشير إلى أن نسبة من يشارك بشكل دائم في اجتماعات مجلس تنمية القرية

(٣٩,٥%) بالرغم من شدة وجود المعوقات الاجتماعية لتنخفض إلى (٢٥,٦%) ممن لا يشاركون أبداً، كما بلغت نسبتهم في ظل وجود المعوقات الاجتماعية بشكل معتدل لدى أفراد القرية (٣٧,٨%) مقابل (١٩,٨%) ممن لايشاركون أبداً، أيضاً كانت مرتفعة للمتطوعين الذين يشاركون بشكل دائم في ظل غياب تلك المعوقات نهائياً، وقد بلغت (٤٣,٩%).

في الواقع لم تظهر فروق في النسب المئوية تشير إلى دلالة الرقم على وجود علاقة بين درجة وجود المعوقات الاجتماعية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية، فالنسب المئوية بين المتغيرات كانت متقاربة إلى حد ما، وقد يعود تفسير ذلك إلى أن العمل التطوعي لا يقترن نوعاً ما بوجود مثل هذه المعوقات وخاصة أن المجتمع المحلي في القرى مبني على حل النزاعات بشكل ودي بحكم نظم القرابة والعلاقات التي تفرزها تلك النظم. وهنا يمكن أن تكون تلك المعوقات غير مؤثرة بالرغم من وجودها أحياناً. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتنفي وجود علاقة توافق بين المتغيرين حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٤٠١) وهو غير دال بشدة على التوافق بين المتغيرين.

٤) درجة وجود المعوقات الثقافية وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية :

تؤثر القيم والعادات والأعراف كمكونات للموروث الثقافي في العمل التطوعي من خلال ما تتصف به تلك المكونات من إيجابية تجاه التطوع، (وما يحتويه من أنشطة تساهم في تنمية القرية) لأنها الأرضية الملائمة على المستوى الاجتماعي والأخلاقي لاحتضان العمل التطوعي الذي يساهم في تنمية القرية. فهناك القيم الدينية التي تعزز الاهتمام بالعمل الخيري وعدم إعطاء العمل التطوعي خارج الإطار الخيري الاهتمام المطلوب، وهناك القيم الاجتماعية والوطنية التي تعزز الاهتمام بالعمل التطوعي من خلال التربية الأسرية وإدراك أهمية العمل الجماعي بما يعود على المجتمع بالفائدة. وفي حال غياب تلك المكونات أو ظهور بعضها وغياب بعضها الآخر تشكل المعوقات الثقافية التي يمكن أن يساهم في الحد من المشاركة باجتماعات مجلس التنمية.

وفي الجدول رقم (٨٣) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب درجة وجود المعوقات الثقافية وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، يلاحظ أن نسبة المتطوعين ممن يشاركون دائماً باجتماعات مجلس تنمية القرية بلغت (٢٥,٤%) بوجود المعوقات الثقافية بشكل واضح، بينما كانت نسبة من لا يشارك منهم أبداً (٣٥,٦%)، وبالمقابل يلاحظ ارتفاع نسبة من يشارك من المتطوعين بشكل دائم في ظل غياب تلك المعوقات التي بلغت (٤٢%) مقابل (١٢%) ممن لا

يشاركون أبداً في ظل غياب تلك المعوقات، أما حجم مشاركة المتطوعين في ظل وجود المعوقات بشكل معتدل تقاربت نسبة من يشارك منهم دائماً وأحياناً وبلغت على التوالي (٤٠,٥%) و(٤١%)، وبلغت أعلى نسبة لمن يشارك أحياناً في ظل غياب تلك المعوقات (٤٦%).

جدول رقم (٨٣) يبين توزع العينة حسب المعوقات الثقافية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

المعوقات الثقافية		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
موجودة بشدة	التكرار	15	23	21	59
	النسبة	25.4%	39.0%	35.6%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	193	195	88	476
	النسبة	40.5%	41.0%	18.5%	100.0%
غير موجودة	التكرار	42	46	12	100
	النسبة	42.0%	46.0%	12.0%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.152	.005
	N of Valid Cases	635	

في ضوء تلك المعطيات يمكن القول بأن وجود المعوقات الثقافية لايبدو واضحاً إلى درجة يمكن أن تؤثر على مشاركة المتطوعين باجتماعات مجلس تنمية القرية بشكل سلبي، ومع ذلك يمكن أن يكون غياب تلك المعوقات مؤشر على استمرارية المشاركة من قبل المتطوعين، وبالنتيجة تزداد المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية بغياب تلك المعوقات وتنخفض بوجودها.

وقد أثبتت الدلالة الإحصائية علاقة التوافق بين المتغيرين، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠٥)، وهو دال إحصائياً على تلك العلاقة بشكل واضح.

٥) درجة وجود المعوقات المالية وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية:

إن أي عمل تنموي يحتاج في بعض عناصره إلى دعم مالي، وتتضمن سياسة برنامج القرى الصحية توفر الدعم الجزئي بمستوياته كافة من قبل أفراد المجتمع المحلي بما فيه الدعم المالي، ونتيجة اجتماعات مجلس تنمية القرية للعمل على استخلاص احتياجات القرية وترتيب أولوياتها وتنفيذ ما يمكن تنفيذه من احتياجات تتعلق بالبناء، أو بالأنشطة الثقافية، والاجتماعية يرتبط بشكل أو بآخر

بتقديم الدعم المالي الجزئي وربما الدعم العيني من قبل أفراد المجتمع المحلي، وهنا تتوقف المشاركة أو عدم المشاركة باجتماعات مجلس التنمية على إمكانية التعاون الذي يمكن أن يقدمها المجتمع في هذا المجال. وعليه قد تكون المعوقات المالية مؤشراً هاماً على حجم تلك المشاركة.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٨٤) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المعوقات المالية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية، يتضح أن أعلى نسبة كانت (٦٣,٤%) لمن يشاركون دائماً في ظل غياب تلك المعوقات، وبلغت نسبة من يشارك دائماً في ظل وجود المعوقات المالية (٢٩,٢%) مقابل (٢٤,٣%) ممن لا يشاركون أبداً في ظل وجودها، كما تقاربت نسبة من يشارك بشكل دائم وأحياناً في ظل وجود تلك المعوقات بشكل معتدل، وكانت على التوالي (٤١,٦%) و(٤٠,٨%).

جدول رقم (٨٤) يبين توزع العينة حسب المعوقات المالية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

المعوقات المالية		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟ أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	المجموع
موجودة بشدة	التكرار	54	86	45	185
	النسبة	29.2%	46.5%	24.3%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	170	167	72	409
	النسبة	41.6%	40.8%	17.6%	100.0%
غير موجودة	التكرار	26	11	4	41
	النسبة	63.4%	26.8%	9.8%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.173	.001
N of Valid Cases	635	

ويبدو من خلال تلك المعطيات أهمية المعوقات المالية في الحد من مشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية حيث تزداد بغيابها وتقل بوجودها. لذلك يعد الدعم المالي عصب أي عمل تنموي يمكن أن يقوم به المتطوعون بالاعتماد على إمكانياتهم ومواردهم، وهذا مرتبط بشكل أو بآخر بطبيعة ومستوى المعيشة ومدى الوفرة الاقتصادية لأفراد المجتمع المحلي. وخاصة أن

سياسة البرنامج لا تعتمد على تعزيز أسلوب الاتكالية في تقديم الناحية المادية بشكل مطلق لأنه ليس من موازنتها، وإنما تقدمه بشكل جزئي

وتشير الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بين المتغيرين إلى ارتباطهما بعلاقة طرديه حيث بلغت دلالة معامل التوافق (٠,٠٠١) وهو دال بشدة.

٦) درجة وجود المعوقات الإدارية التنظيمية وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية:

لا يقتصر العمل التطوعي على تقديم المساعدات العينية والمادية فقط، إنما يتعداها إلى أعمال قد تحتاج إلى تدريب وتأهيل من خلال الدورات التدريبية والبرامج الخاصة بالقضايا التنموية التي يمكن أن يخضع لها المتطوعون وأفراد المجتمع المحلي، كما أن المركزية باتخاذ القرار من قبل أصحاب القرار في القرية والأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة للقرية، بالإضافة إلى إهمال المتطوعين وعدم تقدير جهودهم من قبل إدارة البرنامج وتحفيزهم لإعطاء المزيد. كل ذلك يشكل المعوقات التنظيمية والإدارية التي يمكن أن تقف كعائق تجاه المشاركة في العمل التطوعي، وكلما وجدت تلك المعوقات بشدة في القرية كلما أثرت سلباً على مشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية.

جدول رقم (٨٥) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات التنظيمية الإدارية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية

المعوقات الإدارية		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
موجودة بشدة	التكرار	49	72	40	161
	النسبة	30.4%	44.7%	24.8%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	173	167	73	413
	النسبة	41.9%	40.4%	17.7%	100.0%
غير موجودة	التكرار	28	25	8	61
	النسبة	45.9%	41.0%	13.1%	100.0%
المجموع	التكرار	250	264	121	635
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.121	.050
N of Valid Cases		635	

وتشير معطيات الجدول رقم (٨٥) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المعوقات التنظيمية الإدارية وحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية، إلى تقارب النسب المئوية بشكل عام، فقد بلغت نسبة المتطوعين ممن يشارك دائماً في اجتماعات مجلس تنمية القرية في ظل غياب تلك المعوقات (٤٥,٩%) مقابل (٣٠,٤%) لمن لديهم نفس مستوى المشاركة في ظل وجود تلك المعوقات، وبلغت (٤١,٩%) لنفس درجة مشاركتهم في ظل وجود تلك المعوقات بشكل معتدل. أما من لا يشارك أبداً في تلك الاجتماعات في ظل وجودها بلغت نسبتهم (٢٤,٨%) مقابل (١٣,١%) في ظل غياب تلك المعوقات. وبالنسبة لمن يشارك من المتطوعين أحياناً في تلك الاجتماعات بلغت في ظل وجود تلك المعوقات (٤٤,٧%)، وفي ظل غيابها بلغت نسبة من يشارك أحياناً (٤١%).

يمكن الاستدلال من تلك النسب المئوية على أن غياب المعوقات الإدارية والتنظيمية، تساهم في زيادة حجم مشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس التنمية، ولكن وجودها بشدة، أو بشكل معتدل لا يؤثر على حجم مشاركتهم بشكل واضح بما يمكن القول معه بأنه عامل حاسم في عدم مشاركتهم، ونتيجة عدم وجود فوارق واضحة في النسب المئوية أتت الدلالة الإحصائية في الحد الأدنى لدلالة التوافق وبلغت (٠,٠٥٠) وهي دالة إحصائياً على وجود علاقة التوافق بين المتغيرين، وإن لم تكن دلالة قوية.

ثالثاً- موقف البيئة المحيطة من التطوع لدى المتطوعين :

أ- الجهة المرجعية والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية:

يشكل دخول أي برنامج أو مشروع تنموي على المجتمع المحلي بما يحمله من مفاهيم وأفكار قد تكون جديدة متوافقة مع البيئة الثقافية أو غير متوافقة، ردود أفعال عديدة تتطلب اللجوء إلى الآخرين من أفراد المجتمع للاستشارة وأخذ النصح بشأن التطوع والمشاركة بالأعمال التي تتطلبها التنمية في القرية. وقد تؤثر تلك الاستشارة سواء سلبية كانت أم إيجابية حسب مرجعية الجهة المستشارة بمشاركة المتطوعين من أفراد القرية باجتماعات مجلس التنمية. فموقف الأهل أو الأسرة، والأقارب والأصدقاء والجيران

أحد المصادر المهمة لدعم الجهود التطوعية، كما أن الشخصيات الهامة والمؤثرة في القرية من المصادر الحيوية للمجتمع فهم يقدمون خبراتهم ويمارسون تأثيرهم في دعم تلك الجهود.

ولدى قراءة معطيات الجدول رقم (٨٦) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب الجهة المرجعية المستشارة بالعمل التطوعي وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، يلاحظ بأنه تتضمن الجهة المرجعية الوحيدة التي تم استشارتها دون غيرها بالإضافة إلى من لجأ إلى استشارة أكثر من جهة، فقد بلغ مجموع من استشار من المتطوعين أحد أفراد الأسرة فقط دون سواه كالأب، أو الأم، أو الأخ (١٠٣) حالات، نسبة من يشارك منهم في اجتماعات مجلس التنمية بشكل دائم (٢٣,٣%) مقابل (٣٢%) ممن لا يشاركون أبداً وهي نسبة مرتفعة، لكن بلغت نسبة من يشارك منهم أحياناً (٤٤,٧%)، ويمكن أن تكون استشارة أحد أفراد الأسرة غير فاعلة بالشكل المطلوب، فمعظم الأهالي يفضلون أن يستغل أبناؤهم وقت فراغهم بأعمال تدر دخلاً مادياً يساهم في تحسين مستوى معيشة الأسرة أو ربما يعود لأسباب أخرى ترتبط بالأبعاد الثقافية والاجتماعية تجاه العمل التطوعي.

جدول رقم (٨٦) يبين توزع أفراد العينة حسب الجهة المرجعية المستشارة بالعمل التطوعي وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

الجهة المرجعية التي تمت استشارتها		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
أحد أفراد الأسرة	التكرار	24	46	33	103
	النسبة	23.3%	44.7%	32.0%	100.0%
الزوج – الزوجة	التكرار	22	37	17	76
	النسبة	28.9%	48.7%	22.4%	100.0%
الأصدقاء في العمل	التكرار	15	20	8	43
	النسبة	34.9%	46.5%	18.6%	100.0%
الجيران، الأقارب في القرية	التكرار	3	2	3	8
	النسبة	37.5%	25.0%	37.5%	100.0%
الأعيان، قادة الرأي في القرية	التكرار	26	12	5	43
	النسبة	60.5%	27.9%	11.6%	100.0%
أشخاص آخرون	التكرار	4	1	0	5
	النسبة	80.0%	20.0%	.0%	100.0%
أكثر من جهة	التكرار	155	141	54	350
	النسبة	44.3%	40.3%	15.4%	100.0%
لم أستشر أحد	التكرار	1	5	1	7

	النسبة	14.3%	71.4%	14.3%	100.0%	
المجموع	التكرار	250	264	121	635	
	النسبة	39.4%	41.6%	19.1%	100.0%	

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.246	.000
N of Valid Cases		635	

أما من كانت مرجعيته في الاستشارة أكثر من جهة بلغ عدد الحالات (٣٥٠) حالة، ونسبة من يساهم منهم في اجتماعات مجلس تنمية القرية بشكل دائم بلغت (٤٤,٣%)، وهي مرتفعة جداً قياساً لمن لا يساهم منهم في تلك الاجتماعات، حيث بلغت (١٥,٤%) ونسبة من يساهم منهم أحياناً (٤٠,٣%)، ويشير هذا التفاوت إلى أن استشارة أكثر من جهة مرجعية توضح السلبيات والإيجابيات تجاه العمل التطوعي وتعطي توضيحاً أفضل نحو الانخراط في مثل هذا العمل لتكون المشاركة فاعلة بشكل أكبر.

بينما المتطوعون ممن استشاروا زوجاتهم أو أزواجهم بلغ عددهم من مجموع العينة (٧٦)، ونسبة من يشارك منهم بتلك الاجتماعات دائماً (٢٨,٩%)، وهي مرتفعة نوعاً ما مقابل (٢٢,٤%) ممن لايشارك أبداً في تلك الاجتماعات، وقد بلغت نسبة من يشارك منهم أحياناً (٤٨,٧%)، ويشير ذلك إلى أهمية استشارة أحد الزوجين في المشاركة بالعمل التطوعي.

وبالنسبة لاستشارة الأصدقاء وأعيان القرية تساوى عدد الحالات بينهما حيث بلغ (٤٣) حالة لكل منهما، ولكن تبدو الفروق في النسب المئوية واضحة حيث بلغت نسبة من يساهم منهم باجتماعات مجلس تنمية القرية لمن استشار الأصدقاء (٣٤,٩%) في حين كانت لدى من استشار أعيان القرية (٦٠,٥%) ممن لديهم نفس المستوى من المشاركة، كما بلغت نسبة من لايشارك أبداً لدى من استشار الأصدقاء (١٨,٦%)، وبلغت لدى من استشار أعيان القرية (١١,٦%)، أما من يشارك أحياناً من المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية كانت أعلى لدى من استشار الأصدقاء، وبلغت (٤٦,٥%) مقابل (٢٧,٩%) لمن استشار أعيان القرية، ويفسر هذا التباين في مستوى المشاركة ومرجعية الجهة المستشارة إلى أهمية تلك الجهة وخاصة أن أعيان القرية هم جزء

مهم جداً في تنفيذ آلية البرنامج والتسويق له، حيث يقدمون المبررات التي تستوجب العمل التطوعي في برنامج القرى الصحية وأهميته في تحقيق احتياجات القرية ككل.

وتشير الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بين الجهة المرجعية المستشارة وحجم المشاركة في العمل التطوعي إلى شدة التوافق بين المتغيرين، حيث كلما كانت الجهة المرجعية مؤثرة وفاعلة كلما كانت المشاركة واسعة، وقد بلغت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بين المتغيرين (٠,٠٠٠) وهي دالة بشدة.

ب- موقف المحيط الاجتماعي على مستوى الأسرة:

يتعدى المحيط الاجتماعي الإطار الأسري ليضم الأصدقاء والأقارب والجيران وقادة الرأي في القرية، وبما أن الفرد إنسان فاعل يتأثر ويؤثر في المحيط الذي يعيش فيه، فلابد أن يكون لهذا المحيط أثر فاعل في سلوك الفرد من حيث المواقف التي يتخذها تجاه قضايا المجتمع، وبالتالي إذا كان هذا المحيط مشجعاً للعمل التطوعي كانت مشاركة المتطوعين بشكل أفضل.

١) **أفراد الأسرة (الأب، الأم، الأخوة)** :

تعد الأسرة أقدم نظام اجتماعي يتكامل ويتساند وظيفياً مع مكونات المجتمع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وهي أول رابطة اجتماعية تضم الزوج والزوجة والأطفال لذلك لها دور اجتماعي يكمل وظيفة الفرد في المجتمع، وموقف الأسرة وأفرادها سواء من الأب والأم والأخوة من جهة، ومن جهة ثانية الزوج أو الزوجة، فكلما كان موقفكل منهما إيجابياً ومشجعاً تجاه التطوع كلما كانت المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية بشكل أكبر.

ولابد من التنويه إلى أن عدد الحالات (٢٦٩) حالة أجابت على هذا المتغير، وكان عدد الحالات التي أجابت إجابة واحدة على خيار أفراد الأسرة فقط دون سواه من الخيارات الأخرى (١٠٣) حالات كما هو مبين في الجدول رقم (٨٦) وعدد الحالات التي أجابت على تلك المفردة ومفردات أخرى (١٦٦) حالة. لذلك لم يتم إهمال الإجابات التي تضمنت تلك المفردة مع إجابات أخرى.

وتشير معطيات الجدول رقم (٨٧) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب موقف أفراد الأسرة من العمل التطوعي وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، إلى أهمية موقف أفراد الأسرة

تجاه العمل التطوعي، حيث غابت خانة لا يشجع وكان جميع من استشار أفراد الأسرة وحدد موقفها من العمل التطوعي هو مشجع أو محايد، وبلغت نسبة من كان يشارك في اجتماعات مجلس تنمية القرية بوجود أفراد أسرة يشجعون على العمل التطوعي (٤٠,٧%) وهي متقاربة جداً مع نسبة من يشاركون أحياناً التي بلغت (٤١,٥%) بينما كانت نسبة من لا يشارك في هذه الاجتماعات بوجود البيئة المشجعة من قبل أفراد الأسرة (١٧,٧%)، وبلغت نسبة من يشارك دائماً في ظل الموقف المحايد لأفراد الأسرة (٩,٥%) مقابل (٤٧,٦%) ممن لا يشارك أبداً في تلك الاجتماعات.فالموقف الإيجابي لأفراد الأسرة يساهم بشكل فعال في رفع مستوى مشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية، ويعطيهم الدافع المعنوي والحافز للاستمرار بالعمل التطوعي، وربما تحتاج الأسر إلى ممارسة دورها في تشجيع ثقافة التطوع والمبادرة به على مستوى واسع وبشكل أفضل.

جدول رقم (٨٧) يبين توزع أفراد العينة حسب موقف أفراد الأسرة (أب، أم، أخوة) وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

موقف أفراد الأسرة من المساهمة في العمل التطوعي		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟ أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	المجموع
يشجع	التكرار	101	103	44	248
	النسبة	40.7%	41.5%	17.7%	100.0%
محايد	التكرار	2	9	10	21
	النسبة	9.5%	42.9%	47.6%	100.0%
المجموع	التكرار	103	112	54	269
	النسبة	38.3%	41.6%	20.1%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.219	.001
	N of Valid Cases	269	

وتشير الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق على شدة العلاقة بين المتغيرين، حيث بلغ معامل التوافق (٠,٠٠١) مما يمكن قوله بأنه كلما كان موقف أفراد الأسرة مشجعاً على العمل التطوعي كلما كانت مشاركة المتطوعين باجتماعات مجلس تنمية القرية بشكل أكبر.

٢) **أفراد الأسرة (الزوج / الزوجة)** :

يساهم الانخراط في العمل التطوعي لدى المتزوجين من المتطوعين تحمل مسؤوليات إضافية قد تكون عبئاً عليهم نظراً لما يتطلبالتطوع من وقت وجهد، وبناء ً على هذا التصور ربما يساهم موقف

الزوج|الزوجة الإيجابي من زيادة حجم المشاركة بالعمل التطوعي الممثلة باجتماعات مجلس تنمية القرية، وموقفهم السلبي قد يساهم من انخفاض نسبة تلك المشاركة.

جدول رقم (٨٨) يبين توزع أفراد العينة حسب موقف الزوج / الزوجة وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

موقف الزوج- الزوجة من المساهمة في العمل التطوعي		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
يشجع	التكرار	76	69	20	165
	النسبة	46.1%	41.8%	12.1%	100.0%
محايد	التكرار	7	14	6	27
	النسبة	25.9%	51.9%	22.2%	100.0%
لا يشجع	التكرار	1	1	1	3
	النسبة	33.3%	33.3%	33.3%	100.0%
المجموع	التكرار	84	84	27	195
	النسبة	43.1%	43.1%	13.8%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.164	.248
N of Valid Cases	195	

وفي الجدول رقم (٨٨) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب موقف الأزواج والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، يلاحظ ارتفاع حالات الأزواج الذين يشجعون على العمل التطوعي، وقد بلغت (١٦٥) حالة. ونسبة من يشارك منهم دائماً بالاجتماعات كانت (٤٦,١%) مقابل (١٢,١%) نسبة من لايشارك منهم بتلك الاجتماعات، أما نسبة من يشارك في بعض الأحيان بلغت (٤١,٨%)، بينما بلغ عدد حالات الأزواج الذين يتخذون موقفاً محايداً تجاه العمل التطوعي (٢٧) حالة، تقاربت فيها نسبة كل من يشارك دائماً ومن لايشارك أحياناً في اجتماعات مجلس تنمية القرية، وقد بلغت على التوالي (٢٥,٩%) و(٢٢,٢%) ونسبة من يشارك أحياناً كانت أعلى نسبة، وقد بلغت (٥١,٩%). لكن لم يبلغ عدد حالات الأزواج الذين لا يشجعون العمل التطوعي سوى ثلاث حالات وتساوت النسبة في مستوى المشاركة فبلغت (٣٣,٣%).

تشير تلك الأرقام إلى أن الموقف الإيجابي للأزواج حيال التطوع يساهم في رفع مستوى المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، ولكن لم تكن هناك فروق واضحة ببقية متغيرات الجدول، ونظراً لتقارب النسب المئوية وتساويها في بعض الأحيان لم تكن هناك دلالة إحصائية لمعامل التوافق بين متغير موقف الأزواج وحجم المشاركة باجتماعات مجلس التنمية، لأن مستوى الدلالة لمعامل التوافق (٠,٢٤٨)، وهو غير دال أبداً مما يمكن القول معه بأن موقف الأزواج غير فاعل أو محفز للمشاركة التطوعية.

ج- موقف المحيط الاجتماعي على مستوى المجتمع:

إن المتطوع الذي يعيش ضمن وسط اجتماعي يهتم للعمل التطوعي سواء كان من الأصدقاء، أو الجيران والأقارب، أوقادة الرأي في القرية يتأثر بآرائهم وموقفهم من العمل التطوعي، فإما أن يكون داعماً أو يكون مثبطاً، وخاصة أن طبيعة المجتمع في القرية مازالت تؤثر القيم الجمعية على سلوك أفرادها. فكلما كان موقف الأفراد على المستوى المجتمعي يشجع على التطوع كلما كانت المشاركة بمجلس تنمية القرية أكبر.

١) **الأصدقاء:**

يؤثر موقف الأصدقاء من التطوع في تحفيز أو تشجيع المتطوعين للقيام بالعمل التطوعي، لأنهم يعتبرون من الفئة أو الشريحة المجتمعية التي تحيط بالفرد وتؤثر في سلوكه، وفي الجدول رقم (٨٩) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب موقف الأصدقاء وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، تشير البيانات إلى أن مجموع من يرى بأن الأصدقاء الذين لديهم موقف مشجع تجاه العمل التطوعي بلغ (٢٠٨) حالات. ونسبة من يشارك منهم بشكل دائم باجتماعات مجلس تنمية القرية في ظل وجود هذا الموقف (٤٧,٦%) مقابل (١١,٥%) ممن لايشاركون أبداً، ونسبة من يشارك أحياناً (٤٠,٩%)، مما يشير إلى أن الموقف المشجع للعمل التطوعي من قبل الأصدقاء يساعد على رفع مستوى المشاركة في تلك الاجتماعات. بينما كان عدد حالات من يرون أن الأصدقاء كان لهم موقف محايد (١٨) حالة فقط، وكانت نسبة من يشارك دائماً (٢٧,٨%) ومن يشارك أحياناً (٥٠%) لتنخفض إلى (٢٢,٢%) لمن لايشارك أبداً في ظل هذا الموقف. وعدد حالات الذين لايشجعون على التطوع كانت ضئيلة جداً فقد بلغت (٥) حالات فقط ونسبة (٨٠%) للمتطوعين الذين يشاركون أحياناً في ظل وجود هذا الموقف، و(٢٠%) ممن لا يشارك أبداً.

في واقع الحال تشير بيانات الجدول إلى أهمية الموقف المشجع للأصدقاء تجاه العمل التطوعي لتحفيز المتطوعين على المشاركة بشكل أكبر، لكن الدلالة الإحصائية لم تشر إلى وجود علاقة توافق بين المتغيرين، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق (٠,١١١) وهو غير دال أبداً.

جدول رقم (٨٩) يبين توزع العينة حسب موقف الأصدقاء وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

موقف الأصدقاء من المساهمة في العمل التطوعي		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
يشجع	التكرار	99	85	24	208
	النسبة	47.6%	40.9%	11.5%	100.0%
محايد	التكرار	5	9	4	18
	النسبة	27.8%	50.0%	22.2%	100.0%
لا يشجع	التكرار	0	4	1	5
	النسبة	.0%	80.0%	20.0%	100.0%
المجموع	التكرار	104	98	29	231
	النسبة	45.0%	42.4%	12.6%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.177	.111
N of Valid Cases	231	

مما يمكن القول بأن موقف الأصدقاء عامل مشجع، ولكن غير أساسي في تأثيره على مشاركتهم. فقناعة الفرد قد تكون العامل الأهم بغض النظر عن موقف الآخرين أياً كانت صفتهم.

٢) الأقارب والجيران:

يتأثر سلوك المتطوعين بموقف الأقارب والجيران وخاصة أن المجتمع في القرية تتصف علاقة الجيرة فيه بالقربة، وبحكم العادات والتقاليد يهتم أفراد المجتمع المحلي في القرية لمواقف المحيط من الجيران والأقارب، وبقدر ما يكون موقفهم إيجابي من التطوع بقدر ما يرتفع مستوى المشاركة لدى الأفراد المتطوعين.

وبإطار هذا التصور الذي يمكن قراءته واقعياً من خلال بيانات الجدول رقم (٩٠) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب موقف الأقارب والجيران وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، التي بلغ عدد حالات المشجعين من الأقارب والجيران للعمل التطوعي (٨٤) حالة وانخفضت لمن لديهم موقف محايد، وانعدمت نوعاً ما لمن لديهم موقف سلبي غير مشجع. وتبين البيانات أن نسبة المتطوعين الذين يشاركون دائماً في اجتماعات مجلس تنمية القرية في ظل وجود الموقف المشجع من قبل الأقارب والجيران بلغ (٤٥,٢%)، وهي نسبة مرتفع قياساً إلى من يشاركون أحياناً، أو من لا يشاركون أبداً في تلك الاجتماعات، فقد بلغت نسبة من يشاركون أحياناً بتلك

الاجتماعات (٣٥,٧%) ونسبة من لا يشارك أبداً (١٩%)، كذلك الأمر يبدو من البيانات أن من لديهم موقف محايد لم يؤثر على مشاركة المتطوعين لأن نسبة من يشارك دائماً في ظل هذا الموقف كانت مرتفعة وهي (٤٢,١%) مقابل (١٠,٥%) ممن لا يشاركون أبداً.

من قراءة النسب المئوية يمكن القول بأن الموقف الإيجابي المشجع للعمل التطوعي يساهم في رفع مستوى المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، بالرغم من أن تفاوت تلك النسب لم يأت بشكل يؤكد هذه العلاقة، فلم تؤكد الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بين المتغيرين وجود توافق بين المتغيرين، فقد بلغ مستوى الدلالة عند (٠,٧٩٤)، وهو غير دال على تلك العلاقة بالمطلق.

جدول رقم (٩٠) يبين توزع أفراد العينة حسب موقف الأقارب والجيران وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

موقف الأقارب والجيران من العمل التطوعي		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟ أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	المجموع
يشجع	التكرار	38	30	16	84
	النسبة	45.2%	35.7%	19.0%	100.0%
محايد	التكرار	8	9	2	19
	النسبة	42.1%	47.4%	10.5%	100.0%
لا يشجع	التكرار	1	1	0	2
	النسبة	50.0%	50.0%	.0%	100.0%
المجموع	التكرار	47	40	18	105
	النسبة	44.8%	38.1%	17.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.126	.794
N of Valid Cases	105	

مما يمكن القول بأن المتطوع تساعده البيئة المشجعة للتطوع ولكن ليس بشكل حتمي، وخاصة أن القيام بالعمل التطوعي يستند إلى قناعات شخصية واهتمامات خاصة وغايات مختلفة.

٣) الأعيان وقادة الرأي في القرية :

يساهم أعيان القرية وقادة الرأي فيها في دفع عملية التطوع وتفعيلها بشكل أفضل وخاصة أنهم جزء هام في تنفيذ برنامج القرى الصحية وفقاً لفلسفة البرنامج، حيث يشكلون المفتاح الأساسي في

تسويق البرنامج ويساهمون مع إدارة البرنامج في عملية التسويق في حال تقبلوا مفاهيم وأفكار البرنامج التنموي المراد تنفيذه.

لذلك يمكن أن يتأثر مستوى المشاركة بالعمل التطوعي كالمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية بموقف هذه الفئة من أفراد القرية، وبقدر ما يكون موقفهم إيجابي ومشجع بقدر ما تزداد تلك المشاركة والعكس صحيح.

جدول رقم (٩١) يبين توزع أفراد العينة حسب موقف الأعيان/ قادة الرأي وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

موقف الأعيان-قادة الرأي من العمل التطوعي		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
يشجع	التكرار	84	49	15	148
	النسبة	56.8%	33.1%	10.1%	100.0%
محايد	التكرار	6	6	0	12
	النسبة	50.0%	50.0%	.0%	100.0%
لا يشجع	التكرار	1	0	0	1
	النسبة	100.0%	.0%	.0%	100.0%
المجموع	التكرار	91	55	15	161
	النسبة	56.5%	34.2%	9.3%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.136	.555
N of Valid Cases	161	

وتوضح بيانات الجدول رقم (٩١) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب موقف الأعيان وقادة الرأي من التطوع وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، ويبين أن عدد حالات من يشجعون على العمل التطوعي من أعيان القرية هي (١٤٨) حالة. بلغت نسبة من يشارك منهم في اجتماعات مجلس تنمية القرية (٥٦,٨%) مقابل (١٠,١%) لمن لا يشارك أبداً، ونسبة (٣٣,١%) لمن يشارك منهم أحياناً. بينما انخفض عدد حالات من يرى بأن موقف أعيان وقادة الرأي في القرية محايداً حيث بلغ فقط (١٢) حالة وتساوت نسبة من يشارك دائماً وأحياناً في اجتماعات مجلس تنمية القرية من المتطوعين في ظل هذا الموقف. بالرغم من أن النسب المئوية تشير إلى أهمية الموقف المشجع للعمل التطوعي في زيادة حجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، إلا أن الدلالة الإحصائية لم تشر أبداً

إلى وجود علاقة توافق بين المتغيرين، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٥٥٥)، وهو غير دال أبداً. مما يمكن قوله بأن تشجيع قادة الرأي في القرية للعمل التطوعي يساهم في زيادة العمل التطوعي، ولكنه ليس العامل المهم، فقد يكون هناك عوامل أخرى في البيئة المحيطة تساهم في التحفيز على المشاركة، قد يكون وضع القرية ربما والبيئة المشجعة العامة بشكل عام لأفراد القرية.

خلاصة الفصل:

توضح نتائج بيانات عينة الدراسة في هذا الفصل أهمية دور البيئة الاجتماعية الداعمة للعمل التطوعي من خلال نظرة أفراد المجتمع المحلي تجاه التطوع ومواقف المحيط الاجتماعي للمتطوع من حيث هو مشجع أو غير مشجع للعمل التطوعي. فقد تبين وجود علاقة قوية بين طبيعة نظرة أفراد المجتمع الإيجابية بمختلف أشكالها و المشاركة التطوعية من حيث درجتها ودوريتها واستمرارية الممارسة بالعمل التطوعي، حيث كانت دلالة معامل التوافق بين تلك المتغيرات قوية وقد بلغت (٠,٠٠٠) لجميع المتغيرات، حيث بقيت ثقافة العمل التطوعي في إطارها التقليدي وبالرغم من ذلك فهي تخدم المشاريع التنموية بشكل أو بآخر. وبالنسبة للعلاقة بين طبيعة نظرة أفراد المجتمع المحلي وخاصة الايجابية، فكانت تلك النظرة بكافة مضامينها (العامة، الاجتماعية الدينية، التنموية) ذات علاقة في مساهمة المتطوعين في جميع المجالات باستثناء النظرة العامة الايجابية للتطوع والمساهمة في مساعدة شرائح اجتماعية محتاجة. وفيما يخص معوقات المشاركة في العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع المحلي وضحت الجداول وفق النسب المئوية أن وجود المعوقات المالية من أهم المعوقات، وتليها المعوقات الإدارية، في حين درجة وجود المعوقات الشخصيةوالاجتماعية والثقافية حسب رأي المتطوعين أقل وجوداً.

وعن علاقة تلك المعوقات كل على حدى بحجم المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية تبين أن غياب المعوقات الفردية والمالية مرتبط باستمرار مساهمة المتطوعين في تلك الاجتماعات، وتليها غياب المعوقات الثقافية ثم الشخصية.

وأخيراً فيما يتعلق بموقف البيئة المحيطة وعلاقتها بحجم المشاركة التطوعية تشير البيانات في حدود العينة المدروسة أن أهم عناصر البيئة الاجتماعية المحيطة هم أعيان القرية كجهة مرجعية ومن ثم يليها موقف أفراد الأسرة (الأب، الأم، الأخوة) المشجع للتطوع، في حين لم يكن لموقف الزوج أو الزوجة أو الأصدقاء والأقارب والجيران أي دور مهما اختلف موقفهم.

وبالتالي وبالاستناد لما سبق يمكن القول بأن البيئة الاجتماعية الداعمة للتطوع تساهم في زيادة مشاركة المتطوعين بالعمل التطوعي واستمرارهم به.

الفصل التاسع

واقع العمل التطوعي وأداء لجان التنمية

يحتاج التطوع بالمجال التنموي إلى وجود الخبرات والمهارات، وإن لم تكن موجودة يقوم برنامج القرى الصحية بإعداد وتنفيذ الدورات التدريبية لبناء قدرات المتطوعين، ورفع مستوى كفاءاتهم بما يخدم تطوير القرية في إطار أنشطة منظمة تتوافق مع أهدف تلك الأنشطة، ليقوم بها لجان التنمية التي تعد أداة من أدوات تنظيم المجتمع، فتقوم على تحقيق الاحتياجات المتباينة، والمختلفة حسب الحاجات والاهتمامات، والإمكانيات المادية والبشرية الخاصة بالقرية. وبقدر ما تكون العلاقة جيدة بقدر ما تستطيع تلك اللجان العمل بفعالية في مراحل التخطيط الخاص لتنمية القرية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

ويعالج هذا الفصل عدة محاور يتضمن المحور الأول طبيعة العلاقة التي تحكم لجنة التنمية والجهة الحكومية المسؤولة عن البرنامج ومدى تأثيرها على المشاركة بالعمل التطوعي، والمحور الثاني يتضمن طبيعة تلك العلاقة وتأثيرها على مساهمة المتطوعين في أشكال التطوع المختلفة، في حين يتضمن المحور الثالث حجم العمل التطوعي الذي يقوم به لجان التنمية من حيث المشاركة باجتماعات مجلس التنمية ودوريتها وعلاقته بأدائهم لمهامهم في تحقيق احتياجات القرية، وأخيراً علاقة وجود معوقات المشاركة بالعمل التطوعي وأثرها على أداء اللجان.

أولا- طبيعة العلاقة بين لجنة التنمية والجهة الحكومية وتأثيرها على المشاركة بالعمل التطوعي:

تشكل لجان التنمية في القرية التي وقع عليها اختيار الانضمام لبرنامج القرى الصحية وفق المعايير المحددة من قبله العمود الفقري له، إذ تمثل تلك اللجان الشريك الفاعل للجهة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج في تحقيق أهدافه.

ولا شك أن خصائص التطوع تقوم على سرعة التحرك والمبادرة واتخاذ القرار والبعد عن الروتين في تحقيق متطلبات القرية. ولكن كون البرنامج نشأ بمبادرة حكومية تستند على العمل

الأهلي في تحقيق مكوناته لابد أن تنشأ علاقة بينهما وطبيعة تلك العلاقة إما أن تكون محفزة لتنفيذ الأنشطة التطوعية أو تكون مثبطة، وخاصة أن التطوع في مجال تنمية المجتمع المحلي لابد أن يكون في جو يسوده نوع من الاستقلالية، إذ يتمثل الدور الحكومي بتقديم الدعم المعنوي والإداري، والمادي في بعض الأحيان، والمساعدة في الإشراف والتوجيه والإرشاد لتنفيذ أولويات القرية، ويتمثل دور لجان التنمية في المتابعة وتحديد الأولويات وآلية تنفيذها وفق ما يتطلبه المجتمع. لذلك لطبيعة العلاقة التي تنشأ من تقاسم هذه الأدوار والمهام بين الجهة الحكومية ولجان التنمية دور في تحديد حجم العمل التطوعي من حيث المشاركة باجتماعات مجلس التنمية، ومن حيث دورية تلك المشاركة، لأن الجهة الحكومية بمثابة البوصلة التي توجه عمل تلك اللجان.

أ- طبيعة العلاقة والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية:

تم تصنيف العلاقة بين الجهة الحكومية ولجان التنمية وفق ثلاثة مستويات إما أن تكون متوازية من حيث الاستقلالية وتنفيذ أولويات البرنامج أو تكون علاقة تبعية، وهنا لا تستطيع لجنة تنمية القرية أن تقوم بأي مبادرة تطوعية لتطوير القرية دون الرجوع إلى الجهة الحكومية المعنية، أو تكون علاقة قوية قائمة على تحقيق التكامل والتنسيق والتعاون دون التأثير على قرارات لجنة التنمية وتحديد أولويات القرية، حيث تستطيع لجنة التنمية المشاركة في صنع القرار على مستوى تنمية القرية في إطار تلك العلاقة. ويؤثر كل مستوى من مستويات هذه العلاقة على مشاركة المتطوعين من رؤساء لجان التنمية والأعضاء فيها واللجان الفرعية في اجتماعات مجلس تنمية القرية، فكلما اتجهت العلاقة بين الجهة الحكومية وأعضاء لجان التنمية نحو القوة كلما أدى إلى مشاركة أكبر من قبل المتطوعين. وكلما اتجهت العلاقة نحو التبعية بين المتطوعين والموظفين أو القيادات الرسمية المنفذة للبرنامج يؤدي إلى مشاركة أقل من قبل المتطوعين.

وفي هذا السياق وبالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (٩٢) الذي يوضح توزع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين الجهتين ومشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية، يلاحظ تفاوت النسب تارة، وتقاربها تارة أخرى وفق بعض المتغيرات، فلم يكن هناك فارقاً يذكر بين مَنْ يصف مِنْ المتطوعين بأنها علاقة توازي أو تبعية ممن يشاركون دائماً في هذه الاجتماعات، وكانت

النسبة على التوالي (٤٧,٩%) و (٤٦,٥%) بينما بلغت نسبة من يصفون تلك العلاقة بالقوية ولديهم نفس المستوى من المشاركة (٦١,٥%)، وقد شكلت أعلى نسبة.

جدول رقم (٩٢) يبين توزع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية وحجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

كيف تصف العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
متوازية	التكرار	57	48	14	119
	النسبة	47.9%	40.3%	11.8%	100.0%
تبعية	التكرار	33	26	12	71
	النسبة	46.5%	36.6%	16.9%	100.0%
قوية	التكرار	40	18	7	65
	النسبة	61.5%	27.7%	10.8%	100.0%
صفات أخرى	التكرار	22	10	3	35
	النسبة	62.9%	28.6%	8.6%	100.0%
المجموع	التكرار	152	102	36	290
	النسبة	52.4%	35.2%	12.4%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.152	.334
N of Valid Cases	290	

أما نسبة من لا يشارك أبداً بتلك الاجتماعات، كانت أعلى نسبة لمن يصفون تلك العلاقة بالتبعية، حيث بلغت (١٦,٩%)، وتقاربت بين من يصف بأنها متوازية وقوية ممن لا يشاركون أبداً، وبلغت على التوالي (١١,٨%) و(١٠,٨%). ولكن ارتفعت نسبة من يشارك أحياناً في ظل وجود علاقة متوازية لتصل إلى (٤٠,٣%)، وانخفضت في ظل وجود العلاقة التبعية والقوية لمن لديهم نفس المستوى من المشاركة في تلك الاجتماعات وكانت على التوالي (٣٦,٦%) و(٢٧,٧%).

يمكن الاستخلاص من تلك البيانات بأن قوة العلاقة تساهم في مشاركة المتطوعين الدائمة باجتماعات مجلس تنمية القرية، ولكن ليس بالمتغير الحتمي، لأن طبيعة العلاقة القوية والمتوازية بين الجهتين لا يؤثر على عدم المشاركة بالاجتماعات، لأن نسبتها بقيت منخفضة قياساً إلى المشاركة الدائمة في ظل وجود طبيعة هاتين العلاقتين كما صنفها المتطوعون. لذلك يمكن القول بأن

اجتماعات مجلس تنمية القرية قائمة بغض النظر عن طبيعة تلك العلاقة، لأن من يحدد تلك الاجتماعات ومن يقرر مضمونها وزمانها ومكانها هم أعضاء لجان التنمية أنفسهم.

وقد أتت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق لتشير إلى عدم وجود علاقة بين متغير طبيعة العلاقة مهما كانت طبيعتها ومستوى المشاركة لأعضاء لجان التنمية باجتماعات مجلس تنمية القرية. حيث بلغ معامل التوافق بين المتغيرين عند مستوى الدلالة (٠,٣٣٤) وهو غير دال أبداً .

ب- طبيعة العلاقة ودورية المشاركة باجتماعات مجلس التنمية :

إن طبيعة العلاقة تؤثر في دورية اجتماعات مجلس تنمية القرية بحيث كلما كانت العلاقة قوية بين الجهة الحكومية ولجان التنمية كلما كان التزام حضور تلك الاجتماعات بشكل أكبر. فقوة العلاقة تكسب لجان التنمية شعوراً بالمسؤولية تجاه ما يقومون به وتكون أحد الحوافز للاستمرار به.

وفي بيانات الجدول رقم (٩٣) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة ودورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، يلاحظ أن من يشارك بشكل شهري في تلك الاجتماعات كانت أعلى نسبة في ظل وجود العلاقة التبعية بحسب وصف أعضاء لجان التنمية وبلغت (٤٧,٥%)، بينما تقاربت نسبة المتطوعين من لديهم نفس المشاركة الشهرية في ظل وجود العلاقة المتوازية والقوية، وبلغت على التوالي (٣٧,١%) و(٣٧,٩%).

وبشكل عام تكون الاجتماعات شهرية في معظم القرى، ولكن تختلف آلية الحضور بين متطوع وآخر باختلاف ظروفهم الحياتية، أو حسب الأعمال التي يقومون بها، أو الموكلة لهم، فمنهم من يستطيع الحضور بشكل ربعي أو نصف سنوي، أو حسب الضرورة، ويفسر ارتفاع نسبة من يحضر بشكل شهري في ظل وجود العلاقة التبعية هو الاعتماد على توجيه الجهة الحكومية في إدارة الأمور وترقب الدورات التي تعمل على تعزيز قدرة المتطوعين وتكسبهم آلية العمل في المجال التنموي. وكانت نسبة من يحضر تلك الاجتماعات بشكل ربعي في ظل وجود علاقة متوازية (٣٥,٢%) بينما انخفضت بفارق بسيط إلى (٣٢,٨%) في ظل وجود علاقة قوية بين الجهة الحكومية ولجان التنمية، فتوازي العلاقة وقوتها يكاد يحقق نفس مستوى المشاركة الربعية لدى المتطوعين، ولكنها انخفضت بفارق ملحوظ لدى من يصف العلاقة من المتطوعين بأنها علاقة تبعية، فكانت نسبتهم (٢٨,٨%). أما من يحضر تلك الاجتماعات حسب الضرورة تبين أن أعلى نسبة كانت

(٢٤,١%) ممن يصف تلك العلاقة بأنها قوية حيث تبدو أهمية تلك العلاقة بعدم التخلف عن الحضور عندما تقتضي الضرورة لحضور المتطوعين، وتليها نسبة من يحضر عند الضرورة ممن يصف العلاقة بأنها متوازية (١٤,٣%)، لتنخفض إلى (١١,٩%) لمن يصف تلك العلاقة بالتبعية.

جدول رقم (٩٣) يبين توزع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية ودورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

طبيعة العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية		كيفية المشاركة باجتماعات مجلس القرية					المجموع
		شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	
متوازية	التكرار	39	37	9	5	15	105
	النسبة	37.1%	35.2%	8.6%	4.8%	14.3%	100.0%
تبعية	التكرار	28	17	3	4	7	59
	النسبة	47.5%	28.8%	5.1%	6.8%	11.9%	100.0%
قوية	التكرار	22	19	3	0	14	58
	النسبة	37.9%	32.8%	5.2%	.0%	24.1%	100.0%
صفات أخرى	التكرار	21	2	6	2	1	32
	النسبة	65.6%	6.3%	18.8%	6.3%	3.1%	100.0%
المجموع	التكرار	110	75	21	11	37	254
	النسبة	43.3%	29.5%	8.3%	4.3%	14.6%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.318	.005
N of Valid Cases		254	

يمكن الاستنتاج من خلال تلك البيانات أن طبيعة العلاقة تؤثر في دورية اجتماعات مجلس تنمية القرية التي يلتزم بحضورها المتطوعين في القرية لصالح العلاقة التي تتميز بالتبعية في الحضور الشهري، ولصالح العلاقة المتوازية في الحضور الربعي، والعلاقة القوية في الحضور حسب الضرورة. مما يدحض الفرضية التي تربط قوة العلاقة والالتزام الدوري بتلك الاجتماعات. حيث ترتبط طبيعة العلاقة وتختلف باختلاف دورية تلك الاجتماعات، وقد أتت الدلالة الإحصائية لتشير إلى وجود علاقة بين اختلاف طبيعة العلاقة وتعدد الالتزام بحضور تلك الاجتماعات، حيث بلغ مستوى دلالة معامل التوافق (٠,٠٠٥) وهو دال بشدة على تلك العلاقة.

واستناداً إلى بيانات الجدولين السابقين يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها بأن طبيعة العلاقة أو سماتها تؤثر على دورية اجتماعات مجلس تنمية القرية أكثر من تأثيرها على حجم المشاركة في تلك الاجتماعات.

ج. تأثير العلاقة والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية :

إن تأثير طبيعة العلاقة التي تحكم بين لجنة التنمية والجهة الحكومية المسؤولة عن تطبيق البرنامج في القرى المعنية يمكن أن تكون من المؤشرات التي توضح وتفسر حجم المشاركة بالعمل التطوعي من حيث المشاركة باجتماعات مجلس التنمية أو دوريتها، فربما يكون لتأثير تلك العلاقة بنظر أعضاء لجان التنمية دوراً مهما في حجم المشاركة. فقد تكون علاقة تدعم وتقوي اللجنة لتستطيع العمل بمساحة واسعة من الاستقلالية والحرية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع، أو ربما تضعفها وتقيدها بحيث لا تستطيع الخروج عن إطار المركزية وما هو مرسوم، أو لا تؤثر في نشاطها لا سلباً ولا إيجاباً ، بحيث تتصف اللجنة بعدم الفعالية والالتزام بتحقيق أهداف البرنامج.

وفق هذا التصور يمكن أن يكون تأثير العلاقة باتجاه تقويةودعم اللجنة له دوراً إيجابياً في ارتفاع مستوى مشاركة المتطوعين من أعضاء لجان التنمية في اجتماعات مجلس تنمية القرية.

ويتبين من الجدول رقم (٩٤) الذي يوضح توزع أفراد العينة حسب وصفهم لتأثير العلاقة بين الجهة الحكومية ولجان التنمية والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية، أن عينة الدراسة تركزت في من يرى بأن العلاقة تقوي وتدعم لجنة التنمية. وقد شكلت أعلى نسبة لمن يشارك دائماً في اجتماعات مجلس تنمية القرية وبلغت (٥٦,٣%)، لتنخفض بفارق كبير إلى (١٠%) لمن لا يشارك منهم أبداً في ظل هذا الأثر التي تتركه طبيعة العلاقة القائمة بينهما. وانخفضت نسبة المشاركين دائماً إلى (٤٠%) لدى من يرى بأن تلك العلاقة لا تؤثر في نشاط اللجنة، و(٣٤,٦%) لمن يرى بأن تلك العلاقة تؤدي إلى إضعاف وتقييد اللجنة وتساوت تلك النسبة مع من لا يشارك منهم أبداً . أما بالنسبة لمن يشارك أحياناً في تلك الاجتماعات ويرى بأن العلاقة تقوي وتدعم اللجنة بلغت (٣٣,٨%) لتنخفض إلى (٣٠,٨%) ممن يرى منهم بأن تلك العلاقة تضعف وتقيد اللجنة، لترتفع إلى (٤٦,٧%) لمن يرى بأن تلك العلاقة لا تؤثر في نشاط اللجنة وعملها.

جدول رقم (٩٤) يبين توزع أفراد العينة حسب تأثير العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية والمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية

تأثير العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية		هل تشارك باجتماعات مجلس القرية ؟			المجموع
		أشارك دائما	أشارك أحيانا	لا أشارك أبداً	
تقوية وتدعيم اللجنة	التكرار	130	78	23	231
	النسبة	56.3%	33.8%	10.0%	100.0%
إضعاف وتقييد اللجنة	التكرار	9	8	9	26
	النسبة	34.6%	30.8%	34.6%	100.0%
لا تؤثر في نشاط اللجنة	التكرار	12	14	4	30
	النسبة	40.0%	46.7%	13.3%	100.0%
نتائج أخرى	التكرار	1	2	0	3
	النسبة	33.3%	66.7%	.0%	100.0%
المجموع	التكرار	152	102	36	290
	النسبة	52.4%	35.2%	12.4%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.238	.008
N of Valid Cases	290	

من خلال تلك البيانات يمكن استخلاص أن تأثير العلاقة عندما يسير باتجاه تقوية وتدعيم اللجنة يرتفع مستوى المشاركة باجتماعات مجلس التنمية، بينما ينخفض مستوى تلك المشاركة عندما تؤثر تلك العلاقة باتجاه إضعاف اللجنة وتقييدها. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين، حيث بلغ مستوى دلالة التوافق (٠,٠٠٨) وهو دال على تلك العلاقة.

د. تأثير العلاقة ودورية المشاركة باجتماعات مجلس التنمية :

إن ما يكمل اجتماعات مجلس التنمية هو الالتزام بدورية تلك الاجتماعات، وقد يكون لتأثير العلاقة بين الجهة الحكومية ولجنة تنمية القرية دور في الحد من الالتزام بحضورها. فكلما كان تأثير العلاقة أقرب إلى تقوية وتدعيم اللجنة كلما أدى إلى التزام المتطوعين من أعضاء لجان التنمية بحضور تلك الاجتماعات بفترات زمنية متقاربة، وكلما كانت تلك العلاقة تسير باتجاه إضعاف اللجنة وتقييد حركتها كلما كان الالتزام بحضور تلك الاجتماعات ودوريتها بفترات زمنية متباعدة.

ويمكن التحقق من هذا التصور الأولي بقراءة وتحليل الجدول رقم (٩٥) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب تأثير العلاقة بين الجهة الحكومية ولجنة التنمية كما وصفها المتطوعون والالتزام بدورية اجتماعات مجلس التنمية التي تعقد في القرية. حيث يلاحظ أيضاً أن العينة تتركز في من وصف تلك العلاقة بأنها تؤدي إلى تقوية اللجنة ودعم أنشطتها وعملها، وكانت (٢٠٨) حالة. وقد بلغت أعلى نسبة منهم لمن يحضر بشكل شهري (٤٣,٣%) وانخفضت إلى (٢٧,٤%) ممن يحضر من المتطوعين بشكل ربعي، وانخفضت بفارق أكبر لمن يحضر تلك الاجتماعات منهم حسب الضرورة.

أما من يرى بأن العلاقة تؤدي إلى إضعاف اللجنة وتقييدها كانت نسبة من يحضر منهم بشكل شهري (٤٧,١%) و (٣٥,٣%) لمن يحضر منهم بشكل ربعي، لتنخفض النسبة بفارق كبير جداً إلى (٥,٩%) لمن يحضر منهم عند الضرورة. ومن يصف تلك العلاقة بأنها لا تؤثر في نشاط اللجنة بلغت نسبة من يحضر بشكل شهري (٣٤,٦%) لترتفع إلى (٤٦,٢%) لمن يشارك منهم بشكل ربعي، وانخفضت إلى (٧,٧%) لمن يشارك منهم حسب الضرورة.

جدول رقم (٩٥) يبين توزع أفراد العينة حسب العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية ودورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية

تأثير العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية		كيفية المشاركة باجتماعات مجلس القرية					
		شهرية	ربعية	نصف سنوية	سنوية	حسب الضرورة	المجموع
تقوية وتدعيم اللجنة	التكرار	90	57	17	10	34	208
	النسبة	43.3%	27.4%	8.2%	4.8%	16.3%	100.0%
إضعاف وتقييد اللجنة	التكرار	8	6	2	0	1	17
	النسبة	47.1%	35.3%	11.8%	.0%	5.9%	100.0%
لا تؤثر في نشاط اللجنة	التكرار	9	12	2	1	2	26
	النسبة	34.6%	46.2%	7.7%	3.8%	7.7%	100.0%
نتائج أخرى	التكرار	3	0	0	0	0	3
	النسبة	100.0%	.0%	.0%	.0%	.0%	100.0%
المجموع	التكرار	110	75	21	11	37	254
	النسبة	43.3%	29.5%	8.3%	4.3%	14.6%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.201	.557
N of Valid Cases		254	

يلاحظ من خلال تلك الأرقام تفاوت النسب في حضور دورية تلك الاجتماعات شهرياً وربعياً وفق كل مستوى من مستويات تأثير العلاقة بين الجهة الحكومية ولجان التنمية لصالح الحضور الشهري سواء كان تأثير العلاقة يقوي اللجنة أو يضعفها، بينما كان الحضور الربعي للمتطوعين من أعضاء لجان التنمية في مستوى عدم تأثير تلك العلاقة على عمل أو نشاط اللجنة.

ومع ذلك يمكن القول بأن تلك الأرقام تدل على أهمية تأثير العلاقة باتجاه دعم وتقوية اللجنة لتحقيق حضور شهري من خلاله تتابع أعمال وأنشطة القرية وفق مكونات البرنامج التي تحتاج إليه، وفي الواقع إن من شأن تلك العلاقة وتأثيرها تفعيل العمل التطوعي ودعم المبادرات المجتمعية بشكل أفضل.

وعلى الرغم من دلالة تلك النسب المئوية على العلاقة بين المتغيرين، إلا أن الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بينهما كانت ضعيفة جداً لتدلل بعدم وجود علاقة بينهما عند مستوى الدلالة (٠,٥٥٧)، وهو غير دال نهائياً على وجود توافق بينهما.

ثانيا- طبيعة العلاقة بين لجنة التنمية والجهة الحكومية وأشكال العمل التطوعي :

تتعدد أشكال العمل التطوعي وتتمايز بحسب الأنشطة والأعمال التطوعية المراد تحقيقها، فمنها ما يتعلق بتقديم الرأي والمشورة لتنفيذ الدورات التدريبية وما ينتج عنها من رسائل صحية يمكن أن يقوم بها المتطوعون في كل قرية، ومنها ما يتعلق بتقديم الجهد العضلي سواء في إيجاد بيئة تدريبية مناسبة أوفي أعمال البناء، وشق الطرق وغيرها من الأعمال التي يمكن أن تحتاج إليها القرية، كما تتجلى بعض الأشكال بتقديم التبرعات اللازمة التي قد تكون نقدية أو عينية، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية والإدارية، وخاصة في تنفيذ الدورات الخاصة ببرنامج القرى الصحية ومكوناته.

وبما أن تلك الأشكال تحددها طبيعة العمل مع هذا البرنامج، فإن طبيعة العلاقة أو سماتها بين الجهة الحكومية المنفذة للبرنامج وأعضاء لجان التنمية يمكن أن تساهم في إقبال المتطوعين على المساهمة في شكل من الأشكال دون الآخر.

أ- طبيعة العلاقة والمساهمة بالوقت والجهد العضلي :

تختلف درجة مساهمة المتطوعين بالوقت والجهد العضلي باختلاف طبيعة العلاقة التي تجمع بين الجهة الحكومية وأعضاء لجان التنمية، بحيث كلما ابتعدت العلاقة عن المركزية (التبعية) كلما استطاع المتطوعون المساهمة بالجهد العضلي بشكل أفضل. ولابد هنا من التنويه إلى أن عينة البحث من أعضاء لجان التنمية هي (٢٩٠) حالة، ويلاحظ في جداول أشكال العمل التطوعي عدم وجود تلك العينة كاملة، وذلك لأن إجابات المتطوعين ممن يجدون أن هذه الأشكال أو أحدها غير موجود في القرية بقيت خارج العينة وبالتالي تم استثناء إجاباتهم من المساهمة بها.

وفي الجدول رقم (٩٦) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب طبيعة العلاقة بين الجهة الحكومية وأعضاء لجان التنمية والمساهمة في الجهد العضلي، يلاحظ تقارب نسبة درجة المساهمة دائماً أو أحياناً في هذا الشكل من التطوع ممن يصفون العلاقة بأنها متوازية، وقد بلغت النسبة على التوالي (٤٥,٤%) و(٤٤,٣%) لتنخفض إلى (١٠,٣%) لمن لا يساهم أبداً في هذا الشكل في ظل وجود تلك العلاقة بينهما، وقد شكلت النسبة الأدنى في هذا المستوى من المساهمة. ومن يصف العلاقة بأنها علاقة تبعية بلغت نسبة من يساهم منهم دائماً في مثل هذا الشكل من التطوع (٣٠,٨%)، وهي منخفضة قياساً إلى نفس درجة المساهمة ووجود علاقة التوازي، وبلغت (٤٨,١%) ممن يساهم أحياناً في هذا الشكل في ظل وجود طبيعة تلك العلاقة، وقد شكلت النسبة الأعلى ممن يساهم أحياناً، لتنخفض إلى (٢١,٢%) ممن لا يساهمون أبداً في هذا الشكل. أما من يصف تلك العلاقة بالقوية ارتفعت نسبة من يساهم دائماً قياساً لمن يساهم منهم أحياناً، وبلغت على التوالي (٤٠,٤%) و(٣٦,٢%)، ونسبة من لا يساهم أبداً في هذا الشكل من التطوع في ظل تلك العلاقة (٢٣,٤%)، وهي النسبة الأعلى بالمقارنة مع من يصف العلاقة بأنها تبعية أو متوازية ممن لا يساهمون أبداً.

يلاحظ التفاوت في تلك البيانات سواء حسب درجة المساهمة وفق كل سمة من سمات العلاقة أو درجة المساهمة وفق المستويات المختلفة لطبيعة العلاقة، وما تشير إليه تلك البيانات أن العلاقة المتوازية بين الجهة الحكومية المنفذة للبرنامج تساهم في رفع مستوى مساهمة المتطوعين بشكل

دائم في تقديم الوقت والجهد العضلي التي يحتاجها العمل التطوعي في برنامج القرى الصحية وتليها العلاقة القوية.

جدول رقم (٩٦) يبين توزع أفراد العينة حسب العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية والمساهمة في الوقت والجهد العضلي

طبيعة العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية			مساهمتك في الوقت والجهد العضلي			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	متوازية	التكرار	44	43	10	97
		النسبة	45.4%	44.3%	10.3%	100.0%
	تبعية	التكرار	16	25	11	52
		النسبة	30.8%	48.1%	21.2%	100.0%
	قوية	التكرار	19	17	11	47
		النسبة	40.4%	36.2%	23.4%	100.0%
	صفات أخرى	التكرار	18	9	0	27
		النسبة	66.7%	33.3%	.0%	100.0%
المجموع		التكرار	97	94	32	223
		النسبة	43.5%	42.2%	14.3%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.260	.013
N of Valid Cases		223	

بينما العلاقة التي تتصف بالتبعية يمكن أن تقلل من المساهمة الدائمة في مثل هذا الشكل، وهذا يدل على أن المتطوعين عندما يكونون في رحاب واسع من الحرية والاستقلالية في تنفيذ البرنامج على مستوى القرية يستطيعون تقديم هذا الشكل من العمل التطوعي في ظل علاقة متوازية أو قوية. وفي الواقع أتت الدلالة الإحصائية لتؤكد التوافق في طبيعة العلاقة بين الجهة الحكومية وأعضاء لجان التنمية ودرجة مساهمة المتطوعين منهم في تقديم الجهد العضلي لصالح العلاقة المتوازية بين الجهتين وتختلف درجة تلك المساهمة باختلاف طبيعة تلك العلاقة، حيث بلغت دلالة التوافق عند مستوى (٠,٠١٣)، وهو دال إحصائياً.

ب- طبيعة العلاقة والمساهمة بتقديم المشورة اللازمة :

تختلف درجة مساهمة المتطوعين بتقديم المشورة اللازمة باختلاف طبيعة العلاقة بين الجهة الحكومية وأعضاء لجان التنمية، فكلما تميزت العلاقة بينهما بالقوة كلما كانت درجة المساهمة في مثل هذا الشكل من أشكال التطوع بشكل أكبر.

ولدى قراءة بيانات الجدول رقم (٩٧) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب طبيعة العلاقة بين الجهة الحكومية وأعضاء لجان التنمية والمساهمة بتقديم المشورات اللازمة، يلاحظ أن من يرى بأن العلاقة متوازية بين الجهتين ارتفعت نسبة من يساهم دائماً في هذا الشكل من التطوع إلى (٦٦,٧%)، وقد شكلت النسبة الأعلى لمستوى المساهمة على اختلاف طبيعة العلاقة، لتنخفض إلى (٢١,٣%) لمن يساهم منهم أحياناً، وانخفضت بفارق كبير أيضاً إلى (١٢%) لمن لا يساهم منهم أبداً في ظل وجود هذه العلاقة. وكذلك الأمر تفاوتت النسب المئوية في درجة المساهمة وفق طبيعة العلاقة التي تتميز بالتبعية والقوية لصالح المساهمة الدائمة، حيث بلغت (٤٨%) لمن يساهم دائماً في ظل وجود العلاقة التبعية، و(٣٠%) لمن يساهم منهم أحياناً، لتنخفض إلى (٢٢%) لمن لا يساهم أبداً في ظل تلك العلاقة، وشكلت تلك النسبة الأعلى في هذا المستوى من عدم المساهمة قياساً إلى طبيعة العلاقة المتوازية والقوية، بينما شكلت نسبة من يساهم دائماً في مثل هذا الشكل من التطوع في ظل العلاقة القوية بين الجهتين (٦٠,٤%)لتنخفض إلى (٢٩,٢%) لمن يساهم منهم أحياناً و(١٠,٤%) لمن لا يساهم أبداً.

في الواقع تشير النسب المئوية إلى أن درجة المساهمة الدائمة في مثل هذا الشكل لا تتفاوت بفارق واضح وكبير بين طبيعة العلاقة سواء متوازية كانت أم قوية قياساً إلى طبيعة العلاقة التي تتميز بالتبعية. مما يمكن القول بأن قوة العلاقة وتوازيها بين الجهتين تساهم في رفع درجة مساهمة المتطوعين بشكل دائم في تقديم المشورة اللازمة التي يحتاجها تنفيذ البرنامج على مستوى القرية، إلا أن طبيعة العلاقة على ما يبدو ليست العامل المهم، أو الحاسم في المشاركة، أو عدم المشاركة في مثل هذا الشكل من التطوع، وذلك لأن نسبة المساهمة الدائمة كانت مرتفعة وفق كل مستويات العلاقة قياساً إلى المساهمة أحياناً أو عدم المساهمة في مثل هذا الشكل.

جدول رقم (٩٨) يبين توزع أفراد العينة حسب العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية والمساهمة في تقديم المشورات اللازمة

طبيعة العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية		مساهمتك في تقديم المشورات اللازمة			المجموع
		أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
متوازية	التكرار	50	16	9	75
	النسبة	66.7%	21.3%	12.0%	100.0%
تبعية	التكرار	24	15	11	50
	النسبة	48.0%	30.0%	22.0%	100.0%
قوية	التكرار	29	14	5	48
	النسبة	60.4%	29.2%	10.4%	100.0%
صفات أخرى	التكرار	18	8	2	28
	النسبة	64.3%	28.6%	7.1%	100.0%
المجموع	التكرار	121	53	27	201
	النسبة	60.2%	26.4%	13.4%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.183	.321
N of Valid Cases	201	

لذلك لم تشر الدلالة الإحصائية على وجود علاقة توافق بين المتغيرين، لأن مستوى دلالة معامل التوافق قد بلغ (٠,٣٢١)، وهو غير دال إحصائياً. مما يمكن قوله بأن الفرضية لم تثبت في حدود العينة المدروسة ربما لأن المتطوعين يساهمون بشكل من أشكال التطوع وفق ما تتطلبه حاجة القرية أو النشاط الموكل إليهم وليس حسب طبيعة العلاقة.

ج. طبيعة العلاقة والمساهمة بتقديم التبرعات اللازمة:

تختلف المساهمة بتقديم التبرعات اللازمة من قبل المتطوعين باختلاف طبيعة العلاقة بين الجهة الحكومية المنفذة لبرنامج القرى الصحية وأعضاء لجان التنمية. فكلما كانت العلاقة قوية تحقق التكامل والتفاعل، كلما ساهم المتطوعون في تقديم التبرعات اللازمة التي يمكن أن يحتاجها البرنامج على مستوى القرية.

وتشير معطيات الجدول رقم (٩٨) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب طبيعة العلاقة بين الجهة الحكومية ولجنة تنمية القرية ودرجة المساهمة في تقديم التبرعات اللازمة، إلى أن

درجة المساهمة في تقديم التبرعات بالمستوى الدائم مرتفعة على اختلاف طبيعة العلاقة قياساً إلى درجة المساهمة أحياناً أوعدم المساهمة أبداً. حيث بلغت نسبة من يرى بأن العلاقة متوازية ممن يساهمون بشكل دائم في تقديم هذا الشكل من التطوع (٥٣,٣%)، لتنخفض إلى (٣٠%) لمن يساهم منهم أحياناً بهذا الشكل من التطوع، و(١٦,٧%) لمن لا يساهم منهم أبداً في مثل هذا الشكل. كما أن من يصف العلاقة بأنها تبعية بين الجهتين بلغت نسبة من يساهم دائماً في تقديم التبرعات لصالح القرية (٣٨,٨%)، وهي النسبة الأدنى قياساً لطبيعة العلاقة المتوازية والقوية ممن لديهم نفس درجة المساهمة، وبلغت نسبة من يساهم أحياناً (٣٤,٧%)، ومن لا يساهم منهم أبداً في مثل هذا الشكل (٢٦,٥%)، وقد شكلت النسبة الأعلى لمستوى عدم المساهمة قياساً إلى طبيعة العلاقة المتوازية والقوية. أما من يصف العلاقة بأنها قوية شكلت نسبة من يساهم بتقديم التبرعات دائماً (٤٤,٤%) لتنخفض إلى (٤٠%) لمن يساهم منهم أحياناً و(١٥,٦%) لمن لا يساهم أبداً في تقديم التبرعات اللازمة.

جدول رقم (٩٨) يبين توزع أفراد العينة حسب العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية والمساهمة في تقديم التبرعات اللازمة

طبيعة العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية		مساهمتك في تقديم التبرعات اللازمة: أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	المجموع
متوازية	التكرار	48	27	15	90
	النسبة	53.3%	30.0%	16.7%	100.0%
تبعية	التكرار	19	17	13	49
	النسبة	38.8%	34.7%	26.5%	100.0%
قوية	التكرار	20	18	7	45
	النسبة	44.4%	40.0%	15.6%	100.0%
صفات أخرى	التكرار	18	10	3	31
	النسبة	58.1%	32.3%	9.7%	100.0%
المجموع	التكرار	105	72	38	215
	النسبة	48.8%	33.5%	17.7%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.171	.369
N of Valid Cases	215	

في واقع الحال لا تشير تلك النسب بالشكل القاطع الذي يمكن القول معه بأن طبيعة العلاقة القوية تؤثر بمستوى مساهمة المتطوعين في تقديم التبرعات اللازمة بشكل دائم، إن تقديم هذا الشكل من أشكال التطوع يرتبط بمحددات أخرى أهمها الإمكانية المادية، أو الرخاء الاقتصادي لدى المتطوعين بالدرجة الأولى، ومدى فائدة ما يمكن أن يقدمه لصالح القرية بالدرجة الثانية، وخاصة أن التبرعات قد تكون نقدية أو عينية، وما يتطلبه البرنامج في حدود هذا الشكل قد يكون خارج إمكانيات الأفراد نظراً لمحدودية الحالة المادية التي يعيشها الأفراد في القرى التي يعمل بها البرنامج، فالمساهمة بتقديم التبرعات اللازمة تكون في شكلها البسيط كتقديم بعض المساعدات المادية والعينية التي تتطلبها أولويات القرية، وقد تكون من أولويات القرية مساعدة بعض المحتاجين من الفقراء في القرية، وقد يتفاوت هذا الأمر ما بين القرى وفق الإمكانيات المادية المتاحة.

لذلك يمكن القول بأن طبيعة العلاقة بين لجنة التنمية والجهة الحكومية على مختلف مستوياتها لا تؤثر في تقديم التبرعات اللازمة. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتنفي علاقة التوافق بينهما عند مستوى الدلالة (٠,٣٦٩)، وهو غير دال بشدة على العلاقة بينهما.

د. طبيعة العلاقة والمساهمة بالأعمال المكتبية والإدارية :

تعد الأعمال المكتبية والإدارية أحد الأشكال التي يعتمد عليها المتطوعين في تطبيق برنامج القرى الصحية من خلال كتابة محاضر الاجتماعات وتوثيقها، وإعداد الكتب اللازمة لمخاطبة الجهات الحكومية المختلفة على مستوى المنطقة، أو المحافظة، أو المركز، بالإضافة إلى لزوم هذا الشكل من التطوع في تنفيذ الدورات التدريبية اللازمة، وتوثيق التجربة على مستوى كل قرية بشكل عام. لذلك يمكن أن تختلف المساهمة بمثل هذا الشكل من التطوع باختلاف طبيعة العلاقة بين الجهة الحكومية ولجنة تنمية القرية، بحيث كلما كانت العلاقة تميل باتجاه القوة، كلما كانت مساهمة المتطوعين بتقديم الأعمال المكتبية والإدارية بشكل دائم.

ومن بيانات الجدول رقم (٩٩) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب طبيعة العلاقة بين الجهة الحكومية ولجان التنمية يتضح أن من يصف العلاقة بأنها متوازية بين الجهتين بلغت نسبة من يساهم منهم بشكل دائم في تقديم الأعمال المكتبية والإدارية (٥٤%) لتنخفض إلى (٣٢%) لمن يساهم منهم أحياناً في مثل هذا الشكل، و(١٤%) لمن لا يساهم منهم أبداً. ومن يصف تلك

العلاقة بأنها تبعية كانت نسبة من يساهم أحياناً (٣٤,٣%)، ومن لا يساهم منهم أبداً في مثل هذا الشكل (٢٨,٦%)، وهما مرتفعتان قياساً إلى طبيعة العلاقة المتوازية والقوية، ولكن نسبة المساهمة الدائمة في هذا الشكل بلغت (٣٧,١%) وشكلت أدنى نسبة، بينما شكلت أعلى نسبة (٦٠,٩%) لمن يساهم دائماً ممن يصف تلك العلاقة بأنها قوية، وأدنى نسبة لمن لا يساهم أبداً في ظل وجود هذه العلاقة حيث بلغت (٣,٨%) .

جدول رقم (٩٩) يبين توزع أفراد العينة حسب العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية والمساهمة في الأعمال المكتبية والإدارية

طبيعة العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية			مساهمتك في الأعمال المكتبية والإدارية			المجموع
			أساهم دائما	أساهم أحيانا	لا أساهم أبدا	
	متوازية	التكرار	27	16	7	50
		النسبة	54.0%	32.0%	14.0%	100.0%
	تبعية	التكرار	13	12	10	35
		النسبة	37.1%	34.3%	28.6%	100.0%
	قوية	التكرار	14	4	5	23
		النسبة	60.9%	17.4%	21.7%	100.0%
	صفات أخرى	التكرار	22	3	1	26
		النسبة	84.6%	11.5%	3.8%	100.0%
المجموع		التكرار	76	35	23	134
		النسبة	56.7%	26.1%	17.2%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.330	.012
N of Valid Cases		134	

مما يمكن القول من خلال تلك النسب المئوية التي يبدو الفرق بينها وفق كل المستويات بأن قوة العلاقة مما تتيحه من تكامل وتعاون تساهم في ممارسة المتطوعين للأعمال المكتبية والإدارية الخاصة بتطبيق البرنامج على مستوى القرية، وخاصة أن هذا الشكل من أشكال العمل التطوعي في البرنامج من السهل القيام به بعد التدريب عليه، وفي حدود إمكانيات المتطوعين. كما يمكن القول بأن العلاقة المتوازية أيضاً تساهم في ارتفاع تلك المساهمة إلى جانب العلاقة القوية.

وقد أتت الدلالة الإحصائية لتؤكد علاقة التوافق بين المتغيرين بدلالة وقدرها (٠,٠١٢)، وهو دال بقوة على علاقة التوافق بين طبيعة العلاقة التي تتجه أولاً نحو القوة، وثانياً نحو التوازي، وتحقيق الاستقلالية عند تطبيق البرنامج في المساهمة الكبيرة من قبل المتطوعين لتقديم الأعمال المكتبية والإدارية.

ثالثا- حجم العمل التطوعي وأداء لجان التنمية :

أ- حجم المشاركة في العمل التطوعي وأداء لجان التنمية:

تتمايز أعمال لجان التنمية بتمايز احتياجات القرية، وقد تبدأ من تحديد تلك الاحتياجات والاتصال مع الهيئات الحكومية وغيرها من الجهات الداعمة للتنسيق وإيجاد خدمات جديدة في إطار تعزيز البنية التحتية والاقتصادية للقرية، وتتعدى ذلك إلى تحقيق الجانب الاجتماعي وإعداد خطط تتضمن تنفيذ أنشطة اجتماعية تتعلق بشرائح عديدة كالنساء والأطفال وغيرها من تنظيم البرامج والخدمات على مستوى القرية التي تعكس اهتمامات أفرادها.

١) المشاركة باجتماعات مجلس التنمية والتخطيط وفق الأولويات الهامة:

لكل قرية من القرى احتياجات عديدة منها ما يخص التعليم، أو الصحة، أو البيئة والقضايا التثقيفية لرفع مستوى الوعي بمسائل صحية واجتماعية وغيرها من الاحتياجات التي تتنوع حسب طبيعة القرية وبيئتها الثقافية والاجتماعية، فتتمايز تلك الاحتياجات وتحقيق الأولويات منها بتمايز البيئة الثقافية للقرى على مستوى القطر. وهذا يشكل جزءً هاماً لأداء لجان التنمية من خلال المهام الموكلة إليهم، أو التي يقومون بها على مستوى القرية. ومن بين تلك المهام وأهمها هو التخطيط لتنمية القرية وفق الأولويات التي تحتاجها، لأنها تشكل البوصلة التي يمكن أن تسير عليها تنمية القرية والارتقاء بمستوى الخدمات فيها. تتحقق تلك المهمة من خلال اجتماعات مجلس تنمية القرية التي يحدد فيها احتياجات القرية وأولوياتها ودراسة إمكانية تنفيذها أو عدم تنفيذها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإدارية. لذلك تفترض الدراسة وجود علاقة بين حجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية والمساهمة الدائمة للتخطيط وفق الأولويات الهامة، فكلما كانت تلك الاجتماعات تنعقد ويساهم بها المتطوعون من لجان التنمية بشكل دائم كلما كان القيام بتلك المهمة بشكل أكبر.

جدول رقم (١٠٠) يبين توزع أفراد العينة حسب المشاركة باجتماعات مجلس التنمية وتحقيق التخطيط وفق الأولويات الهامة

المشاركة باجتماعات مجلس القرية		التخطيط وفق الأولويات الهامة: دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	المجموع
أشارك دائما	التكرار	91	54	7	152
	النسبة	59.9%	35.5%	4.6%	100.0%
أشارك أحيانا	التكرار	47	43	12	102
	النسبة	46.1%	42.2%	11.8%	100.0%
لا أشارك أبداً	التكرار	18	16	2	36
	النسبة	50.0%	44.4%	5.6%	100.0%
المجموع	التكرار	156	113	21	290
	النسبة	53.8%	39.0%	7.2%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.161	.101
N of Valid Cases		290	

والجدول رقم (١٠٠) يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية والتخطيط وفق الأولويات الهامة، حيث تبين الأرقام الواردة في الجدول أن نسبة المتطوعين المشاركين بشكل دائم في الاجتماعات (٥٩,٩%)، هم من يقومون بالمساهمة في التخطيط وفق الأولويات الهامة، لتنخفض إلى (٣٥,٥%) ممن يقومون بهذه المهمة أحياناً وتنخفض بفارق كبير جداً إلى (٤,٦%) ممن لا يقومون بهذه المهام أبداً. أما من يشلرك أحياناً في تلك الاجتماعات كانت نسبة من يقوم من المتطوعين بالمساهمة دائماً في التخطيط وفق الأولويات الهامة (٤٦,١%)، وهي منخفضة قياساً لمن يشاركون بالاجتماعات دائماً، وممن لا يشاركون أبداً حيث بلغت نسبة من يساهم منهم في التخطيط بالرغم من عدم مشاركته في الاجتماعات (٥٠%).

ويفسر ذلك بأن التخطيط وفق الأولويات الهامة كإحدى مهام لجان التنمية تعزى لمجموعة محددة من الأعضاء قد يقومون بالالتزام الدائم بحضور تلك الاجتماعات، بغض النظر عن حضور المتطوعين كافة من اللجان. وقد تتم المصادقة والموافقة على ما خطط من قبل الأعضاء الذين لا يشاركون بتلك الاجتماعات، بحكم أن الأعضاء جميعهم من أفراد القرى التي يعمل فيها البرنامج،

وبحكم سهولة التواصل ومعرفة ما تم خلال الاجتماعات. وقد يتم مناقشة ما تسفر عنه تلك الاجتماعات في جلسات الزيارات واللقاء خارج الموعد المحدد لها. ولكن هذا لا يمنع من القول حسب ما وضحه تباين تلك النسب أن المشاركة الدائمة في حضور تلك الاجتماعات تساهم في التخطيط لأولويات القرية بشكل دائم. بالرغم من أن الدلالة الإحصائية لم تشر لعلاقة التوافق بينهما. لأن مستوى دلالة معامل التوافق كان (٠,١٠١)، وهو غير دال إحصائياً. لذلك يمكن القول بأن التخطيط وفق الأولويات الهامة يتم دائماً وأحياناً بغض النظر عن عدم مشاركة بعض المتطوعين في تلك الاجتماعات على مستوى الحضور فقط.

٢) المشاركة باجتماعات مجلس التنمية وتحقيق المتابعة والإشراف:

تشكل المتابعة والإشراف من قبل أعضاء لجان التنمية إحدى المهام الهامة أيضاً، لأن التخطيط وفق الأوليات الهامة يبقى حبراً على ورق إن لم يتابع، وتحتاج تلك المتابعة إلى عقد الاجتماعات لدراسة إمكانية تنفيذ كل أولوية منها على أرض الواقع ولتقديم الاقتراحات اللازمة ومتابعة سير العمل في الأولويات التي يمكن أن تنفذ. لذلك تشكل المشاركة الدائمة في تلك الاجتماعات حجر الأساس في تحقيق هذه المهمة وما ينوى تنفيذه على مستوى القرية من قبل أعضاء لجان التنمية والمتطوعين فيها. كونها تبقي المتطوعين في صورة الوضع بشكل دائم.

وبناءً على هذا التصور يشير الجدول رقم (١٠١) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب حضور تلك الاجتماعات والقيام بمهمة الإشراف والمتابعة ببياناته الواردة، على أن أعلى نسبة بلغت (٦٢,٥%) ممن يشاركون بحضور تلك الاجتماعات بشكل منتظم ودائم هم من يقومون بالإشراف والمتابعة المستمرة الدائمة، لتنخفض بتفاوت كبير لمن يقومون بالمابعة أحياناً، حيث بلغت نسبتهم (٣٢,٩%) لتنخفض بشدة إلى (٤,٦%) ممن لا يقومون بالمتابعة والإشراف بالرغم من حضورهم الدائم لتلك الاجتماعات.

كما أن نسبة من يشارك بالاجتماعات أحياناً ممن يقومون بالمتابعة والإشراف بشكل دائم بلغت (٣٦,٣%)، وهي منخفضة قياساً إلى نظيرتها ممن يشاركون دائماً في حضور تلك الاجتماعات، ومرتفعة قياساً لمن لديه نفس مستوى المشاركة بالاجتماعات ولكن يشارك أحياناً في المتابعة والإشراف، وقد بلغت نسبتهم (٤٥,١%). أما من لا يشارك أبداً في تلك الاجتماعات،

كانت نسبة من يقوم منهم بالمتابعة والإشراف بشكل دائم (٣٣,٣%) وكانت أدنى النسب ممن لديهم نفس المستوى ويقومون بتلك المهمة قياساً إلى مستويات المشاركة المختلفة بالاجتماعات.

جدول رقم (١٠١) يبين توزع أفراد العينة حسب المشاركة باجتماعات مجلس التنمية وتحقيق المتابعة والإشراف المستمر

المشاركة باجتماعات مجلس القرية		المتابعة والإشراف المستمر: دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	المجموع
أشارك دائما	التكرار	95	50	7	152
	النسبة	62.5%	32.9%	4.6%	100.0%
أشارك أحيانا	التكرار	37	46	19	102
	النسبة	36.3%	45.1%	18.6%	100.0%
لا أشارك أبداً	التكرار	12	16	8	36
	النسبة	33.3%	44.4%	22.2%	100.0%
المجموع	التكرار	144	112	34	290
	النسبة	49.7%	38.6%	11.7%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.294	.000
N of Valid Cases	290	

وهذا يشير إلى أن مهمة المتابعة والإشراف تحتاج إلى الالتزام بحضور تلك الاجتماعات. وذلك لأن تطبيق تلك الأولويات لا يتوقف عند تحديدها بل لابد من متابعتها، وخاصة أن بعض الأولويات قد يتجاوز حدود القرية وإمكانيات أفرادها، ويحتاج إلى دعم مؤسسات حكومية متعلقة في الدعم الإداري من قبل الجهات المعنية. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتؤكد علاقة التوافق بين الالتزام بحضور تلك الاجتماعات بشكل دائم وبين تحقيق المتابعة والإشراف الدائم على ما تم تحديده من أولويات، حيث بلغ مستوى دلالة التوافق عند (٠,٠٠٠)، وهو دال بشدة على التوافق بين المتغيرين مما يثبت صحة فرضية الدراسة في حدود العينة المدروسة.

٣) المشاركة باجتماعات مجلس التنمية وتنفيذ الأولويات وفق الخطة الموضوعة :

يحتاج تنفيذ الأولويات إلى عقد الاجتماعات اللازمة والدائمة بهدف تذليل الصعوبات التي يمكن أن تواجه تحقيقها، سواء الاجتماعية منها أو الثقافية، أو الاقتصادية، أو التنظيمية، ودراسة ما يمكن تعديله على الخطة الموضوعة، وتأجيل أولويات قد تكون صعبة التنفيذ في مرحلة معينة لإعطاء

الأولويات الأخرى الحق في الاهتمام وعدم إضاعة الفرصة في تنفيذها، ومن خلال تلك الاجتماعات يستطيع أعضاء اللجان والمتطوعون مناقشة آلية التنفيذ وحل ما يمكن حله من خلال معرفة الصعوبات وتذليلها، ومعرفة ما يمكن تقديمه في خطوات تنفيذ كل أولوية من الأولويات في خطة تنمية القرية المعتمدة، حيث يمكن أن يطرأ عليها تغيير تتطلبه مجريات التنفيذ. وذلك ليستطيع المتطوعون من أفراد القرية حشد الموارد والإمكانات المتاحة من بشرية أو طبيعية لتحقيق ما هو مطلوب على مستوى القرية.

ويمكن تأكيد تلك العلاقة أو نفيها من خلال بيانات الجدول رقم (١٠٢) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب مشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية وقيامهم بتنفيذ الأولويات وفق الخطة الموضوعة. حيث يلاحظ ارتفاع نسبة المتطوعين الذين يقومون بتنفيذ تلك الأولويات بشكل دائم ممن يشاركون أيضاً بشكل دائم في اجتماعات مجلس تنمية القرية المقررة، حيث بلغت نسبتهم (٤٩,٣%)، وتنخفض نسبة من يقوم بتنفيذ تلك الأولويات أحياناً ممن لديهم نفس مستوى المشاركة بالاجتماعات إلى (٣٤,٩%). ونسبة من ليس له أي دور فاعل في تنفيذ تلك الأولويات بالرغم من مشاركته الدائمة في الاجتماعات انخفضت إلى (١٥,٨%). ويعود تفسير ذلك إلى أن المتطوعين ليسوا بنفس مستوى الكفاءة والإمكانية المادية، والمعرفية التي تؤهلهم للمشاركة في مرحلة التنفيذ. لذلك تعد الدورات المستمرة لتأهيل المتطوعين وبناء قدراتهم وإمكانياتهم مطلب أساسي لتفعليهم بشكل دائم.

أما من يساهم بتنفيذ تلك الأولويات ببعض الأحيان كانت النسبة مرتفعة لمن لا يشارك أبداً في تلك الاجتماعات حيث بلغت (٥٢,٨)% وفي الواقع قد يقدمون مساهماتهم بناء ً على اقتراحات لجنة التنمية بغض النظر عن مشاركتهم أو عدم مشاركتهم بالاجتماعات، وذلك لأن مجتمع القرية صغير والكل يعرف بعضه فمن السهولة معرفة ما يراد تنفيذه بغض النظر عن الحضور أو عدمه عند البعض من المتطوعين. ولكن فائدة الحضور أنه ينظم العمل بشكل أفضل.

جدول رقم (١٠٢) يبين توزع أفراد العينة حسب المشاركة باجتماعات مجلس التنمية وتنفيذ الأولويات وفق الخطة الموضوعة

المشاركة باجتماعات مجلس القرية		تنفيذ الأولويات وفق الخطة الموضوعة: دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	المجموع
أشارك دائما	التكرار	75	53	24	152
	النسبة	49.3%	34.9%	15.8%	100.0%
أشارك أحيانا	التكرار	33	44	25	102
	النسبة	32.4%	43.1%	24.5%	100.0%
لا أشارك أبداً	التكرار	6	19	11	36
	النسبة	16.7%	52.8%	30.6%	100.0%
المجموع	التكرار	114	116	60	290
	النسبة	39.3%	40.0%	20.7%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.234	.002
N of Valid Cases	290	

ويستخلص من البيانات السابقة وجود علاقة قوية بين حضور تلك الاجتماعات والسير بتنفيذ الأولويات الموضوعة وفق الخطة بشكل دائم، وخاصة أن الهدف من عقد هذه الاجتماعات هو السير بعملية التنمية كما يراها أفراد المجتمع المحلي، ومناقشة وتحليل واقع القرية بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة، فكلما كان التزام المتطوعين في حضور تلك الاجتماعات بشكل دائم كلما استطاعوا المساهمة في تنفيذها ومعرفة الصعوبات وتذليها لتحقيق ما هو مطلوب. وتشير الدلالة الإحصائية لقوة العلاقة بين المتغيرين فمستوى دلالة التوافق بلغ (٠,٠٠٢) وهو دال بشدة، مما يمكن القول بأن فرضية الدراسة محققة على أرض الواقع في حدود العينة المدروسة.

٤) المشاركة باجتماعات مجلس التنمية واقتراح مشاريع خارج خطط الدولة :

تختلف احتياجات القرية مع تطور الزمن من خلال تزايد عدد سكانها وعمرانها وسرعة التقدم والانفتاح على المدينة والعالم الخارجي، فقد تنشأ احتياجات يقدرها أبناء المجتمع المحلي ممثلين بلجنة التنمية لا تكون موضوعة بحسبان خطة الدولة، وخاصة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية كبناء مدرسة على سبيل المثال، أو مركز صحي أو غيرها من الاحتياجات التي تعمل الدولة بمؤسساتها وقطاعاتها المختلفة على تأمينها وفق معايير موضوعة من قبلها، وقد لاتتوافق هذه المعايير مع احتياجات القرية، وخاصة أن موضوع رعاية الدولة لاحتياجات المجتمع معمول بها منذ

زمن وفق التخطيط الرأسي من القمة إلى القاعدة، فغالباً ما تتبني الدولة خططها التنموية وفق أهدافها ورؤيتها وتقديرها دون الأخذ بالحسبان احتياج المجتمع أو عدم احتياجه لها، لذلك يمكن أن يلجأ أعضاء لجان التنمية المتطوعين إلى اقتراح مشاريع تنموية خارج خطط الدولة تلائم احتياجات القرية، ومع الالتزام بحضور اجتماعات مجلس التنمية بشكل دائم يمكن أن يتيح لهم اقتراح مشاريع خارج خطة الدولة تساهم في تحسين البنية التحتية لأفراد المجتمع المحلي في القرية.

ومن خلال الجدول رقم (١٠٣) الذي يبين توزع أفراد عينة الدراسة حسب المشاركة باجتماعات مجلس التنمية واقتراح مشاريع خارج خطة الدولة تبين أن المتطوعين يقترحون أحياناً مشاريع خارج خطط الدولة، والنسبة الأكبر منهم لا يقترحون ذلك على الإطلاق، فقد كانت نسبة من يشارك دائماً في تلك الاجتماعات (٤٨,٧%) ممن يقترحون أحياناً مشاريع خارج خطة الدولة، لتنخفض النسبة إلى (١٧,١%) ممن يقترح تلك المشاريع بشكل دائم، ونسبة من لايقترح تلك المشاريع في نفس المستوى من المشاركة بلغت (٣٤,٢%). بينما من يشارك أحياناً في تلك الاجتماعات ويقترحون مثل تلك المشاريع بشكل دائم بلغت نسبتهم (٧,٨%)، وشكلت أدنى نسبة قياساً لمن يشارك دائماً أو لا يشارك أبداً في تلك الاجتماعات. وارتفعت إلى (٤١,٢%) ممن يقترح تلك المشاريع أحياناً، وترتفع بشكل أكبر إلى (٥١%) لمن يحضر تلك الاجتماعات أحياناً ولا يقترح مشاريع خارج خطة الدولة.

جدول رقم (١٠٣) يبين توزع أفراد العينة حسب المشاركة باجتماعات مجلس التنمية واقتراح مشاريع خارج خطة الدولة

لمشاركة باجتماعات مجلس القرية		اقتراح مشاريع خارج خطة الدولة: دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	المجموع
أشارك دائما	التكرار	26	74	52	152
	النسبة	17.1%	48.7%	34.2%	100.0%
أشارك أحيانا	التكرار	8	42	52	102
	النسبة	7.8%	41.2%	51.0%	100.0%
لا أشارك أبداً	التكرار	4	6	26	36
	النسبة	11.1%	16.7%	72.2%	100.0%
المجموع	التكرار	38	122	130	290
	النسبة	13.1%	42.1%	44.8%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.265	.000
N of Valid Cases	290	

يشير التفاوت في النسب المئوية وفق المستويات جميعها إلى الاختلاف في مستويات أداء لجان التنمية في القدرة على اقتراح مشاريع خطط التنمية ودرجة حضور اجتماعات مجلس تنمية القرية، حيث شكلت أعلى نسبة لمن يقترحون تلك المشاريع بشكل دائم ومشاركتهم دائمة في تلك الاجتماعات، وإن كانت متدنية قياساً إلى من لا يقترحونها، كما ارتفعت نسبة من لا يقترحون مثل تلك المشاريع سواء كانت مشاركتهم في تلك الاجتماعات دائمة أو معدومة.

ويمكن أن يفسر ذلك بأنه بالرغم من توجه الدولة إلى التخطيط القاعدي، ولكن مازال الاعتماد على إمكانيات المجتمع المحلي محدودة، وبالتالي تتم تقييد حركة المجتمع في تلبية احتياجاته عبر العمل التطوعي. بالإضافة إلى أن خطط الدولة مدروسة وفق إمكانياتها هي وليس وفق ما يحتاجه المجتمع. وبالرغم من أن بعض أعضاء مجلس التنمية يقومون بهذه المهمة دائماً في اجتماعاتهم المنعقدة، لكن معظمهم يبتعد عن اقتراح مثل هذه المشاريع، يكون سبب ذلك وجود لدى البعض منهم أحكام سلبية مسبقة كعدم جدوى إمكانية أي مشروع خارج خطة الدولة، وخاصة أن تنفيذ مثل تلك المشاريع يحتاج إلى إجراءات إدارية تتم الموافقة عبرها من قبل مؤسسات الدولة.

لذلك يمكن القول وبالرغم من تدني نسبة من يقترحون دائماً مشاريع خارج خطة الدولة من مجمل العينة أن هناك علاقة بين مشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية واقتراح مشاريع خارج خطط الدولة بشكل دائم، ولو يستطيع المتطوعون العمل بمساحة واسعة من الحرية في العمل التطوعي لتطوير قريتهم لكان اقتراح مشاريع خارج خطط الدولة ذات جدوى تعود على المجتمع المحلي بالفائدة وتساند الدولة في توفير تلك الاحتياجات. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتبين وجود العلاقة بين المتغيرين بدلالة قوية بلغ مستوى دلالة معاملة التوافق فيها (٠,٠٠٠).

٥) **المشاركة باجتماعات مجلس التنمية والتواصل مع الجهة الحكومية في المحافظة :**

تستطيع لجان التنمية تنفيذ خططها التنموية من خلال التواصل مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة، فتقوم الجهة المعنية ممثلة بمديرية الصحة في كل محافظة بمتابعة عمل لجان التنمية، وتوثيق محاضر اجتماعاتهم والإطلاع على خططهم وتقديم الدعم اللازم بمستوياته كافة، سواء بالدورات التدريبية، أو متابعة الإجراءات وتنفيذ الأولويات التي تحتاج إلى موافقات الجهة المعنية بالأمر، كما تقوم بتقديم الدعم المعنوي للمتطوعين لتكفل استمراريتهم في تنفيذ مثل هذا البرنامج،

ويمكن أن تتيح المشاركة الدائمة في حضور مثل هذه الاجتماعات تحقيق التواصل بشكل أكبر ودائم مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة.

ويبدو في الجدول رقم (١٠٤) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب المشاركة باجتماعات مجلس التنمية وتحقيق التواصل مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة، أن النسب المئوية متقاربة في بعض المتغيرات. حيث يلاحظ أن المتطوعين ممن يشاركون دائماً في تلك الاجتماعات تقاربت نسبة كل من يتواصل منهم بشكل دائم أوأحياناً، ومن لا يتواصل منهم أبداً وكانت على التوالي (٣٣,٦%) و(٣٤,٩%) و(٣١,٦%)، وتبدو الفوارق في النسب المئوية في بعض المتغيرات، وخاصة لمن يشارك بتلك الاجتماعات أحياناً، حيث بلغت نسبة من يتواصل منهم أحياناً مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة (٢٠,٦%) وارتفعت إلى (٤١,٢%) ممن يتواصل منهم أحياناً مع تلك الجهة، وتنخفض إلى حد ما إلى (٣٨,٢%) لمن لا يتواصل أبداً من المتطوعين مع تلك الجهات.

جدول رقم (١٠٤) يبين توزع أفراد العينة حسب المشاركة باجتماعات مجلس التنمية وتحقيق التواصل المجلس مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة

المشاركة باجتماعات مجلس القرية		التواصل مع الجهات الحكومية على مستوى المحافظة: دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	المجموع
أشارك دائما	التكرار	51	53	48	152
	النسبة	33.6%	34.9%	31.6%	100.0%
أشارك أحيانا	التكرار	21	42	39	102
	النسبة	20.6%	41.2%	38.2%	100.0%
لا أشارك أبداً	التكرار	8	19	9	36
	النسبة	22.2%	52.8%	25.0%	100.0%
المجموع	التكرار	80	114	96	290
	النسبة	27.6%	39.3%	33.1%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.167	.081
N of Valid Cases	290	

كما أن من لا يشارك من المتطوعين في تلك الاجتماعات كانت أعلى نسبة (٥٢,٨%) ممن يتواصل مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة في بعض الأحيان. وخلاصة القول بأنه لا علاقة للمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية بالتواصل مع الجهة الحكومية في المحافظة.

وقد يفسر ذلك بأن عملية التواصل تتم بمبادرة الجهة الحكومية المعنية على مستوى كل محافظة، وهذا مرتبط بالإمكانيات المتاحة لتسهيل الزيارات الإشرافية بتأمين وسائط النقل ليتاح التواصل مع لجان التنمية ومتابعة سير عملها هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعوبة لدى أعضاء لجان التنمية والمتطوعين قطع المسافات للوصول من القرية إلى مركز المدينة للتواصل مع الجهة الحكومية لتذليل الصعوبات التي يمكن أن تواجه لجان التمية في عملهم، كما أن ذلك يعد مكلفاً بالنسبة لهم وخاصة أن بعض القرى لا يقل بعدها عن مركز المدينة ساعة من الزمن، فيتم التواصل عبر زيارات ربعية للقرى لمعرفة واقع القرى وعمل اللجان، لذلك لا علاقة للمشاركة الدائمة بالاجتماعات في تحقيق التواصل مع الجهة الحكومية المشرفة على تنفيذ البرنامج في المحافظات.

ولا تثبت صحة فرضية الدراسة في حدود العينة المدروسة حيث أكدت الدلالة الإحصائية عدم وجود علاقة توافق بينهما عند مستوى الدلالة (٠,٠٨١)، وهو غير دال على الإطلاق.

٦) المشاركة باجتماعات مجلس التنمية والتواصل مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي :

يشكل التواصل مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي أيضاً أحد العوامل التي تساعد مهام لجان التنمية في تحقيق مهامها. وقد يكون حضور الاجتماعات التي تعقد في مجلس تنمية القرية من قبل أعضاء لجان التنمية المتطوعين وما يسفر عنها من محاضر موثق بها سير خطة التنمية في القرية دوراً هاماً في تحقيق هذا التواصل على المستوى المركزي نظراً لما قد يساهم في تقديم المساعدة لتحقيق أولويات القرية.

ومن خلال الجدول رقم (١٠٥) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب مشاركة المتطوعين في اجتماعات مجلس التنمية وتحقيق التواصل مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي، يلاحظ أن التواصل لا يتم مع المستوى المركزي بالرغم من حضور تلك الاجتماعات بشكل دائم، فقد بلغت نسبة المتطوعين ممن يحضرون بشكل دائم تلك الاجتماعات ولا يتواصلون مع تلك الجهة (٥٣,٩%) بينما نسبة من يتواصل بشكل دائم في ظل نفس المستوى من المشاركة بتلك الاجتماعات انخفضت إلى (١١,٢%)، وكذلك الأمر بالنسبة لمن يشارك بتلك الاجتماعات أحياناً ،

حيث ارتفعت نسبة من لا يتواصل منهم بشكل كبير قياساً إلى من يتواصل مع تلك الجهة بشكل دائم، وكانت على التوالي (٥٥,٩%) و (٩,٨%).

جدول رقم (١٠٥) يبين توزع أفراد العينة حسب المشاركة باجتماعات مجلس التنمية وتحقيق التواصل المجلس مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي

المشاركة باجتماعات مجلس القرية		التواصل مع الهيئات الحكومية على المستوى المركزي			المجموع
		دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	
أشارك دائما	التكرار	17	53	82	152
	النسبة	11.2%	34.9%	53.9%	100.0%
أشارك أحيانا	التكرار	10	35	57	102
	النسبة	9.8%	34.3%	55.9%	100.0%
لا أشارك أبداً	التكرار	1	9	26	36
	النسبة	2.8%	25.0%	72.2%	100.0%
المجموع	التكرار	28	97	165	290
	النسبة	9.7%	33.4%	56.9%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.127	.314
N of Valid Cases	290	

ولكن تبدو النسب متفاوتة في التواصل الدائم مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي باختلاف درجة حضور تلك الاجتماعات. حيث كانت نسبة من يشاركون دائماً في تلك الاجتماعات مرتفعة نوعاً ما قياساً إلى من يشارك منهم أحياناً، ومرتفعة جداً قياساً إلى من لايشارك منهم أبداً في تلك الاجتماعات.

يمكن تفسير هذا التفاوت لصالح عدم التواصل بالرغم من حضور تلك الاجتماعات دائماً وأحياناً، إلى أن المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية مستمرة بغض النظر عن تحقيق هذا التواصل مع الجهة المركزية ممثلة بوزارة الصحة، وذلك لأن تلك الاجتماعات بشكل دوري وبفترات قريبة لا يتيح معها توفر الظروف لتواصل الجهة المعنية بنفس الوتيرة الزمنية لحضور تلك الاجتماعات، لذلك يتم التواصل بشكل متباعد، كما أن حجم العمل في القرى الصحية من حيث المتابعة من الجهة الحكومية يحتاج إلى إمكانيات ترتبط بالوقت والكادر الفني والإداري، إذ يتم التواصل في أغلب الأحيان في

مرحلة التسويق وتنظيم القرية وإعداد الدورات من جهة، ومن جهة ثانية يتم عبر الإجراءات الإدارية والمراسلات المكتبية وخاصةً بين المستوى المركزي والمحلي، لذلك لا تساهم المشاركة الدائمة في اجتماعات مجلس تنمية القرية في زيادة التواصل مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي، فمعرفة واقع القرية يتم غالباً عبر التواصل مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة. وبالتالي يمكن القول بأن هناك أسباباً أخرى تعود إلى المسائل المتعلقة بإدارة البرنامج نفسه على المستوى المركزي.

والدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بين المتغيرين لم تشر إلى وجود علاقة بينهما عند مستوى الدلالة (٠,٣١٤)، وهي غير دالة إحصائياً.

ب- دورية المشاركة في العمل التطوعي وأداء لجان التنمية :

إن حجم المشاركة باجتماعات مجلس التنمية كان له الأثر الفاعل في بعض مهام لجان التنمية التي تعكس أدائها في العمل التطوعي، ولكن حجم المشاركة لايكفي وحده في معرفة هذا الأداء، لأن دورية تلك الاجتماعات يمكن أن تعطي تفسيراً أكثر وضوحاً فيما يتعلق بأداء لجان التنمية، فلا يكفي عقد الاجتماعات وحضورها بل الالتزام بدورية تلك الاجتماعات قد يكون أحد الأسس الهامة في متابعة لجان التنمية لمهامهم وإنجاز ما يستطيعون إنجازه على مستوى القرية. وخاصة أن طبيعة تلك المهام تتطلب الحضور الدوري لتلك الاجتماعات بفترات زمنية متقاربة.

١) **دورية المشاركة بالاجتماعات والتخطيط وفق الأولويات الهامة :**

قد يختلف أداء لجان التنمية في التخطيط وفق الأولويات الهامة للقرية باختلاف وتيرة الالتزام بدورية اجتماعات مجلس التنمية التي تعقد لهذا الغرض. فكلما كان الالتزام بدورية تلك الاجتماعات بشكل متقارب كلما استطاع أعضاء لجان التنمية القيام بمثل هذه المهمة بشكل أكبر.

ويتبين من خلال الجدول رقم (١٠٦) الذي يوضح توزع أفراد العينة المدروسة حسب دورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية والتخطيط وفق الأولويات الهامة، أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة يقومون بمهام التخطيط وفق الأولويات الهامة بشكل دائم، حيث بلغت نسبتهم من مجمل عينة الدراسة (٥٤,٣%) وتنخفض إلى (٧,٥%) ممن لا يشارك بهذه المهمة. لذلك كانت نسبتهم مرتفعة بمختلف مستويات دورية تلك الاجتماعات، ولكن أعلاها كان ممن يلتزم بدورية تلك الاجتماعات بشكل شهري وربعي، فقد بلغت نسبتهم على التوالي (٥٧,٣%) و(٥٨,٧%)، ونسبة

من يقوم بالمشاركة بهذه المهمة ببعض الأحيان ممن لديهم نفس مستوى دورية تلك الاجتماعات شهرياً وربعياً، كانت منخفضة، وبلغت على التوالي (٣٩,١%) و(٣٦%). أما نسبة من كان يحضر تلك لاجتماعات حسب الضرورة ممن كانوا يشاركون في هذه المهمة دائماً بلغت (٤٥,٩%) ونسبة من يشارك منهم أحياناً كانت (٣٥,١%).

جدول رقم (١٠٦) يبين توزع أفراد العينة حسب دورية المشاركة وتحقيق التخطيط وفق الأولويات الهامة

دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية		التخطيط وفق الأولويات الهامة: دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	المجموع
شهرية	التكرار	63	43	4	110
	النسبة	57.3%	39.1%	3.6%	100.0%
ربعية	التكرار	44	27	4	75
	النسبة	58.7%	36.0%	5.3%	100.0%
نصف سنوية	التكرار	9	8	4	21
	النسبة	42.9%	38.1%	19.0%	100.0%
سنوية	التكرار	5	6	0	11
	النسبة	45.5%	54.5%	.0%	100.0%
حسب الضرورة	التكرار	17	13	7	37
	النسبة	45.9%	35.1%	18.9%	100.0%
المجموع	التكرار	138	97	19	254
	النسبة	54.3%	38.2%	7.5%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.245	.039
N of Valid Cases	254	

يشير تفاوت تلك النسب إلى أهمية دورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية وخاصة الالتزام بحضورها وفق فترات زمنية قريبة في تحقيق التخطيط وفق الأولويات التي تحتاجها القرية، فلا يكفي تحديد الأولويات إنما لابد من التخطيط لتنفيذها ودراسة إمكانية هذا التنفيذ ومعرفة وتحديد على عاتق من يقع تنفيذها، سواء تحتاج إلى تمويل جزئي من المجتمع المحلي أم كلي، .. الخ من المسائل المرتبطة بتحديد خطوات تنفيذ كل أولوية من الأولويات، لأن في نهاية الأمر الأنشطة كافة التي يقوم بها اللجان الرئيسية والفرعية هي أنشطة تطوعية تتعلق بتفعيل العمل التطوعي بمجالاته كافة سواء منها الخيري، أو الاجتماعي، أو التنموي، أو الاقتصادي من خلال حشد الطاقات البشرية والمادية كافة. وقد أكدت الدلالة الإحصائية

علاقة التوافق بين الالتزام بدورية تلك الاجتماعات وارتفاع وتيرة التخطيط للأولويات التي تحتاجها القرية عند مستوى الدلالة (٠,٠٣٩)، وهو دال إحصائياً.

٢) **دورية المشاركة بالاجتماعات والمتابعة والإشراف المستمر:**

تعد مسألة المتابعة والإشراف من قبل لجان التنمية لخطة تنمية القرية بمراحلها كافة من المسائل الهامة في أداء لجان التنمية، لذلك تحتاج إلى التزام المتطوعين بحضور دورية تلك الاجتماعات، وبقدر ما يتحقق هذا الالتزام بوتائر زمنية متقاربة بقدر ما يستطيع المتطوعون متابعة أعمالهم وأعمال اللجان المختلفة بشكل دائم والإشراف المستمر.

وفي الجدول رقم (١٠٧) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب دورية اجتماعات مجلس تنمية القرية وتحقيق المتابعة والإشراف المستمرين، يلاحظ ارتفاع نسبة من يقومون بشكل دائم بهذه المهمة على اختلاف دورية تلك الاجتماعات فقد كانت نسبتهم من مجمل العينة (٥٢%)، ونسبة من يقوم بمثل هذه المهمة أحياناً (٣٧,٨%) لتنخفض إلى (١٠,٢%) ممن لا يشاركون بهذه المهمة أبداً.

جدول رقم (١٠٧) يبين توزع أفراد العينة حسب دورية المشاركة وتحقيق المتابعة والإشراف المستمر

دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية		المتابعة والإشراف المستمر: دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	المجموع
شهرية	التكرار	69	35	6	110
	النسبة	62.7%	31.8%	5.5%	100.0%
ربعية	التكرار	39	29	7	75
	النسبة	52.0%	38.7%	9.3%	100.0%
نصف سنوية	التكرار	7	8	6	21
	النسبة	33.3%	38.1%	28.6%	100.0%
سنوية	التكرار	4	7	0	11
	النسبة	36.4%	63.6%	.0%	100.0%
حسب الضرورة	التكرار	13	17	7	37
	النسبة	35.1%	45.9%	18.9%	100.0%
المجموع	التكرار	132	96	26	254
	النسبة	52.0%	37.8%	10.2%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.290	.003
N of Valid Cases		254	

وبنظرة تفصيلية لبيانات الجدول يلاحظ ارتفاع نسبة من يقومون بالمتابعة والإشراف ممن يحضرون تلك الاجتماعات بشكل شهري، حيث بلغت (٦٢,٧%) لتنخفض إلى (٣١,٨%) ممن لديهم نفس الالتزام بالحضور ولكن يشاركون أحياناً بمثل هذه المهمة، كما ارتفعت نسبة من يقوم بهذه المهمة بشكل دائم ممن يلتزمون بالحضور بشكل ربعي قياساً إلى من يشارك بتلك المهمة أحياناً، وبلغت على التوالي (٥٢%) و (٣٨,٧%). وقد يعود هذا التفاوت في مستوى الالتزام وتحقيق المهمة إلى أنه لا يوجد شيء يلزم المتطوع سوى قناعته واهتماماته وحبه للعمل التطوعي، أما من يحضر تلك الاجتماعات حسب الضرورة كانت نسبة من يشارك بتلك المهمة ببعض الأحيان مرتفعة قياساً إلى من يشارك منهم بشكل دائم، وبلغت على التوالي (٤٥,٩%) و (٣٥,١%). ويفسر ذلك بأن معظم المتطوعين تتفاوت اهتماماتهم وإمكانياتهم في تقديم ما يلزم سواء بالمشاركة بالحضور والالتزام به أو بالمشاركة بالمهام.

وبكل الأحوال يمكن القول بأن الالتزام بدورية تلك الاجتماعات وبوتائر زمنية متقاربة يساهم بشكل أو بآخر في زيادة المساهمة في تنفيذ المتابعة والإشراف على ما تخططه لجنة تنمية القرية، وما تريد تنفيذه على مستوى القرية. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتشير إلى علاقة التوافق بين المتغيرين، حيث بلغ معامل التوافق عند مستوى الدلالة (٠,٠٠٣)، وهو دال إحصائياً بشدة على تلك العلاقة.

٣) **دورية المشاركة بالاجتماعات وتنفيذ الأولويات وفق الخطة الموضوعة :**

تضاف دورية المشاركة إلى العوامل الأساسية في تنفيذ الأولويات الموضوعة وفق خطة تنمية القرية، لأن انتظام الحضور بها من قبل المتطوعين يجعلهم على علم ودراية بآلية تنفيذ تلك الأولويات، وما تحتاجه من خطوات للقيام بها، فكلما كان الالتزام بدورية المشاركة من قبل المتطوعين بشكل أفضل وبوتائر زمنية متقاربة كلما كان تنفيذ تلك الأولويات بشكل أفضل.

وفي بيانات الجدول رقم (١٠٨) الذي يوضح توزع أفراد العينة المدروسة حسب دورية المشاركة وتنفيذ الأولويات الموضوعة، يلاحظ أن عينة الدراسة تتركز في كل من يقوم بهذه المهمة دائماً وأحياناً وانخفاضها لمن لا يشارك بمثل هذه المهمة بغض النظر عن دورية المشاركة، فقد كانت نسبة من يقوم بتنفيذ تلك الأولويات دائماً ممن يلتزمون بحضور تلك الاجتماعات بشكل شهري

(٤٦,٤%) لتنخفض بنسبة بسيطة إلى (٤٢,٧%) ممن يقوم منهم بالمساهمة بتنفيذ تلك الأولويات أحياناً. أما نسبة من لا يساهم بتنفيذ تلك الأولويات بالرغم من التزامهم الشهري بحضور تلك الاجتماعات انخفضت بفارق واضح إلى (١٠,٩%). وهذا يمكن أن يكون بسبب الأدوار والمهام الموزعة على المتطوعين حيث تكون مختلفة باختلاف إمكانياتهم وقدراتهم في القيام بمثل هذه الأعمال. أما من يلتزم بحضور تلك الاجتماعات بشكل ربعي تقاربت نسبة كل من يقوم بتنفيذ تلك الأولويات دائماً وأحياناً وبلغتا على التوالي (٤١,٣%) و(٤٠%) وهما منخفضتان نوعاً ما بالنسبة لمن يحضر تلك الاجتماعات بشكل شهري، وتنخفض نسبة كل من يساهم بتلك الأولويات من المتطوعين سواء دائماً أو أحياناً كلما كانت دورية حضورهم لتلك الاجتماعات متباعدة، حيث بلغت نسبة من يلتزم بالحضور حسب الضرورة ممن يقومون بتنفيذ تلك الأولويات دائماً (٣٥,١%) وتساوت نسبة من يقوم بتنفيذها أحياناً ومن لا يقوم بذلك وكانت (٣٢,٤%).

جدول رقم (١٠٨) يبين توزع أفراد العينة حسب دورية المشاركة وتنفيذ الأولويات وفق الخطة الموضوعة

دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية		تنفيذ الأولويات وفق الخطة الموضوعة			المجموع
		دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	
شهرية	التكرار	51	47	12	110
	النسبة	46.4%	42.7%	10.9%	100.0%
ربعية	التكرار	31	30	14	75
	النسبة	41.3%	40.0%	18.7%	100.0%
نصف سنوية	التكرار	7	7	7	21
	النسبة	33.3%	33.3%	33.3%	100.0%
سنوية	التكرار	6	1	4	11
	النسبة	54.5%	9.1%	36.4%	100.0%
حسب الضرورة	التكرار	13	12	12	37
	النسبة	35.1%	32.4%	32.4%	100.0%
المجموع	التكرار	108	97	49	254
	النسبة	42.5%	38.2%	19.3%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.246	.037
N of Valid Cases	254	

ويمكن القول من خلال ما ورد أن الالتزام بحضور دورية تلك الاجتماعات على فترات زمنية متقاربة يؤثر على المساهمة بتنفيذ أولويات القرية بتفاوت بسيط بين من يقوم بذلك دائماً وأحياناً. ولكن تتفاوت النسب بين مستوى المساهمة بتنفيذ تلك الأولويات ودورية تلك الاجتماعات، من هنا يمكن القول بأنه كلما كان الالتزام بدورية تلك الاجتماعات بفترات زمنية منتظمة شهرياً أو ربعياً كلما كان تحقيق التنفيذ بشكل أفضل.

وقد كانت الدلالة الإحصائية تشير إلى علاقة التوافق بين المتغيرين عند مستوى الدلالة (٠,٠٣٧) وهو دال إحصائياً، ولكن عند هذا المستوى يمكن القول بأنها ليست العامل الأهم، حيث يمكن أن يعود تنفيذ تلك الأولويات بشكل دائم أو أحياناً إلى طبيعة الإمكانيات المتاحة وتوفرها سواء من بشرية أو مادية وطبيعة تلك الأولويات، إن كانت ممكنة التحقيق أم غير ممكنة.

٤) دورية المشاركة بالاجتماعات واقتراح مشاريع خارج خطة الدولة :

يعد اقتراح مشاريع خارج خطة الدولة من المبادرات المجتمعية التي يقوم بها المتطوعون من أفراد المجتمع المحلي، ويعد تنفيذ هذه الاقتراحات من الإنجازات التي يمكن أن تدعم العمل التنموي، وبالتالي يمكن أن يساهم هذا الأمر بالتزام المتطوعين لحضور تلك الاجتماعات لدراسة الاقتراحات المطروحة سواء كانت ضمن حدود إمكانية التنفيذ أم ليست في حدوده. وهذا مرتبط بعوامل موضوعية تتعلق بالسياسات والإجراءات على مستوى التخطيط الحكومي، وعوامل ذاتية ترتبط بإمكانية التنفيذ والدعم المادي والبشري الذي يمكن أن يقدم من قبل أفراد المجتمع المحلي، وبالرغم من أن توافر شرط دون آخر يجعل الاقتراحات باقية في حدود الاقتراح فقط لأنها تتجاوز حدود إمكانية المجتمع المحلي، إلا أن هذه المسألة تلزم المتطوعين من لجان التنمية بحضور الاجتماعات والالتزام بها.

وتشير معطيات الجدول رقم (١٠٩) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب دورية اجتماعات مجلس تنمية القرية واقتراح مشاريع خارج خطة الدولة، إلى أن عينة الدراسة تتركز بشكل متقارب بغض النظر عن دورية المشاركة بين من يقوم باقتراح مشاريع خارج خطة الدولة ببعض الأحيان، ومن لا يقوم بطرح مثل هذا الاقتراح، وكانت نسبتهم على التوالي من مجمل العينة (٤٥,٧%) و(٤٠,٩%)، وتنخفض بشكل واضح نسبة من يساهم منهم دائماً في مثل هذا الاقتراح لتصل إلى (١٣,٤%) من مجمل العينة.

جدول رقم (١٠٩) يبين توزع أفراد العينة حسب دورية المشاركة واقتراح مشاريع خارج خطة الدولة

دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية		اقتراح مشاريع خارج خطة الدولة			المجموع
		دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	
شهرية	التكرار	20	48	42	110
	النسبة	18.2%	43.6%	38.2%	100.0%
ربعية	التكرار	7	36	32	75
	النسبة	9.3%	48.0%	42.7%	100.0%
نصف سنوية	التكرار	2	10	9	21
	النسبة	9.5%	47.6%	42.9%	100.0%
سنوية	التكرار	1	6	4	11
	النسبة	9.1%	54.5%	36.4%	100.0%
حسب الضرورة	التكرار	4	16	17	37
	النسبة	10.8%	43.2%	45.9%	100.0%
المجموع	التكرار	34	116	104	254
	النسبة	13.4%	45.7%	40.9%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.130	.821
N of Valid Cases	254	

لذلك كانت نسبة المساهمين في ذلك منخفضة، ولكن بمقارنة تلك النسب وفق اختلاف دورية المشاركة تبين أن أعلى نسبة كانت لمن يحضر تلك الاجتماعات بشكل شهري وبلغت (١٨,٢%)، ومن يساهم منهم أحياناً في اقتراح مشاريع خارج خطة الدولة ارتفعت إلى (٤٣,٦%) لتنخفض إلى (٣٨,٢%) ممن لايقوم منهم باقتراح أي مشروع خارج خطة الدولة.

وفي الواقع إن تقارب النسب فيما بين المتغيرات يشير إلى عدم وجود علاقة محددة وواضحة بينها، لكنها تشير إلى أن الالتزام بحضور دوريات تلك الاجتماعات تساهم في مثل هذه المهمة التي يمكن أن يقوم بها أعضاء لجان التنمية. إلا أن الدلالة الإحصائية لم تشر إلى وجود علاقة توافق بين المتغيرين عند مستوى دلالة بلغ (٠,٨٢١)، وهو غير دال بشدة على عدم التوافق. لذلك يمكن القول بأن فرضية الدراسة لم تثبت صحتها في حدود العينة المدروسة. مما يمكن قوله بأن الاقتراحات تبقى في حدود الاقتراح، ولا تنتقل إلى حيز التنفيذ، وذلك بسبب عدم توافق خطط الدولة مع الخطط التي يقترحها أفراد المجتمع.

٥) **دورية المشاركة بالاجتماعات والتواصل مع الجهة الحكومية في المحافظة :**

قد يكون لدورية اجتماعات مجلس التنمية والتزام الحضور بها دور في تحقيق التواصل مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة لما يمكن أن يطرأ على مهام لجان التنمية من قضايا جديدة في ضوء تلك الاجتماعات تحتاج إلى متابعة وإشراف أو توجيه من قبل تلك الجهة.

وفي الجدول رقم (١١٠) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب دورية اجتماعات مجلس تنمية القرية وتحقيق التواصل مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة تبين أن نسبة من يقوم بالتواصل مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة ببعض الأحيان متقاربة مع من لا يقوم بهذا التواصل، بينما كانت نسبة من يتواصل دائماً منخفضة بغض النظر عن الالتزام بدورية تلك الاجتماعات.

وبالمقارنة التفصيلية يتبين أن النسب تتفاوت فيما بينها على مستوى كل درجة من التواصل، حيث بلغت نسبة من يقومون بهذا التواصل مع الجهة الحكومية ممن يلتزمون بالحضور بشكل شهري في تلك الاجتماعات (٣٨,٢%)، وهي أعلى نسبة قياساً لمن لديهم نفس مستوى الالتزام. وممن يقومون بهذا التواصل أحياناً، فقد بلغت (٣١,٨%) وتقاربت تلك النسبة مع من لا يقومون بمثل هذا التواصل أبداً، وقد بلغت (٣٠%) أما من يلتزم بالحضور بشكل ربعي شكلت نسبة من لا يتواصل منهم أبداً مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة أعلى نسبة وبلغت (٤٢,٧%) لتنخفض إلى (٣٧,٣%) ممن يتواصل منهم أحياناً مع تلك الجهة، وتنخفض بشكل أكبر لمن يتواصل منهم دائماً إلى (٢٠%).

أيضاً نسبة من يحضر تلك الاجتماعات بشكل غير ملتزم وحسب الضرورة ممن كانوا يتواصلون بشكل دائم كانت مخفضة قياساً إلى من يتواصلون أحياناً وممن لا يتواصل منهم مع تلك الجهة أبداً، وبلغت النسبة على التوالي (٢٤,٣%) و(٣٥,١%) و(٤٠,٥%).

يمكن الإشارة في ضوء تلك النسبة إلى أن هذا التفاوت بين المتغيرات بأن دورية الاجتماعات في اجتماعات مجلس التنمية والالتزام الوقتي المتقارب بها يمكن أن يساهم في تحقيق التواصل مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة، نظراً لما قد ينتج عن دورية تلك الاجتماعات من مسائل وقضايا تحتاج إلى مشاورة ومساعدة في الحل، كما أن دورية الاجتماعات تؤثر على هذا التواصل أكثر من حجم المشاركة بالاجتماعات فليس بالضرورة من يشارك بشكل دائم من المتطوعين يمكن أن يلتزم بدورية تلك الاجتماعات بشكل دائم.

جدول رقم (١١٠) يبين توزع أفراد العينة حسب دورية المشاركة والتواصل مع الجهة الحكومية في المحافظة

دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية		التواصل مع الهيئات الحكومية على مستوى المحافظة			المجموع
		دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	
شهرية	التكرار	42	35	33	110
	النسبة	38.2%	31.8%	30.0%	100.0%
ربعية	التكرار	15	28	32	75
	النسبة	20.0%	37.3%	42.7%	100.0%
نصف سنوية	التكرار	3	13	5	21
	النسبة	14.3%	61.9%	23.8%	100.0%
سنوية	التكرار	3	6	2	11
	النسبة	27.3%	54.5%	18.2%	100.0%
حسب الضرورة	التكرار	9	13	15	37
	النسبة	24.3%	35.1%	40.5%	100.0%
المجموع	التكرار	72	95	87	254
	النسبة	28.3%	37.4%	34.3%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.247	.035
N of Valid Cases	254	

لذلك يمكن القول بأن دورية المشاركة تساعد على تحقيق التواصل مع الجهة الحكومية على مستوى المحافظة وخاصة لمن يحضرون تلك الاجتماعات بشكل شهري أو ربعي. وقد أتت الدلالة الإحصائية لتبين علاقة التوافق بين المتغيرين عند مستوى الدلالة (٠,٠٣٥) وهو دال.

٦) دورية المشاركة بالاجتماعات والتواصل مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي :

يمثل التواصل مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي أيضاً إحدى مهام لجان التنمية بمبادرة منهم أو من الجهة الحكومية ذاتها، وخاصة أن تلك الجهة تقع على مسؤوليتها مسألة الإشراف والمتابعة، وإعداد الدورات الخاصة بالبرنامج سواء على المستوى المحيطي أو المحلي. لذلك قد يشكل الالتزام بدورية تلك الاجتماعات أحد الأسس الهامة التي تجعل التواصل ممكنا سواء بالمقابلة الشخصية أو عبر الإجراءات الإدارية، أو من خلال ما تقوم به تلك الجهة من زيارات إشرافية لتلك القرى.

وفي الجدول رقم (١١١) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب دورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية وتحقيق التواصل مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي، يلاحظ أن عينة الدراسة تتركز في فئة من لا يقومون بالتواصل مع الجهة الحكومية في المستوى المركزي، وبلغت

(٥٤,٧%) من مجمل عينة الدراسة، وفي الواقع يفسر هذا الأمر بأن تحقيق هذه المهمة قد تتم عبر أشخاص محددين لنقل أو شرح ما تريد إيصاله لجان التنمية سواء من خلال الزيارات الإشرافية لتلك الجهة أو من خلال مبادرة الأعضاء أنفسهم للقيام بهذا التواصل.

وفي قراءة معمقة لتلك البيانات يلاحظ أن نسبة من لا يتواصلون مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي بلغت (٥٠%) ممن يلتزمون بحضور تلك الاجتماعات بشكل شهري لتنخفض إلى (٤٠,٩%) ممن يقومون بهذا التواصل ببعض الأحيان، ونسبة (٩,١%) ممن يقومون بالتواصل بشكل دائم مع تلك الجهة، وهي نسبة منخفضة قياساً إلى من يحضر تلك الاجتماعات بفترات زمنية متباعدة أي نصف سنوية، أو سنوية أو حسب الضرورة، حيث بلغت نسبة من يتواصلون دائماً على التوالي (١٩%) و(١٨,٢%) و(١٨,٩%)، أما من يقوم بهذا التواصل ببعض الأحيان كانت أعلى نسبة (٤٧,٦%) لمن يلتزمون بالحضور بشكل نصف سنوي وتليها نسبة من يلتزمون بالحضور بشكل شهري وقد بلغت نسبتهم (٤٠,٩%).

جدول رقم (١١١) يبين توزع أفراد العينة حسب دورية المشاركة وتحقيق التواصل المجلس مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي

دورية المشاركة باجتماعات مجلس القرية		التواصل مع الهيئات الحكومية على المستوى المركزي			المجموع
		دائما	أحيانا	لا يتم أبدا	
شهرية	التكرار	10	45	55	110
	النسبة	9.1%	40.9%	50.0%	100.0%
ربعية	التكرار	4	18	53	75
	النسبة	5.3%	24.0%	70.7%	100.0%
نصف سنوية	التكرار	4	10	7	21
	النسبة	19.0%	47.6%	33.3%	100.0%
سنوية	التكرار	2	2	7	11
	النسبة	18.2%	18.2%	63.6%	100.0%
حسب الضرورة	التكرار	7	13	17	37
	النسبة	18.9%	35.1%	45.9%	100.0%
المجموع	التكرار	27	88	139	254
	النسبة	10.6%	34.6%	54.7%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.261	.017
N of Valid Cases		254	

وبالرغم من تباين تلك النسب لصالح من لا يحققون هذه المهمة أبداً بغض النظر عن التزامهم بدورية تلك الاجتماعات، إلا أنه يمكن القول بأن الالتزام بدورية تلك الاجتماعات يحقق عملية التواصل مع الجهة الحكومية على مستوى المركز. وتفسير ذلك أن ما ينجم عن دورية تلك الاجتماعات ومحاضرها من مسائل وقضايا يتم إيصالها من خلال بعض الأعضاء، وليس كلهم، وقد يعود ذلك إلى صعوبة سفر أعضاء لجان التنمية من جميع المحافظات إلى العاصمة دمشق، والسبب الآخر هو قلة الزيارات الإشرافية على مستوى المركز لاعتبارات موضوعية تتعلق بكبر عدد القرى التي يعمل بها البرنامج على مستوى القطر، وعدم وجود كادر كافٍ، لذلك يمكن أن يكون هذا التواصل مع الجهة المسؤولة على مستوى المحافظة أكثر منه على مستوى القرية.

وقد أتت الدلالة الإحصائية لتؤكد العلاقة ما بين الالتزام بدورية تلك الاجتماعات، وتحقيق التواصل مع الجهة المعنية على المستوى المركزي بدلالة وقدرها (٠,٠١٧)، وهو دال على علاقة التوافق بين المتغيرين.

رابعاً- معوقات المشاركة في العمل التطوعي وأثرها على عمل لجان التنمية:

تشكل مشاركة أفراد القرية في العمل التطوعي عاملاً مهماً للأعمال التنموية، أو الأنشطة التي تخص عمل برنامج القرى الصحية من خلال لجان التنمية المنتخبة من قبل أفرادها، وبقدر ما تتوافر الشروط الموضوعية، والذاتية لتحقيق البيئة الاجتماعية الملائمة والمشجعة على ثقافة العمل التطوعي، بقدر ما يستطيع أعضاء لجان التنمية تحقيق المطلوب إنجازه في إطار تنمية القرية، ووجود عمل مثالي خالٍ من الصعوبات والعقبات أمر غير ممكن إلى حد ما، وخاصة فيما يتعلق بالعمل مع المجتمع المحلي، حيث توجد مجموعة من المعوقات المتعددة في وجه تلك المشاركة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية في أداء لجان التنمية. ويتمثل أداء تلك اللجان بوضع خطة التنمية للقرية التي يتم التدريب عليها بالتعاون مع برنامج القرى الصحية، وهي التخطيط وفق الأولويات الهامة وتنفيذها وفق الخطة الموضوعة، وآلية المتابعة والإشراف، بالإضافة إلى اقتراح مشاريع خارج خطط الدولة تكون ممكنة التنفيذ

وتناسب احتياجات أفراد المجتمع المحلي. وقد اعتمدت تلك المهام كمؤشرات يمكن من خلالها قياس هذا الأداء، وذلك بوضع وزن لتلك المؤشرات لتحديد مستوى الأداء الجيد، أو الوسط، أو الضعيف.

أ- معوقات المشاركة في العمل التطوعي ومستوى أداء لجان التنمية :

إن معوقات المشاركة في العمل التطوعي بمختلف أشكالها تكتسب بعدها من خلال وجودها، وتأثيرها مختلف باختلاف درجة وجودها، فهناك معوقات موجودة بشدة واضحة لدرجة أنها تؤثر بشكل سلبي على عمل لجان التنمية، وهناك معوقات تكون موجودة لكن قد لا يشعر أعضاء لجان التنمية بوجودها لتأخذ السمة الأساسية في المجتمع فهي قد تكون موجودة عند البعض وقد لا تكون موجودة عند البعض الآخر، لذلك لا تكون السمة العامة للمجتمع.

وقد تم تقسيم تلك المعوقات إلى خمسة معوقات وهي: معوقات فردية وشخصية، ومعوقات اجتماعية، وثقافية، ومالية، وإدارية. ووضع ثلاث مؤشرات لكل معوق من المعوقات ووضع وزن لها لتحديد المعوقات الموجودة بشدة والموجودة أحياناً والمعوقات غير الموجودة من خلال هذا الوزن.

١) المعوقات الفردية وأداء لجان التنمية :

يمكن تحديد المعوقات الفردية التي تتعلق بالفرد نفسه كغياب الأعمال التطوعية التي تناسب المؤهلات الموجودة لدى أفراد القرية، وعدم وجود الوقت الكافي وصغر السن، وعدم تحمل المسؤولية. وكما هو معلوم أن التطوع في أي مجال من المجالات يحتاج إلى الإمكانيات الفردية والصفات التي ينفرد بها شخص دون آخر.

وقد تبين من خلال قراءة النسب الإحصائية للجدول رقم (١١٢) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب درجة وجود المعوقات الفردية ومستوى أداء لجان التنمية في القرى الصحية أن أعلى نسبة بلغت لمن كان أداؤهم جيد هي (٦١,٥%) في ظل غياب المعوقات الفردية لتنخفض إلى (٣٣,٥%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل معتدل، وإلى (٢٧,٣%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل واضح وشديد، بينما كانت أعلى نسبة لمن اتصف أداؤهم بأنه وسط (٥١,٧%) في ظل وجود المعوقات الفردية بشكل معتدل وتليها نسبة من يتميزون بنفس الأداء في ظل وجود المعوقات بشدة حيث بلغت (٣٦,٤%) لتنخفض بفارق بسيط إلى (٣٤,٦%) في ظل غياب تلك

المعوقات. أما من اتصف أداؤهم بالضعيف كانت أعلى نسبة (٣٦,٤%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل شديد.

جدول رقم (١١٢) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات الفردية وأداء لجان التنمية

المعوقات الفردية			أداء لجان التنمية: جيد	وسط	ضعيف	المجموع
	موجودة بشدة	التكرار	6	8	8	22
		النسبة	27.3%	36.4%	36.4%	100.0%
	موجودة باعتدال	التكرار	81	125	36	242
		النسبة	33.5%	51.7%	14.9%	100.0%
	غير موجودة	التكرار	16	9	1	26
		النسبة	61.5%	34.6%	3.8%	100.0%
المجموع		التكرار	103	142	45	290
		النسبة	35.5%	49.0%	15.5%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.231	.003
	N of Valid Cases	290	

كما يلاحظ انخفاض نسبة من كان أداؤهم جيداً في ظل وجود تلك المعوقات قياساً إلى من كان أداؤهم ضعيفاً كما كان العكس في ظل غياب تلك المعوقات، فقد ارتفعت نسبة من كان أداؤهم جيداً قياساً إلى من كان أداؤهم ضعيفاً من أفراد العينة المدروسة. مما يمكن القول بأن لجان التنمية يحتاجون إلى مساندة أفراد القرية للقيام بالأعمال التطوعية التي تلبي مكونات البرنامج في القرية، وهذا مرتبط بتفاوت وجود المعوقات الفردية لأن العمل التطوعي يحتاج إلى الجرأة في التعامل مع المجتمع المحلي وتوفر الوقت الكافي. بالإضافة إلى وجود المؤهلات التي تمكنهم من تلك المشاركة. فكلما قلت تلك العقبات كلما أثر على أداء لجان التنمية بشكل إيجابي مما يساهم في العمل البناء والجاد وتوفير الطاقات والجهود للنهوض بالقرية نحو الأفضل.

وقد أكدت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق على وجود العلاقة القوية بين هذا النوع من المعوقات التي تواجه مشاركة أفراد المجتمع المحلي في العمل التطوعي ومستوى أداء لجان التنمية، حيث بلغ مستوى دلالة معامل التوافق بين المتغيرين (٠,٠٠٣) وهو دال بشدة .

٢) **المعوقات الشخصية وأداء لجان التنمية :**

تشكل الصفات الشخصية لدى أفراد المجتمع المحلي كالخجل والحرج، والأنانية وضعف الثقة بالنفس، عقبة لمشاركتهم التطوعية بالأنشطة التي يحتاجها تنفيذ البرنامج، وبالتالي يمكن أن

يؤثر على أداء لجان التنمية، وخاصة أن هذا الأداء يحتاج إلى دعم من أفراد المجتمع ممن تتوفر لديهم الجرأة والقدرة على إجراء زيارات منزلية، والتحاور مع أفراد المجتمع المحلي فيما يخص القضايا والأنشطة التنموية، وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة ذات الطابع الثقافي لما تتطلبه من تغيير في بعض السلوكيات والأفكار الخاطئة، وتحديداً في المجال الصحي التي قد تجد صعوبة لتبنيها من قبل أفراد المجتمع المحلي.

جدول رقم (١١٣) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات الشخصية وأداء لجان التنمية

المعوقات الشخصية		أداء لجان التنمية			المجموع
		جيد	وسط	ضعيف	
موجودة بشدة	التكرار	5	8	3	16
	النسبة	31.3%	50.0%	18.8%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	63	95	39	197
	النسبة	32.0%	48.2%	19.8%	100.0%
غير موجودة	التكرار	35	39	3	77
	النسبة	45.5%	50.6%	3.9%	100.0%
المجموع	التكرار	103	142	45	290
	النسبة	35.5%	49.0%	15.5%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.200	.016
N of Valid Cases		290	

وتشير معطيات الجدول رقم (١١٣) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب درجة وجود المعوقات الشخصية ومستوى أداء لجان التنمية إلى تفاوت النسب بين تنوع درجة وجود تلك المعوقات ومستويات الأداء المختلفة تارة وتقاربها في بعض المستويات تارة أخرى، حيث بلغت أعلى نسبة لمن كان أداؤهم جيداً (٤٥,٥%) في ظل غياب تلك المعوقات، لتنخفض إلى (٣١,٣%) في ظل وجودها بشكل شديد في القرية، وبلغت أعلى نسبة لمن كان أداؤهم وسط (٥٠,٦%) في ظل غياب تلك المعوقات وكادت تتساوى في ظل وجود تلك المعوقات بشدة لتنخفض بفارق بسيط إلى (٤٨,٢%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل معتدل لدى أبناء القرية، كما تقاربت نسبة من كان

أداؤهم ضعيفاً في ظل وجود تلك المعوقات بشدة وبشكل معتدل وبلغت على التوالي (١٨,٨%) و(١٩,٨%).

ويمكن القول من خلال قراءة تلك النسب إلى أن المعوقات الشخصية لمشاركة الأفراد في العمل التطوعي الذي يمكن أن تحتاجه أنشطة برنامج القرى الصحية في القرية تؤثر على أداء لجان التنمية، حيث يكون أعلى مستوى في ظل غياب تلك المعوقات، ولكن بالرغم من ذلك أشارت البيانات أيضاً إلى ارتفاع نسبة المتطوعين ممن كان أداؤهم يتصف بالجيد في ظل وجود تلك المعوقات بشكل شديد بالمقارنة مع من كان مستوى أداؤه ضعيفاً من أفراد العينة. وهذا يشير إلى أن مع وجود تلك العقبات يمكن أن يستطيع لجان التنمية تجاوزها مما يجعلهم يقومون بتنفيذ مهامهم دون مساندة أفراد القرية في بعض الأحيان. ولكن بشكل عام يلاحظ أن غياب تلك المعوقات يساهم في رفع مستوى أداء لجان التنمية، وهذا ما أكدته الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق بين المتغيرين حيث بلغ عند مستوى الدلالة (٠,٠١٦)، وهو دال إحصائياً على تلك العلاقة.

٣) **المعوقات الاجتماعية وأداء لجان التنمية :**

تتضمن المعوقات الاجتماعية الإطار العلائقي لأفراد المجتمع المحلي كوجود نزاعات عائلية، وما ينجم عنها من ضعف العلاقات الاجتماعية ما بين أفراد القرية بشكل عام. وبالتالي ينشأ عنه ضعف التفاعل مابين أهل القرية وأصحاب القرار فيها. لذلك تعد من أهم المعوقات التي يمكن أن تواجه العمل التطوعي وخاصة أن ثقافة العمل التطوعي تحتاج إلى تماسك المجتمع وتضامنه.

ويبين الجدول رقم (١١٤) توزع أفراد العينة المدروسة حسب درجة وجود المعوقات الاجتماعية للمشاركة في العمل التطوعي ومستوى أداء لجان التنمية، ويلاحظ فيه بأن أعلى نسبة لأفراد العينة المدروسة ممن تميز أداؤهم بالجيد هي (٥٨,٣%) في ظل غياب المعوقات الاجتماعية، لتنخفض إلى (١١,١%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل شديد. بينما كانت أعلى نسبة ممن تميز أداؤهم بالوسط (٥٤%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل معتدل، أما من كان أداؤهم ضعيفاً كانت أعلى نسبة (٣٨,٩%) في ظل وجود تلك المعوقات بشدة في المجتمع.

جدول رقم (١١٤) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات الاجتماعية وأداء لجان التنمية

المعوقات الاجتماعية			أداء لجان التنمية			المجموع
			جيد	وسط	ضعيف	
	موجودة بشدة	التكرار	2	9	7	18
		النسبة	11.1%	50.0%	38.9%	100.0%
	موجودة باعتدال	التكرار	59	108	33	200
		النسبة	29.5%	54.0%	16.5%	100.0%
	غير موجودة	التكرار	42	25	5	72
		النسبة	58.3%	34.7%	6.9%	100.0%
المجموع		التكرار	103	142	45	290
		النسبة	35.5%	49.0%	15.5%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.304	.000
N of Valid Cases		290	

ومن خلال قراءة تلك النسب وتفاوتها يلاحظ وجود علاقة بين درجة وجود تلك المعوقات وتأثيرها على مستوى أداء لجان التنمية. ويمكن تفسير ذلك أن وجود تلك المعوقات غير واضح بشكل شديد في مجتمع الدراسة وخاصة أن العينة تركزت في من يرى بأن تلك المعوقات موجودة بشكل معتدل. مما يشير إلى وجود إحساس قوي بالانتماء للمجتمع المحلي، بالإضافة إلى أن تلك اللجنة هم من قادة الرأي ممن يؤثرون بالمجتمع، ويتمتعون بقدرة على حل النزاعات بين أفراد القرية وخلق الظروف الإيجابية للتفاعل مابين أفرادها، مما يشكل بيئة جيدة للتماسك الاجتماعي تفرضه الطبيعة الاجتماعية والثقافية في المجتمع الريفي. وتؤكد تلك النتيجة الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق والارتباط بين المتغيرين، فمستوى دلالة معامل التوافق (٠,٠٠٠) وهو دال بشدة على العلاقة بينهما.

٤) المعوقات الثقافية وأداء لجان التنمية :

تشمل تلك المعوقات عدة مؤشرات سلبية ترتبط بعدم القناعة بروح العمل الجماعي، وغياب التربية الأسرية بين أبناء المجتمع التي تعزز العمل التطوعي منذ الصغر، وكذلك التركيز على العمل الخيري وأهميته أكثر من أي عمل آخر.

وباستقراء بيانات الجدول رقم (١١٥) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب درجة وجود المعوقات الثقافية وأداء لجان التنمية، يلاحظ أن نسبة أعضاء لجان التنمية ممن كان أداؤهم جيداً بلغت (٥٩,١%) في ظل غياب وجود المعوقات الثقافية للمشاركة في العمل التطوعي في القرية، وتنخفض إلى (١١,٥%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل واضح، وشكلت أعلى نسبة لمن اتصف أداؤهم بالوسط (٥٢,٣%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل معتدل، بينما كانت أعلى نسبة لمن اتصف أداؤهم بالضعيف (٤٢,٣%) في ظل وجود المعوقات الثقافية بشدة.

بالرغم من أن مجمل أفراد العينة يجدون أن تلك المعوقات موجودة بشكل معتدل، وهي ليست موجودة بشدة في المجتمع، إلا أن النسب المئوية تشير إلى ارتفاع نسبة لجان التنمية المتطوعين ممن يتميز أداؤهم بأنه جيد في ظل غياب تلك المعوقات، وانخفاضها في ظل وجود تلك المعوقات بشكل شديد. كما أن النسب في مستوى أداء لجان التنمية تتفاوت في كل درجة من درجات وجود تلك المعوقات أو عدم وجودها.

جدول رقم (١١٥) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات الثقافية وأداء لجان التنمية

المعوقات الثقافية		أداء لجان التنمية: جيد	وسط	ضعيف	المجموع
موجودة بشدة	التكرار	3	12	11	26
	النسبة	11.5%	46.2%	42.3%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	74	115	31	220
	النسبة	33.6%	52.3%	14.1%	100.0%
غير موجودة	التكرار	26	15	3	44
	النسبة	59.1%	34.1%	6.8%	100.0%
المجموع	التكرار	103	142	45	290
	النسبة	35.5%	49.0%	15.5%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.298	.000
N of Valid Cases	290	

مما يمكن القول بأن المعوقات الثقافية تؤثر بشكل أو بآخر على أداء لجان التنمية، ذلك أن غياب بيئة ثقافية داعمة للعمل التنموي في إطار مفهوم المواطنة، والمسؤولية، والمشاركة بالهم العام

من قبل أفراد المجتمع المحلي يساهم بدرجة متوسطة في التأثير على أداء لجان التنمية، وخاصة أن العمل بمفاهيم برنامج القرى الصحية، وإن توفرت بيئة ثقافة العمل الخيري لابد أن ترتبط تلك الثقافة بثقافة العمل التطوعي التي قد ترتكز على أرضية مختلفة من المفاهيم والسلوكيات التي تصب في الصالح العام، وإن لم تتوفر تلك الركيزة لابد من توظيف تلك الثقافة في الإطار التنموي.

وتشير الدلالة إحصائية إلى وجود علاقة بين المتغيرين، بين درجة المعوقات الثقافية ومستوى أداء لجان التنمية، حيث كانت دلالة معامل التوافق (٠,٠٠٢)، وهو دال بشكل قوي على أهمية البيئة الثقافية الداعمة لأداء لجان التنمية بشكل جيد.

٥) المعوقات المالية وأداء لجان التنمية :

ترتبط المعوقات المالية بغياب الحافز المادي للمتطوعين وسلبية أهالي القرية في جمع التبرعات التي قد تساهم في تنفيذ أولويات تنموية للقرية تعود بالفائدة العامة لأفراد المجتمع المحلي، وخاصة أن تنفيذ برنامج القرى الصحية يقوم على مبدأ التشاركية، كما أن تدني مستوى المعيشة لأهالي القرية يمكن أن يمنعهم من المشاركة في العمل التطوعي والاتجاه نحو استثمار الوقت لإيجاد مردود مادي لتحسين مستوى معيشتهم. وتؤثر مثل هذه المعوقات على أداء لجان التنمية ويختلف باختلاف درجة وجودها.

جدول رقم (١١٦) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات المالية وأداء لجان التنمية

المعوقات المالية		أداء لجان التنمية			المجموع
		جيد	وسط	ضعيف	
موجودة بشدة	التكرار	29	42	22	93
	النسبة	31.2%	45.2%	23.7%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	61	91	21	173
	النسبة	35.3%	52.6%	12.1%	100.0%
غير موجودة	التكرار	13	9	2	24
	النسبة	54.2%	37.5%	8.3%	100.0%
المجموع	التكرار	103	142	45	290
	النسبة	35.5%	49.0%	15.5%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.185	.036
N of Valid Cases		290	

تشير معطيات الجدول رقم (١١٦) الذي يبين توزع أفراد عينة الدراسة حسب درجة وجود المعوقات المالية ومستوى أداء لجان التنمية إلى أن نسبة لجان التنمية ممن تميز أداؤهم بالجيد ارتفعت في ظل غياب تلك المعوقات، فبلغت (٥٤,٢%) كما أن نسبتهم انخفضت في ظل وجود تلك المعوقات بشكل شديد وبلغت (٣١,٢%). أما نسبة لجن التنمية ممن كان أداؤهم متوسطاً كانت الأعلى في ظل وجود تلك المعوقات بشكل معتدل، وقد بلغت (٥٢,٦%) وانخفضت نسبتهم إلى (٤٥,٢%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل شديد، بينما كانت نسبة لجان التنمية ممن اتصف أداؤهم بالضعيف مرتفعة في ظل وجود تلك المعوقات بشدة في القرية وبلغت (٢٣,٧%).

وضحت تلك النسب بأن درجة وجود المعوقات المالية يؤثر على أداء لجان التنمية التي قد تكون ضرورية لتحقيق الاحتياجات التنموية. لذلك يمكن القول بأنه كلما كانت المعوقات المالية في المجتمع المحلي موجودة بشدة كلما كان أداء لجان التنمية ضعيفاً، والعكس صحيح، ويؤكد التحليل الإحصائي للنسب المئوية الارتباط الشديد بين المتغيرين لتصل دلالة معامل التوافق إلى (٠,٠٣٦) وهو دال إحصائياً.

٦) **المعوقات الإدارية وأداء لجان التنمية :**

تعد المعوقات الإدارية من جملة المعوقات التي تواجه العمل التطوعي وتقوم أسسها في هذا البحث على التفرد والمركزية باتخاذ القرار في قضايا تتعلق بوضع خطة تنمية القرية بما فيها تحديد الاحتياجات والأولويات، وقلة الدورات والبرامج التدريبية، وعدم تقدير الجهود التطوعية والمتطوعين، مما تؤثر تلك المعوقات على مستوى أداء لجان التنمية.

وتبين معطيات الجدول رقم (١١٧) لتوزع أفراد العينة المدروسة حسب درجة وجود تلك المعوقات ومستوى أداء لجان التنمية أن نسبة أفراد العينة من لجان التنمية ممن كان أداؤهم جيداً شكلت (٣٠,٤%) في ظل وجود المعوقات التنظيمية والإدارية بشكل شديد، بينما ارتفعت نسبتهم نوعاً ما إلى (٣٥,٧%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل معتدل لترتفع بفارق كبير إلى (٥٠%) في ظل غياب تلك المعوقات. في حين نسبة لجان التنمية ممن تميز أداؤهم بالمتوسط تقاربت بشكل شديد بوجود تلك المعوقات أو عدم وجودها، وقد بلغت نسبتهم في ظل وجود تلك المعوقات بشدة (٤٩,٤%) و(٤٨,٦%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل معتدل، وارتفعت بفارق بسيط إلى (٥٠%) في ظل غياب تلك المعوقات. ويلاحظ هنا عدم وجود فوارق واضحة يمكن أن يستدل

من خلالها على علاقة درجة وجود المعوقات بأداء لجان التنمية الذي يتصف بالاعتدال، وتشكل أعلى نسبة للجان التنمية ممن اتصف أداؤهم بالضعيف (٢٠,٣%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل واضح وشديد في القرية.

ومن خلال قراءة تلك النسب لم يلحظ فروق واضحة على الأقل في مستوى أداء لجان التنمية المتوسط بمختلف درجات وجود تلك المعوقات، إلا أنه يمكن استشفاف وجود علاقة مابين درجة وجود تلك المعوقات وأداء لجان التنمية في المستوى الجيد والضعيف، وخاصة أن التغلب على تلك المعوقات مرتبط بتنمية المهارات التدريبية واتباع الأسلوب التشاركي في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى دعم الجهود التطوعية مهما كانت ضئيلة، لأن هذا يشكل حافزاً لإنجاز ما يطلب من لجنة التنمية بشكل صحيح وسريع.

جدول رقم (١١٧) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات الإدارية وأداء لجان التنمية

المعوقات الإدارية			أداء لجان التنمية			المجموع
			جيد	وسط	ضعيف	
	موجودة بشدة	التكرار	24	39	16	79
		النسبة	30.4%	49.4%	20.3%	100.0%
	موجودة باعتدال	التكرار	66	90	29	185
		النسبة	35.7%	48.6%	15.7%	100.0%
	غير موجودة	التكرار	13	13	0	26
		النسبة	50.0%	50.0%	.0%	100.0%
المجموع		التكرار	103	142	45	290
		النسبة	35.5%	49.0%	15.5%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.157	.120
N of Valid Cases		290	

وبالرغم من وجود قراءة العلاقة بين المتغيرين، إلا أن التحليل الإحصائي للنسب المئوية لم يأتِ بدلالة تشير إلى التوافق بينهما، حيث كان مستوى دلالة التوافق (٠,١٢٠) وهو غير دال إحصائياً.

ب- معوقات المشاركة في العمل التطوعي والتفاعل بين أعضاء لجنة التنمية :

ترتبط تلك المعوقات على اختلاف أنواعها أو أشكالها بشكل التفاعل والعلاقة ما بين أعضاء لجان التنمية التي تتشكل كمجموعة تنظيمية تقوم بمبادرة مجمعية، سواء من نواحي تلبية الاحتياجات الأساسية وطريقة تلبيتها، أو من نواحي أخرى ترتبط بتنفيذ الأنشطة الاجتماعية، أو الثقافية التي تحتاجها القرية. وقد يكون شكل التفاعل من خلال العلاقة التي تربط أعضاء لجنة التنمية في عملية التواصل والاستجابة المتبادلة لأفراد المجتمع المحلي في مواقف الحياة الاجتماعية، وتستند تلك العملية على الأخذ والعطاء بين الأفراد أو الجماعات وهذا يساهم في تشكيل التقارب بين الناس، وقد يأخذ عدة أشكال كالتعاون في إطار تحقيق التكامل والمشاركة في إيجاد الحلول وإما يكون التفاعل قائم على التنافس مما يولد روح المبادرة والإقدام على انجاز ما يمكن إنجازه في الأنشطة التطوعية، أو تكون علاقة عدائية قائمة على التنافر والتناحر بين أعضاء لجان التنمية. كما تتصف العلاقات في مجتمع القرية بالتساند والترابط والتطوع فيه يؤدي وظيفة اجتماعية وضرورية على الأصعدة كافة.

١) **المعوقات الفردية وتفاعل أعضاء لجان التنمية :**

إن طبيعة العلاقة بين أعضاء لجان التنمية تشكل المحور الأساسي للتنظيم المجتمعي كلجنة تنمية لديها مهامها وقبولها في المجتمع المحلي، فالتفاعل الجيد والإيجابي يشكل أحد الأسس القوية لأداء لجان التنمية الفاعل. لذلك غياب أو وجود بعض المعوقات الفردية التي قد تم شرحها سابقاً تؤثر في شكل تلك العلاقة التي يتم من خلالها التفاعل مابين أعضاء اللجنة، فتلك المعوقات يمكن أن تؤثر على التفاعل الإيجابي الذي يسرع من وتيرة العمل، وبالتالي يمكن أن تؤدي لجنة التنمية عملها بشكل جيد، وقد يكون هذا الأمر شرط ضروري ولكن غير أساسي. وللتحقق من هذا الفرض يمكن قراءة معطيات الجدول رقم (١١٨) الذي يبين توزع أفراد العينة المدروسة حسب درجة وجود المعوقات الفردية وتفاعل أعضاء لجان التنمية، حيث يلاحظ أن شكل العلاقة التكاملية ما بين أعضاء لجان التنمية شكلت نسبة عالية من مجمل العينة، وبلغت (٧٤,٥%) وهذه إشارة إلى أن هناك تنظيم لأدوار اللجان وأعضاءها. أما عن علاقة وجود المعوقات الفردية تبين أن نسبة أعضاء لجان التنمية ممن تجمعهم علاقة تكاملية بلغت (٨٨,٥%) في ظل غياب المعوقات الفردية،

و(٣٦,٦%) في ظل وجود تلك المعوقات بشدة في القرية، و(٧٤%) ممن يتميزون بتلك العلاقة في ظل وجود هذه المعوقات بشكل معتدل في القرية.

جدول رقم (١١٨) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات الفردية وتفاعل أعضاء لجان التنمية

المعوقات الفردية		تفاعل أعضاء لجان التنمية			المجموع
		تكاملية	عدائية	تنافسية	
موجودة بشدة	التكرار	14	3	5	22
	النسبة	63.6%	13.6%	22.7%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	179	12	51	242
	النسبة	74.0%	5.0%	21.1%	100.0%
غير موجودة	التكرار	23	0	3	26
	النسبة	88.5%	.0%	11.5%	100.0%
المجموع	التكرار	216	15	59	290
	النسبة	74.5%	5.2%	20.3%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.149	.161
N of Valid Cases		290	

أما نسبة من تتصف لديهم العلاقة بالعدائية في ظل وجود تلك المعوقات بشدة بلغت (١٣,٦%)، وانعدمت نسبتهم في ظل غياب تلك المعوقات، بينما شكل التفاعل بين أعضاء لجان التنمية القائم على التنافس في إنجاز ما هو مطلوب كانت مرتفعة في ظل وجود تلك المعوقات بشكل شديد ومنخفضة في ظل غيابها، وبلغت على التوالي (٢٢,٧%) و (١١,٥%).

تبين تلك النسب وجود فوارق في النسب المئوية لصالح العلاقة التكاملية على اختلاف درجة وجود المعوقات الفردية وغيابها أو على مستوى كل درجة منها، حيث يمكن القول بأن غياب تلك المعوقات يساعد في وجود تفاعل بين أعضاء لجان التنمية قائم على التكامل والتعاون بشكل أساسي. إلا أنه لم تشر الدلالة الإحصائية للنسب المئوية إلى وجود ارتباط أو علاقة توافق بين المتغيرين بدلالة ضعيفة جداً لمعامل التوافق وهي (٠,١٦١) وهو غير دال أبداً. ويمكن أن يفسر ذلك بأن أعضاء لجان التنمية معتمدون على أنفسهم أكثر من اعتمادهم على المبادرات الفردية التي قد تكون مطلوبة لإنجاز عملهم، وبالتالي هذا لا يؤثر على تفاعلهم مع بعضهم.

٢) **المعوقات الشخصية وتفاعل أعضاء لجان التنمية :**

تتجلى المعوقات الشخصية بخجل أفراد المجتمع المحلي من ذكور أو إناث في المشاركة بالعمل التطوعي، أو ضعف الثقة بإمكانياتهم للقيام بأعمال تطوعية، أو الأنانية وحب الذات النابع من عدم الحس بالمسؤولية تجاه الهم العام، تلك المعوقات قد تؤثر على تفاعل أعضاء لجان التنمية، مما ينعكس بشكل سلبي على أدائهم في تنظيم العمل المجتمعي في القرية وبالتالي يمكن أن يساهم هذا الأمر بشكل أو بآخر في تحديد سمة تلك العلاقة فيما بينهم.

وتشير معطيات الجدول رقم (١١٩) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب درجة وجود المعوقات الشخصية وتفاعل أعضاء لجان التنمية إلى أن نسبة أعضاء لجان التنمية ممن تربطهم علاقة تكاملية بلغت (٨٧%) في ظل غياب المعوقات الشخصية، حيث يسود التعاون والمساندة في تنفيذ الأعمال التطوعية نظراً لما تحتاجه تلك الأعمال من أفراد يتصفون بالتضحية والإيثار، بينما شكلت نسبة أعضاء لجان التنمية ممن تربطهم نفس العلاقة (٧٥%) بوجود تلك المعوقات بشكل شديد، وتتساوى نسبة أعضاء لجان التنمية ممن تربطهم علاقة عدائية وتنافسية في ظل وجود تلك المعوقات بالدرجة نفسها حيث بلغت (١٢,٥%). ولكن تنعدم نسبة أعضاء لجان التنمية ممن تتصف علاقتهم بالعدائية في ظل غياب تلك المعوقات، وترتفع إلى (١٣%) ممن تتصف علاقتهم بالتنافسية.

جدول رقم (١١٩) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات الشخصية وتفاعل أعضاء لجان التنمية

المعوقات الشخصية		تفاعل أعضاء لجان التنمية: تكاملية	عدائية	تنافسية	المجموع
موجودة بشدة	التكرار	12	2	2	16
	النسبة	75.0%	12.5%	12.5%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	137	13	47	197
	النسبة	69.5%	6.6%	23.9%	100.0%
غير موجودة	التكرار	67	0	10	77
	النسبة	87.0%	.0%	13.0%	100.0%
المجموع	التكرار	216	15	59	290
	النسبة	74.5%	5.2%	20.3%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.203	.015
N of Valid Cases		290	

ما يمكن قوله من خلال البيانات الواردة بأن العلاقة بين المعوقات الشخصية بمختلف درجة وجودها وتفاعل أعضاء لجان التنمية موجودة وخاصة في غياب تلك المعوقات، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة من يتمتعون بعلاقة تكاملية. سواء وجدت تلك المعوقات أم لم توجد، ولكن ظهرت بوضوح في غياب تلك المعوقات، والدلالة الإحصائية أشارت إلى وجود توافق في العلاقة بين المتغيرين، فقد كان مستوى الدلالة (٠,٠١٥) وهو دال بقوة على تلك العلاقة.

٣) **المعوقات الاجتماعية وتفاعل أعضاء لجان التنمية :**

يمكن أن تكون المعوقات الاجتماعية أشد تأثيراً من غيرها في تحديد طبيعة التفاعل مابين أعضاء لجان التنمية، كون تلك المعوقات تحدد بالتفاعل الكلي لأفراد المجتمع المحلي في إطار العلاقات الاجتماعية التي تحددها طبيعة البيئة الريفية القائمة على نظم القرابة أو الانتماء العائلي. فوجود أي خلاف أو نزاع ما بين أفراد القرية سواء على مستوى أسرة واحدة، أو عدة أسر يؤثر على العلاقات العامة في المجتمع المحلي، وفي الواقع لجنة التنمية تنتمي لهذا المجتمع، وهي جزء من النسق الثقافي والاجتماعي للقرية تتأثر وتؤثر بتلك العلاقات.

ويوضح الجدول رقم (١٢٠) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب درجة وجود المعوقات الاجتماعية وتفاعل أعضاء لجان التنمية، أن أفراد لجان التنمية ممن يتمتعون بعلاقة تكاملية بلغت أعلى نسبة في ظل غياب تلك المعوقات (٨٨,٩%) وانخفضت إلى (٦١,١%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل شديد، أما أعضاء لجان التنمية ممن تتصف علاقتهم بالعدائية بلغت أعلى نسبة (١٦,٧%) في ظل وجود تلك المعوقات بشدة، و(٢٢,٢%) لمن يأخذ التفاعل فيما بينهم الشكل التنافسي، وكلتا النسبتان مرتفعتان مقارنة مع غياب تلك المعوقات.

تشير تلك النسب على وجود علاقة قوية بين غياب أو وجود تلك المعوقات وطبيعة التفاعل بين أعضاء لجان التنمية، حيث تشكل العلاقات الاجتماعية العامة في القرية الوعاء الأساسي للعلاقات بين أعضاء لجان التنمية المنتخبة أصلاً من أبناء القرية، وبقدر ما يشكل التماسك الاجتماعي والتضامن السمة الأساسية للمجتمع المحلي بقدر ما تنعكس على طابع العلاقة بين أعضاء لجنة التنمية.

جدول رقم (١٢٠) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات الاجتماعية وتفاعل أعضاء لجان التنمية

المعوقات الاجتماعية		تفاعل أعضاء لجان التنمية			المجموع
		تكاملية	عدائية	تنافسية	
موجودة بشدة	التكرار	11	3	4	18
	النسبة	61.1%	16.7%	22.2%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	141	11	48	200
	النسبة	70.5%	5.5%	24.0%	100.0%
غير موجودة	التكرار	64	1	7	72
	النسبة	88.9%	1.4%	9.7%	100.0%
المجموع	التكرار	216	15	59	290
	النسبة	74.5%	5.2%	20.3%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.221	.005
N of Valid Cases		290	

ويؤكد تلك العلاقة والرابط القوي بين المتغيرين وجود الدلالة الإحصائية للنسب المئوية وبدرجة واضحة فكانت دلالة معامل التوافق (٠,٠٠٥) وهي دالة إحصائياً.

٤) المعوقات الثقافية وتفاعل أعضاء لجان التنمية :

إن وجود بيئة ثقافية داعمة للمشاركة المجتمعية التي تعتمد على العمل التطوعي تؤسس إلى شبكة من العلاقات الودية والجيدة بين أفراد لجان التنمية، في إطار تفاعل لجان التنمية الإيجابي لتحقيق احتياجات القرية بأشكالها كافة. وبالتالي وجود معوقات ثقافية تتعلق بعدم تبني قيم العمل الجماعي وروح المبادرة، أو التركيز على المجال الخيري دون غيره من المجالات الأخرى كل ذلك يمكن أن يؤثر على التفاعل الإيجابي لأعضاء لجان التنمية.

ومن قراءة معطيات الجدول رقم (١٢١) الذي يوضح توزع أفراد العينة حسب درجة وجود المعوقات الثقافية وتفاعل أعضاء لجان التنمية، يتبين أن نسبة أعضاء لجان التنمية ممن يتمتعون بعلاقة تكاملية في ظل وجود المعوقات الثقافية بشكل شديد بلغت نسبتهم (٥٧,٧%)، وهي منخفضة جداً قياساً إلى من يتمتعون بنفس العلاقة في ظل وجود تلك المعوقات أحياناً، حيث بلغت نسبتهم (٧٣,٦%). وشكلت نسبة (٨٨,٦%) لأفراد العينة المدروسة لنفس شكل العلاقة في غياب تلك المعوقات وهي أعلى نسبة.

جدول رقم (١٢١) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات الثقافية وتفاعل أعضاء لجان التنمية

المعوقات الثقافية			تفاعل أعضاء لجان التنمية			المجموع
			تكاملية	عدائية	تنافسية	
	موجودة بشدة	التكرار	15	3	8	26
		النسبة	57.7%	11.5%	30.8%	100.0%
	موجودة باعتدال	التكرار	162	11	47	220
		النسبة	73.6%	5.0%	21.4%	100.0%
	غير موجودة	التكرار	39	1	4	44
		النسبة	88.6%	2.3%	9.1%	100.0%
المجموع		التكرار	216	15	59	290
		النسبة	74.5%	5.2%	20.3%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.175	.056
N of Valid Cases	290	

أما من يتميزون بعلاقة عدائية بلغت نسبتهم (١١,٥%) في ظل وجود تلك المعوقات بشكل شديد مقابل (٢,٣%) في ظل غياب تلك المعوقات، ونسبة أعضاء لجان التنمية ممن يتميزون بعلاقة تنافسية أيضاً ارتفعت نسبتهم في ظل وجود تلك المعوقات بشدة مقارنة مع غيابها وكانت على التوالي (٣٠,٨%) و(٩,١%).

وبشكل عام يمكن القول من خلال تلك الفوارق التي أشارت إليها النسب المئوية بأن المعوقات الثقافية تلعب دوراً في تحديد شكل العلاقة ما بين أعضاء لجنة التنمية، فالبيئة الثقافية المشجعة والداعمة للمشاركة المجتمعية التطوعية تعزز التفاعل ما بين أعضاء لجان التنمية. إلا أن التحليل الإحصائي لم يشر إلى وجود التوافق بين متغيري الدراسة حيث بلغ مستوى دلالة معامل التوافق (٠,٠٥٦) وهو غير دال إحصائياً.

٥) المعوقات المالية وتفاعل أعضاء لجان التنمية:

وجود التفاعل الإيجابي مابين أعضاء لجان التنمية يتعزز بشكل أكبر في توفير الدعم المالي الذي يمكن أن يقدمه المتطوعون وأفراد المجتمع المحلي على شكل تبرعات مادية أو عينية من جانب، ومن جانب آخر من خلال التحفيز المادي للمتطوعين في البرنامج لتحقيق الاستمرارية في المشاركة التطوعية بما يخدم أبناء القرية بشكل عام. وفي حال غياب تلك المعوقات وقدرة أفراد المجتمع المحلي

على توفير الدعم المادي، ولو كان جزء بسيط، يساهم في خلق العلاقة الجيدة، وبالتالي التفاعل الإيجابي بين أعضاء لجان التنمية. وخاصة أن تحديد الأولويات وآلية تنفيذها يحتاج بعضها إلى دعم مادي، إما بتبرعات عينية تختلف باختلاف الاحتياجات، أو التبرع بقطعة أرض مثلا لبناء مدرسة،.. وبمشاركة من الجهود الحكومية لإنجاز ما هو مطلوب. ففي حال عدم تأمين مثل هذا الدعم قد تدخل العلاقة ما بين أعضاء لجان التنمية في الإطار السلبي مما يؤثر على سير البرنامج بشكل عام.

وتشير النسب المئوية للجدول رقم (١٢٢) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب درجة وجود المعوقات المالية والتفاعل بين أعضاء لجان التنمية إلى أن أعلى نسبة شكلت (٨٧,٥%) لأفراد عينة الدراسة ممن يتمتعون بعلاقة تكاملية، في ظل غياب المعوقات المالية في المجتمع المحلي، وتنخفض نسبتهم في ظل وجود تلك المعوقات بشدة حيث بلغت (٥٩,١%)، أما نسبتهم في ظل وجود تلك المعوقات بشكل معتدل بلغت (٨٠,٩%).

وبشكل عام كانت تلك للسب مرتفعة جداً قياساً إلى طبيعة العلاقة التي تتسم بالعدائية والتنافسية فيما بين أعضاء لجان التنمية. فقد انعدمت نسبة أعضاء لجان التنمية التي تتصف علاقتهم بالعدائية في ظل غياب تلك المعوقات مقابل (٨,٦%) في ظل وجودها بشكل شديد. وارتفعت نسبة أعضاء لجان التنمية ممن اتصفت علاقتهم بالتنافسية في ظل وجود تلك المعوقات بشدة مقابل غيابها، وبلغت على التوالي (٣٢,٣%) و(١٢,٥%).

جدول رقم (١٢٢) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات المالية وتفاعل أعضاء لجان التنمية

المعوقات المالية		تفاعل أعضاء لجان التنمية: تكاملية	عدائية	تنافسية	المجموع
موجودة بشدة	التكرار	55	8	30	93
	النسبة	59.1%	8.6%	32.3%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	140	7	26	173
	النسبة	80.9%	4.0%	15.0%	100.0%
غير موجودة	التكرار	21	0	3	24
	النسبة	87.5%	.0%	12.5%	100.0%
المجموع	التكرار	216	15	59	290
	النسبة	74.5%	5.2%	20.3%	100.0%

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق Contingency Coefficient	.241	.001
N of Valid Cases	290	

في الواقع تشير تلك النسب إلى وجود علاقة بين المتغيرين، فوجود تلك المعوقات يشكل عقبة في تحقيق التفاعل الذي يتسم بتكامل الأدوار ما بين أعضاء لجان التنمية، فغياب الدعم المالي لظروف معينة ربما قد تكون لسلبية أهالي القرية، أو لتدني مستوى معيشة أهالي القرية بشكل عام، يساهم في إحباط أعضاء لجان التنمية، وبالتالي يؤثر ذلك على شكل العلاقة فيما بينهم. هذا وقد دلت الدلالة الإحصائية للنسب المئوية على وجود توافق بين درجة وجود المعوقات المادية وشكل العلاقة بين أعضاء لجان التنمية بمستوى دلالة (٠,٠٠١) لمعامل التوافق وهو دال بشدة.

٦) المعوقات الإدارية وتفاعل أعضاء لجان التنمية:

إن القضايا الإدارية والتنظيمية تدخل في صميم شبكة العلاقات سواء بين أفراد المجتمع المحلي، أو بين أعضاء لجان التنمية، لأنها مبنية أساساً على تلك القاعدة، فعندما تسود المركزية بالقرار ويكون ذلك على حساب المصلحة العامة للقرية، ربما تنشأ الخلافات ما بين أعضاء لجان التنمية، على سبيل المثال اتخاذ القرار بترتيب الأولويات، أو مثلاً مكان بناء المدرسة، وغيرها من الاحتياجات التنموية، كما أن عدم تقدير المتطوعين لجهودهم يمكن أن يساهم في التأثير على شكل العلاقة وربما تحديد طبيعتها، بالإضافة إلى نقص الخبرة المطلوبة من خلال قلة الدورات لتعزيز الأداء والتدريب على كيفية إيصال المعلومات، أو التدريب على وضع خطة تنمية القرية وآلية التعامل مع تلك الأولويات بما يتناسب مع حاجات المجتمع وإمكانياته. في واقع الأمر يمكن أن يؤثر وجود تلك العناصر بالشكل السلبي على التفاعل بين أعضاء لجان التنمية وتحديد طبيعة هذا التفاعل فيما إذا كان في إطار التكامل بينهم أو العدائية أو التنافس.

ويمكن الاستدلال على صحة هذا الفرض من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (١٢٣) الذي يبين توزع أفراد العينة حسب درجة وجود المعوقات الإدارية وتفاعل أعضاء لجان التنمية. حيث تبين الأرقام الواردة أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة كانت لمن تنشأ بينهم علاقة تكاملية في ظل غياب المعوقات الإدارية وقد بلغت (٩٦,٢%)، وانخفضت إلى (٧٤,١%) في ظل وجود تلك المعوقات أحياناً، كما أن نسبتهم

انخفضت بشكل أكبر إلى (٦٨,٤%) في ظل وجود تلك المعوقات بشدة في القرية، أما نسبة أعضاء لجان التنمية ممن تتصف العلاقة فيما بينهم بالعدائية كانت أعلى نسبة (٧%) في ظل وجود تلك المعوقات باعتدال وانعدمت في ظل غيابها على مستوى القرية.

جدول رقم (١٢٣) يبين توزع أفراد العينة حسب المعوقات الإدارية وتفاعل أعضاء لجان التنمية

المعوقات الإدارية		تفاعل أعضاء لجان التنمية: تكاملية	عدائية	تنافسية	المجموع
موجودة بشدة	التكرار	54	2	23	79
	النسبة	68.4%	2.5%	29.1%	100.0%
موجودة باعتدال	التكرار	137	13	35	185
	النسبة	74.1%	7.0%	18.9%	100.0%
غير موجودة	التكرار	25	0	1	26
	النسبة	96.2%	.0%	3.8%	100.0%
المجموع	التكرار	216	15	59	290
	النسبة	74.5%	5.2%	20.3%	100.0%

		القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	Contingency Coefficient	.202	.015
N of Valid Cases		290	

وكانت أعلى نسبة لأعضاء لجان التنمية ممن تتصف العلاقة فيما بينهم بالتنافسية في ظل وجود تلك المعوقات بشدة وقد بلغت (٢٩,١%). ومن خلال تلك الفروق الواضحة بين النسب المئوية يلاحظ أهمية غياب المعوقات الإدارية في تحقيق التفاعل الجيد بين أعضاء لجان التنمية.

ومنه يمكن القول بأن هناك علاقة مترابطة بين المتغيرين، ويأتي مستوى دلالة معامل التوافق ليشير إلى وجود تلك العلاقة، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠١٥) وهو دال إحصائيا.

يلاحظ من خلال ما سبق أن مجال العمل الفردي يبقى محدوداً على عكس البرامج التنموية التي تحتاج إلى تضافر الجهود وممارسة العمل الجماعي في إطار من التفاعل الإيجابي بين الأفراد لأن العمل الجماعي يسد الثغرات التي يمكن أن تعترض سير العملية التنموية في القرية فتظهر عوامل

القوة والتماسك، ويبعد معه الإحباط والملل مما يجعل سمة الوفاق هي السائدة وبالتالي يكون التفاعل بشكل تكاملي تقوم على التعاون وتنظيم العمل التطوعي فيما بينهم لتحقيق الأهداف المطلوبة.

خلاصة الفصل

تبين من خلال النتائج الميدانية لبيانات هذا الفصل أن طبيعة العلاقة على اختلاف مستوياتها بين لجان والجهة المنفذة للبرنامج لم يكن لها علاقة بمشاركة المتطوعين من لجان التنمية في اجتماعات مجلس تنمية القرية في حين أثرت طبيعة العلاقة بين الجهتين بمختلف مستوياتها على التزامهم بدورية تلك الاجتماعات، أما طبيعة العلاقة بين لجنة التنمية والجهة الحكومية وأشكال العمل التطوعي أثر فقط في مساهمة المتطوعين بالجهد العضلي والأعمال المكتبية.

وبالنسبة للعلاقة بين حجم المشاركة باجتماعات مجلس التنمية وأداء لجان التنمية كان لها تأثير فقط على عمل لجان التنمية في المتابعة والإشراف وتنفيذ الأولويات واقتراح مشاريع خارج خطط الدولة، في حين بقية المهام لم يكن لها أي علاقة. ولكن العلاقة بين دورية تلك المشاركة وأداء لجان التنمية كان أكبر أثرا فجميع المتغيرات المتعلقة بأداء لجان التنمية لها علاقة بالتزام المتطوعين بدورية تلك الاجتماعات باستثناء اقتراح مشاريع خارج خطط الدولة.

وأخيراً فيما يتعلق بمعوقات المشاركة التطوعية ومستوى أداء لجان التنمية والتفاعل فيما بينهم كان لوجود تلك المعوقات أثر كبير على أداء لجان التنمية باستثناء المعوقات الإدارية، وكان لمعظم المعوقات أثر في تحديد نوع التفاعل بين أعضاء لجان التنمية باستثناء المعوقات الفردية والمعوقات الثقافية.

مما يمكن القول بأن بنية العمل التطوعي ترتبط بالأداء الوظيفي والمهني للجان التنمية المحلية من حيث طبيعة العلاقة بين صلة لجان التنمية مع الجهات الحكومية وبنية العمل التطوعي، ومن حيث بنية العمل التطوعي وأداء لجان التنمية المحلية، ومن حيث معوقات المشاركة في العمل التطوعي وأثرها في عمل لجان التنمية.

مناقشة النتائج والاقتراحات

في نهاية هذه الدراسة لابد من مناقشة النتائج التي توصلت إليها، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين واقع العمل التطوعي ومسارات التنمية في التجمعات السكانية المدروسة في ضوء ارتباطها مع المشروع التنموي (برنامج القرى الصحية) المحدث.

وتقتضي الضرورة العلمية تجنب التعميمات التي قد تنتهي إليها دراسة واقع العمل التطوعي وانعكاساته على برنامج القرى الصحية لأن واقع العمل التطوعي يختلف وفق الأطر الزمانية والمكانية والبيئات الاجتماعية المختلفة.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من الحقائق والاستنتاجات النظرية والعملية حيث أشارت الأدبيات والمرجعيات النظرية التي بحثت في موضوع التطوع إلى أنه على مستوى المفهوم يعد من المفاهيم التي خضعت للجدل والنقاش الفكري في مسألة توصيفه لتأثره بجملة من العوامل أو البواعث الذاتية والموضوعية،حيث تشكل الصفات الشخصية عاملاً مهماً في السلوك التطوعي إلى جانب المتغيرات البيئية كالدين والعادات والتقاليد ودرجة الانتماء للوطن ومتطلبات العيش مع الجماعة التي تشكل أحد العناصر الموضوعية للعملية التطوعية، وعلى المستوى العملي أشارت معظم البحوث التي تناولته إلى أنه يعد مقياساً لتطور المجتمعات ونضوجها الفكري والإنمائي، حيث بات التطوع والعملية التنموية متلازمتان وتشكل إحداهما مدخلاً للأخرى لوجود التفاعل بينهما.

ويمكن عرض أهم نتائج الدراسة الميدانية في أربعة أقسام رئيسة:

بناءً على معطيات الدراسة التي اتجهت إلى ظروف الفاعلين وانخراطهم في مجال التطوع يمكن عرض ما وصلت إليه الدراسة من نتائج على أفراد العينة المدروسة.

أولاً- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفروض الخاصة بالمتغيرات الديمغرافية للمتطوعين وعلاقتها ببنية العمل التطوعي في برنامج القرى الصحية من حيث المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية ودوريتها وممارسة العمل التطوعي، وقد خصت الدراسة المتغيرات الديمغرافية: كصفة المتطوع والعمر، والجنس، والمستوى التعليمي، ومستوى الدخل والحالة

العملية، وحجم الأسرة وأخيراً الحالة الاجتماعية، وكل متغير من تلك المتغيرات يمكن أن يحدد بشكل أو بآخر واقع المساهمة بالعمل التطوعي في القرى التي يعمل بها البرنامج.

وقد شمل هذا القسم من النتائج أربعة فروض رئيسية:

١- المتغيرات الديمغرافية وحجم المشاركة باجتماعات مجلس التنمية:

افترضت الدراسة وجود علاقة بين حجم المشاركة بالعمل التطوعي والخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية. تختلف تلك المشاركة كماً ونوعاً باختلاف تلك الخصائص.

وقد وضحت نتائج الدراسة الميدانية لواقع العمل التطوعي وانعكاساته على برنامج القرى الصحية في حدود العينة المدروسة أن بعض المتغيرات كان لها الأثر الواضح والكبير بدلالة قوية لمعامل التوافق، فمن جهة حجم المشاركة باجتماعات مجلس التنمية كانت بشكل أكبر حسب متغير صفة المتطوع لصالح المتطوعين ممن يتصفون بتنظيمهم المجتمعي على أنهم رؤساء لجان التنمية، حيث كانت نسبة من يشارك منهم دائماً (٨٣,٣%)، ومن ثم تليها مشاركة أعضاء لجان التنمية وكانت نسبتهم (٥٢,٧%) ممن يشاركون دائماً، والسبب في ذلك أنهم يأخذون على عاتقهم تنفيذ البرنامج بمكوناته على مستوى القرية كونهم من أصحاب القرار في القرية ويتمتعون بمكانة اجتماعية فيها وهذا جعلهم عماد البرنامج في القرية، ومتغير الجنس كانت المشاركة بتلك الاجتماعات لصالح الذكور ممن يشاركون بشكل دائم وبلغت نسبتهم (٥١,١%) ولصالح الإناث ممن يشاركون بتلك الاجتماعات أحياناً ونسبتهم (٤٥,٦%)، وتعد تلك النتيجة متوافقة مع نتائج دراسة التطوع والمتطوعين في البلدان العربية للباحث موسى شتيوي حيث كانت نسبة الذكور من المتطوعين تفوق النساء في كل من مصر والأردن وفلسطين، ويعود هذا إلى خصوصية المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع السوري بشكل خاص في النظر إلى كل من دور الرجل والمرأة في المجتمع. وفئة العمر كانت المشاركة الدائمة لصالح الفئة العمرية (٤٥ سنة فأكثر) وكانت نسبة من يشارك دائماً (٥٣,٢%)، وهذا يعود إلى خصوصية البرنامج في ضرورة توافر متطوعين مؤثرين في المجتمع، وهذه النتيجة لم تتوافق مع نتائج بعض الدراسات، حيث أظهرت تلك الدراسات أهمية الفئات الشابة وانخراطها في التطوع وكان ذلك في دراسة موسى شتيوي. كما أن المستوى التعليمي كان له علاقة وطيدة في

حجم المشاركة لدى المتطوعين وكانت بالدرجة الأولى للمتطوعين الحاصلين على تعليم عالٍ، حيث كانت نسبة من يشاركون دائماً مرتفعة قياساً إلى غيرها وبلغت (٤٨,٦%)، وهذه النتيجة تؤكد ما وصلت إليه نتائج دراسة التطوع والمتطوعين في العالم العربي التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم العالي والعمل التطوعي، ونظراً لخصوصية برنامج القرى الصحية ولخصوصية القرى التي يعمل بها كانت الدرجة الثانية في المشاركة بتلك الاجتماعات لمن لديهم مستوى تعليم منخفض التي بلغت نسبة من يشارك دائماً (٣٦,٤%)، وقد يقترن هذا المتغير بالمكانة الاجتماعية التي قد يمتازون بها بالإضافة إلى عملية تدريب المتطوعين التي يقوم بها البرنامج، والتي تشترط وجود الحد الأدنى من مستوى التعليم. أيضاً كان هناك علاقة توافق قوية بين متغير الحالة العملية وحجم المشاركة لصالح العاملين في القطاع الحكومي، ويعد هذا من طبيعة البرنامج وهيكليته، حيث بلغت نسبة من يشارك منهم دائماً (٤٦,٦%)، وأخيراً من المتغيرات التي كان لها دلالة قوية هو مستوى الدخل المرتفع حيث يساهم الرخاء المادي في رفع مستوى مشاركة المتطوعين باجتماعات مجلس تنمية القرية، وكانت نسبة من يشارك منهم دائماً (٥١,١%)، وهذا ما أشار إليه الباحث (زهير حطب) في دراسته النظرية التي بحثت في موضوع التطوع. أما عن معامل التوافق لكل هذه المتغيرات بلغ (٠,٠٠٠)، وهو دال بشدة ومتساوي لدى المتغيرات ذات العلاقة.

كما أن متغير الحالة الاجتماعية وضح أن المتزوجين من المتطوعين أكثر مشاركة من غيرهم نظراً لحالة الاستقرار الاجتماعي الذي يؤمنها الزواج بشكل عام، وبلغ مستوى دلالة التوافق (٠,٠٠١) وهو دال بشدة أيضاً، والجدير بالذكر أن هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة التطوع والمتطوعين في العالم العربي التي قام بها موسى شتيوي.

في حين بينت نتائج الدراسة أن متغير عدد أفراد الأسرة سواء صغر عددها أم كبر لا يؤثر على حجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية ولم تعط نتائج الإحصائيات المرتبطة بهذا المتغير أي دلالة إحصائية لوجود علاقة توافق حيث بلغ عند مستوى الدلالة (٠,١٣٢)، وهو غير دال إحصائياً.

وفق ما سبق يمكن القول بأن المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية جميعها تساهم برفع مستوى مشاركة المتطوعين باجتماعات مجلس التنمية لكونه أحد الأنشطة التطوعية في البرنامج

باستثناء متغير عدد أفراد الأسرة الذي لم يبدُ له أي أثر في مشاركة المتطوعين أو عدم مشاركتهم باجتماعات مجلس التنمية. وهذا مرتبط بالأسس الاجتماعية لكل متغير من المتغيرات التي تحدد خصوصية كل منها وفق البيئة الاجتماعية المحيطة.

٢- المتغيرات الديمغرافية ودورية المشاركة باجتماعات مجلس التنمية:

افترضت الدراسة وجود علاقة بين دورية المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية والخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية. ويختلف الالتزام بدورية تلك الاجتماعات كماً ونوعاً باختلاف تلك الخصائص.

وعن علاقة تلك المتغيرات بدورية المشاركة وضحت بيانات هذا الفرض أن معظم المتغيرات لم يكن لها علاقة بدورية المشاركة باستثناء ثلاثة متغيرات وهي الجنس، وعدد أفراد الأسرة، وفئة العمر، حيث وضحت النتائج في حدود أفراد العينة المدروسة أن الذكور أكثر التزاماً بدورية المشاركة باجتماعات مجلس التنمية التي تعقد وبشكل مكثف أكثر من الإناث، فقد بلغت نسبة الذكور ممن يلتزم شهرياً (٤٣,٩%) مقابل (٣٧,٣%) بالنسبة للإناث، وكانت دلالة معامل التوافق بينهما (٠,٠١٥)، وهذا بفعل تأثير التقاليد والأعراف والنظرة الاجتماعية التي تحدد دور ووظيفة كل منهما في إطار موروث ثقافي وديني يعظم مكانة الذكور دون الإناث. ومتغير عدد أفراد الأسرة كان له علاقة في التزام المتطوعين بحضور دورية تلك الاجتماعات بشكل شهري وخاصة لمن ينتمي من المتطوعين لفئة عدد أفراد الأسرة الكبيرة بالدرجة الأولى وكانت نسبتهم (٦٩,٢%)، وبالدرجة الثانية كان المتطوعون الذين ينتمون لعدد أفراد الأسرة قليل العدد حيث بلغت نسبتهم (٤٨,٣%) في الحضور الشهري، وكانت دلالة التوافق (٠,٠٠٤). أما متغير العمر كانت فئة العمر للمتطوعين صغار السن وتليها فئة كبار السن أكثر التزاماً بدورية الاجتماعات وخاصة الالتزام الشهري والربعي، وكان مستوى الدلالة (٠,٠٢١).

وأقوى دلالة كانت لمتغير عدد أفراد الأسرة، ويفسر ذلك بالقدرة على توزع المسؤوليات والمهام التي تتطلبها احتياجات الأسرة مما يتيح للمتطوع منهم توفر الوقت للالتزام، وتليها دلالة توافق متغير الجنس، فمن المعروف أن مسؤوليات المرأة من حيث الوقت أكبر حجماً من مسؤوليات الرجل فهي عاملة في المنزل وخارج المنزل في الحقول مما لا يتيح لها توفر الوقت للانتظام بشكل

أكبر، وأخيراً فئة العمر، في حين المتغيرات الأخرى كصفة المتطوع والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والحالة العملية لم يكن لها أي علاقة بالتزام المتطوعين بدورية تلك الاجتماعات وما يترتب عليها من أسس اجتماعية، ففي ظل هذه المتغيرات يكون المتطوعون بوضع استثنائي يمنعهم من الالتزام، في حين أن علاقة تلك المتغيرات تجلت فقط في حضور تلك الاجتماعات بغض النظر عن الانتظام بدوريتها.

٣- المتغيرات الديمغرافية وممارسة العمل التطوعي:

افترضت الدراسة وجود علاقة بين ممارسة العمل التطوعي من حيث ديمومته والخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية. تختلف تلك الممارسة كماً ونوعاً باختلاف تلك الخصائص.

وقد وضحت نتائج الدراسة في حدود العينة المدروسة أن معظم المتغيرات كان له علاقة بتحديد ممارسة العمل التطوعي باستثناء متغيري الحالة الاجتماعية والتعليم على اختلاف مستوياته لدى المتطوعين حيث لم يكن لها علاقة بممارسة العمل التطوعي سواء بشكل جزئي أو مستمر. في حين المتغيرات التي كان لها علاقة وفق بيانات العينة المدروسة كانت صفة المتطوع ووضعيته في التنظيم المجتمعي، وقد تمت الإشارة إليه سابقاً. فقد كان لرؤساء لجان التنمية النصيب الأكبر في ممارسة العمل التطوعي بشكل مستمر قياساً إلى غيرهم وقد شكلت نسبتهم (٤٤,٤%)، وهنا يبرز دور المكانة الاجتماعية التي يحققها المتطوع من خلال وضعيته في هذا التنظيم، والمتغير الثاني هو مستوى الدخل المرتفع لدى المتطوعين، حيث شكلت أعلى نسبة قياساً إلى الفئات الأخرى وبلغت (٢٩,٥%) مما يؤكد أهمية العامل الاقتصادي في جعل الرفاه المادي يثبت دوره في انخراط المتطوعين في العمل التطوعي وتحديد إمكانية استمرارهم به، وقد تساوت دلالة معامل التوافق بينهما في علاقتهما بممارسة العمل التطوعي وبلغت (٠,٠٠١).

وتليها من حيث شدة الدلالة متغير الجنس حيث كان الذكور أكثر قدرة على ممارسة العمل التطوعي بشكل مستمر مقارنة مع الإناث، فكانت نسبة المتطوعين من الذكور ممن استمروا بالعمل التطوعي (٢٨,٤%)، وهي أعلى من نسبة الإناث التي بلغت (١٧,٣%)، وكان تفسير ذلك

بالامتيازات التي يتمتع بها الذكر عن الأنثى في المجتمعات الريفية، من حيث توفر الوقت والقدرة على الاستمرار حيث بلغت دلالة معامل التوافق لصالح الذكور (٠,٠٠٢).

في حين كانت المتغيرات الأخرى أقل شدة من سابقتها كمتغير الفئات العمرية، فالمتطوعون الذين ينتمون للفئات العمرية الكبيرة أكثر استمراراً بممارسة العمل التطوعي من غيرهم، وبلغت نسبتهم (٢٧,٧%) للفئة العمرية (٣٥-٤٤) سنة و (٢٤,٧%) للفئة من (٤٥ فأكثر)، وهذا يأتي من طبيعة دورهم كقادة مجتمع ومؤثرين في القرية، وكانت الدلالة (٠,٠٠٧). وتليها في شدة الدلالة العلاقة بين فئات عدد الأسر التي ينتمي إليها المتطوعين وممارسة العمل التطوعي، فالمتطوعون الذين ينتمون لأسر كبيرة العدد مستمرون أكثر من المتطوعين الذين ينتمون لفئات الأسر صغيرة العدد حيث شكلت نسبتهم الأعلى قياساً إلى بقية الفئات وبلغت (٣٦,٥%) وكانت الدلالة (٠,٠٠٩). وقد تم تفسير هذا الأمر فيما سبق.

وأخيراً متغير الحالة العملية للمتطوعين حيث بلغت دلالة معامل التوافق (٠,٠١٠) لصالح العاملين في القطاع الحكومي أو الخاص لأنهما يرتبطان بمتغير آخر وهو توفر دخل ثابت مما يجعل المتطوعين بحالة استقرار مادي نوعاً ما يتيح لهم الاستمرار بممارسة العمل التطوعي. وهذا يعزز دور العامل الاقتصادي في توفير القدرة على المشاركة بالعمل التطوعي، حيث أن الدول الأكثر رفاهية وتقدماً من الناحية الاقتصادية ينشط فيها العمل التطوعي فالاحتياجات المادية والأساسية مؤمنة.

٤- المتغيرات الديمغرافية وأشكال العمل التطوعي:

افترضت الدراسة وجود علاقة بين أشكال العمل التطوعي التي يمارسها المتطوعون من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية، وخصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تختلف كماً ونوعاً باختلاف تلك الخصائص.

حيث وضحت نتائج هذا الفرض في حدود العينة المدروسة ارتباط خمسة متغيرات بممارسة تلك الأشكال وكان أشدها متغير مستوى التعليم والحالة العملية ومستوى الدخل وتليها من حيث الشدة متغير العمر، والحالة الاجتماعية، فالمستوى التعليمي وفق نتائج العينة المدروسة يساهم في تحديد مشاركة المتطوعين بالأعمال التطوعية على اختلاف أنواعها، فالمتطوعون من مستوى التعليم العالي والمتوسط لديهم مشاركات متعددة وكانت نسبتهم عالية حيث بلغت (٦٢,٨%) لذوي

التعليم العالي و(٥١,٥%) للتعليم المتوسط كما أنهم أكثر مساهمة في الأعمال التي تعتمد على النشاطات التثقيفية لكونها معلومات ورسائل صحية مبسطة تتناسب ومستوى أفراد القرية الذين يحتاجون لهذه الرسائل، بينما المتطوعون ذوو التعليم المنخفض يساهمون بأعمال تعتمد على الشكل العضلي بشكل أكبر وقد بلغت نسبتهم (٣٩%). والحالة العملية أيضاً تساهم في تحديد شكل العمل التطوعي الذي يمكن أن يمارسه المتطوعون، فالعاملون بأجر في قطاع حكومي أكثر مشاركة بأنواع عديدة للتطوع من غيرهم وقد بلغت نسبتهم (٦٠,٨%)، وهذا قد يعود إلى ارتباط الاستقرار المادي بنوع الحالة العملية، كما أن مستوى الدخل يساهم في هذا المتغير فأصحاب الدخل المرتفع من المتطوعين ممن يشاركون بعدة أنواع للتطوع بلغت نسبتهم (٦٤,٨%)، وهي مرتفعة قياساً إلى المتطوعين من ذوي الدخل المنخفض التي بلغت نسبتهم (٥٢,٧%)، وبالتالي هؤلاء أيضاً ترتفع نسبة مشاركتهم في الأعمال التي تحتاج إلى جهد عضلي، ويشاركون بأكثر من عمل منخفضة قياساً إلى المتطوعين الحاصلين على مستوى عال من التعليم. وقد بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لتلك المتغيرات (٠,٠٠٠)، وهو متساو فيما بينهم.

ويليهم بالدرجة الثانية من حيث شدة التوافق متغير العمر، فالمتطوعون الأقل عمراً أو الذين ينتمون لفئات عمرية صغيرة أقدر على المساهمة في ممارسة الشكل العضلي والفكري من المتطوعين الذين ينتمون لفئات عمرية كبيرة، وهذا مرتبط بسمات تلك المرحلة العمرية من حيث النشاط والحيوية ومواكبة المعارف الجديدة بفضل وجود وسائل الاتصال المختلفة التي أصبحت متوفرة حتى في أبعد القرى. إلا أنه كانت أعلى نسبة لمن لديهم مشاركة متعددة للمتطوعين من الفئة العمرية (٣٥-٤٤) سنة التي بلغت (٥٩,٨%) لذلك يمكن القول بأن ممارسة العمل التطوعي بأشكاله المختلفة تختلف كماً ونوعاً وفقاً لمتغير العمر والدلالة بلغت (٠,٠١١).

في حين يأتي متغير الحالة الاجتماعية في الدرجة التالية من حيث دلالة التوافق مما يمكن قوله بأن له علاقة نوعاً ما في ممارسة أشكال من التطوع تتوافق والحالة الاجتماعية، فقد كانت نسبة المتطوعين المتزوجين ممن يقدمون عدة أشكال من العمل التطوعي (٥٦,١%)، وهي أكثر من نسبة المتطوعين العازبين نظراً إلى مايتيحه الزواج من استقرار اجتماعي. وهؤلاء يقدمون الشكل العضلي

والفكري للتطوع أكثر من المتزوجين والدلالة كانت عند مستوى (٠,٠٤٧). وربما يرتبط ذلك بقلة المسؤوليات الاجتماعية وغيرها قياساً إلى المتزوجين وقدرتهم على تقديم هذين الشكلين من التطوع.

أما المتغيرات التي لم يكن لها علاقة بالمطلق في مساهمة المتطوعين بأشكال العمل التطوعي هي صفة المتطوع ومتغير الجنس وعدد أفراد الأسرة حيث كانت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق لدى هذه المتغيرات غير دالة نهائياً. مما يمكن قوله بأن هذه المتغيرات بعضها يكون له علاقة واضحة ومحددة في ممارسة العمل التطوعي من حيث أشكاله ومن حيث حجم تلك المشاركة ودوريتها، وهي متفاوتة ومؤثرة كماً ونوعاً وفقاً لكل متغير من المتغيرات. وبعضها الآخر لم يكن له أي أثر بالغ في تلك المتغيرات. وربما يكون هناك متغيرات أخرى تحدد وتوضح بشكل أدق واقع العمل التطوعي لم تتطرق لها الدراسة.

ثانياً- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفروض الخاصة بالعلاقة بين بنية العمل التطوعي ودوافع العمل التطوعي بالنسبة إلى المتطوعين، من حيث علاقتها بخصائص المتطوعين، وعلاقتها بالمشاركة بالعمل التطوعي والمساهمة في مجالاته، وأخيراً العلاقة بين رؤية المتطوعين للتطوع والمشاركة بالأعمال التطوعية.

١- خصائص المتطوعين الديمغرافية ودوافعه للتطوع :

حددت الدراسة فرضيتها التي تتضمن اختلاف دوافع المتطوعين من حيث الأهمية كماً ونوعاً باختلاف الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

ويمكن استخلاص النتيجة المتعلقة بهذا الفرض في حدود العينة المدروسة أن الدافع الوطني كان يحتل الأهمية من بين الدوافع ويليه الدافع الديني، ليكون الاجتماعي، ومن ثم الإنساني والشخصي، وقد كان من المتغيرات التي يمكن أن تحدد دوافع العمل التطوعي من خلال النسب والدلالة الإحصائية التي أسست على وجود تلك العلاقة هي متغير العمر والحالة العملية والحالة الاجتماعية، وقد تساوت الدلالة الإحصائية لمعامل التوافق لكل من متغيري العمر والحالة الاجتماعية حيث بلغ مستوى دلالة معامل التوافق في ارتباطهما بأهمية دوافع التطوع ولصالح الدافع الوطني (٠,٠٠٠). حيث كان الدافع الوطني أكثر أهمية من بقية الدوافع الأخرى وخاصة لدى

المتطوعين من الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة) بالدرجة الأولى وقد بلغت نسبتهم (٤٠,١%) وتليه فئة العمر (٤٥ سنة فأكثر) التي بلغت نسبتهم (٣٨,٣%) في حين كان الدافع الديني هو الأهم لدى الفئة العمرية (أقل من ٢٤ سنة) وكانت نسبتهم (٣٨,٨%). حيث أن هذه الفئة من العمر تتسم بالعفوية وتأثرها بما يغرسه الأهل من قيم محددة وخاصة الدينية في نفوسهم، وكما أن هذه الفئة مازالت في طور تشكيل الشخصية على المستوى الاجتماعي وخاصة في مسألة الإحساس بالقضايا العامة. أما متغير الحالة الاجتماعية أيضاً كان الدافع الوطني هو الأبرز مقارنة مع بقية الدوافع وخاصة لدى المتزوجين من المتطوعين التي بلغت نسبتهم (٣٧,٥%)، لشعورهم بالانتماء والمسؤولية تجاه ما يبنونه للأجيال القادمة حيث الاستقرار الذي يؤمنه الزواج يزيد من التمسك بالأرض والوطن، وتليها فئة الأرامل، ثم العازبين، في حين كان الدافع الديني هو الأبرز لدى هذه الفئة، حيث بلغت نسبة المتطوعين بدافع ديني من العازبين (٣٠,٤%).

وتأتي الحالة العملية من حيث علاقتها بأهمية الدوافع ليكون معامل التوافق عند مستوى الدلالة (٠,٠٣٦) لصالح الدافع الوطني أيضاً، وقد تجلت أهميته لدى الفئات العاملة بأجر سواء بقطاع حكومي كانوا أو خاص، حيث بلغت لدى المتطوعين بهذا الدافع ممن هم في القطاع الحكومي (٣٦,٤%)، ونسبتهم في القطاع الخاص (٣٨,٢%). أيضاً يعود هذا الأمر إلى إحساسهم بالمسؤولية والانتماء من موقع عملهم، إلا أن الدافع الديني كان الأهم لدى من يعملون عند الغير بدون أجر ولدى فئة لايعمل، في حين أتت بقية الدوافع متقاربة النسب بشكل كمي ونوعي.

من هنا يمكن القول بأن انخراط المتطوعين ببرنامج القرى الصحية بدافع وطني يرتكز على طبيعة وفلسفة البرنامج في المرحلة التسويقية بالتنظيم المجتمعي في كل قرية من القرى الذي يؤسس على تحقيق المنفعة العامة، وإن كان الإطار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للقرية يقوم على بناء نظم القرابة أو الانتماء الديني أو العائلي وغيره. حيث تبقى الثقافة التي تحتوي العمل التطوعي ذات منشأ خيري بالدرجة الأولى، ولكن عندما يتعلق الأمر بعمل ممنهج لتنمية المجتمع المحلي يأخذ الدافع الوطني بعده كاملاً ويبقى العمل التطوعي بدافع ديني في الحدود الفردية من حيث مردود العمل بهذا الدافع على المستوى الشخصي، وإن كان مردوده بالمنفعة على مجتمع القرية بشكل عام. وهنا تبدو أهمية القيم الدينية التي تحتوي هذا العمل، بالإضافة إلى أن الفاعلين يضفون على أعمالهم التطوعية

ومساهمتهم في برنامج القرى الصحية قيماً رمزية متعددة المعاني قد تكون تارة وطنية وتارة أخرى اجتماعية أو دينية.

هذا عن المتغيرات التي كان لها علاقة ارتباط وتوافق مع دوافع العمل التطوعي في حدود العينة المدروسة، بينما باقي المتغيرات لم تختلف دوافع العمل التطوعي وتتمايز بشدتها لتأسيس علاقة ارتباطية تعزى لهذه المتغيرات ولاسيما متغير صفة المتطوع، والجنس، وحجم الأسرة والدخل والمستوى التعليمي. حيث كانت الدلالة الإحصائية أعلى من مستوى (٠,٠٥٠) بكثير مما يشير إلى عدم وجود علاقة توافق بين هذه المتغيرات والدوافع التي تدفع المتطوعين للعمل في أنشطة برنامج القرى الصحية.

٢- دوافع العمل التطوعي وحجم المشاركة باجتماعات مجلس التنمية:

تفترض الدراسة وجود اختلاف في حجم المشاركة بالعمل التطوعي نوعاً وكماً باختلاف دوافع المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

وقد وضحت نتائج الدراسة المتعلقة بهذا الفرض في حدود العينة المدروسة تمايز الدوافع بشكل كمي ونوعي إلى حد ما وفق كل متغير، حيث كان الدافع الوطني يبرز أكثر من غيره لمن يشاركون دائماً باجتماعات مجلس تنمية القرية وكانت نسبتهم (٤٦,٧%) لكن الدافع الإنساني والاجتماعي كان الأبرز لدى أفراد العينة المدروسة ممن يشاركون في تلك الاجتماعات في بعض الأحيان حيث بلغت نسبة من يشاركون بدافع إنساني (٤٧,٧%) ومن يشاركون بدافع اجتماعي (٤٢,٤%) وكانت الدلالة الإحصائية (٠,٠٠١)، وهي متساوية مع دلالة التوافق بين الدوافع وممارسة العمل التطوعي، ولاسيما فيما يخص الدافع الوطني لدى من يمارسون العمل التطوعي باستمرار التي بلغت نسبتهم (٢٩%) مما يمكن القول بوجود علاقة بين تمايز الدوافع وممارسة العمل التطوعي.

وأخيراً فيما يتعلق بدورية الاجتماعات التي تعقد يلاحظ نفس التمايز في طبيعة الدوافع وشدة وجودها لدى المتطوعين وآلية حضور تلك الاجتماعات، ولكن لصالح الدوافع الإنسانية في الحضور الشهري لدى المتطوعين التي بلغت نسبتهم (٤٧,٩%) وهي تبدو أعلى نسبة من غيرها، ويليه نسبة المتطوعين بدوافع شخصية ممن يحضرون شهرياً وقد بلغت (٤٥,٧%) ليكون في المرتبة

الأخيرة الدافع الوطني التي بلغت نسبة من يحضرون شهرياً بدافع وطني (٤٣,٧%) وقد كان مستوى دلالة التوافق (٠,٠٢٢).

مما يمكن القول بأن الدافع الوطني له الأهمية في حضور اجتماعات مجلس تنمية القرية وممارسة العمل التطوعي بشكل مستمر أكثر من أهميته في تحديد التزام المتطوعين بالحضور الشهري لتلك الاجتماعات. ذلك أن إحساس المتطوعين بأن تلك الخدمات التي يقومون بها في إطار برنامج القرى الصحية لقراهم تصب بالمعنى الوطني للعمل وينبع ذلك من شعورهم وإحساسهم بالمسؤولية تجاه مجتمعهم الصغير الذي يعد نموذج مصغر عن الوطن بمفهومه الأشمل، وخاصة أن تنمية المجتمع المحلي والنهوض به يحدد وفق أسس معينة في إطار المصلحة العامة للمجتمع بدافع وطني.

٣- دوافع العمل التطوعي والمساهمة بالهيئات التي تنظم التطوع في القرية:

تفترض الدراسة وجود اختلاف في درجة المساهمة في الهيئات التي تنظم العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف دوافع المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

وقد بينت النتائج المتعلقة بهذا الفرض أن الدافع الوطني كان الأبرز لدى المتطوعين الذين يساهمون في ثلاث هيئات تنظم العمل التطوعي وهي الجمعيات الخيرية الدينية ذات صفة محلية والثانية المنظمات الشعبية، وأخيراً لجنة تنمية القرية. فكانت الدلالة الإحصائية لعلاقة دوافع العمل التطوعي والمساهمة في الهيئات الخيرية والدينية (٠,٠٠٠) لصالح الدافع الوطني وكانت الدلالة للتوافق بين الدوافع والمساهمة بالمنظمات الشعبية (٠,٠٠٦) أيضاً لصالح الدافع الوطني. وأخيراً الدلالة الإحصائية في علاقة التوافق بين وضوح الدافع الوطني لدى المتطوعين ومساهمتهم في لجنة تنمية القرية التي تنظم العمل التطوعي(٠,٠١١) وهذا يشير إلى أهمية هذا الدافع بغض النظر عن الجهة المنظمة للعمل التطوعي، أو الأطر الثقافية للعمل التطوعي التي ترتكز في مجملها على ثقافة العمل الخيري. وقد يعود ذلك إلى ما ذكر سابقاً عن طبيعة برنامج القرى الصحية وأسسه في العمل.

٤- دوافع العمل التطوعي والمساهمة بمجالات التطوع:

تفترض الدراسة وجود اختلاف في درجة المساهمة في مجالات العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف دوافع المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

حيث حددت الدراسة أربعة مجالات للتطوع (الاجتماعي، والديني، والتنموي، والخيري)، وتبين نتائج الدراسة في حدود العينة المدروسة في هذا الخصوص أن جميع دوافع العمل التطوعي على اختلافها كماً ونوعاً لدى أفراد العينة المدروسة لا تدخل في إطار علاقة التوافق مع المساهمة بالمجالات المذكورة باستثناء الدافع الشخصي الذي يؤثر أكثر من غيره في مساهمة المتطوعين بالمجال التنموي حيث بلغت نسبة المساهمين دائماً في هذا المجال بدافع شخصي (٥٩,٦%) ويليه بالأهمية الدافع الوطني وقد بلغت نسبتهم (٥١,٨%) والدلالة كانت (٠,٠٠١). ويفسر ذلك بأن الجهة المسؤولة على تنفيذ البرنامج هي حكومية وأفراد المجتمع المحلي والأهلي قد يجدون في هذا التعاون والانخراط بالتطوع أبواباً لإيجاد فرص عمل أو امتيازات يمكن أن يقدمها البرنامج كالقروض على سبيل المثال التي يمكن أن يستفيد منها أبناء المجتمع المحلي. إلا أن بقية الدوافع لم تؤثر على مساهمة المتطوعين في المجالات المختلفة، فالمساهمة في المجال الاجتماعي كمساعدة شرائح اجتماعية محتاجة لم يبرز الدافع الاجتماعي كما هو متوقع إنما وفقاً للنسب المئوية كان الدافع الإنساني التي بلغت النسبة فيه (٤٦%) كما لا يوجد دوافع محددة وبارزة تشير إلى المساهمة في المجال البيئي، ودلالة معامل التوافق لا تشير إلى أي ارتباط بين المتغيرين وقد بلغت (٠,٣١٩) وأيضاً المساهمة بالمجال الخيري لا ترتبط بدافع دون غيره لذلك لا يوجد دلالة إحصائية وقد بلغت (٠,٠٦١).

وبالمقارنة مع الدراسات التي لديها جوانب مماثلة يلاحظ أن بعض الدراسات أكدت وفق نتائجها أهمية العامل الديني في الانخراط بالعمل التطوعي وذلك تجلى في نتائج دراسة العمل الخيري والإنساني في الإمارات.

وبناء ً على ما سبق يمكن القول بأنه مهما تفاوت معامل التوافق مابين الدوافع والمتغيرات المرتبطة به من حيث مجال التطوع وممارسته والمشاركة باجتماعات مجلس التنمية ودوريتها لا يمكن فصل أنماط السلوك والتفاعل بين أفراد المجتمع عن البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها. وهذا يشير إلى أن أي ممارسة أو عمل مهم سواء كان بسيط أم معقد له خلفية اجتماعية وثقافية قد تكون واضحة أو مستترة في بعض الأحيان.

٥- رؤية المتطوعين وانخراطهم في العمل التطوعي:

تفترض الدراسة اختلاف درجة المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف رؤية المتطوعين لقضايا التطوع من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

وبالنسبة للنتائج المتعلقة بهذا الفرض تبين أن رؤية أفراد العينة تجاه قضايا التطوع الأكثر وضوحاً لدى أفراد العينة هي قوة النظرة الاجتماعية فقط في مساهمة المتطوعين بحضور اجتماعات مجلس تنمية القرية بشكل دائم التي بلغت نسبتهم (٤٥,٤%) وكانت علاقة التوافق بينهما (٠,٠٠٠) وهي تدل على قوة العلاقة بينهما، وهنا يبدو البعد الثقافي للعمل التطوعي المرتبط بالناحية الاجتماعية التي تنظر للعمل التطوعي على أنه جزء من العادات والتقاليد وتحقيق التكافل الاجتماعي وفي هذا ترسيخ للنظرة التقليدية للعمل التطوعي. بينما قوة الرؤية الدينية والنفعية لا تؤثر على تلك المشاركة، فالدلالة الإحصائية لم تشر إلى وجود علاقة توافق بينهما. وهذا يشير إلى أن البعد الديني والنفعي يبقى في حدود ضيقة لدى الفرد تحدد بأطر خاصة وفردية.

أما عن علاقة رؤية المتطوعين للتطوع بدورية تلك المشاركة كانت ضعف النظرة النفعية يزيد من الالتزام بدورية الاجتماعات التي تعقد، حيث بلغت نسبة من كانت رؤيتهم النفعية ضعيفة وحضورهم بشكل شهري (٥٤,١%) وهي أعلى النسب وبدلالة قوية بلغت (٠,٠٠٥) كما كان لقوة النظرة الاجتماعية دور في ذلك فكانت نسبتهم (٤٣,٧%) حيث بلغ معامل التوافق بينهما (٠,٠٢٥) في حين لم يكن لقوة النظرة الدينية أي علاقة أو ارتباط بدورية اجتماعات مجلس تنمية القرية.

وبالنسبة للعلاقة بين رؤية المتطوعين وممارستهم للعمل التطوعي ثمة نظرتين لهما علاقة في استمرار المتطوعين بممارسة العمل التطوعي وهما قوة النظرة الاجتماعية بالدرجة الأولى الذي بلغت دلالة التوافق (٠,٠٠٠) وبالدرجة الثانية قوة النظرة الدينية الذي بلغت دلالة توافقه مع هذا المتغير (٠,٠٣٤) حيث كان لهما علاقة باستمرارية القيام بالعمل التطوعي، أما شدة النظرة النفعية لم تكن لها علاقة باستمرار المتطوعين في ممارسة العمل التطوعي والدلالة كانت (٠,٢١٨). حيث ما زال البعد الاجتماعي والديني للفعل الاجتماعي لدى أفراد العينة هو المسيطر على مفهومهم لمضمون التطوع وإن اختلفت دوافعهم وبرزت لصالح الدافع الوطني بفعل جوانب عديدة من بينها فلسفة برنامج القرى الصحية وفهمهم لها.

مما يشير إلى أن المخزون الثقافي للمجتمع ينطوي على قيم ومعتقدات اجتماعية بالدرجة الأولى تحدد علاقته مع المحيط لضمان استمراريته ومعتقدات دينية بالدرجة الثانية تحدد علاقته بالخالق بما هو عائد لمصلحته الفردية من الجزاء والثواب المحتسب.

وبالرغم من دلالة هذه المؤشرات إلا انه لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن معارضة العلاقة بين الرؤية الدينية والعمل التطوعي في إطار برنامج القرى الصحية ليست بشكل مطلق لأن معظم أفراد العينة يرون أن العمل التطوعي يشكل خدمة عامة يتضمن مساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة، ويرون فيه على أنه جزء من العادات والتقاليد، وهذا يعكس الانتماء للمجتمع مما يحقق تكافله وتكامله بفئاته الاجتماعية كافة.

ثالثاً- مناقشة نتائج الفروض الخاصة بالبيئة الاجتماعية المحيطة المتعلقة بنظرة المجتمع حول التطوع وموقفه منه ومعوقات المشاركة بالعمل التطوعي فيها وعلاقتها بمدى مساهمة المتطوعين في العمل التطوعي من حيث المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية ومجالات التطوع:

١- حجم المشاركة بالعمل التطوعي وطبيعة نظرة أفراد المجتمع للتطوع:

تفترض الدراسة لاختلاف حجم المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف طبيعة النظرة الاجتماعية من أفراد المجتمع المحلي للتطوع من وجهة نظر المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

تشير نتائج الدراسة الميدانية في حدود العينة المدروسة أن طبيعة نظرة أفراد المجتمع المحلي للتطوع بكل أبعادها (الاجتماعية والدينية والتنموية) ذات علاقة في مساهمة المتطوعين بالمشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية في ظل وجود النظرة السلبية والإيجابية حيث تبين أن وجود النظرة الإيجابية للتطوع في أبعادها الثلاثة كان لها نفس شدة دلالة التوافق في ارتباطها بمساهمة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية الذي بلغ (٠,٠٠٠) مما يمكن القول بأنه لا يوجد نظرة محددة تميز العمل التطوعي ذات الطابع التنموي بشكل مستقل عن البعد الديني والاجتماعي لدى المتطوعين، وهذا إشارة إلى أن ثقافة العمل التطوعي مازالت في إطارها القديم ولم تتسع لتكون في إطار ثقافة المجتمع الأهلي، وبالرغم من ذلك فهي ثقافة تخدم المشاريع التنموية بشكل أو بآخر.

وعن طبيعة تلك النظرة بأبعادها الثلاثة وممارسة العمل التطوعي يلاحظ أيضاً إيجابية تلك النظرة للتطوع بجوانبها الثلاثة تساهم في ممارسة العمل التطوعي بشكل مستمر أكثر من ممارسته بشكل جزئي، وهذا ما أشارت إليه الدلالة الإحصائية حيث تساوت قوة دلالة التوافق بين المتغيرات الثلاثة لصالح النظرة الإيجابية وكانت عند مستوى (٠,٠٠٠).

٢- المساهمة بمجالات التطوع وطبيعة نظرة أفراد المجتمع للتطوع:

تفترض الدراسة اختلاف درجة المساهمة في مجالات العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف طبيعة النظرة الاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي تجاه التطوع من وجهة نظر المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

وبالنسبة لعلاقة تلك النظرة والمساهمة بمجالات التطوع تفاوتت نتائج العلاقة نوعاً ما بين تلك المتغيرات فمن جانب النظرة العامة للتطوع وعلاقتها بمساهمة المتطوعين بمجالات عدة من التطوع توضح بيانات العينة المدروسة بأن طبيعة نظرة أفراد المجتمع المحلي للتطوع بأبعادها كلها لا تؤثر على المساهمة بمساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة، حيث ارتفعت نسبة من يساهمون بهذا المجال سواء دائماً أو أحياناً بغض النظر عن طبيعة تلك النظرة سواء إيجابية كانت أم سلبية أم معتدلة، فكانت الدلالة الإحصائية تشير إلى ذلك وقد بلغت (٠,٠٥٧)، ويستشف من ذلك أن طبيعة العلاقات القرابية والانتماء الأسري والعائلي تؤكد وجود التضامن والتماسك الاجتماعي لذلك المساهمة بهذا المجال لا يحتاج إلى بيئة مشجعة للتطوع في مساعدة شرائح اجتماعية سواء المساعدة المقدمة معنوياً كانت أو مادياً أو عينياً، فهذا يبقى في إطار ما يستطيع تقديمه الفرد المتطوع وبما تجسده قناعته بما يفعله من خير يمكن أن يقدمه لبناء مجتمعه.

ولكن يبدو الأمر مختلفاً بالنسبة للنظرة العامة للتطوع من حيث إيجابيتها، فقد كانت مساهمة المتطوعين في كل من المجال البيئي وتنمية المجتمع المحلي في ظل وجود هذه النظرة واضحة وبدرجة كبيرة وهذا ما أكدته دلالة التوافق بين هذين المتغيرين وكان لهما نفس شدة التوافق التي بلغت (٠,٠٠٠). فالعمل في هذين المجالين يحتاج إلى بيئة داعمة للتطوع تشجعه وتحث على المبادرة به، وخاصة أنه لا يرتبط بالأفراد المتطوعين بشكل شخصي إنما له أبعاد وأهداف عامة. كما أن علاقة تلك النظرة بالمجال الخيري علاقة توافق، ولكن ليس بنفس الشدة السابقة حيث يمكن القول في هذا الصدد وفق البيانات

المتعلقة به أن إيجابية النظرة العامة للتطوع ذات علاقة في مساهمة المتطوعين في المجال الخيري مع الإشارة إلى أن النظرة السلبية أيضاً لا تؤثر على مساهمتهم في ذلك حيث بلغت (٠,٠٣٨).

أما النظرة الدينية الاجتماعية بطبيعتها الإيجابية للتطوع والمساهمة بمجالاته كان لها الأثر الكبير والواضح في مساهمة المتطوعين بالمجالات كافة، ولكن شدة التوافق تختلف فيما بينهما حيث كانت النظرة الدينية الاجتماعية الإيجابية والمساهمة بمساعدة شرائح اجتماعية هي الأقوى وبلغت (٠,٠٠٠)، وتليها المساهمة في كل من مجالي تنمية المجتمع المحلي والمساهمة في العمل الخيري الذي أيضاً لم يكن لوجود النظرة السلبية أثر من الحد من مساهمتهم في هذا المجال، وقد تساوت شدة دلالتهما وبلغت (٠,٠٠٢). في حين كانت الدلالة بين تلك النظرة والمساهمة في الحفاظ على البيئة (٠,٠٠٧). وأخيراً تأتي علاقة طبيعة النظرة التنموية للتطوع بالمساهمة بمجالات التطوع التي لم يكن هناك تبايناً من حيث علاقتها بتلك المساهمة، حيث وضحت النتائج المتعلقة بهذا الأمر أن وجود النظرة التنموية الإيجابية للتطوع يشكل عاملاً هاماً في ازدياد مساهمة المتطوعين في المجالات كافة دون استثناء، ولكن كان لها الأثر البالغ وعلاقة التوافق الواضحة لمساهمة المتطوعين في مجال تنمية المجتمع المحلي بدلالة (٠,٠٠١)، وربما يعود ذلك إلى طبيعة برنامج القرى الصحية، وما ينشره من أفكار عبر دورات التواصل بالإضافة إلى وجود بيئة تحتوي العمل التطوعي وتحث عليه بغض النظر عن مجاله لطالما فيه الخير للجميع.

وتليه من حيث قوة الدلالة التوافق الحاصل بين طبيعة تلك النظرة والمساهمة بالعمل الخيري التي بلغت (٠,٠٠٤)، وأخيراً دور النظرة التنموية الإيجابية في مساهمة المتطوعين بمساعدة شرائح اجتماعية محتاجة والمساهمة في مجال البيئة وقد تساوت شدة دلالتهما فبلغت (٠,٠١٩).

يمكن القول من خلال ما سبق أن واقع العمل التطوعي في الإطار التنموي يرتبط إلى حد كبير بالسياق المجتمعي العام والثقافة التقليدية ومحدداتها البنيوية التي تجعل من ثقافة العمل التطوعي محدودة الأطر. لذلك وبناءً على هذه النتائج يمكن القول بعدم القدرة على تعميم المفهوم الخاص بالعمل التطوعي في الإطار التنموي كما يجب، وذلك لأن النظرة الإيجابية للتطوع بمختلف أشكالها (العامة أو الاجتماعية دينية، أو التنموية) لم تحدد الأطر الخاصة بكل مجال من المجالات.

كما أن حيوية المجتمع أو ركوده مرتبطة بطبيعة الذهنية السائدة فيه، وطبيعة ثقافة التطوع تعد جزءً خاصاً من طبيعة الثقافة بالمفهوم العام، التي تحدد النظرة الخاصة للتطوع حيث يرتبط بها مدى الإقبال على العمل التطوعي والمشاركة بأوجهه المختلفة سواء الخيرية أو الاجتماعية أو التنموية، وبقدر انتشار ثقافة التطوع في الوسط الاجتماعي المحيط بقدر ما يشكل دعماً وحافزاً للتطوع والمشاركة بالأعمال التطوعية.

فالإطار الاجتماعي والديني يكتسب أبعاده من مشروعية العمل التطوعي في الأديان السماوية والحث المباشر عليه ووجود مبدأ الثواب في الآخرة وما يشمله هذا الجانب من توفر الإطار العقدي والإيماني الذي يحفز على التطوع والمساهمة به حسب الحاجات والإمكانيات الموجودة لتقديم ما يخدم الغاية المرجوة منه، لذلك تزداد فاعلية المشاركة والتطوع بتوفر الذهنية الملائمة والمناسبة للتطوع مهما اختلفت مجالات التطوع بأبعاده المختلفة سواء الدينية أو الإنسانية أو الاجتماعية.. الخ من الأبعاد التي تتعدد وتختلف باختلاف القيم والاهتمامات.

كما أن مساهمة المتطوعين بمختلف مجالات التطوع تبرهن على وجود صفة الإيثار لدى المتطوعين، وهذا بدوره يعزز من تماسك الأفراد والنظام الاجتماعي، ويؤدي إلى الإحساس بضرورة مشاركة الآخرين، وإبراز الصورة الإنسانية للمجتمع.

في حين أن الإطار التنموي يكتسب أبعاده من الفهم الصحيح لدى أبناء المجتمع لأهمية تحقيق الاحتياجات التنموية ودراسة الإمكانيات على مستوى القرية ومستوى الأفراد وتحديد الفائدة المرجوة من المشاركة في تحقيق تلك الاحتياجات والنظر إلى الصالح العام بشكل مسؤول وتغليبه على الصالح الشخصي والتأسيس لسيادة ثقافة المواطنة والمشاركة بالهم العام.

٣- معوقات المشاركة بالعمل التطوعي وحجم المشاركة بالعمل التطوعي:

تفترض الدراسة اختلاف حجم المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف معوقات المشاركة بالعمل التطوعي لأفراد المجتمع المحلي من وجهة نظر المتطوعين من مندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

وقد وضحت نتائج الدراسة الميدانية في حدود العينة المدروسة فيما يتعلق بداية بدرجة وجود المعوقات من وجهة نظر المتطوعين أن المعوقات المالية تحتل الدرجة الأولى من بين تلك المعوقات في

حين بقية المعوقات (الشخصية والاجتماعية والثقافية) درجة وجودها في القرية حسب رأي المتطوعين أقل من بقية المعوقات. فعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات الإيجابية إلا نتائج الدراسة تقود إلى أن هناك عدد من المعوقات التي تواجه المشاركة بالعمل التطوعي.

وبالنسبة إلى علاقة وجود تلك المعوقات بحجم المشاركة تبين النتائج أن غياب المعوقات الفردية والمالية مرتبط بقوة بمساهمة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية بشكل دائم، فكانت الدلالة بالتساوي (٠,٠٠١) وتليه من حيث قوة الدلالة غياب المعوقات الثقافية التي بلغت دلالة معامل التوافق (٠,٠٠٥)، ومن ثم غياب المعوقات الشخصية وكانت الدلالة (٠,٠٢٩)، وأخيراً تأتي المعوقات التنظيمية والإدارية آخر المعوقات ذات ارتباط من حيث غيابها وازدياد مساهمة المتطوعين في اجتماعات مجلس تنمية القرية بشكل دائم لأن دلالة التوافق كانت عند مستوى (٠,٠٥٠). بينما غياب أو وجود المعوقات الاجتماعية بنظر المتطوعين لا يؤثر على مساهمتهم في اجتماعات مجلس تنمية القرية والدلالة كانت (٠,٤٠١).

وبالنظر إلى نتائج الدراسات السابقة توضح إحدى الدراسات أن المعوقات الشخصية والثقافية والاجتماعية والإدارية والتنظيمية أهم المعوقات بالنسبة للذكور، في حين أن المعوقات الثقافية والاجتماعية هي الأهم بالنسبة للإناث، وذلك في دراسة العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات.

٤- حجم المشاركة بالعمل التطوعي وموقف البيئة المحيطة من التطوع:

تفترض الدراسة اختلاف حجم المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف موقف البيئة الاجتماعية والأسرية المحيطة من التطوع لمندوبي الأحياء ولجان التنمية في القرى الصحية.

إن مقومات العمل التطوعي ترتبط بالسياق المجتمعي العام وبمنظومة الثقافة السائدة التي قد تنعكس بمواقف أفراد المجتمع في البيئة المحيطة حيث توضح نتائج الدراسة الميدانية أن أعيان القرية لدى استشارتهم بالعمل التطوعي يؤثرون أكثر من غيرهم والدلالة بلغت (٠,٠٠٠). وكان من أهم العناصر الاجتماعية في البيئة المحيطة التي يؤثر موقفها من التطوع في مشاركة المتطوعين باجتماعات مجلس تنمية القرية هي مؤسسة الأسرة حيث يرتبط الموقف المشجع من قبلها على التطوع بمساهمة المتطوعين في تلك الاجتماعات، وقد كانت دلالة التوافق (٠,٠٠١٩) في حين لم يكن لموقف الزوج

أو الزوجة أو الأصدقاء والأقارب والجيران حتى قادة الرأي في القرية أي دور سواء موقفا مشجعاً كان أم محايداً في مساهمة المتطوعين باجتماعات مجلس تنمية القرية.

رابعاً: مناقشة نتائج الفروض الخاصة بطبيعة العلاقة بين الجهة الحكومية المنفذة للبرنامج ولجان التنمية وعلاقتها بحجم المشاركة بالعمل التطوعي وبأشكاله المختلفة من جهة، وعلاقة مستوى أداء لجان التنمية بحجم تلك المشاركة من جهة أخرى. وأخيرا علاقة مستوى الأداء وطبيعة التفاعل بين لجان التنمية بوجود معوقات المشاركة بالعمل التطوعي.

١- أثر وطبيعة العلاقة بين لجنة التنمية والجهة الحكومية المنفذة لبرنامج القرى الصحية وحجم المشاركة بالعمل التطوعي:

تفترض الدراسة وجود اختلاف في حجم المشاركة بالعمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف طبيعة العلاقة القائمة بين لجنة التنمية والجهة الحكومية المنفذة لبرنامج القرى الصحية

وقد تبين من خلال النتائج الميدانية أن طبيعة العلاقة على اختلاف مستوياتها بين لجان التنمية والجهة المنفذة للبرنامج لم يكن لها علاقة بمشاركة المتطوعين من لجان التنمية في اجتماعات مجلس تنمية القرية، وذلك لأن لجنة التنمية هم أصحاب القرار في عقد تلك الاجتماعات بما تتضمنه من مواضيع وقضايا تحتاجها القرى، والدلالة الإحصائية تؤكد عدم الارتباط. فقد بلغت (٠,٣٣٤)، في حين أثرت طبيعة العلاقة بين الجهتين بمختلف مستوياتها على التزامهم بدورية تلك الاجتماعات فكان الارتباط بينهما قوي والدلالة بلغت (٠,٠٠٥). وعن تأثير العلاقة بين الجهتين التي تتسم بتدعيم عمل اللجنة وتقويتها كان لها دور في مساهمة المتطوعين باجتماعات مجلس تنمية القرية وكانت دلالة التوافق (٠,٠٠٨)، ولكنها لم تؤثر على الإطلاق بمساهمتهم في دورية تلك الاجتماعات. وهذا دليل على أن عقد تلك الاجتماعات أهم من دوريتها لكونها مبادرة أولى تلقى التشجيع أو الإحباط من قبل لجنة التنمية، وهذا متوقف على طبيعة تلك العلاقة وأثرها في منح الاستقلالية للجنة التنمية في تحديد ما يحتاج من مهامها لدورية تلك الاجتماعات أم لا.

٢- طبيعة العلاقة بين لجنة التنمية والجهة الحكومية المنفذة لبرنامج القرى الصحية وممارسة أشكال العمل التطوعي:

تفترض الدراسة اختلاف المساهمة بأشكال العمل التطوعي كماً ونوعاً باختلاف طبيعة العلاقة القائمة بين لجنة التنمية والجهة الحكومية المنفذة لبرنامج القرى الصحية.

وبالنظر إلى بيانات طبيعة العلاقة بين الجهتين وممارسة أشكال العمل التطوعي يبين أن طبيعة العلاقة بين الجهة الحكومية ولجان التنمية التي تتخذ صفة التوازي والقوة بين الجهتين مرتبطة بمشاركة المتطوعين بالجهد العضلي بشكل دائم وكانت الدلالة (٠,٠١٣)، أيضاً كان لها الدور في ممارسة الأعمال المكتبية كأحد أشكال التطوع في برنامج القرى الصحية، ولكن لصالح صفة العلاقة القوية بينهما بالدرجة الأولى، والعلاقة المتوازية بالدرجة الثانية، فكانت دلالة التوافق بينهما (٠,٠١٢) في حين أن طبيعة العلاقة على اختلاف سماتها لم يكن لها أي ارتباط بمساهمة المتطوعين بتقديم المشورة اللازمة أو التبرعات اللازمة.

وهنا يمكن القول بأن تنفيذ البرنامج في القرى يعتمد على الشكل العضلي للتطوع وفي حدود إمكانيات المتطوعين، وهذا يختلف باختلاف الأولويات التي تحتاجها القرى، إلا انه بشكل عام كلما كانت العلاقة في إطار التوازي والقوة كلما منح الاستقلالية للمتطوعين بالمشاركة بأي شكل من الأشكال وبما يخدم تحقيق أولويات القرية.

٣- المشاركة بالعمل التطوعي وأداء لجان التنمية:

تفترض الدراسة اختلاف أداء لجان التنمية كماً ونوعاً في تحقيق مهامهم باختلاف حجم المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية.

وفيما يتعلق بنتائج هذا الفرض تبين أن حجم المشاركة يرتبط بثلاثة عناصر من أداء لجان التنمية تتمثل في المتابعة والإشراف واقتراح خطط خارج مشاريع الدولة، وكانت علاقة الارتباط قوية حيث بلغت (٠,٠٠٠) بالتساوي من حيث شدة الارتباط، وتنفيذ الأولويات بلغ معامل التوافق بينه وبين حجم المشاركة (٠,٠٠٢). في حين لم يكن هناك أي علاقة توافق وارتباط بين حجم المشاركة باجتماعات مجلس تنمية القرية المهام الأخرى التي يعد مستوى إنجازهم لها تعبير عن أدائهم في

برنامج القرى الصحية، وكانت هذه المهام التخطيط وفق الأولويات الهامة والتواصل مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي والمحلي.

٤- أداء لجان التنمية ودورية المشاركة:

تفترض الدراسة اختلاف أداء لجان التنمية كماً ونوعاً في تحقيق مهامهم باختلاف دورية المشاركة في اجتماعات مجلس تنمية القرية. التي تشكل الالتزام المنتظم بتلك الاجتماعات، وقد وضحت النتائج أن لها دور أكبر في أداء لجان التنمية حيث كان لهذا المتغير علاقة بمعظم مهام لجان التنمية باستثناء اقتراح مشاريع خارج خطط الدولة وكانت أقوى دلالة ارتباط هي بين دورية المشاركة وتحقيق المتابعة والإشراف على خطط لجان التنمية فكانت قوة التوافق (٠,٠٠٣). وتليها ارتباط دورية المشاركة والتواصل مع الجهة الحكومية على المستوى المركزي التي بلغت دلالة الارتباط بينهما (٠,٠١٧).

٥- معوقات المشاركة بالعمل التطوعي وأداء لجان التنمية:

تفترض الدراسة اختلاف أداء لجان التنمية كماً ونوعاً في تحقيق مهامهم باختلاف معوقات المشاركة بالعمل التطوعي لأفراد المجتمع المحلي من وجهة نظر لجان التنمية في القرى الصحية.

وقد وضحت نتائج العينة المدروسة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معظم المعوقات التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي وأداء لجان التنمية مما يمكن القول معه بأنه كلما غابت تلك المعوقات في لقرية كلما كان أداء لجان التنمية بشكل جيد أكثر حيث أن من أهم المعوقات المرتبطة بجودة أداء لجان التنمية هي المعوقات الاجتماعية كلما غابت أدت إلى عمل أفضل للجان، وكانت دلالة التوافق بين المتغيرين (٠,٠٠٠)، ويليها غياب المعوقات الثقافية، ومن ثم المعوقات الفردية فالشخصية وأخيراً المالية، باستثناء المعوقات الإدارية التي كان وجودها وغيابها لا يشكل أي أثر على أداء لجان التنمية كونهم تنظيم مجتمعي يعمل بشكل مستقل ويبعد عن الروتين.

٦- معوقات المشاركة بالعمل التطوعي وتفاعل أعضاء لجان التنمية:

تفترض الدارسة اختلاف تفاعل أعضاء لجان التنمية كماً ونوعاً في تحقيق مهامهم باختلاف معوقات المشاركة بالعمل التطوعي لأفراد المجتمع المحلي من وجهة نظر لجان التنمية في القرى الصحية.

حيث كان لغياب كثير من المعوقات علاقة في تحديد شكل التفاعل بين أعضاء لجان التنمية فيما إذا كان هذا التفاعل ذو صفة تنافسية أو عدائية أو تكاملية، وقد بينت النتائج في حدود العينة المدروسة أن المعوقات المالية بالدرجة الأولى ذات علاقة وارتباط قوي بتحديد شكل التفاعل بين أعضاء لجان التنمية الذي يفتقر إلى التكامل فيما بينهم بوجود تلك المعوقات، وكانت الدلالة (٠,٠٠١). وتأتي بالدرجة الثانية من حيث قوة الارتباط المعوقات الاجتماعية حيث وجودها يشكل عقبة في وجود تفاعل أمثل بين أعضاء لجان التنمية وكانت دلالة الارتباط بينهما (٠,٠٠٥)، في حين يكون لكل من وجود المعوقات الشخصية والإدارية دور في تحديد شكل التفاعل القائم بينهم حيث كانت لهما نفس قوة الارتباط التي بلغت (٠,٠١٥)، فغيابهما يحقق التفاعل الجيد لأعضاء لجان التنمية الذي يتسم بوجود التكامل فيما بينهم مما يخفف من حدة الصراع وبالتالي تأتي ممارساتهم وأنشطتهم التطوعية بما يخدم أهدافهم

وأخيراً لم توضح نتائج البيانات إلى نتيجة تؤكد وجود ارتباط بين المعوقات الفردية والثقافية على حد سواء وتحقيق التفاعل الاجتماعي بين أعضاء لجان التنمية.

مقترحات الدراسة:

من خلال استعراض أهداف الدراسة وتحليل نتائجها يتضح أن أبعاد العمل التطوعي وجوانبه المختلفة تشكل أحد الروافد الأساسية لبناء واستقرار المجتمع، فقد عرفته المجتمعات الإنسانية منذ أن وجدت على ظهر الأرض فبات سمة ملازمة للمجتمعات البسيطة وانعكاس للفطرة البشرية السليمة في حدود المبادرات الفردية، كما أن هذا العمل لابد وأن يتطور ويدعم بالشكل الذي يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الديموغرافية التي يشهدها المجتمع، وخاصة أنه بات من الضروري أن يكون إلى جانب مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لأنه يعد جزءً مكملاً للجهد

الرسمي وجهد الدولة في تنمية المجتمع وسد ثغراته. وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن تحقيق التوازن واستمرار التفاعل الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة تعززه ثقافة العمل التطوعي، والروح الجماعية، والتعاون التي من خلال تجذر هذه القيم يمارس الإنسان دوره في تقدم المجتمع.

وفيما يلي عرض لبعض المقترحات:

١- ضرورة الاهتمام بالأسرة بشكل عام وفي القرى الصحية بشكل خاص من خلال إيجاد برامج وأنشطة توعوية تعزز ثقافة العمل التطوعي وأهميته في بناء المجتمع لكونها البيئة الأولى التي تحتضن الفرد وتوجهه منذ الصغر نحو التكيف الاجتماعيوتؤدى دوراً واضحاً في تعزيز القيم الإنسانية، لأن التأثير الثقافي يتخذ طابع جوهري يتعلق بكل ما يتعلمه الفرد النشء من الأهل (الأب والأم بالدرجة الأولى)، وتعد هذه القناة أهم القنوات الفاعلة في تربية الأبناء وزرع القيم والمثل العليا في نفوسهم لضمان بناء المجتمع وتقدمه.

٢-تعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع المحلي في القرى الصحية بما يتناسب مع فلسفة البرنامج بالمفهوم الحديث للتطوع من خلال إقامة ندوات ومحاضرات حول أهمية العمل التطوعي وأهدافه ودوره في بناء المجتمع بغض النظر عن انتماءات الفرد الدينية والعشائرية والقبلية.

٣-استثمار دور المدرسة في القرى الصحية من قبل البرنامج وخلق نشاطات مرتبطة بشكل مباشر بتطبيق مكونات البرنامج التي تحتاج للأعمال التطوعية لتعزيزه لدى فئة الطلبة من الفئات العمرية الصغيرة في القرية ونشر ثقافة العمل التطوعي بالمفهوم الذي ينسجم مع دور هذا البرنامج في القرية.

٤-تسليط وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية على الجهود التطوعية التي يقدمها ابناء المجتمع المحلي في القرى وعرض مبادراتهم التطوعي بهدف تحفيزهم على الاستمرار بالعمل التطوعي، واستثارة الوعي الاجتماعي للمواطنين وحفزهم على التطوع. والإشادة بالجهود التطوعية التي بذلت لخدمة المجتمع في شتى المجالات المجتمعية لنشر الحقائق والأفكار والمعلومات والتجارب التطوعية بقصد إحداث تأثير فعلي في تفكير الناس نحو أهمية العمل التطوعي، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحوه بما يخدم المصلحة العامة، وإبراز قيادة العمل التطوعي وتنظيمه سواء على مستوى المجتمعات المحلية أو على مستوى المجتمع ككل.

٥-عدم الاكتفاء من قبل البرنامج على توظيف ثقافة العمل الخيري والاجتماعي بالمفهوم التقليدي للتطوع لخدمة نشاطاته، فلابد من خلق آلية ومنهجية محدد تساعد على فهم وأسس البرنامج من الناحية التنموية ليكون فاعلاً بشكل أفضل في إطار ثقافة العمل الأهلي في القرى الصحية.

٦-تنظيم العمل التطوعي والمتطوعين وتدريبهم حسب الميول والرغبات وحاجة المجتمع ونوع المجالات التطوعية القائمة أو المطلوبة في القرى، والاستفادة من طاقاتهم ومراقبتهم وتقويم جهودهم وفق سياق موحد يخدم مضامين التطوع.

٧-تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه العمل التطوعي على مستوى القرى والأفراد قدر الإمكان من قبل البرنامج وخاصة المعوقات الإدارية لأن البرنامج هو المسؤول عنها بشكل مباشر.

٨-تعزيز العلاقة مابين الجهة الحكومية ولجان التنمية وخاصة على المستوى المركزي من خلال تكثيف الزيارات الإشرافية للقرى بهدف المتابعة وحل المشكلات التي تواجه المتطوعين في تنفيذ مكونات البرنامج في القرى.

٩-إيجاد طرق ووسائل من قبل البرنامج لدعم تنفيذ الأولويات التي يقرها لجان التنمية، لقاء ثمرة جهودهم التطوعية في تنمية القرية من حيث الوصول إلى نتيجة عملية لمهامهم التي يقومون بها تطوعاً.

١٠-إجراء البحوث والدراسات حول العمل التطوعي من قبل الدوائر الأكاديمية لسد الثغرات في المعرفة وبيان مدى كفايته وما يحتاج إليه لتفعيله وعرض المجالات الشاغرة للمتطوعين وإيجاد تصنيف يتضمن معايير، وفئات، ومستويات للعمل التطوعي. تساعد في عملية تقويم الأداء، والأفراد، ويعطي بيانات رقمية دقيقة للعمل التطوعي.

١١-السعي إلى جعل العمل التطوعي مجالاً مفتوحاً في كل وزارة ومؤسسة وبحيث يكون لدى هذه الجهات الرسمية وغير الرسمية سجلاً خاصاً يتضمن مجالات العمل التطوعي وأسماء الراغبين في ذلك في كل مجال من مجالات الخدمات والجوانب الاجتماعية. وتعزيز التعاون وبناء الثقة بين القطاع الحكومي والقطاع التطوعي من أجل التكامل في الخدمات مما يحقق صالح المجتمع ويوفر جهود الدولة ويقلص التكاليف المادية.

ملخص الدراسة

١-مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة بإشكالية حشد القطاع الأهلي في المجتمع المحلي واستثمار جهوده التطوعية في المجال التنموي بالرغم من توفر ثقافة العمل التطوعي ذات الطابع الخيري التي بات تعزيزها واستثمارها لصالح التنمية يشكل أحد السبل في تقدم المجتمع وتطويره، والجدير بالذكر أن منظومة الثقافة التي تبلور العمل التطوعي تتفاوت قوتها من مجال لآخر، ومن بيئة لأخرى، فهي قد تكون ضعيفة في مجال العمل المجتمعي وقوية في مجال العمل الديني لدى بعض الفئات الاجتماعية ووحدات المجتمع ومؤسساته.

ويلاحظ ذلك في تجربة القرى الصحية التي أخذت بتطبيقها الدولة منذ عقدين من الزمن تقريباً، ففي الوقت الذي كانت فيه ثقافة التطوع في القرى والمجتمعات المحلية مبنية على التصورات التقليدية للحياة الاجتماعية، والتصورات التقليدية لمفهوم التطوع، كانت الضرورة ملحة لتفاعل أبناء هذه المجتملعت المحلية والقرى مع المشاريع تفاعلاً وجدانياً، وهذا غير ممكن عملياً إلا مع انتشار ثقافة التطوع بتصورات جديدة لمفهوم المجتمع ولمفهوم الدولة، وهو الأمر الذي لم يكن واضحاً في ظل الثقافة التقليدية السابقة، التي كانت تقلل من أهمية أي عمل تطوعي يخرج عن سياق الجماعة في وحدتها المكانية، أو بنيتها الاجتماعية التقليدية، وترى أن أي عمل تطوعي مع الآخر لا يمكن تسويغه إلا بالمنافع المتبادلة معه.

بنواءً على التصور السابق يمكن تحديد موضوع الدراسة الأساسية بالعمل التطوعي وانعكاساته على برنامج القرى الصحية في سوريا.

وبناءً عليه فإن هذا البحث يعنى بشكل أساسي بدراسة بنية وخصائص العمل التطوعي في برنامج القرى الصحية لدى أفراد المجتمعات المحلية من المتطوعين في القرى المعنية بهذا المشروع، والتي تتضمن دوافع العمل التشاركي التطوعي ومجالاته بشكل عام، ومقدار مشاركتهم الفعلية التي يمكن أن

تساهم في دفع عملية المشاركة في التنمية بشكل خاص، والبيئة الحاضنة للعمل التطوعي والمعوقات المرتبطة بها من وجهة نظر المتطوعين التي يمكن أن تؤثر على أدائهم في مجال التنمية.

٢-هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل البيئة الاجتماعية للعمل التطوعي بشكل عام وصلته بالعملية التنموية في القرى الصحية، من حيث بنية العمل التطوعي في القرى الصحية وخصائص المتطوعين ودوافعهم للتطوع.

٣-مفاهيم الدراسة: اهتمت الباحثة بالعديد من المفاهيم وهي:

الفعل الاجتماعي - العمل التطوعي - برنامج القرى الصحية – المجتمع المحلي – تنمية المجتمع المحلي – تنظيم المجتمع – البيئة الاجتماعية.

٤-منهج الدراسة: المنهج التحليلي الوصفي

٥-مجالات الدراسة:

المجال المكاني: القرى المشمولة ببرنامج القرى الصحية بمختلف محافظات الجمهورية العربية السورية وعددها لغاية عام ٢٠١٠ (٥١٣) قرية.

المجال الزماني: الشهر الخامس من عام ٢٠١٠ وحتى الشهر العاشر من عام ٢٠١٠.

٦-**المجتمع الأصلي للدراسة**: المتطوعين من لجان التنمية ومندوبات الأحياء في القرى المشمولة في برنامج القرى الصحية التي تعمل بشكل فعلي في البرنامج بمختلف محافظات القطر.

٧-**طريقة الدراسة والعينة**: تعتمد الباحثة طريقة المسح الاجتماعي تم اعتماد طريقة العينة متعددة المراحل حيث تم اختيار عينة عشوائية ممثلة من القرى بلغ عددها (٣٦) قرية من أصل ٣٤٢ قرية فاعلة في البرنامج بنسبة ١٠ % من القرى في كل محافظة وفق الطريقة العشوائية النسبية الطبقية لعدم تساوي عدد القرى في المحافظات، ومن ثم سحب عدد تلك القرى من كل محافظة وفق الطريقة العشوائية البسيطة، تم إحصاء المتطوعين من مندوبات الأحياء ولجان التنمية ليتم إجراء المسح الشامل لهم في القرى المسحوبة، وكان عدد المتطوعين (٦٣٥) متطوع.

٨-**أداة الدراسة لجمع البيانات**: تم الاعتماد على أداة الاستبيان.

٩-نتائج الدراسة: من خلال استعراض أهداف الدراسة وتحليل نتائجها يتضح أن العمل التطوعي يحتاج إلى أن يدعم بالشكل الذي ينسجم مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الديمغرافية التي

يشهدها المجتمع، واستثماره في تقديم الخدمات المتاحة لأفراد المجتمع لمساندة ما تقدمه الدولة للمجتمع في سبيل تحقيق التوازن واستمرار التفاعل الاجتماعي بمختلف فئاته.

وقد خلص البحث لمجموعة من النتائج في حدود العينة المدروسة وهي:

١. إن بنية العمل التطوعي من حيث حجم المشاركة باجتماعات مجلس التنمية ودوريتها وممارسة العمل التطوعي تختلف باختلاف الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمتطوعين، وهذا مرتبط بالأسس الاجتماعية لكل متغير على حدة فعلى سبيل المثال متغير الجنس مرتبط بالمكانة الاجتماعية التي يتمتع فيها الذكور بفعل الموروث الاجتماعي والثقافي لذلك كانت مشاركتهم بشكل أكبر من الإناث. وتختلف تلك المتغيرات باختلاف بنية العمل التطوعي التي يقوم عليها العمل ببرنامج القرى الصحية.

٢. تختلف دوافع العمل التطوعي باختلاف خصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، حيث كان لبعض الخصائص أهمية أكثر من غيرها، وبعضها الآخر لم يكن له علاقة أبداً، وهذا يختلف باختلاف بنية العمل التطوعي من حيث المشاركة ودوريتها وممارسة العمل التطوعي، فالعلاقة لم تكن متماثلة مع جميع المتغيرات، إلا أن الدافع الوطني برز كأهم دافع ومن ثم الاجتماعي والإنساني والشخصي لمتغيرات العمر والحالة العملية والاجتماعية. فكان الدافع الوطني أهم لفئة العمر (٣٥-٤٤ سنة) في حين الدافع الديني أهم لدى فئة العمر (٢٤ سنة وأقل) وهذا مرتبط بطبيعة الفئة العمرية وموقعها الاجتماعي وقد جرى تفسير ذلك في متن الدراسة، وكان الدافع الوطني هو الأهم لدى فئة المتزوجين، ولدى فئة العاملين بأجر في قطاع حكومي أو خاص.

وبالنسبة للهيئات التي تنظم العمل التطوعي وهي الجمعيات الخيرية والمنظمات الشعبية والدولية ولجنة تنمية القرية فقد برز الدافع الوطني كأهم دافع بغض النظر عن أي جهة من تلك الجهات، في حين مجالات التطوع (الاجتماعي والديني والتنموي والخيري) تبين أن جميع دوافع العمل التطوعي على اختلافها كماً ونوعاً لم تحقق علاقة ارتباط مع تلك المجالات باستثناء الدافع الشخصي حيث يؤثر أكثر من غيره في مساهمة المتطوعين بالمجال التنموي، وهذا مرتبط بطبيعة هذا المجال الذي يساهم بتعزيز مهارات الشخص الاجتماعية والشخصية وإكسابه خبرات جديدة ومتنوعة.

فأنماط الفعل والسلوك الاجتماعي في إطار ممارسة أي نشاط تطوعي مهما اختلفت دوافعه مرتبط بالخلفية الاجتماعية والثقافية للفرد المتطوع، فالدافع الوطني والاجتماعي والديني كان لهم الأهمية الواضحة بجميع المجالات باستثناء المجال التنموي الذي يحتاج إلى ثقافة خاصة تعزز المشاركة به لما ينطوي عليه من أسس نظرية وثقافية ترتبط بهذا المجال وآلية العمل به.

٣. إن بنية العمل التطوعي تختلف باختلاف رؤية المتطوعين لمضامين التطوع، فقوة المضمون الاجتماعي للمتطوعين كانت الأبرز في تحديد مشاركتهم باجتماعات مجلس التنمية ودوريتها وممارسة العمل التطوعي، أكثر من المضمون الديني والنفعي. وهذا يشير إلى أن الفعل الاجتماعي يرتكز على الأسس الثقافية والاجتماعية للمجتمع التي تعزز التفاعل الاجتماعي بين أفراده كونها تحقق التكيف الاجتماعي مابين الفرد والمجتمع فينطوي سلوكه التطوعي بما يحقق هذه الغاية، في حين أن الموروث الديني يحدد علاقة الفرد بالخالق من حيث الهدف والغاية من القيام بالعمل التطوعي. إلا أنه بالرغم من تعارض العلاقة مابين المضمون الديني للتطوع والعمل التطوعي للمتطوعين في إطار برنامج القرى الصحية، لايؤسس لنفيه بشكل قاطع، فأفراد العينة أيضاً يجدون في العمل التطوعي مساعدة الفئات المحتاجة من منطلق ديني، ومن جانب آخر يؤكدون على انه تمسك بالعادات والتقاليد، مما يعكس الانتماء للمجتمع بهدف توازنه واستقراره.

٤. لا تختلف بنية العمل التطوعي باختلاف طبيعة نظرة المجتمع للعمل التطوعي بأبعادها (الاجتماعية والدينية والتنموية) في إطار البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، فلا توجد نظرة محددة تميز العمل التطوعي ذو الطابع التنموي بشكل مستقل عن البعد الديني والاجتماعي لدى المتطوعين. مما يمكن قوله بأن ثقافة العمل التطوعي مازالت في نمطها التقليدي، ولم تتسع لتكون في إطار ثقافة العمل الأهلي في المفهوم الحديث، على الأقل في مجتمع الدراسة كونه مجتمع ريفي، ولكن هي ثقافة تخدم المشاريع التنموية بشكل أو بآخر.

ومن حيث طبيعة تلك النظرة وعلاقتها بالمساهمة بمجالات التطوع تبين:

-أن النظرة العامة للتطوع سواء كانت ايجابية أم سلبية لا تؤثر بالمساهمة بالمجال الاجتماعي والديني، في حين أن النظرة العامة الإيجابية أثرت في المساهمة بالمجال البيئي وتنمية المجتمع المحلي.

-أن النظرة الاجتماعية الدينية الإيجابية أثرت في مساهمة المتطوعين في كافة المجالات ولكن اختلف شدة التأثير من مجال لآخر حسب دلالة التوافق. وهذا يشير إلى أن الفعل الاجتماعي التطوعي ينطوي على ثقافة محددة يفرزها المجمع، فيبرز العمل التطوعي خادماً لتلك الثقافة.

-إن وجود النظرة التنموية الإيجابية للتطوع يساهم في مشاركة المتطوعين بكافة المجالات دون استثناء، ولكن تبرز أهميتها بشكل واضح في مساهمة المتطوعين بمجال تنمية المجتمع المحلي، لأن النظرة السلبية لم تؤثر على المساهمة بشكل دائم. مما يمكن قوله بأن واقع العمل التطوعي في الإطار التنموي يرتبط بالسياق العام لثقافة المجتمع، وبالتالي لم يرق العمل التطوعي في المجال التنموي إلى المستوى المطلوب في خدمة التنمية، لأن النظرة الإيجابية للتطوع سواء كانت عامة أو اجتماعية دينية أو تنموية لم تحدد الأطر الخاصة بكل مجال من المجالات.

٥. إن أهم معوقات العمل التطوعي بنظر المتطوعين كانت بالدرجة الأولى المعوقات المالية، فالمبادرات المجتمعية تعتمد على تقديم الوقت والجهد أكثر من الاعتماد على تقديم الإمكانيات المادية في المجال التنموي، وتأتي بالمرتبة الثانية المعوقات الإدارية التي لها علاقة بالإجراءات الإدارية التي يحتاجها تنفيذ الأولويات في القرية، في حين أن المعوقات الشخصية والاجتماعية والثقافية هي الأقل وجوداً من بين المعوقات وهذا مؤشر على وجود ثقافة العمل التطوعي بغض النظر عن طبيعة تلك الثقافة أو خلفيتها في مجتمع الدراسة.

٦. إن موقف البيئة المحيطة له دور كبير في مساهمة المتطوعين بالعمل التطوعي وخاصة أعيان القرية فهم مؤثرين أكثر من غيرهم، وتليها الأسرة، في حين لم يكن لموقف الزوج أو الزوجة والأقارب أو الجيران أي دور. وذلك أن أعيان القرية يشاركون في التسويق للبرنامج والأسرة أهم المؤسسات التي تغرس في نفوس أبنائها حب التعاون الإيثار.

٧. لم تختلف مشاركة المتطوعين باجتماعات مجلس تنمية القرية باختلاف طبيعة العلاقة القائمة بين لجنة التنمية والجهة المنفذة للبرنامج، من حيث هي علاقة توازي أو تبعية أو علاقة قوة، وذلك لأن لجنة التنمية لها قرار مستقل في عقد تلك الاجتماعات وتحديد مضامينها. أما عن أثر تلك العلاقة من حيث تقوية وتدعيم اللجنة فقد برزت في مساهمة المتطوعين باجتماعات مجلس التنمية فقط ولم تؤثر على دورية تلك الاجتماعات.

٨. تساهم طبيعة العلاقة التي تتخذ صفة التوازي والقوة بين لجنة التنمية والجهة الحكومية بتقديم أشكال مختلفة من التطوع وخاصة الجهد العضلي وهذا يتوقف على طبيعة أولويات القرية وإمكانية أفرادها، ويليها المساهمة بالأعمال المكتبية والإدارية، إلا أن طبيعة تلك العلاقة لم تؤثر على مساهمة المتطوعين بتقديم المشورة أو التبرعات اللازمة. فالعلاقة مابين الجهتين عندما تبنى على الاستقلالية والتوازي تترك الحرية والمجال للمساهمة بأي شكل من الأشكال يحتاجه العمل التطوعي.

٩. يختلف أداء لجان التنمية لمهامهم باختلاف حجم مشاركتهم وخاصة في مسألة الإشراف والمتابعة واقتراح خطط خارج مشاريع الدولة ويليهما تنفيذ الأولويات وهذا مرتبط إلى حد ما بطبيعة الأولويات التي يحددها لجان تنمية القرى، أما دورية تلك المشاركة لها الدور الأكبر في أداء لجان التنمية حيث تتضح علاقتها بجميع المهام باستثناء اقتراح مشاريع خارج خطط الدولة، وهذا مرتبط باستجابة أو عدم استجابة الجهة الحكومية لمثل هذه الاقتراحات.

١٠. إن أهم المعوقات التي تؤثر على أداء لجان التنمية تتمثل في المعوقات الاجتماعية وتليها المعوقات الثقافية، وهذا مرتبط بآلية التفاعل الاجتماعية ما بين أفراد القرية وطبيعة الخلافات والنزاعات التي تفرضها طبيعة المجتمع الريفي نتيجة العلاقات المتشابكة والمتداخلة بين أفراد المجتمع. ومن ثم المعوقات الفردية والشخصية وأخيراً المالية.أما المعوقات التي تؤثر على تفاعل لجان التنمية وتجعل هذا التفاعل في إطار عدم التكامل، هي المعوقات المالية وتليها المعوقات الاجتماعية ثم الشخصية وأخيراً الإدارية.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن العمل التطوعي مهما اختلفت أسسه ومضامينه وبيئاته الاجتماعية يشكل أحد الروافد الهامة لبناء المجتمع وتقدمه ، إلا أنه يحتاج في إطار العمل التنموي إلى أسس وثقافة تنسجم مع هذا الإطار ، فعلى الرغم من توفر ثقافة العمل التطوعي بمعناها التقليدي والتي تخدم بشكل أو بآخر المشاريع التنموية إلا أن تحقيق التنمية في كافة المجالات يتطلب ثقافة تتوافق مع آلية تطبيق تلك المشاريع، فلا بد من تقوية ثقافة العمل التطوعي في خدمة هذا المجال، بالرغم من أن العمل التطوعي يبرز في حالات استثنائية كالتي تشهده سوريا من أحداث تهدد أمنها واستقرارها حيث يبرز الهم الوطني لدى فئات المجتمع السوري وشرائحه بالتخفيف من

الأزمة الحالية التي تعيشها البلاد، فيقوم المتطوعون في مؤسسات المجتمع الأهلي بما يستطيعون القيام به للتخفيف من حدة الأزمة على المواطنين المتضررين ومساعدة الدولة ما أمكن.

لذلك لابد من تعزيز ثقافة العمل التطوعي في أوقات السلم والحرب وفي جميع المجالات كافة لما لها من دور بنّاء في المجتمع وتحقيق استقراره وتوازنه.

١٠-مقترحات الدراسة: أهم المقترحات التي توصلت إليها الدراسة:

١- الاهتمام بالأسرة بشكل عام، وفي القرى الصحية بشكل خاص من خلال إيجاد برامج وأنشطة توعوية تعزز ثقافة العمل التطوعي وأهميته في بناء المجتمع.

٢- استثمار دور المدرسة في القرى الصحية من قبل البرنامج للمشاركة في النشطة التطوعية التي تخدم البرنامج في القرية.

٣- الاهتمام بالجهود التطوعية على مستوى القرى من خلال وسائل الإعلام بهدف التحفيز على العمل التطوعي.

٤- عدم الاكتفاء من قبل البرنامج على توظيف ثقافة العمل الخيري والاجتماعي بالمفهوم التقليدي للتطوع لخدمة نشاطاته، فلابد من خلق آلية ومنهجية محدد تساعد على فهم وأسس البرنامج من الناحية التنموية ليكون فاعلاً بشكل أفضل في إطار ثقافة العمل الأهلي في القرى الصحية.

٥-تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه العمل التطوعي على مستوى القرى والأفراد قدر الإمكان من قبل البرنامج وخاصة المعوقات الإدارية لأن البرنامج هو المسؤول عنها بشكل مباشر.

٦-تنظيم العمل التطوعي والمتطوعين وتدريبهم حسب الميول والرغبات وحاجة المجتمع ونوع المجالات التطوعية القائمة أو المطلوبة في القرى.

٧- تكثيف الزيارات الإشرافية للقرى لتعزيز العلاقة مابين الجهة الحكومية ولجان التنمية

٨- إجراء البحوث والدراسات حول العمل التطوعي من قبل الدوائر الأكاديمية لسد الثغرات في المعرفة وإغناء هذا المجال بالمعلومات الواقعية.

Summary of the Study

1 – the problem of the study:

The study of problem is Determined with problematic in crowd of the private sector in the local community and investment volunteer efforts in the development field despite the availability of a culture volunteering work that is strengthened and invested for the benefit of development is one of the ways the progress of society and its development and is worth mentioning that the systems culture that crystallized volunteering work vary strength from one area to another, and one environment to another, they may be weak in the field of community work and strong in the area of religious work among some social groups and units of society and its institutions.

It is noted in the experience of healthy villages which taken to apply from the state since nearly two decades, at a time when the culture of volunteering work in the villages and communities based on traditional perceptions of social life, and traditional perceptions of the concept of volunteering, the necessary urgency to the interaction of the people of these communities and villages with projects interactive and emotional, and this is practically possible only with the spread of a culture of volunteering perceptions new to the concept of community and the concept of the state, which was not apparent in light of the traditional culture previous, which was downplays any volunteer work outside the context of the group's unity spatial or social structure traditional, and believes that any volunteer work with the other can not be justified unless the mutual benefits with him.

Based on the previous scenario can determine the basic theme of the study volunteering work and its implications for the health villages program in Syria. Accordingly, this research mean mainly study the structure and properties of volunteer work in program the health villages in the local communities of volunteers in the villages which involved in this project, which includes motives the participatory action volunteering and fields in general, the amount of active participation that could contribute to the payment of the participation process particularly in development, and the incubator environment for volunteering work and constraints related from the viewpoint of volunteers that could affect their performance in the field of development.

2 – the purpose of the study: The study aims to analyze the social environment of volunteering work in general and its relevance to the development process in the health villages, in terms of the structure of volunteering work in the health villages and characteristics of volunteers and motivations for volunteering

3 – concepts of the study: the researcher focused on many of the concepts, namely: Social action – volunteering work – Healthy Villages program

4 – method of the study : descriptive analytical approach

5 – areas of study:

Spatial domain: villages covered by health villages program in various provinces of the Syrian Arab Republic and the number up to the year 2010 (513) village.The temporal domain: the fifth month of the year 2010 and until the tenth month of 2010.

6 –the original community of the study: volunteers from development committees and districts delegates in the villages covered in the health

villages program that works effectively in the program in the various provinces of the country .

7 –Method of the study and Sample: researcher depends social survey way then the sample method multiple stages were selected representative sample of villages numbered (36) village of 342 village active in the program 10% of villages in each province according to the method of random relative class of the unequal number of villages in the provinces, and then pull the number of such villages from each province according to the method of simple random, were counted volunteers from delegates neighborhoods and Development Committees to be a comprehensive survey them in the withdrawn villages, and the number of volunteers (635) volunteers.

8 –a study tool for collect data: relying on the questionnaire tool.

9 –the results of study: through a review of the objectives of the study and analysis of the results show that volunteering work needs to be supported as it is consistent with the social and economic changes demographic in society, and investing in the provision of services that are available to members of the community to support what the state provides to the community in order to achieve balance and continued interaction social in various groups.

The research found a group of results in the studied sample, namely:

1. The structure of volunteering work in terms of the level of participation in meetings Development Board and periodicity, and the practice of volunteering work are different in difference demographic characteristics and social and economic development of volunteers, and this is linked to the basis of social each variable separately For instance variable of sex linked with social state for male by social and cultural inherited which

make to their participates are larger than females. These variables vary in different the structure of volunteering work underlying program work the health villages.

2. motives is Different of volunteering work according their demographic, social and economic characteristic, as had some characteristics more important than others, and some did not have a relationship at all, and this varies depending on the difference of structure of volunteering work in terms of participation and periodicity, and the practice of volunteering work, the relationship were not identical with all the variables, but The native motive has emerged as the most important and then defended social, humanitarian and personal variables of age, practical and social situation. Was The native motive has most of the age group (35-44 years), while religious motive has most important in the age group (24 years and under) and this is linked to the nature of the age group and social position has been explained in the body of the study, and The native motive important in the married couples class, and the class of workers in the government or private sector. For bodies that regulate volunteering work which charities and public organizations and the International Committee of the village development has emerged native motive most important motive regardless of any body of those bodies, while areas volunteering (social, religious and developmental and charitable) that all motives of volunteering work on various quantitative and qualitative not achieve correlation with those areas with the exception of personal motivation which affects more than others in the volunteers contribution in the development domain, and this is linked to the nature of this domain, Patterns of action and social behavior in the exercise of any activity volunteering matter which contributes to strengthening social and

personal skills of the person and make it new and diverse experiences. how motives is different linked with background of the social and cultural rights of the individuals volunteer, motive national, social and religious have had obvious importance in all areas except the development field that needs to be a culture promotes participation by what is involved in the basis of the theory and cultural which associated with this domain and its mechanism of action.

3. The structure of the volunteering work is different for the difference vision volunteers for the contents of voluntary, The strength of the social content of the volunteers were most prominent in determining their participation in the meetings of the Council for Development and periodicity, and the practice of volunteering work, more than religious content and utilitarian. This suggests that social action is based on the foundations of cultural and social community that promotes social interaction among its members that it is realize social adaptation between the individual and society involves behavior volunteering in order to achieve this end, while the religious heritage defines the relationship of the individual and creator in terms of the objective and purpose of doing volunteering work. However, despite contradiction the relationship between religious content of volunteering work and volunteer work for the volunteers under the health villages program, don't establish for denying unequivocally, members of the sample also find volunteering work helping needy people out of religious principle, ,and in other side they assert that he stuck to the customs and traditions, that is reflect belonging to the community in order to balance and stability.

4. Not unlike the structure of volunteer work depending on the nature of the society's perception of volunteering dimensions (social, religious and

development) in the context of the social environment in which they live, there is no specific look Excellence volunteer work with character development independently of religious and social dimension to the volunteers. It can be said that the culture of voluntary work is still in its traditional pattern, and did not accommodate to be in the context of the culture of the civil work in the modern concept, at least in the study population as a rural community, but is the culture of serving the development projects in one way or another.

In terms of the nature of these perceptions and their relationship to the areas of volunteer contribution shows:

-The outlook for volunteering, whether positive or negative does not affect the contribution to the social and religious, while the positive outlook influenced the domain contributing environmental and community development.

-That the socio-religious outlook influenced the positive contribution of volunteers in all areas, but disagreed severity of impact from one area to another as a sign compatibility. This indicates that the act of voluntary social involves specific culture secreted community, highlights volunteerism servant of that culture.

-The existence of the positive development volunterism view contribute the participation of volunteers in all areas without exception, but highlights the importance clearly in the contribution of volunteers in the field of community development, because the negative outlook did not affect the contribution permanently. It can be said that the reality of volunteer work in the framework of development associated context-General of the culture of the community, and therefore did not like volunteer work in the development field to the required level at the service of development,

because a positive outlook to volunteer, whether public or social or religious development did not specify the frameworks for each of the areas.

5. The main obstacles to voluntary work into volunteers were primarily financial constraints, Initiatives community depends on the rendering time and effort rather than relying on providing material resources in the development field, and come in second place administrative obstacles related to administrative procedures required by the implementation of the priorities in the village, while The personal and social obstacles and cultural rights is at least a presence of obstacles and is an indication of the existence of a culture of voluntary work, regardless of the nature of that culture or background in the study population.

6. The position of the surrounding environment has a big role in the contribution of volunteers, volunteer work and private village elders are more influential than others, and followed the family, while you do not stand a spouse, relatives or neighbors any role. And that the village elders are involved in the marketing of the program and the family the most important institutions that instilled in the hearts of her children love cooperation altruism.

7. Did not differ depending on the volunteer participation meetings of the Council for the Development of the village nature of the relationship between the Development Committee and the implementing agency for the program, in terms of relationship is equal to or consequential or power relationship, because of the Development Committee have independent decision in those meetings and determine its contents. As for the impact of that relationship in terms of strengthening and consolidating the

Commission has emerged in the contribution of volunteers Development Board meetings only and did not affect the patrol of those meetings.

8. the nature of the relationship that take prescription parallelism and power between the Development Committee and the government Contribute to provide various forms of volunteerism and private effort muscular and this depends on the nature of the priorities of the village and the possibility of its members, followed by contributing business office and administrative, but the nature of that relationship did not affect the contribution of volunteers to provide advice or donations necessary. The relationship between the two sides when built on independence and parallelism freedom and left the field to contribute in any way needed volunteer work.

9. Performance of development committees varies for their different size of its participation, particularly on the issue of supervision and follow-up and propose plans outside state enterprises and followed the implementation of priorities and this is linked to a certain extent the nature of the priorities identified by village development committees, and the patrol that share a larger role in the performance of development committees where clear relationship all the tasks Except propose projects outside the state plans, and this is linked to the response or lack of response from the government for such proposals.

10. The most important obstacles that affect the performance of development committees is the social constraints and followed by cultural constraints, and this is linked to the mechanism of social interaction between members of the village and the nature of the differences and conflicts posed by the nature of the rural community as a result of interlocking and overlapping relationships between members of the

community. And then individual and personal obstacles and finally finance. The obstacles that affect the interaction and development committees make this interaction in the context of a lack of integration, are financial constraints and, followed by social constraints, personal and administrative finally.

Through the above it can be said that volunteering no matter how different he founded and its contents and environments social constitute a tributary important to build and progress of society, but it needs within the framework of development work on grounds and culture are consistent with this framework, despite the availability of a culture of volunteerism in the traditional sense, which serve the or another developmental projects but the development in all fields requires a culture consistent with the mechanism of application of these projects, it is essential to strengthen the culture of volunteerism in the service of this area, although the volunteer work highlights the cases exception such those occurred in Syria events ,these events threaten its security and stability, where highlights national concern of the Syrian society groups and classes to the mitigation of the current crisis in the country, this drive volunteers in the institutions of civil society to do what they can do to sooth the severity of the crisis on the affected citizens and help the state as much as possible.

for that reason it should must promote a culture of voluntary work in times of peace and war and in all areas because of its constructive role in society and to achieve stability and balance.

10-proposals of the study: the most important proposals of the study:

1 -Giving attention to the family in general, and in particularly the healthy villages creating awareness programs and activities promote the culture of volunteerism and its importance in building society.

2 –Investment school's role in healthy villages by the program to participate in active volunteer program that serves the village.

3 –giving interest of volunteer efforts at the village level through the media in order to stimulate volunteerism.

4 –not only by the program to employ culture social and charitable work in the traditional sense to volunteer for service activities, must be creating a mechanism and methodology specific help to understand and founded the program in terms of development to be an actor better within a culture of civil work in the villages health.

5 –to overcome the difficulties and obstacles facing the volunteer work at the village level and individuals as much as possible by the program and special administrative obstacles because the program is directly esponsible for them.

6 –organizing volunteer work, volunteers and training them depending on their inclinations and desires and the needs of the community and the type of areas existing voluntary or required in the villages.

7 –intensify supervisory visits to villages to strengthen the relationship between the government and development committees

8 –conducting research and studies on volunteer work by academia sides to fill gaps in knowledge and enrich this area factual information.

جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم علم الاجتماع

استبيان الدراسة الميدانية

بعنوان

العمل التطوعي وانعكاساته على برنامج القرى الصحية في سوريا

إشراف الدكتور
أحمد الأصفر

إعداد الطالبة
غمار إسماعيل

٢٠١٠ م

ملاحظات حول ملء الاستمارة

إن هذه الدراسة تهدف إلى:

معرفة واقع العمل التطوعي في القرى التي يطبق بها برنامج القرى الصحية ومدى انعكاسه على تطبيق البرنامج في تلك القرى من حيث خصائص المتطوعين ودوافعهم وحجم مشاركتهم بالأعمال التطوعية في القرية بشكل عام ومجالاته والأعمال التي يحتاجها تطبيق البرنامج.

وقد وضعت مجموعة من الأسئلة التي تجمع معلومات عن هذه الأوضاع المذكورة لذلك:

- إن الأسئلة الواردة في الاستمارة تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.
- إن المعلومات التي ترد في الاستمارة هي معلومات سرية ولن يحق لأحد الاطلاع عليها سوى المهتمين بالبحث الاجتماعي.
- لا نريد الاطلاع على الأحوال الشخصية بل نريد معرفة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة بهدف تحديد ومعرفة كوابح ودوافع العمل التطوعي.
- يرجى الإجابة بصدق وصراحة عن هذه الأسئلة لما فيه خير البحث العلمي وخدمة نتائجه التي تنعكس على المجتمع والعلم.

بحث ميداني حول العمل التطوعي

استمارة لجان التنمية حول واقع العمل التطوعي في برنامج القرى الصحية

أ- المحافظة:...............	**ب-القرية**................	**ج-تاريخ انضمام القرية للبرنامج**..............

هـ- صفة المشارك في العمل التطوعي(سؤال للجان فقط):		
١- رئيس لجنة التنمية	٢- عضو بلجنة تنمية القرية	٣- عضو باللجان الفرعية

١- الجنس:	١. ذكر	٢. أنثى

٢- العمر بالسنوات:	**٣- عدد أفراد الأسرة بدون المتزوجين** : ....

٤- الحالة الاجتماعية :				
١- عازب	٢- متزوج	٣- مطلق	٤- أرمل	٥- حالة أخرى تذكر:..........

٥- المستوى التعليمي			
١- غير متعلم (أمي)	٢- ملم	٣- ابتدائي	٤- إعدادي
٥- ثانوي	٦- معهد متوسط	٧- جامعي وما فوق	

٦- الحالة العملية		
١- صاحب عمل/يعمل لحسابه	٢- يعمل بأجر في قطاع حكومي	٣- يعمل بأجر في قطاع خاص
٤- يعمل لدى الغير بدون أجر	٥- لا يعمل	٦- حالة أخرى تذكر..........

٧- ماهو العمل الحالي؟ .... ل.س	**٨- ما هو دخلك الشهري؟**............. ل.س

٩- ما هو دخل أسرتك الإجمالي شهرياً ؟ ....ل.س

١٠- هل لديك مصدر آخر للدخل ؟	١- نعم	٢- لا	في حال الإجابة بـ (لا) انتقل إلى سؤال رقم (١٢)

١١- في حال نعم ما نوع المصدر؟		
١- زراعة	٢- تجارة	٣- حرفة
٤- محل تجاري	٥- ريع	٦- مصادر أخرى تذكر........

١٢- هل تشارك في اجتماعات مجلس تنمية القرية؟ في حال لا شارك أبداً انتقل إلى سؤال رقم (١٤)		
١- أشارك أحيانا	٢- أشارك دائماً	٣- لا أشارك أبداً

١٣- كيف تكون مشاركتك في دورية الاجتماعات؟			
١- مرة كل شهر	٢- مرة كل ثلاثة أشهر	٣- مرة كل ستة أشهر	٤- مرة كل سنة

٥- أخرى تذكر:......

١٤- هل سبق أن مارست عملا تطوعياً أو أكثر في القرية مهما كان نوع العمل؟			
١- لم أمارس أي عمل تطوعي	٢- مارست بعض الأعمال	٣- ارست أعمالاً كثيرة	٤- أمارس العمل التطوعي باستمرار

١٥- في حال مارست عمل تطوعي(بشكل مستمر أو متقطع ، ما نوع هذا العمل ؟			
١- عضلي	٢- فكري	٣- مادي	٤- أخرى تذكر

١٦- ما هي الهيئات الموجودة التي تنظم العمل التطوعي في القرية؟ (يمكن أكثر من إجابة)
١- جمعيات دينية خيرية
٢- منظمات شعبية
٣- منظمات دولية
٤- شيء آخر يذكر: ....
٥- لا يوجد أي هيئة في القرية

١٧- ما هي درجة مساهمتك بالهيئات الموجودة في القرية؟		
أ- أساهم أحياناً	ب-أساهم دائماً	د-لا أساهم أبداً
١	١	١
٢	٢	٢
٣	٣	٣
٤	٤	٤

١٨- ما هي مجالات العمل التطوعي الموجودة في القرية ؟ (يمكن أكثر من إجابة)
١- مساعدة شرائح اجتماعية محتاجة
٢- المحافظة على البيئة
٣- تنمية المجتمع المحلي
٤- العمل الخيري
٥- مجالات أخرى تذكر...........
٦- لا وجود لأي مجال

١٩- ما هي درجة مساهمتك بتلك المجالات الموجودة في القرية؟		
أ- أساهم أحيانا	ب-أساهم دائماً	د-لا أساهم أبداً
١	١	١
٢	٢	٢
٣	٣	٣
٤	٤	٤
٥	٥	٥

٢٠- ما هي أشكال العمل التطوعي المنتشرة في القرية ؟ (يمكن أكثر من إجابة)
١- تقديم الوقت / الجهد العضلي
٢- تقديم المشورات اللازمة
٣- تقديم التبرعات اللازمة
٤- أعمال مكتبية وإدارية تطوعية
٥- أعمال أخرى تذكر............
٦- لا يوجد أي شكل للعمل التطوعي

٢١- ما هي درجة مساهمتك بتلك الأشكال من العمل التطوعي ؟		
أ- أساهم أحيانا	ب-أساهم دائماً	د-لا أساهم أبداً
١	١	١
٢	٢	٢
٣	٣	٣
٤	٤	٤
٥	٥	٥

٢٢- من هي الجهة المرجعية التي استشرتها عند قيامك بالعمل التطوعي ؟ (يمكن أكثر من إجابة)
١- أحد أفراد الأسرة (أب، أم، أخ، أخت
٢- الزوج /الزوجة (للمتزوجين)
٣- الأصدقاء في العمل
٤- الجيران / الأقارب في القرية
٥- أعيان / قادة الرأي في القرية
٦- غيرهم حدد.........
٧- لم أستشر أحد

٢٣- ما هو موقف كل من الذين استشرتهم من ممارستك للعمل التطوعي		
أ -مشجع	**ب- محايد**	**ج- لا يشجع**
١	١	١
٢	٢	٢
٣	٣	٣
٤	٤	٤
٥	٥	٥
٦	٦	٦

٢٤- فيما يلي بعض العبارات التي تهدف إلى رؤيتك للعمل التطوعي نرجو الإجابة عنها بوضع دائرة على الإجابة التي تمثل بشكل أكثر مدى موافقتك أو معارضتك لكل عبارة	**(٥) موافق بشدة**	**(٤) موافق**	**(٣) محايد**	**(٢) معارض**	**(١) معارض بشدة**
١- إن العمل التطوعي جزء من العادات والتقاليد في المجتمع	٥	٤	٣	٢	١
٢- يرتبط العمل التطوعي بشكل أساسي بالدين	٥	٤	٣	٢	١
٣- يساعد العمل التطوعي على تكافل وتماسك المجتمع وتنميته	٥	٤	٣	٢	١
٤- يرتبط العمل التطوعي بالدوافع السياسية	٥	٤	٣	٢	١
٥- يحقق العمل التطوعي مكاسب مادية للمتطوعين	٥	٤	٣	٢	١
٦- يساعد العمل التطوعي على إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين	٥	٤	٣	٢	١
٧- إن العمل التطوعي هو تقديم جهد غير متوقع منه أي أجر	٥	٤	٣	٢	١
٨- أداء الزكاة أو العاشور عمل تطوعي	٥	٤	٣	٢	١
٩- يحقق العمل التطوعي مكاسب معنوية للمتطوعين	٥	٤	٣	٢	١
١٠- يرتبط العمل التطوعي بالمسؤولية تجاه المجتمع	٥	٤	٣	٢	١
١١- تقديم الحوافز المادية يزيد من مستوى المشاركة في العمل التطوعي	٥	٤	٣	٢	١
١٢- التوعية بأهمية العمل التطوعي يزيد من مستوى المشاركة به	٥	٤	٣	٢	١
١٣- يعبر العمل التطوعي عن حب الظهور والوجاهة	٥	٤	٣	٢	١

٢٥- ما هي برأيك أهم المعوقات التي تواجه العمل التطوعي في قريتكم وتمنع انتشاره ؟	**أ- موجودة بشدة**	**ب- موجودة أحياناً**	**ج- غير موجودة**
١- عدم تناسب الأعمال التطوعية مع مؤهلات أفراد القرية	١	١	١
٢- ضعف التفاعل مابين أهل القرية وأصحاب القرار فيها	٢	٢	٢
٣- عدم وجود الوقت الكافي لأفراد القرية	٣	٣	٣
٤- وجود نزاعات عائلية	٤	٤	٤
٥- ضعف الدورات والبرامج التدريبية الخاصة بالقضايا التنموية	٥	٥	٥
٦- عدم القدرة على تحمل المسؤولية	٦	٦	٦
٧- الأنانية وسيادة الروح الفردية	٧	٧	٧
٨- ضعف الثقة بالنفس	٨	٨	٨
٩- ضعف العلاقات الاجتماعية ما بين أفراد القرية بشكل عام	٩	٩	٩
١٠- التركيز على العمل الخيري أكثر من أي عمل تطوعي آخر	١٠	١٠	١٠
١١- غياب التربية الأسرية التي تعزز العمل التطوعي	١١	١١	١١
١٢- المركزية باتخاذ القرار	١٢	١٢	١٢
١٣- الخجل والشعور بالحرج	١٣	١٣	١٣
١٤- عدم تقدير الجهود التطوعية والمتطوعين من قبل البرنامج	١٤	١٤	١٤
١٥- غياب الحافز المادي	١٥	١٥	١٥
١٦- سلبية أهالي القرية في جمع التبرعات	١٦	١٦	١٦
١٧- تدني مستوى المعيشة لأهالي القرية	١٧	١٧	١٧
١٨- عدم القناعة بروح العمل الجماعي	١٨	١٨	١٨
١٩- شيء آخر يذكر :	١٩	١٩	١٩

٢٦ - كيف ترى من وجهة نظرك كمتطوع نظرة المجتمع (أهل القرية) حول التطوع:	**١- نعم**	**٢- لا**	**٣- أحيانا**
١- هل يهتم أفراد القرية للتطوع في الأزمات فقط به (وفاة– حادث - ..)	١	١	١
٢- هل أفراد القرية يشجعون على التطوع مهما كان العمل التطوعي	٢	٢	٢
٣- هل أفراد القرية يرون أن السعي وراء عمل مأجور أهم	٣	٣	٣
٤- هل أفراد القرية يعتبرون العمل التطوعي ترف يصلح فقط للفئة المرفهة	٤	٤	٤

٥- هل أفراد القرية يرون في العمل التطوعي فائدة تعود للمصلحة العامة	٥	٥	٥
٦- هل أفراد القرية يعتبرون التطوع تعزيزاً للروابط الأسرية/ العائلية	٦	٦	٦
٧- هل أفراد القرية يرون بالتطوع ما يمس القضايا الخيرية فقط (رعاية الأيتام والفقراء	٧	٧	٧
٨- هل أفراد القرية يرون بأن وتقديم الخدمات من مهام الدولة فقط	٨	٨	٨
٩- هل أفراد القرية يرون بالتطوع تقديم المساعدة للمحتاجين دون مردود مادي	٩	٩	٩
١٠- هل يعني التطوع بالنسبة لأفراد القرية المشاركة في الأعمال التنموية	١٠	١٠	١٠
١١- هل أفراد القرية يرون أن التطوع أحد صور التماسك الاجتماعي	١١	١١	١١
١٢- هل أفراد القرية يرون بأنه من الضروري أن يتلقى المتطوعون راتباً مقابل خدماتهم	١٢	١٢	١٢
١٣- هل أفراد القرية يشجعون على التطوع في العمل الخيري فقط	١٤	١٤	١٤
١٤- هل أفراد القرية يرون في التطوع تأكيد الذات وحب الظهور	١٥	١٥	١٥
١٥- هل أفراد القرية يرون أن العمل التطوعي له أهميته أكثر من الأعمال الرسمية الحكومية	١٦	١٦	١٦
١٦- هل أفراد القرية يرون أن العمل التطوعي مضيعة للوقت	١٧	١٧	١٧
١٧- هل أفراد القرية يشجعون على التطوع في المجال التنموي فقط	١٨	١٨	١٨
١٨- هل أفراد القرية يرون أن العمل التطوعي في البرامج التنموية ذات أثر إيجابي	١٩	١٩	١٩
١٩- شيء آخر يذكر:...............................	٢٠	٢٠	٢٠

٢٧- رتب دوافع العمل التطوعي حسب الدرجة التي تراها توافق دوافعك للعمل التطوعي ؟	**أ- درجة أولى**	**ب- درجة ثانية**	**ج- درجة ثالثة**	**د- درجة رابعة**	**هـ-درجة خامسة**
١-واجب وطني يحقق التقدم الاجتماعي كمسؤولية تجاه الوطن	١	١	١	١	١
٢- واجب اجتماعي يحقق التماسك / الألفة بين أفراد المجتمع	٢	٢	٢	٢	٢
٣- واجب إنساني يحقق المنفعة للمحتاجين دون توقع مردود مادي	٣	٣	٣	٣	٣
٤- واجب ديني يحقق التقرب من الله عز وجل	٤	٤	٤	٤	٤
٥- عمل ينطوي على تحقيق مكاسب / مصالح شخصية	٥	٥	٥	٥	٥
٦- دافع آخر يذكر:..........................	٦	٦	٦	٦	٦

تابع أسئلة للجان التنمية فقط

٢٨- كيف تصف العلاقة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية ؟	٢٩- هل تجد أن العلاقة القائمة بين لجنة تنمية القرية والجهة الحكومية تؤدي إلى:
١- علاقة متوازية	١- تقوية وتدعيم اللجنة
٢- علاقة تبعية	٢- إضعاف اللجنة / تقييدها
٣- علاقة قوية	٣- لا تؤثر في نشاط اللجنة
٤- أخرى تذكر:.......	٤- أخرى تذكر:.......

٣٠- كيف تصف عمل مجلس تنمية القرية من بدء البرنامج إلى الآن ؟	أ- يتم دائما	ب- يتم أحياناً	ج- لا يتم أبدا
١- التخطيط وفق الأولويات الهامة	١	١	١
٢- المتابعة والإشراف المستمر	٢	٢	٢
٣- تنفيذ الأولويات وفق الخطة الموضوعة	٣	٣	٣
٤- اقتراح مشاريع خارج خطط الدولة	٤	٤	٤
٥- تواصل المجلس مع الهيئات الحكومية على مستوى المحافظة	٥	٥	٥
٦- تواصل المجلس مع الهيئات الحكومية على المستوى المركزي	٦	٦	٦
٧- شيء آخر يذكر:	٧	٧	٧

٣١- كيف تصف تفاعل أعضاء مجلس تنمية القرية مع بعضهم ؟	أ- دائما	ب- أحيانا	ج- أبدا
١- علاقة تعاونية / تشاركية	١	١	١
٢- علاقة تنافسية	٢	٢	٢
٣- علاقة عدائية	٣	٣	٣
٤- شيء آخر يذكر:	٤	٤	٤

شكراً لمساعدتكم

أسماء الأساتذة والباحثين المحكمين للاستمارة

- الأستاذة الدكتورة ليلي داوود

-الأستاذ الدكتور أحمد الأصفر

-الأستاذ المساعد الدكتور أكرم القش

-الدكتورة إسعاف حمد

-الدكتور محمود حديد

-الدكتور حسام السعد

-الدكتور طلال مصطفى

-الدكتورة ريما الحجار

-الدكتور جمعة حجازي

-الدكتورة هند العقيبة

-الدكتورة روعة دريعي

المصادر والمراجع

أ. المصادر

القرآن الكريم.

ب. المراجع

١-أبو زايد، أحمد، البناء الاجتماعي، الإنسان، ج٢، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٦.

٢-ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، ط١١، دار القلم، بيروت، ,١٩٩٢

٣-ابن مسكويه، تهذيب الأخلاق في التربية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٩٨٥.

٤-ابن منظور، لسان العرب، تنسيق وتعليق علي شيري، مجلد ٨، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨.

٥-أنسار، بيير، ماركس والفوضوية، ترجمة ذوقان قرقوط، جزء٢، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.

٦-الأخرس، صفوح، علم الاجتماع العام، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٤.

٧-الأخرس، صفوح، المنهج وطرائق البحث، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٨.

٨-الأصفر، أحمد، علم الاجتماع ودراسة الفعل الإنساني، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، دمشق، ١٩٩٦.

٩-الاصيبعي، محمد إبراهيم، العمل التطوعي في المجالات الأمنية، نماذج وتطبيقات، بحث مقدم إلى المؤتمر الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، حول موضوع (العمل الأمني التطوعي) في الفترة من ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠.

١٠-الإمام، محمد محمود، التنمية البشرية من المنظور القومي، في (التنمية البشرية في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

١١-باسيم، بولس، الكتاب المقدس، العهد القديم، النائب الرسولي للاتين، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٩١.
١٢-باسيم، بولس، الكتاب المقدس، العهد الجديد، النائب الرسولي للاتين، ط٤، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٨.
١٣-بعلبكي، أحمد، التنمية المحلية والقطاعية، مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، تجمع الهيئات التطوعية الأهلية في لبنان، بيروت، ٢٠٠٠.
١٤-بل، جوديث، كيف تعد مشروع بحثك العلمي، ترجمة تطوير التعليم الجامعي، ط٣، دار الفاروق، القاهرة، مصر، د.ت.ن.
١٥-البيومي، مائسة، أثر العوامل البيئية على كفاءة أداء القيادات النسائية لدورها في العمل التطوعي، دراسة ميدانية على بعض الجمعيات النسائية بمحافظة القاهرة والجيزة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٤.
١٦-البصري، ابي الحسن علي بن حبيب، الماوردي: أدب الدنيا والدين، ط١، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ٢٠٠٥.
١٧-تيماشيف، نيقولا، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد عودة، مراجعة محمد عاطف غيث، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
١٨-جامع، محمد نبيل، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠.
١٩-جابر، سامية محمد، علم الاجتماع العام، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
٢٠-الجابري، محمد عابد، التنمية البشرية في الوطن العربي، الأبعاد الثقافية والمجتمعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (٢) نيويورك الولايات المتحدة الأميركية، ١٩٩٦.
٢١-الجمهورية العربية السورية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية في سوريا، ٢٠٠٠.
٢٢-الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، ملخص مشروع الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠، تنمية تشاركيه محورها المواطن، اجتماعياً، اقتصاديا، بيئياً، ٢٠٠٦.
٢٣-الجوهري وآخرون، عبد الهادي، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٤-حريري، عبد الله محمد أحمد، العمل التطوعي: رعاية اجتماعية لأسر السجناء والمسنين، والأرامل والأيتام، وتأهيل لنزلاء المؤسسات الإصلاحية من منظور التربية الإسلامية، دراسة نظرية مقدمة المؤتمر العمل التطوعي في السعودية.الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، حول موضوع (العمل الأمني التطوعي) في الفترة من ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٥-حطب، زهير، العمل التطوعي والرعاية الاجتماعية، بحث مقدم إلى المؤتمر الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، حول موضوع (العمل الأمني التطوعي) في الفترة من ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٦-حسن، سمير، الثقافة والمجتمع، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٧.

٢٧-الحسن، إحسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.

٢٨-حجازي، محمد فؤاد، النظريات الاجتماعية، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٩-حسانين، سيد أبو بكر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤.

٣٠-خالد، أحمد خالد، التنمية البشرية وهدر الموارد والتربيع المتزايد للاقتصاد العربي في (التنمية البشرية في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٣١-خضر، محسن، مستقبل العمل التطوعى فى المجتمع العربى من منظور تنموى، بحث مقدم إلى المؤتمر الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، حول موضوع (العمل الأمني التطوعي) في الفترة من ٢٥-٢٧ سبتمبر، ٢٠٠٠.

٣٢-الخطيب، عبد الله، دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن والسلام الاجتماعيين، بحث مقدم إلى المؤتمر الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، حول موضوع (العمل الأمني التطوعي) في الفترة من ٢٥-٢٧ سبتمبر، ٢٠٠٠.

٣٣-دينكن، ميشيل، معجم علم الاجتماع،ترجمة ومراجعة ا.د إحسان محمد الحسين، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٦.

٣٤-ديون الابن، إ.ج، جهود العمل التطوعي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١.

٣٥-دليلة، عارف، وقائع وأفكار في التخطيط والتنمية في الوطن العربي، ط١، دار الشباب، نيقوسيا، قبرص، ١٩٨٧.

٣٦-الدفراوي، مجدي، الدوافع ونظرياتها، مجلة الإدارة العامة، الرياض، العدد ٢٩، ١٩٨١.

٣٧-الديب، محمد، التطوع مفهومه وأبعاده ومراميه وعلاقته بالرعاية الاجتماعية العمل الاجتماعي والخدمة العامة والتكامل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، نظرة تحليلية وصفية، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية، مركز أبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٧.

٣٨-راشد، محمد راشد، التطوع والتنظيم الحكومي في الإمارات العربية المتحدة، ط١، القراء للجميع للنشر والتوزيع، الإمارات، ١٩٩٠.

٣٩-رجب وآخرون، إبراهيم عبد الرحمن، أساسيات تنظيم المجتمع، ط٢، دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٨٦.

٤٠-زرمان، محمد، إستراتيجية العمل التطوعي في حماية قطاع الطفولة، بحث مقدم إلى المؤتمر الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، حول موضوع (العمل الأمني التطوعي) في الفترة من ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠.

٤١-زكريا، خضر، نظريات سوسيولوجية، ط١، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨.

٤٢-الزهراني، علي بن إبراهيم، مفهوم العمل التطوعي في التربية الإسلامية وثمراته الدنيوية والآخرويه، بحث مقدم إلى المؤتمر الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، حول موضوع (العمل الأمني التطوعي) في الفترة من ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠.

٤٣-شتيوي وآخرون، موسى، التطوع والمتطوعين في العالم العربي، دراسات حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.

٤٤-الشهري، محمد الري، ميزان الحكمة، ط١، مؤسسة دار الحديث الثقافية، ١٣٧٥هـ.

٤٥-صبحي، نبيل (١٩٨٤) الأنثروبولوجيا الاجتماعية: دراسة في المجتمعات والجماعات محدودة النطاق، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤.

٤٦-الصايغ، يوسف عبد الله، اقتصادات العالم العربي، التنمية منذ العام ١٩٤٥، البلدان العربية الآسيوية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، لبنان، ١٩٨٢.

الصالح، مصلح، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية الشامل، انكليزي، عربي، السعودية، ط١، عالم الكتب، ١٩٩٩.

٤٧-طنب، محمد شفيق، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل، عمان، الأردن، ١٩٩٠.

٤٨-عبد المعطي، عبد الباسط، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨١.

٤٩-عبد العال، عبد الحليم رضا، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.

٥٠-عبد اللطيف، رشاد أحمد، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مدخل دراسة المجتمع، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٥١-عبيدات، ذوقان وآخرون، البحث العلمي، عمان، دار مجدلاوي، ١٩٨٢.

٥٢-علي، شريف محمد، استخدام نموذج الأهداف الاجتماعية في خدمة الجماعة وتنمية مشاركة الشباب في العمل التطوعي، دراسة ميدانية لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية، مركز شباب النهضة بمصر القديمة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٥٣-علي، محمد وآخرون، الإحصاء وبحوث العمليات، مكتبة عين شمس، مصر، القاهرة،١٩٩٤.

٥٤-عبد الرحمن، عبد الله محمد، مصطفى، مريم أحمد، التنمية بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥٥-عجوبة، مختار ابراهيم، القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية الخيرية في المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون لدول الخليج العربي، السنة ٣ عدد ٢٤٤، الرياض، ١٤١٠هـ.

٥٦-غاري، جاكابس Jacabs, Garry ، أهمية نظرية التنمية الاجتماعية في تحليل الظاهرة الاجتماعية، ترجمة محمد نبيل دقيل، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٣، عدد ٢، ٢٠٠٥.

٥٧-غيث، عاطف، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.

٥٨-فيشر، آرنست، مارك، فرانز، ماركس الحقيقي، ترجمة خليل سليم، ط١، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٣.

٥٩-فتحي وآخرون، سامية، اتجاهات معاصرة في تنمية المجتمع، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ١٩٨٣.

٦٠-فلوري، لوران، ماكس فيبر، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان،٢٠٠٨.

٦١-قرشي، فريد ياسين، رؤية شمولية وتكاملية لتنسيق العمل الخيري التطوعي في المملكة العربية السعودية، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية، مركز أبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٧.

٦٢-القش، أكرم، السعد، حسام، الشباب والمشاركة المجتمعية، مشروع دعم الإستراتيجية الوطنية للشباب في سورية، الهيئة العامة لشؤون الأسرة، دمشق، ٢٠١٠.

٦٣-القصيفي، جورج، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، في (التنمية البشرية في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٦٤-قنديل، أماني، خريطة المجتمع المدني العربي، موقع المنظمات النسائية وقدراتها في التأثير،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، بحث غير منشور، ٢٠٠٨.

٦٥-كوهن، بيرسي، النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة عادل مختار الهواري، ط٣، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، مكتبة نهضة الشرق، مصر، ١٩٨٠.

٦٦-كنعان، محسن، دراسة وصفية لبرنامج القرى الصحية، وزارة الصحة، دمشق، ٢٠٠٤.

٦٧-الكواري، علي خليفة، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، لبنان، ١٩٨٦.

٦٧-لطفي، طلعت إبراهيم، العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة ميدانية لعينة من العاملين والمتطوعين في الجمعيات الخيرية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٤.

٦٨-لطفي، طلعت إبراهيم، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩.

٦٩-ليلة، علي، النظرية الاجتماعية المعاصرة، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١.

٧٠-المهدلي، محمد محمود، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ١٩٩٣.

٧١-المعايطة، محمد خلف، إسهامات العمل التطوعي في دعم الأمن، بحث مقدم إلى المؤتمر الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، حول موضوع (العمل الأمني التطوعي) في الفترة من ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠.

٧٢-النعيم، عبد الله العلي، العمل الاجتماعي التطوعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٥.

٧٣-وزارة الصحة، برنامج القرى الصحية، المشروع السكاني التنموي الشامل، وثيقة البرنامج، ١٩٩٥.

٧٤-وزارة الصحة، دليل لجان التنمية، ومندوبات الأحياء ,٢٠٠١

٧٥-وزارة الصحة، برنامج القرى الصحية، عرض وثائقي تحليلي، ١٩٩٦- ٢٠٠٢.

٧٦-وزارة الصحة، مديرية القرى الصحية، وثيقة البرنامج ١٩٩٧- ٢٠٠٠.

٧٧-وزارة الصحة ، مديرية القرى الصحية، وثيقة البرنامج، ٢٠٠٢.

٧٨-وزارة الصحة، إستراتيجية القرى الصحية، ٢٠٠٦.

٧٩-وزارة الصحة، دليل تدريبي حول تطوير المهارات وتعزيز أداء العاملين في برنامج القرى الصحية، إعداد مديرية القرى الصحية وفريق الجودة المركزي، د. ت. ن.

٨٠-يعقوب، أيمن بن إسماعيل، إدارة العمل التطوعي واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٥.

مراجع اللغة الانكليزية

81-Prithard, Colin and Toylor, Richard, Social Work: Reform Or Revolution, Clondon. Routledge and Kegan Paul, 1978.

82-C.Dunn, Patricia: volunteer management “Encyclopedia of social work (Washington, Dc: N.A.S.W press,19 th . ed. 1995.

83-G.Ross,Muray and B.W.Lappin, community, organization: Theory,principles and practice, New York, Harper and Row, 1967.

84-Sider: v. “volunteers” , in incyclopedia of social Work CN.Y.NASW,1985.

85-Mcmichacl, Philip: 'Development and social change 'A global Perspective,2nd ed , California , pline forge press, 2000.

86-M.P, Todrso: 'Economic Development in the third World" London, long man group limited,1989.

87-Morales, Armando & sheafor, Bread ford W: "Social Work A profession of Many faces ", OP.CIT.

88-Rain man, Eva schindler, valunteer Administration: New Roles for the professional to “Make Adifference, Journal of volunteer Administration, V:II. P.O.Box Colorado, winter 1986-87.

89-Sieder, Violet M.: " Volunteers" in Encyclopedia of social woek, Washington: NASW, 1971.

90-Sider, Violet “Volunteers” in incyclobedia of Social work (silver spring. Md.N.A.S.W 1965.

91-United nations: " The Internatonaln Voluntary program" N.y: Un 1999.

92-United nations: UNDP united nations development programme, Human development report 1999.

المواقع الالكترونية

٩٣ -برقاوي، هناء، الشباب الجامعي والمشاركة في الأعمال التطوعية، "دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي في كلية الآداب قسم علم الاجتماع بدمشق، ٢٠٠٦:

-www.shebacss.com/.../researches.php

94-http://www.ifad.org/evaluation/guide_a/annexd/d.htm#d_8

٩٥-عباس، عبد الجبار خضير، المجتمع المدني المفهوم والظهور العالمي:

-www.rezgar.com